

Amca Zade

Hüseyn

342

342





٢٢٢
 فان قلت الثانية غير حاصلة من الجمل والجموع
 مع الباء واحدة سها فلن لا تسلم وجر الثانية
 سها فانه اطلق التبيين على الاسماء
 والاداء والنه لان الاء طرد الشعر والنه
 تركه والاسماء بالاولى على
 العلم والنسب لاداء على طرد
 العلم والاداء وحده وانما جاز
 الاء لامتاز في الاسماء
 حاصلة في طرد العلم
 طرد اوله في طرد العلم

سید محمد

وطني في سائر
عاصم ٢٠٠٠

الاسود

اذاع الحطب عن القوديد فعال

الدعوة دعوة النفس

قلندری بن محمد الحارثی

A circular seal or stamp, likely a library or ownership mark, featuring intricate Arabic calligraphy around a central emblem. The calligraphy is in a stylized, possibly Maghrebi or Andalusian script. The central emblem is less distinct but appears to be a heraldic or symbolic design. The seal is stamped in a dark ink on the parchment.

شرح قسط الاسرار

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the letter or a separate note, written on aged paper.

A circular seal with intricate Arabic calligraphy, possibly a library or ownership stamp, located in the upper right corner of the page.



المستفاد من
المصنوع في

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين
والسلام على سيدنا محمد وآله واصحابه الطاهرين وبعد فان حصول السعادات
الابدية واللذات السرمدية اما بتوهم كنه الحقائق العلمية واقفاً والنظام
العلمية وذلك معروف على صحيح النظر الموقوف تيمانه على المنطق الذي هو معيار الحق
ومصدق الصدق وقد صنفت فيما مضى كتاب القسطاس في المنطق ثم لا على ظاهر
آراء المتقدمين من المباحث مع احاث بدعيه وشكوك متبعه لا يحيط بها طاق الحق
عن تعلمها ولا مصير لرايم الصدق عن تقيدها والمحصلون لشغلهم بهذا الكتاب
فذا التمسوا مرايا ان ينسج كفايه وتوضيح حقايقه لكن الزمان كما هو عاينه
من تقوى الامال وتضييق الاحوال اوقعه في حيرة لا مال الى ان استار فيه
خفيه الله ثم بالعباده الازلية والسعادات الابدية والرغبة في العلم الحقيقي
والمعارف الحقيقية **قال** الذي جازي للعالي هذا باكتفاء الفضل والراي المنير
كفاية في نظري في الخطا **الشيخ** الطاهر في النظر **قال** وهو الصدق العالي
جامع العالي جمع الفضل والكرم منبع الاياكي والنعيم عماد الدلولو الدين
السلام والامن في ارضهم من الصاحب السعيد الصديق حميد جمال الدين
محمد الموحى ادام الله ايامه في العز والقبال ويستر له ما يرجي من المال في ثقلته
بالتقوى وسالت الله لوفيق الوصول **قال** وهو
مرتب على مقدمة ومقابل الى الاول في التصورات والماسية في التصديقات **اقول**
لما كان المنطق اكتساباً للجوالات المحمول لها تصورات ولها تصديقات فذلك القسم
المنطقي الى قسمين قسم يثبت فيه طرق اكتساب التصورات وقسم يذكر فيه طرق اكتساب التصديقات
قال لما المصلحة في قوله بعد بطر الماخز **اقول** اراد ان يشر الى المصلحة
المنطوق وبها الجواب ليه وذلك معروف على معرفة العلم واكتسابه فذلك قسم يعرف العلم
واقسابه **قال** وهم المباحث في العلم اما تصور ولها تصديقات لانه ان كان ادراكا
بدون الحكم فهو التصور وان كان ادراكا مع الحكم فالجميع التصديق وادراكا بالحكم
الاجاب او السلب لانه خروج التصورات بالقصدية كونها احوال المنطق
من تعريف التصور وفولها في تعريف التصديق فانصوب على هذا البعوض ادراك بدور
الحكم هو جامع والتصديق مجمع الادراك والحكم من غير مانع وانما دللنا ان يعرف
التصور عن جامع اذ خرج عنه تصور كل من الطرفين الغضبية لانه ليس له لا بدور

بَاقِی

الفصل

ای صواب

موقوف

This image shows a close-up of a manuscript page with text in a cursive script, possibly Indic or Persian. The text is arranged in several horizontal lines, with some characters appearing to be in a different script or dialect than others, possibly indicating a mix of languages or a specific dialect. The ink is dark, and the paper shows signs of age and wear.

١٢٥٠
 ١٢٥١
 ١٢٥٢
 ١٢٥٣
 ١٢٥٤
 ١٢٥٥
 ١٢٥٦
 ١٢٥٧
 ١٢٥٨
 ١٢٥٩
 ١٢٦٠

الاحمد الحليم
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
والعلم نوراً لكل من اراد ان يهديه الله الى صراط مستقيم

الحكم بل مع ما قلنا ان تعريف الصدق غير مانع لاننا لم نعلم ان يكون تصور الحكم عليه
 مع الحكم فان قلنا المراد بالجميع مجموع تصورات الطرفين في الحكم **فكذلك** اعتبرت
 بفناء هذا التعريف في المقسم لما التعريف فلات ان ما انهم من اللغز في الوقت
 بالعلم والاعتراض بما عارض تعريف نفسا التعريف فلما المقسم بلان هذا المجموع مانع
 من التزايد بل العار ان الادراك مع الحكم فقط المقسم بحسن فهم من التزايد والادراك مع
 فواما اصلاح هذا التعريف فلو العلم ان كان ادراكا بدو اعتبار الحكم فهو الصدق
 كان ادراكا مع اعتبار الحكم فالمجموع المصدق في عين الشبهة قد انقضت لان الصورة
 ادراكا بدون اعتبار الحكم سواء كان مع الحكم او لا يكون تصور من القضية تصورا لانه
 وان كان مع الحكم لكنه وصفت بدون اعتبار الحكم والافتاء ان نفسا تعريف الصدق
 والمقسم بان مع متى لو اذا المقسم مشقة بان الصدق هو الادراك مع اعتبار
 الحكم لا مع الحكم وذلك لان مذهبهم وكذا الصدق بعد المقسم غير ذلك لان
 المقسم بغيره لم يكن ان اعتبر هذا المذهب بعبارة اجلي عند نقل الشبهة يعني
 نقول العلم لما تصور لم يكن الحكم دافلا فيه او تصديق كان دافلا هذا المذهب
 عند بعض المتأخرين ان يكون الصدق هو علم التصور الحكم **فكذلك** ولما
 العلم والمحققون الى الحق **اقول** ما هو مذهب بعض المتأخرين كالعلم
 غير الذي هو الذي وقوم من جهة ولما القدر والمحققون المتأخرين كالعلم الفاضل
 ان نظروا على دفع من عقبتهم ما ذهبوا الى ان الصدق هو الحكم فقط
 الطرفين شرطه لا شرطه كان على المذهب الاول شرطه لا شرطه انهم جعلوا
 في هذا المذهب مع ما لم يحصل الا في العلم لان الحكم لم يكن مع صورة **فكذلك**
 لم يصح شيئا ولهذا ذلك في معنى علمه في العلم ولم يعبء الصورة الاجتماعية
 مع هذا التصورات العلم اعني تصور الحكم عليه وبه العلم فما هي التصورات لان
 اعتبر بل علم ان يكون الصدق عبارة عن مركب العلم والمعلوم اذ الصورة
 الاجتماعية لا تكون علما بل يكون معلوما المركب العلم والمعلوم لا يكون علما ولا
 ما ليس بعلم فيه وان لم يعبء الصورة الاجتماعية كان الصدق علما لا علما واحدا
 وكذا ان علم ولقد كان **فكذلك** لم يعبء ان يعبء الصورة الاجتماعية لكن
 بالجوهر بل العضية في العلم دخول العلم في العلم فلهذا يكون الصدق علما **فكذلك**
 لو لم يكن هذا كان اهيما التصديق عبارة عن التصورات التي لا يكون ما هي

الحصول من العلم بالشيء
الذي هو مجموع ما يقع عليه
الافعال فيكون حصوله
لا يتوقف على معلوم
فصل المعلوم

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a title or chapter heading, partially obscured by a diagonal fold or binding edge.

هذا هو العلم الذي لا يتغير
بالتغير في الأشياء
وهو العلم بالذات لا بالصور
وهو العلم بالذات لا بالصور
وهو العلم بالذات لا بالصور

بالكبر والكتي
بأنه الذي لا يكون
تصوره في العقل
في الجسم وان كانا
بالبداهة

هذا هو العلم الذي لا يتغير
بالتغير في الأشياء
وهو العلم بالذات لا بالصور
وهو العلم بالذات لا بالصور
وهو العلم بالذات لا بالصور

ولكن فلا يكون التصديق شيئا ولذا سار كان مع الصورة والام
وان لم نضاه عن ذلك الى الف **اقول** وان لمنا ان هذا التصديق
لكن هذا التصديق وهو جعل التصديق عيانا عن الحكم فقط اولى اذ في احكام
التصديق جعل في عال العلم الاول والآخر العقول على ان يداه التصديق
وكسبته وصدقته وكذبته وبعينته وغير بعينته انما تصدق بالعلم في العلم
نقطة لانهم عرفوا التصديق العدمي بانه الذي يكون تصور امر كانه في جرم العقل
بالنسبة بينهما وان كانا بالعلم وعرفوا الصلابة بانه الذي يكون علم مطابقا نفس لما في
الامر سواء كان طرفاه مطابقين والكلاب بانه الذي لا يكون كذا وعرفوا
بانه الذي يكون علم غير علم للتفويض سواء كان طرفاه موافقين او لا فان لم يتفق
مخلافه لك فجعل التصديق عيانا عن المجموع انما سببه كذا بعد جعل الشيء
بدمية او بغيرها او صالفا مع كون بعض له ايم كسبا وغير تفنني بغير خلاف
فان لم **سئلنا** ان ذكرتم اول لكن انشاء في الاصطلاحات فحان
ان يضطلع في جعل التصديق بدمية او بغيرها او صالفا مع انه لا يكون بعض
لغيره كذا لم **سئلنا** في الاصطلاحات لكن في ذلك الاول الذي
تلقته العقول كما يكون ترك بالقبول بلا ضرورة مستبعد بل في قوة الخطأ
عند المصلي في نفس الاصطلاح وخطا في انما يكون ترك الاول بلا ضرورة
واذا عرف ان الحق ذهب الى المحقق فاختير ذلك المذهب **قال**
نقول بمان علم الى الف **اقول** بحسب ان يعلم ان المراد بالعلم
الذي جعل مولا القسمة ليس العلم المنفرد اعني الجان المطابق الذي هو
مقابل الجمل لان الجمل هو الاعنى الجان الغير المطابق بل هو موافق
لكون مطابقا او غير مطابق جاريا او غير جاريا ليستعمل جميع التصورات
والتصديقات انما تنطق انما بحث عن المعاني الكلية الشاملة وفيه
بعض المعاني في حصول صورة الشيء العقل بهذا المعنى غير مناسب
لهذا الموضع الذي هو العلم الذي يكون مطابقا له والاما كانه صورة
فلا يعبر عن المطابق في قول في العقل يخرج علم الوجود لانهم لم يطلقوا
العقل على الوجود بل على كونه ظرفا للصورة الاشياء بل الصحيح في هذا الموضع
ان يقال هو عيانا عن حصول صورة الشيء عند العقل فلنا

هذا هو العلم الذي لا يتغير
بالتغير في الأشياء
وهو العلم بالذات لا بالصور
وهو العلم بالذات لا بالصور
وهو العلم بالذات لا بالصور

هذه هي
الاصطلاحات
التي هي
في العلم

هذا هو العلم الذي لا يتغير
بالتغير في الأشياء
وهو العلم بالذات لا بالصور
وهو العلم بالذات لا بالصور
وهو العلم بالذات لا بالصور

هذا هو العلم الذي لا يتغير
بالتغير في الأشياء
وهو العلم بالذات لا بالصور
وهو العلم بالذات لا بالصور
وهو العلم بالذات لا بالصور

صورة من الشيء مع المطابق وغيره فلنا العقل لتدبر في علم الواجب اذا
علم ان المراد بالعلم بمانا اعني ان يكون مطابقا او غير مطابق في حق جواب قال
العلم لا يجوز ان يكون منقسم الى التصديق والتصديق لان التصديق منقسم الى
العلم والجمل فلو انقسم العلم اليه لان انقسام العلم الى العلم والجمل فليس قسم
تسالمه وهو حال ان هذا المانع ان لو كان المراد بالعلم بمانا المنقسم بالاعتقاد
الجان المطابق ليس كذلك **قال** بحسب الفاضل في العلم بالامر بان ذلك
انما يلزم ان لو كان كل حصول من حصول التصديق فحصل العلم مطلقا لكانا كذا
ولقد علمنا ان من جهة فلا يلزم ذلك بان الحيوان اعني من لا يميز وهو الحيوان
منقسم الى الجمل والحيوان اعني ان الحيوان لا ينقسم الى الجمل وهذا الجواب قد نبهنا
على اعتقاده لانه فلهذا علم بمانا المطابق اذ في حصول صورة الشيء العقل
وقد عرفنا ان هذا ليس بحيد فان **سئلنا** العلم بجمل مولا القسمة
ان يكون ضروريا او كسبيا في مثل الامر اذ كل مفهوم فرض فهو قاض وري
كبي فان كان ضروريا لا يستعمل الكسبي فان كان كسبيا يستعمل الضروري فلا يكون
مولا القسمة املا للتقسيم كذا **سئلنا** المولد علم وكل علم لما تصور او تصدق
وج لا يستعمل القسمة **قال** المراد بكون العلم ضروريا او كسبيا كونه
مصولا كذا لكون حصول العلم بمانا العلم ضروريا او كسبيا وكذا حصول
العلم بشيء خلاف ذلك المولد من حيث هو ليس بتصديق والتصديق لا يقع
كون العلم عين الخاص **قال** وهو لما تصور الى الف **اقول**
لما علم ان العلم بمانا حصول صورة الشيء عند العقل مقول مولا تصور
تصديق لان الشيء الذي هو حصول صورة منه لما ان يكون غير وقوع النسبة
الاعجاب او لا وقوعها كما نذكر الان او يكون له مانا كان الاول فالعلم هو
التصديق ان كان الثاني التصديق في تحقيقه لكان النسبة الاجابية هي
لحصوله في بعضه لغيره عند او بمانا اياه في حصوله عند العقل وقوع
منه النسبة او لا وقوعها لا بمعنى تصور من وقوعه او اللاحق فان ذلك
فصل للتصورات بل معنى ان النسبة الاجابية واقعا وليست في حصول
هو التصديق بهذا بعينه حقيقة الحكم وانما كان النسبة في موطنة العلم
صرا صريحا بانه التصديق مولا حصوله عند العقل لالنسبة الاجابية

هذا هو العلم الذي لا يتغير
بالتغير في الأشياء
وهو العلم بالذات لا بالصور
وهو العلم بالذات لا بالصور
وهو العلم بالذات لا بالصور

هذا هو العلم الذي لا يتغير
بالتغير في الأشياء
وهو العلم بالذات لا بالصور
وهو العلم بالذات لا بالصور
وهو العلم بالذات لا بالصور

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الحمد لله" (Praise be to God) and "والصلاة والسلام على من لا نبي بعده" (And the prayer and peace be upon the one after whom there is no prophet).

[illegible]

ایضاً

ان اذ لم يكن العقل كسبياً فمقتضى
ان يكون ابعدها كسبياً والبعض
منها فلا بد ان يكون كسبياً
فالبعض الكسبى الى كسبها

ان اذ لم يكن العقل كسبياً فمقتضى
ان يكون ابعدها كسبياً والبعض
منها فلا بد ان يكون كسبياً
فالبعض الكسبى الى كسبها

المعلوم ان بعض المصونات والتصدقات كسبى فمقتضى ان يكون كسبياً
والا امتنع الاكتساب للدوا والتسلسل كما هو المال باطل لان اكتساب
البعض لابد وانها الى ما هو حاصل من العقل وهو المدعى كسبى وهو
والوصلة وكقولنا الوصل نصف الاصل بالحق كقولنا الخرافة والبرق
الشمس او بالبحر كقولنا ستر السحرنا سحر او بالتراب كقولنا
كله موجود او بالحدس كقولنا انه القوم مستفاد من الشمس والبشر كقولنا
العدل حسن الظلم قبح او بالاصطلاح كقولنا الكليات الخمس او بالظن او بالخط
فعلم ان البعض من كل منهما مكتسب والبعض غير مكتسب فان قلت لم لا يكون
ان يكون انما الكلى الى الغلط وقد لا يكون النالى هو امتناع الاكتساب
باطلا قلت هذا جائز في بعض الصور ولعل ان الكلى فلا كلف الرابطة
من الهندسة والحساب وغير ذلك من القينيات **قال** ولما كان
الى لغة **ان** يمكن ان يرد على النص اعراض وهو ان يقال
ان كان مرادكم بالنص نص الشيى فيها فلام ان الكلى ليس ضرورى ان
كل شىى ترجع الى العقل فهو معلوم بوجه من الوجوه ضرورة وان كان
مرادكم نص الشيى حقيقة ففقدان الكلى كسبى فكم يلزم الزوال والتسلسل
قلت لهم وانما يلزم ان لو كان نص كسبى كل شىى ما هو قوما على الصورة
لجوز معرفته كنه الشيى معرفة شىى لغوهم ما كونه الماهيات لم يكن فيها
انما يجد بسايطها وبسايطها معلوم بالرسم والعوارض والاصناف
اذ لا يمكن تحديد البسايط وقد لا يدرك العقل ولا التسلسل **قلت**
لابد ان يكون لذلك الوجه كنه وحقيقى وانما يكون عرضا غير حقيقى
اضافيا كان وغيره والعرض لابد له من كنه والمقدر ان كنه الاشياء كسبى
فيكون في الذوق والتسلسل **قلت** انما يلزم ذلك لو كان الاكتساب
على معرفة كنه الموقوف قد بينا انه ليس كذلك فحاز لم يكن ذلك الوجه ايضا
متصور ابوجه ما يكون كنه ضروريا لاعتقادات جميع الاشياء معلوم بوجه ما
بلا كسبى **قلت** اعني التصويع من ان يكون بوجه او حقيقى وزيد
معتلطا بان يكون البعض بوجه ما والبعض حقيقة **قلت** الجواب عن الاول
ان العام لا يتحقق الا في الحاضر وقد بطلنا الخاص من السابق انه لم يفت

هذا هو المقصود من قوله
فالمعروف قد بينا انه ليس كذلك
فحاز لم يكن ذلك الوجه ايضا
متصور ابوجه ما يكون كنه
ضروريا لاعتقادات جميع
الاشياء معلوم بوجه ما
بلا كسبى
قلت اعني التصويع من ان
يكون بوجه او حقيقى وزيد
معتلطا بان يكون البعض
بوجه ما والبعض حقيقة
قلت الجواب عن الاول
ان العام لا يتحقق الا في
الحاضر وقد بطلنا الخاص
من السابق انه لم يفت

ان الكلى
اعراض

ان الكلى
اعراض

ان الكلى بهذا التقدير ليس ضرورى **قال** ثم البعض من كل منهما الى النص
ان اذا عرفت ان البعض من كل منهما ضرورى والبعض نظرى فقول
البعض نظرى من كل منهما يمكن تحصيله من البعض الضرورى بالتفكير وهو ترتيب
حاصل للتدلى الى مجهول وهذا التوفيق للعدل لا يبع الامر الحاصلة المسألة
والترتيب الضورة والتدلى الى مجهول الغاية والترتيب يدل على المرتبة وهو العقل
والبعض من ترتيب امور معلوم وترتيب بعضهم يدل على الترتيب على الامور المظنونة
المنطوق كل فحسب ان يقال الموجه حاصلة وذلك لان ما عرفت المراد بالعلم به هنا
اعلم ان يكون يقينا او ظاهريا فكذلك المعلوم ولذلك الترتيب طرق معينة
طريق سراط مخصوصة لا يعرف تلك الطرق ولان تلك الشرائط بالضرورة
والا لما وقع التباين فمقتضى الامكار والتالى باطل فاصبح الى القول
عرفان تلك السبل والشرائط والاعاطة بالضحج والفاصد والتفكير
المنطوق وبسم الشيع في الاشارات الى انه قانونه تقصم مراعاتها عن بعض
في كنهه والآلة الى الواسطة بين القاعدة والمنفعل لوصول اثره اليه
بعضهم للمنفعلة بالقرب لتخرج العلة القريبة عن هذا التعريف الى وسطه
بين البعيدة وبين المجلول لوصول اثرها اليه وبوجه اذ لم ان المعلوم
بناظر البعيدة بل هو من باشر القريبة والقريبة وبناظر البعيدة نعم هذا القيد
حسن لكن لا لهذا الغرض بل ان الامر كذلك والقانون بالسرايا الى الماصد
وقيل لمسطور والمراد لكل يعرف منه احكام جمع الافكار فخرج نحو اللغة
والهندسة للمبني وما جرى مجرى ذلك لان ذلك البعض لا يفكر ولا يعلم
تقصم الانسان مراعاتها واما كعاصم لان المنطق قد يصل الى اربع
المنطق الى الالفانيون كالجنس وبعده كالفصل **قال**
فان هذا الى لغة **ان** اوردوا استمته على المنطق غير مختلج
المية الاكتساب وتقرير ان يقال الاكتساب لوقوف على المنطق ومع
الاكتساب الى باطل لما الملازمة فلان تعلم المنطق محل لان المنطق
ليس ضروريا يجمع لواءه والامتنع الغلط في الامكار لان البلى في المنطق
سالمه من الغلط فلو كان العلم بجمع طرق الاستعمال والخروج ياتى المنطق
وشرايطها وصحتها وفساها ايضا ضروريا لا يمكن وقوع الغلط في شىى

ان الكلى بهذا التقدير ليس ضرورى
ان اذا عرفت ان البعض من كل منهما ضرورى
البعض نظرى من كل منهما يمكن تحصيله
حاصل للتدلى الى مجهول وهذا التوفيق
والترتيب الضورة والتدلى الى مجهول
والبعض من ترتيب امور معلوم وترتيب
المنطوق كل فحسب ان يقال الموجه حاصلة
اعلم ان يكون يقينا او ظاهريا فكذلك
طريق سراط مخصوصة لا يعرف تلك
والا لما وقع التباين فمقتضى الامكار
عرفان تلك السبل والشرائط والاعاطة
المنطوق وبسم الشيع في الاشارات الى
في كنهه والآلة الى الواسطة بين القاعدة
بعضهم للمنفعلة بالقرب لتخرج العلة
بين البعيدة وبين المجلول لوصول اثرها
بناظر البعيدة بل هو من باشر القريبة
حسن لكن لا لهذا الغرض بل ان الامر
وقيل لمسطور والمراد لكل يعرف منه
والهندسة للمبني وما جرى مجرى ذلك
تقصم الانسان مراعاتها واما كعاصم
المنطق الى الالفانيون كالجنس وبعده
فان هذا الى لغة ان اوردوا استمته على
المية الاكتساب وتقرير ان يقال الاكتساب
الاكتساب الى باطل لما الملازمة فلان
ليس ضروريا يجمع لواءه والامتنع الغلط
سالمه من الغلط فلو كان العلم بجمع طرق
وشرايطها وصحتها وفساها ايضا ضروريا

ان الكلى بهذا التقدير ليس ضرورى
ان اذا عرفت ان البعض من كل منهما ضرورى
البعض نظرى من كل منهما يمكن تحصيله
حاصل للتدلى الى مجهول وهذا التوفيق
والترتيب الضورة والتدلى الى مجهول
والبعض من ترتيب امور معلوم وترتيب
المنطوق كل فحسب ان يقال الموجه حاصلة
اعلم ان يكون يقينا او ظاهريا فكذلك
طريق سراط مخصوصة لا يعرف تلك
والا لما وقع التباين فمقتضى الامكار
عرفان تلك السبل والشرائط والاعاطة
المنطوق وبسم الشيع في الاشارات الى
في كنهه والآلة الى الواسطة بين القاعدة
بعضهم للمنفعلة بالقرب لتخرج العلة
بين البعيدة وبين المجلول لوصول اثرها
بناظر البعيدة بل هو من باشر القريبة
حسن لكن لا لهذا الغرض بل ان الامر
وقيل لمسطور والمراد لكل يعرف منه
والهندسة للمبني وما جرى مجرى ذلك
تقصم الانسان مراعاتها واما كعاصم
المنطق الى الالفانيون كالجنس وبعده
فان هذا الى لغة ان اوردوا استمته على
المية الاكتساب وتقرير ان يقال الاكتساب
الاكتساب الى باطل لما الملازمة فلان
ليس ضروريا يجمع لواءه والامتنع الغلط
سالمه من الغلط فلو كان العلم بجمع طرق
وشرايطها وصحتها وفساها ايضا ضروريا

ان الكلى بهذا التقدير ليس ضرورى
ان اذا عرفت ان البعض من كل منهما ضرورى
البعض نظرى من كل منهما يمكن تحصيله
حاصل للتدلى الى مجهول وهذا التوفيق
والترتيب الضورة والتدلى الى مجهول
والبعض من ترتيب امور معلوم وترتيب
المنطوق كل فحسب ان يقال الموجه حاصلة
اعلم ان يكون يقينا او ظاهريا فكذلك
طريق سراط مخصوصة لا يعرف تلك
والا لما وقع التباين فمقتضى الامكار
عرفان تلك السبل والشرائط والاعاطة
المنطوق وبسم الشيع في الاشارات الى
في كنهه والآلة الى الواسطة بين القاعدة
بعضهم للمنفعلة بالقرب لتخرج العلة
بين البعيدة وبين المجلول لوصول اثرها
بناظر البعيدة بل هو من باشر القريبة
حسن لكن لا لهذا الغرض بل ان الامر
وقيل لمسطور والمراد لكل يعرف منه
والهندسة للمبني وما جرى مجرى ذلك
تقصم الانسان مراعاتها واما كعاصم
المنطق الى الالفانيون كالجنس وبعده
فان هذا الى لغة ان اوردوا استمته على
المية الاكتساب وتقرير ان يقال الاكتساب
الاكتساب الى باطل لما الملازمة فلان
ليس ضروريا يجمع لواءه والامتنع الغلط
سالمه من الغلط فلو كان العلم بجمع طرق
وشرايطها وصحتها وفساها ايضا ضروريا

ان الكلى بهذا التقدير ليس ضرورى
ان اذا عرفت ان البعض من كل منهما ضرورى
البعض نظرى من كل منهما يمكن تحصيله
حاصل للتدلى الى مجهول وهذا التوفيق
والترتيب الضورة والتدلى الى مجهول
والبعض من ترتيب امور معلوم وترتيب
المنطوق كل فحسب ان يقال الموجه حاصلة
اعلم ان يكون يقينا او ظاهريا فكذلك
طريق سراط مخصوصة لا يعرف تلك
والا لما وقع التباين فمقتضى الامكار
عرفان تلك السبل والشرائط والاعاطة
المنطوق وبسم الشيع في الاشارات الى
في كنهه والآلة الى الواسطة بين القاعدة
بعضهم للمنفعلة بالقرب لتخرج العلة
بين البعيدة وبين المجلول لوصول اثرها
بناظر البعيدة بل هو من باشر القريبة
حسن لكن لا لهذا الغرض بل ان الامر
وقيل لمسطور والمراد لكل يعرف منه
والهندسة للمبني وما جرى مجرى ذلك
تقصم الانسان مراعاتها واما كعاصم
المنطق الى الالفانيون كالجنس وبعده
فان هذا الى لغة ان اوردوا استمته على
المية الاكتساب وتقرير ان يقال الاكتساب
الاكتساب الى باطل لما الملازمة فلان
ليس ضروريا يجمع لواءه والامتنع الغلط
سالمه من الغلط فلو كان العلم بجمع طرق
وشرايطها وصحتها وفساها ايضا ضروريا

ان الكلى بهذا التقدير ليس ضرورى
ان اذا عرفت ان البعض من كل منهما ضرورى
البعض نظرى من كل منهما يمكن تحصيله
حاصل للتدلى الى مجهول وهذا التوفيق
والترتيب الضورة والتدلى الى مجهول
والبعض من ترتيب امور معلوم وترتيب
المنطوق كل فحسب ان يقال الموجه حاصلة
اعلم ان يكون يقينا او ظاهريا فكذلك
طريق سراط مخصوصة لا يعرف تلك
والا لما وقع التباين فمقتضى الامكار
عرفان تلك السبل والشرائط والاعاطة
المنطوق وبسم الشيع في الاشارات الى
في كنهه والآلة الى الواسطة بين القاعدة
بعضهم للمنفعلة بالقرب لتخرج العلة
بين البعيدة وبين المجلول لوصول اثرها
بناظر البعيدة بل هو من باشر القريبة
حسن لكن لا لهذا الغرض بل ان الامر
وقيل لمسطور والمراد لكل يعرف منه
والهندسة للمبني وما جرى مجرى ذلك
تقصم الانسان مراعاتها واما كعاصم
المنطق الى الالفانيون كالجنس وبعده
فان هذا الى لغة ان اوردوا استمته على
المية الاكتساب وتقرير ان يقال الاكتساب
الاكتساب الى باطل لما الملازمة فلان
ليس ضروريا يجمع لواءه والامتنع الغلط
سالمه من الغلط فلو كان العلم بجمع طرق
وشرايطها وصحتها وفساها ايضا ضروريا

ان الكلى بهذا التقدير ليس ضرورى
ان اذا عرفت ان البعض من كل منهما ضرورى
البعض نظرى من كل منهما يمكن تحصيله
حاصل للتدلى الى مجهول وهذا التوفيق
والترتيب الضورة والتدلى الى مجهول
والبعض من ترتيب امور معلوم وترتيب
المنطوق كل فحسب ان يقال الموجه حاصلة
اعلم ان يكون يقينا او ظاهريا فكذلك
طريق سراط مخصوصة لا يعرف تلك
والا لما وقع التباين فمقتضى الامكار
عرفان تلك السبل والشرائط والاعاطة
المنطوق وبسم الشيع في الاشارات الى
في كنهه والآلة الى الواسطة بين القاعدة
بعضهم للمنفعلة بالقرب لتخرج العلة
بين البعيدة وبين المجلول لوصول اثرها
بناظر البعيدة بل هو من باشر القريبة
حسن لكن لا لهذا الغرض بل ان الامر
وقيل لمسطور والمراد لكل يعرف منه
والهندسة للمبني وما جرى مجرى ذلك
تقصم الانسان مراعاتها واما كعاصم
المنطق الى الالفانيون كالجنس وبعده
فان هذا الى لغة ان اوردوا استمته على
المية الاكتساب وتقرير ان يقال الاكتساب
الاكتساب الى باطل لما الملازمة فلان
ليس ضروريا يجمع لواءه والامتنع الغلط
سالمه من الغلط فلو كان العلم بجمع طرق
وشرايطها وصحتها وفساها ايضا ضروريا

الافسان

Handwritten text in Hebrew script, likely a list or index, with several lines of text written diagonally across the page.

چان

۱۵۳۵



قاله و السلام و عذرا بشا
و ايضا لا يبعد او داند از خانه

卷之六

إذا المستقر

三

منزله

[illegible]

لا بد ان اللزوم المسمى
 بضاعت العاقل لانه فا
 ك منهم من يصحس للعاقل
 ان من لوازمه المسمى

هذا هو المعنى الذي عليه
العلماء في تفسير هذه
الآية وهو ان كل ما
يكون له اسم في اللغة
فانه يكون له معنى
في العلم والحق
وهو ان كل ما
يكون له اسم في اللغة
فانه يكون له معنى
في العلم والحق

على اقسام المعنى المطابقة والعصم المعنى فكون من هذا ايضا على الجسم
الماسي بالصنم مع دلالة الجواهر فكون مركبا وانما قلنا معالما لان هذا اللفظ
قد يكون من هذا مركبا ايضا لكن في الحالتين احدهما علم بغير علم مذكورا
لكن مرجع العدد بالمطابقة كغيره من المركبات مثل قولنا ان كل ما يدور على سطح
دائرة هو كروي المجاز مع ان الوضع من الكلام نظرا ونظرا اكثر من هذا القيد
قال الثالث الى الفه **اقول** **قال** الثالث الى الفه **اقول** **قال** الثالث الى الفه **اقول**

الاسم والحكم والاداء اللفظ المعنى لما سمع او كلم ولها هاته ان لم يصح لغير
غيره فهو الاداء وان صح فان ذلك يمتنع ويمنع مع ملكة على اللفظ في
البيان فهو الحكم والاداء هو الاسم فان **الاسم** مع ان يكون الموصوفات عروفا
وكذا في بعض ما لا يخفى وهذا مثل ما ذكرنا من غير ما وانما يحتاج الى
الضمان الغير لغرض معناه علة الحروف فانه لا يجزى لصلو الخبر فماتت من
حرف الهمزة متعلقا بها مثل صلوات الله وسلامه عليه بل هذه التسمية
على من قال الاداء ما لا يجزى وهذا هو المعنى الذي في اللغة الاسم لفظ مجرد وضع لغيره من الزمان
لفظ من بدل مع ما يدل عليه على ان يكون ابدأ ليل على ان قال على غير
قوله مع ما يدل على ذلك اللفظ المعنى في اللغة على من غير ما يدل على الزمان
ايضا في لغة ويكون ابدأ ليل على ان قال على غير ما يدل على الزمان
على المحدث من مقام ما لا يجزى الاداء في هذا الاسم لانها ايضا لفظ مجرد
وضع لغيره من الزمان واللفظ في اللغة على ان يكون ابدأ ليل على ان قال على غير
الاسماء كالكلمات اللفظية لانها لفظ فعل هذا يكون اللفظ في اللغة على ان يكون ابدأ ليل على ان قال على غير
مع كل منهما يكون ما ابدأ ليل على ان قال على غير ما يدل على الزمان
الغير في اللفظ والمضام في اللفظ لانها لفظ فعل هذا يكون اللفظ في اللغة على ان يكون ابدأ ليل على ان قال على غير
المضام في اللفظ والمضام في اللفظ لانها لفظ فعل هذا يكون اللفظ في اللغة على ان يكون ابدأ ليل على ان قال على غير
ولها في اللفظ والمضام في اللفظ لانها لفظ فعل هذا يكون اللفظ في اللغة على ان يكون ابدأ ليل على ان قال على غير
غير معنى اللفظ والمضام في اللفظ لانها لفظ فعل هذا يكون اللفظ في اللغة على ان يكون ابدأ ليل على ان قال على غير
كاس لغيره كالمعنى والمضام في اللفظ لانها لفظ فعل هذا يكون اللفظ في اللغة على ان يكون ابدأ ليل على ان قال على غير
وضع صاغة الكسف في قوله فانها ايضا كذا **اقول** **قال** الثالث الى الفه **اقول** **قال** الثالث الى الفه **اقول**

هذا هو المعنى الذي عليه
العلماء في تفسير هذه
الآية وهو ان كل ما
يكون له اسم في اللغة
فانه يكون له معنى
في العلم والحق
وهو ان كل ما
يكون له اسم في اللغة
فانه يكون له معنى
في العلم والحق

هذا هو المعنى الذي عليه
العلماء في تفسير هذه
الآية وهو ان كل ما
يكون له اسم في اللغة
فانه يكون له معنى
في العلم والحق
وهو ان كل ما
يكون له اسم في اللغة
فانه يكون له معنى
في العلم والحق

على اقسام المعنى المطابقة والعصم المعنى فكون من هذا ايضا على الجسم
الماسي بالصنم مع دلالة الجواهر فكون مركبا وانما قلنا معالما لان هذا اللفظ
قد يكون من هذا مركبا ايضا لكن في الحالتين احدهما علم بغير علم مذكورا
لكن مرجع العدد بالمطابقة كغيره من المركبات مثل قولنا ان كل ما يدور على سطح
دائرة هو كروي المجاز مع ان الوضع من الكلام نظرا ونظرا اكثر من هذا القيد
قال الثالث الى الفه **اقول** **قال** الثالث الى الفه **اقول** **قال** الثالث الى الفه **اقول**

الاسم والحكم والاداء اللفظ المعنى لما سمع او كلم ولها هاته ان لم يصح لغير
غيره فهو الاداء وان صح فان ذلك يمتنع ويمنع مع ملكة على اللفظ في
البيان فهو الحكم والاداء هو الاسم فان **الاسم** مع ان يكون الموصوفات عروفا
وكذا في بعض ما لا يخفى وهذا مثل ما ذكرنا من غير ما وانما يحتاج الى
الضمان الغير لغرض معناه علة الحروف فانه لا يجزى لصلو الخبر فماتت من
حرف الهمزة متعلقا بها مثل صلوات الله وسلامه عليه بل هذه التسمية
على من قال الاداء ما لا يجزى وهذا هو المعنى الذي في اللغة الاسم لفظ مجرد وضع لغيره من الزمان
لفظ من بدل مع ما يدل عليه على ان يكون ابدأ ليل على ان قال على غير
قوله مع ما يدل على ذلك اللفظ المعنى في اللغة على من غير ما يدل على الزمان
ايضا في لغة ويكون ابدأ ليل على ان قال على غير ما يدل على الزمان
على المحدث من مقام ما لا يجزى الاداء في هذا الاسم لانها ايضا لفظ مجرد
وضع لغيره من الزمان واللفظ في اللغة على ان يكون ابدأ ليل على ان قال على غير
الاسماء كالكلمات اللفظية لانها لفظ فعل هذا يكون اللفظ في اللغة على ان يكون ابدأ ليل على ان قال على غير
مع كل منهما يكون ما ابدأ ليل على ان قال على غير ما يدل على الزمان
الغير في اللفظ والمضام في اللفظ لانها لفظ فعل هذا يكون اللفظ في اللغة على ان يكون ابدأ ليل على ان قال على غير
المضام في اللفظ والمضام في اللفظ لانها لفظ فعل هذا يكون اللفظ في اللغة على ان يكون ابدأ ليل على ان قال على غير
ولها في اللفظ والمضام في اللفظ لانها لفظ فعل هذا يكون اللفظ في اللغة على ان يكون ابدأ ليل على ان قال على غير
غير معنى اللفظ والمضام في اللفظ لانها لفظ فعل هذا يكون اللفظ في اللغة على ان يكون ابدأ ليل على ان قال على غير
كاس لغيره كالمعنى والمضام في اللفظ لانها لفظ فعل هذا يكون اللفظ في اللغة على ان يكون ابدأ ليل على ان قال على غير
وضع صاغة الكسف في قوله فانها ايضا كذا **اقول** **قال** الثالث الى الفه **اقول** **قال** الثالث الى الفه **اقول**

بف

والكلمة

هذا هو الوجه الذي ذكره في كتابه في بيان ان اللفظ لا يدل على اللفظ بل على المعنى
 والوجه الثاني في بيان ان اللفظ لا يدل على اللفظ بل على المعنى
 والوجه الثالث في بيان ان اللفظ لا يدل على اللفظ بل على المعنى

فلنخص البيهقي الذي ذكر ما السمع وهذا الكلام فقال ان لفظه شيء يدل على
 وهو المشي وسببه الى الموضوع وهما ان يكون النسب وان كان
 حان معنى ذلك الحديث عن سببه الى الموضوع وان كان داخل في ذلك
 معنى ذلك هو مراد الشيخ عن الزمان والمقدم ليس كذلك فانه يدل على
 هو التقدم وعلى سببه الى الموضوع واليدل على ان النسب ليس فانه من
 ذلك الحديث عن ذلك النسب بل الزمان منها هو التقدم والصبر وانما لا يدل
 على النسب الى موضوع لان المراد من النسب نسبة تصديق على موضوع كما تصدق
 على زيد وهو المراد قوله ويكون بدا دليلا على ان قال على وجهه وليس كذلك الصبر
 فانه يدل على النسب الى الموضوع الذي هو تقدم الصباح او ترتيب المراتب ذلك الصبر
 مدلهما ذكر صاحب الكشف في محله ان يصبر هذا الكلام انما اللفظ مفرد
 مع ما يدل على الزمان وعلى ذلك يكون سببه الى النسب شيء الى زنه
 وذلك تعريف الشيء بالماضي او بنفسه لهما الا في ظاهره ان معنى بعض الفعل
 والاضطرار في هذا النسب فلو انما يثبت نفس الفعل فيكون كذلك مثلا وايضا
 لو صح وتقدم عن النسب على هذا الوجه فما الحاجة الى اذ كان في المقدم لغير
 هذا اللفظ المتقدم ايضا وما جرى مجراه وليس لنا ان هذا الوجه صحيح فكن كيف
 يخرج عنه هيما وانما له من هذا القول فانه ايضا يدل على النسب

قال بل الخ لا في قوله والاما كان المعنى جامعا **اول**
 لما ذكرنا في كتابنا في بيان ان اللفظ لا يدل على اللفظ بل على المعنى
 فقال بل الخ لان مراد الشيخ هو ان الزمان هو الذي يدل على النسب
 دل عليه لفظ الكلام مادته وذلك لان لفظ الكلام لهما في مجمع مرفوعه
 وهي هيته الحاصلة من كسب الحروف في كسبها وسكنها وهي زان وزنه
 ايضا ولفظ الكلام بما ذكرنا انما يدل على الحديث فقط وذلك ظاهر ولما دلالة
 على الزمان سببه الحديث الى الفاعل انما هي بصيغة لما بالتمام كما في لغة
 العربية فان صيغة فعل بنما تدل على النسبة في الماضي وفعل عليها في
 المستقبل والماضي او يكون الدلالة لبعض الحركات في اسكنات فذلك في غير
 الوصل كغيره كما قال في التاميم في قوله اكل وفور ذاي بالكل
 والتفاوت بين الصيغتين ليس الاسكنان الذي هو كسبها او يكون الدلالة للصيغة

هذا هو الوجه الذي ذكره في كتابه في بيان ان اللفظ لا يدل على اللفظ بل على المعنى
 والوجه الثاني في بيان ان اللفظ لا يدل على اللفظ بل على المعنى
 والوجه الثالث في بيان ان اللفظ لا يدل على اللفظ بل على المعنى

انما قلنا ان هذا القيد يدل على النسب
 لان المقدم ايضا يدل على النسب
 المحكون في معنى الى الموضوع واللفظ
 يدل على النسب الذي يصدق على الموضوع
 الذي هو ان كل اللفظ يدل على
 تلك العار على المقدم فانه يدل
 على ذلك النسب بل على انما ايضا
 فانه يدل على النسب الفاعل في
 على الدلالة كضارب فانه دال
 على الدلالة التي يتصل بالنسب

مع رمال ونقار كاتك نذاي ضربوز نذاي بصر لول المصنف
 يكون الدلالة للصيغ مع الماي صيغوا الصيغ ولعل كما قال لعل
 جاد ايداي في علم ان الزمان خارج عن معنى الى الكلام في سقط على المقدم
 في الكلام يدل على الزمان في كل ظاهر من ذلك معنى الى السمع كغيره
 اعميم ان لولم يكون في سري اللغات لفظ مفرد دال على ان الزمان اذ لو كان
 كغيره لكان التعريف معالاه فيكون بذلك الكلام فابصر تعبد الكلام بهذا
 ايضا ذكر الشيخ في الشفا فعمل هذا ان مراد الشيخ ما ذكرنا **قال**
 في قوله في تلك اللغة **اقول** قال في قوله المتأخر عن تقدم هذا الكلام
 في تقدم المعروض بها واللفظ مفرد دال على معنى تام مع دال على
 الزمان بصيغة ووزنه واعتصاما على ذلك لان هذه لغة العرب في
 ولما في الكلام اذ هو صيغة لغات اخرى بصيغة مشتركة بين اللغات
 ونظر المنطوق في الامور السامية فيكون معنى من الكلام وصيغته في الكلام بالغة
 كانت بهذا القيد معنا سببه لفظه كونا اشراك الصيغة كما في قوله
 امزيد في تلك صاحب الكشف عن صلاح ذلك بحيث مع اللغات
 كلها وان كان لعل اشكال ان الكلمات العربية تدل على الزمان بصيغها في قوله
 في هذا الكلام انما اللفظ مفرد دال على معنى تام مع دلالة على الزمان بصيغة فانه
 او بارادف هذا اللفظ فتندرج كلمات جميع اللغات في هذا المعنى
 لان لا يدل بصيغة تدل في قوله او بارادف هذا اللفظ لكونه مرادفا
 لما دل بصيغة هذا لما ذكر وفيه ايضا محتمل ان مرادف هو لفظ الكلام

بأنه انما هو لانه ذكر في المعنى افراد الدلالة بالصيغة والمراد من انما لانه
 تعريف الشيء بالماضي ولو جعلنا هذا المعنى تعريف افراد لا تعريف
 الماهية بل ايضا تعريف الشيء بالماضي لانه فيكون تعريف الكلام الغير
 العربية انما لفظ مفرد مرادف للفظ كلمة في لغة تفكر دل بصيغة على
 واسكن ان العلم يكون اللفظ لغة العربية مرادفا للفظ كلمة في لغة
 اخرى دل بصيغة على الزمان اضني ما العلم يكون كلمة في تلك اللغة
قال والكلمة لا حقيقة بل لفظ **اول** اذا حققت معنى ما في اللغة العربية وهي لسان النصارى
 معنى الكلمة فاعلم انما على معنى حقيقة وهو والكلمة الحقيقة ما زاعل
 اللفظ ما الدليل عليه

هذا هو الوجه الذي ذكره في كتابه في بيان ان اللفظ لا يدل على اللفظ بل على المعنى
 والوجه الثاني في بيان ان اللفظ لا يدل على اللفظ بل على المعنى
 والوجه الثالث في بيان ان اللفظ لا يدل على اللفظ بل على المعنى

انما قلنا ان هذا القيد يدل على النسب
 لان المقدم ايضا يدل على النسب
 المحكون في معنى الى الموضوع واللفظ
 يدل على النسب الذي يصدق على الموضوع
 الذي هو ان كل اللفظ يدل على
 تلك العار على المقدم فانه يدل
 على ذلك النسب بل على انما ايضا
 فانه يدل على النسب الفاعل في
 على الدلالة كضارب فانه دال
 على الدلالة التي يتصل بالنسب

هذا هو اللفظ الذي يكون على المعاني المعينة لا على اللفظ الذي لا يكون له معنى

حدث سببه الى موضع وزمان حصل في ذلك النسبة كشيء في ذلك
حدث وهو المشي سببه الى فاعل وزمان في ذلك النسبة وهو الماشي والكلمة
التي هي ما دل على الفاعل فقط اي على سببه حدث الى فاعل وعلى زمان في ذلك النسبة
النسبة وادول على منهما ذلك الحدث كان صادرا واما انما هو المشي
افعالنا فاصح لكونها غير دالة على الحدث المستند فانما سببه هو المشي
معناه هو شي في موضع وكان قد تكرر زانه اذا كان معنى في موضع نفسه
كما ان كان الامر اي وهذا في كتب الوجوه وانما يدل على الحدث
وهو اللفظ في الصيغة اي هو شي في موضع كما ذكرتم فاعلموا
هذه الدلالة من جهة الكلمات لان جميعها تدل على هو شي في موضع
فكن الحسنيين دالة على ذلك الشيء دون الوجوه باب **قال**
والسبح في السفا الى قوله انما **اقول** **فلا يسبح في السفا**
كل ما يدل على فعل العرب كانه فان لفظ المضارع غير الفاعل
المكمل وتسمى الخاطبة فعل عندهم ولا يسبح كونه من اللفظ
للصدق والكذب فلا يكون معرفة اذا المفرد لا يحتمل الصدق والكذب
مفردة لما عرفت ولما قلنا ان قولهم ان المفرد يحتمل الصدق والكذب
ولما احتمل ان لو لم يكن مسماه مركبا لما اذا كان غلا كهيما وانما اللفظ
في اشئ يدل على المكمل والنوع في شئ علم معين والمجاز في شئ يدل على
وابعد من الزوايد يدل على الباقي من المعنى فكن مركبا في
انما يكون مركبا ان لو كان كل منهما دالة على معنى عند المفرد
لما امكن في تعريف الزوايد فطامه ولما الباقي فلا ساكن فيمكن الاستدلال
به فليس ما ذكره تعريف المركبان كل منهما دالة على جزء المعنى
فكون عند المفرد اذا هذا اجماع فالانفراد غير معتبر اذا عرفت
ان مضارع غير العايد ليس كالمعروف الماضي غير العايد ايضا ليس كالمعروف
بعين ما ذكره الوجه من احتمال الصدق والكذب ودلالة الجرم اورد
مضارع العايد على نفسه وقال لو لم يكن معنى ايضا مركبا لهما الصدق
والكذب لان اللفظ ايضا تدل على موضع ما وادول ما على
المعنى فلهذا والعين على انفراد ليس شرط جواب سؤال هو

هذا هو اللفظ الذي يكون على المعاني المعينة لا على اللفظ الذي لا يكون له معنى

ونشأ مع غيره

الباق

نقل

عالم دالة اللفظ لما يكون على المعاني المعينة لا على اللفظ الذي لا يكون له معنى
اللفظ لما لا يكون له معنى ما اترهم فاحاب بان يكون المعنى معناه ام
يكون بحسب الانفراد او بحسب الماهية والعام معنى معنى بحسب ما هيته
عن غيره فتكون له لفظ بحسب الوضع فتكون معنى معنى ما هيته فتكون له
فاحاب عنه بانه ليس معناه ان شيئا ما هيته اذ لو كان كذلك لما صح ان
يذكر معنى لان وضع لفظه على اللفظ على انما يله بل معناه ان حصل
المشي في موضع نفسه معناه عند اللفظ دون السماع وليس لللفظ دالة
فيكون كالمهمال فاما لفظ الصدق والكذب هذا ما في الشفا
وفيه لانه لا يكون كونه الشيء منكر اعني على معنى كونه منكر
المعرك فاما ان يكون معنى معنى شيء اعني على معنى كونه منكر
احتمال الصدق والكذب في نفس الامر لا بالنسبة الى السماع اذ لو كان كذلك
لما كان سلكنا جارا في صدق الكذب للصدق والكذب ليس كذلك
اعاها واذا كان اعتبارا احتمال الصدق والكذب بحسب اللفظ لا بحسب
معنى محتملا للصدق والكذب اعرض صاحب الكشف بانه لا فرق
غير العايد والعايد وان غير العايد هو ليس كالمعروف بل مع ما يفرق
من المعنى الذي هو ضمير الفاعل كانه في المعنى عن معنى وايت معنى
وهو ليس كالمعروف بل هو مركب من ذلك المعنى والاسم المفرد كذلك
معنى فانه يكون مع المضر كالمعروف وهو يكون معناه فان سلك اللفظ
غير العايد ان لم يكن اسما او ضميرا للمعنى كونه علامة لذكر الضمير
فلهذا في الجملة دالة ولهم التركيب فلفظ كذا لفظ اللفظ دالة لما يكون عليه
الغائب مثلا ذكره وفيه نظر اذ لم ان العايد مع الضمير كالمعروف وانما يكون
ان لو كان معناه معناه عند السماع كما ذكر الشيخ في كتابه **قال** ايضا في الشفا
فذلك ايضا الى قوله في لفظ العرب **اقول** **قال** ايضا في الشفا
ان الماضي في الاسم المستق كلف مضارع ومفرد مركبان
ولهذا منهما مركب من المصدر وصيغة فاصلة لكل لفظين الجرم يدل
على جرم المعنى ولما عرفت بان المراد من التركيب ان يكون اللفظ معناه
في اللفظ لما اللفظ او حرف او مقاطع مسمى بلفظ منها جملته والصدق

منكر

لنا

لا بالنسبة الى ما في

هذا هو اللفظ الذي يكون على المعاني المعينة لا على اللفظ الذي لا يكون له معنى

هذا هو اللفظ الذي يكون على المعاني المعينة لا على اللفظ الذي لا يكون له معنى

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

انکار

و رقص

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
والعلماء أئمةً للناس

قوله ودر يكون من الهاء والجرافيه
الجرافيه ان يقولوا قائلنا ان
لوط الهامكان من الهاء والجرافيه
الجرافيه ان يقولوا قائلنا ان
منها ما الدليل على المتناهي
دوابه موان يقول عتباتي
اصطلاحه والاصطلاح فاء موان
من الهاء والجرافيه والاصطلاح
الاصطلاح والاصطلاح

Handwritten text in Arabic script, likely a list or index, written diagonally across the page. The text is dense and appears to be a continuation of the previous page's content.

[Handwritten signature]

قصه

اوله فان اوله فله ان له ان له
عاطله بهم او على طابعتل ٥

شماره

ستم

مذہب الہی

فَوَاصِلُ الْمَخْصِيَّةِ
فَبَيْنَهُمَا وَفَوْقَهُمَا
وَدُونَهُمَا وَفَوْقَهُمَا
وَدُونَهُمَا وَفَوْقَهُمَا
وَدُونَهُمَا وَفَوْقَهُمَا
وَدُونَهُمَا وَفَوْقَهُمَا
وَدُونَهُمَا وَفَوْقَهُمَا

و ع
لانهم يدعون على الاستقبال
الادع على الاستقبال
عليه الانسان
لهذا الحكم وهو احتمال
والكلمة هي ان الاستقبال
كتابها في الفهارس

ولا يتقدم

وهو الذي مركب من سبعة اسم وكلهم قد اول بالباء كالله والظاهر
 ورام الحجاب والذي يصفى هذا المركب ستمائة في كتاب التفسير
 لان الحدود والرموع انما يكون من هذا الفصل ولما عرفت في
 الذي لا يكون من سبعة اسم وكلهم قد اول بالباء كالله والظاهر
 مثل زنه في ادكلمه راداه مثل ضب في قلوا الكلام اسلف عن اسم
 اسم وكلهم لان الكلام لا بد له من حكم علم وبه والاسم يكون كلهم
 الكلام من اسمين في الكلام لا يكون المحكوم به كما مقرر في الكلام من اسم
 الاداء لا يكون شيئا منها لعدم استقلالها بالحق فلا يصح من الكلام
 ذلك بالنداء فانه كلهم مع انه مركب من الاداء والاسم ولا يابا بان
 تقدير الفعل معروف النداء علمه للفعل المحذوف قدس ادعوزيدا
 او انالي زيدا فيكون النداء مركبا من كلمتين واسم واعترضوا علم بان
 النداء لو كان قدس ما ذكرتم يلزم ان يكون محملا للصدق والكذب فيحاذ
 ان يكون خطا باع نالسا ان لا يكون كذا فيكون كذا فيكون كذا فيكون
 انه لو كان عدوا لكان ما ذكرنا يلزم ان يكون محملا للصدق والكذب فيحاذ
 ان يكون خطا باع نالسا ان لا يكون كذا فيكون كذا فيكون كذا فيكون
 مع المثلث من الفاظ العرف فكيف يدق

هو الذي مركب من سبعة اسم وكلهم قد اول بالباء كالله والظاهر
 ورام الحجاب والذي يصفى هذا المركب ستمائة في كتاب التفسير
 لان الحدود والرموع انما يكون من هذا الفصل ولما عرفت في
 الذي لا يكون من سبعة اسم وكلهم قد اول بالباء كالله والظاهر
 مثل زنه في ادكلمه راداه مثل ضب في قلوا الكلام اسلف عن اسم
 اسم وكلهم لان الكلام لا بد له من حكم علم وبه والاسم يكون كلهم
 الكلام من اسمين في الكلام لا يكون المحكوم به كما مقرر في الكلام من اسم
 الاداء لا يكون شيئا منها لعدم استقلالها بالحق فلا يصح من الكلام
 ذلك بالنداء فانه كلهم مع انه مركب من الاداء والاسم ولا يابا بان
 تقدير الفعل معروف النداء علمه للفعل المحذوف قدس ادعوزيدا
 او انالي زيدا فيكون النداء مركبا من كلمتين واسم واعترضوا علم بان
 النداء لو كان قدس ما ذكرتم يلزم ان يكون محملا للصدق والكذب فيحاذ
 ان يكون خطا باع نالسا ان لا يكون كذا فيكون كذا فيكون كذا فيكون
 انه لو كان عدوا لكان ما ذكرنا يلزم ان يكون محملا للصدق والكذب فيحاذ
 ان يكون خطا باع نالسا ان لا يكون كذا فيكون كذا فيكون كذا فيكون
 مع المثلث من الفاظ العرف فكيف يدق

الفصل ٢ في قوله اخصر مائة **اقول** الفصل
 الثاني من المقالة الاولى في الكلي والجزئي فيه مباحث
 في تعريف الكلي والجزئي في اقسام الكلي كل منها موضع من
 اشياء في الجزئي كبر هذا الجسم وان لم يمنع هو الكلي كالاسنان في
 سوار كانت هذه الاشياء في الخارج او لا بعضها في الخارج دون البعض
 على ستم اشياء لان افراد المقوم كما ان يمنع في الخارج لو لم يمنع فان
 فهو كسب الباري ولصمغ الضدين وان لم يمنع فاما ان يمنع شيئا منها
 في الخارج او لم يمنع فان لم يوجد فهو كاعتقاد رجل من ائمة اربعة
 فاما ان يوجد ولقد فطرا اكثر فان هذا هو لحد وهو لا يمكن ان يمنع

استعاض
 وهو الذي مركب من سبعة اسم وكلهم قد اول بالباء كالله والظاهر
 ورام الحجاب والذي يصفى هذا المركب ستمائة في كتاب التفسير

الام

قال

استعاض مثله والاول كالشمس في العزم من جود مثلهما والاني كالباري بوز
 وهذا كثر من لحد فاما ان يكون معناه اخصر مائة والاول كالشمس في العزم
 والثاني كالشمس الناطقة فان ازادها عن مائة عند الحكم او هذا التسم
 واقع عند المسلمين لانهم لها لولوه و عدد مائة في الخارج ومثل بعضهم
 بالعدد زاعا لانه مفعول علم وليس كذلك لان افراد العدد وان كانت مائة
 لكنها مفعول في الخارج وعندهم وبعضهم مثل علمه انه نون هو ايضا
 كالعدد **قال** الى قوله في عنها **اقول** البحث

عند المسلمين

الثاني في مائة مائة الكليات هي مائة في معرفة الكليات الخس اذا الحكم
 الخس في مائة مائة الكليات هي مائة في معرفة الكليات الخس اذا الحكم
 قد لا يكون سلك الكليات الخس في مائة مائة الكليات هي مائة في معرفة
 موضوعاتها واذا عرفت ذلك فنقول مائة الكليات هي مائة في معرفة
 بالمواطاة والمحل بالمواطاة هو ان يحمل الشيء على الشيء هو كقولنا
 الانسان هو حيوان معناه ان الشيء الذي هو انسان هو حيوان سوار
 ذلك الشيء انما يكون الحيوان جسم ان نقول له الحيوان انواع الحيوان
 او لحد ما كقولنا الانسان حيوان فان نقول له الانسان مائة مائة
 انسان يلزم من ذلك ان يكون كل واحد من هذه الموضوعات المحل
 والاما لمكن المحل بالمواطاة لما اذا حمل الكل على شيء بالاشتقاق فلو قلنا
 لذلك الشيء انما هو حيوان وحمل الاستفاد هو ان لا يحمل المحل على ما هو
 محمل على ما هو سوار سوار من انما ترك منه والنسبة كالعلم بالشيء الى الازالة
 فانه لا نقول الانسان هو علم لان العلم عرض للانسان هو علم بالشيء الى الازالة
 ما هو سوار محمل على الانسان استوف منه كالعالم انما ترك منه سوار
 مثل ذو علم او ما عرفت محمل على ذلك ففك الانسان علم او ذو علم او علم
 العلم في علم الانسان انما ترك منه سوار العلم وان يكون العلم بالشيء الى الازالة
 الانسان هو من الكليات الخس في العلم يكون محمل على العلم بالمواطاة
 كالطبيب والحكم وغير ذلك من انواع العلم فان العلم محمل على المواطاة
 واعترضوا بالبركان على حمل الاستفاد ان النسبة خارج عن المحل فالحمل
 بالمقنعة العلم فيكون العلم محمولا بالمواطاة وهو ان النسبة الخارجية محمل

مورد

يجب ان

انما اذا علم ان مائة مائة الكليات هي مائة في معرفة الكليات الخس اذا الحكم
 الخس في مائة مائة الكليات هي مائة في معرفة الكليات الخس اذا الحكم
 قد لا يكون سلك الكليات الخس في مائة مائة الكليات هي مائة في معرفة

68

وله ان كل ربي محسن مندي
ما بين كل كلمه نظر لانه لو كان كذلك
لصدق على اهل الكلمه انهم ان كل
محمدا على سائر الخلق انما كان
والجبر للفقير ان يعاد الشيء لغيره
يكون محمدا على كل ربي العباد
من كل ربي المحسن فطلب
وله ان كل ربي محسن
مندي تحت ما هي الكلمه

كانا او لا بد وان يكون بينهما احدى النسبتين الاربع وهي المساواة او
مطلبا احدى وجه والمباينة والكلمة وقع المحذور في كل ما كان ان يصدق
كل منهما على كل ما صدق عليه للآخر او لا فان صدق بينهما مساواة كالا انسان
الناظر في لم يصدق منهما على كل ما صدق على الاخر فاما ان يصدق لهما على كل
ما صدق عليه للآخر او لا فان صدق بينهما عموم مطلبا كالحوان الى انسان والحيوان
اعم مطلبا والانس الى بعض مطلبا وان لم يصدق بينهما على كل الاخر فاما ان
لهم على بعض الاخر او لا يصدق صلتان صدق بينهما عموم وجه اذ يصدق
في كل منهما على بعض الاخر دون البعض كالحوان والابيض ولم يصدق
كلمة كالا انسان والعرض يعلم ان النسب مخصص في الرابع **والا**
ومعنا المتساويين الى قولنا في كل من يقتضي **اقول** لما علم ان كل
منه ليس مضافا اما ان يكونا متساويين يكون لهما اعم من الاخر مطلبا اذ يقع
او بينهما بالكلمة فاعلم ان بعض المتساويين ايضا متساويان اذ كل ما صدق
عليه انه يقتضي لهما وجهان يصدق عليهما يقتضي الاخر اذ لو لم يصدق
الاخر ولم يصدق من لهما المتساويين مع بعض الاخر فلا يكون المتساويان
متساويين اذ اصدق بعض كل منهما على كل ما صدق عليه للآخر من بعض مساواة
وسمى اعم مطلبا لهما من بعض الاخر مطلبا لان كل ما يصدق عليه اعم
الاعم وجهان يصدق علم بعض الاخر غير عكس الى الاول فلا يلزم اصدق
بعض الاخر على كل ما يصدق عليه يقتضي اعم اصدق على بعض الاخر من لهما
الاخر مع بعض الاعم على كل ما لا يكون الاخر بعض من لهما
ولما علم العكس فلا يلزم اصدق بعض الاعم على كل ما يصدق عليه بعض
ووجدنا ان بعض الاخر يصدق على كل ما يصدق عليه بعض الاعم فلو لم
ان يكون لبعضنا بعضا ووجدنا ان اعم مساويا للاخر في الباقي
ان بعض المتساويين مباينان مدلهما في ذلك المتساويين على ذلك
بانه انما يتساوى بعض المتساويين ان لو صدق كل من المتساويين على كل
ما صدق عليه الاخر وانما يكون بعض الاخر اعم من بعض الاعم ان لو صدق
كل ما يصدق عليه بعض الاعم وذلك لان لو لم يكن اعم مساويا للاعم اعم
الاستبصار الوجه في كل هذا ان كان العاقد السبعة فلو فرض

موقوفہ

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, showing dense cursive writing.

طالب

نحوه الاخره
الاول

والوجه في العدد والمعاينة في هذا التركيب هو التركيب الحقيقى
ولما كان التركيب عبارة عن الشيء المجمع من كل الاشياء المختلفة لذلك الوجه
منع ان يكون كل الاشياء على ما هو اقله اذ يمنع ان يقال ان هذا الشيء المجمع
منه المختلفات هو عينه هذا الوجه واذ كان كل ما يصح عليها على ما يستقل
كما يقال المصنف مستقفاً بالتركيب مع النسبة كما يقال المصنف مستقفاً من النسخ
ما لم يكن عبارة عن الشيء المجمع من الاشياء بل يكون عبارة عن الموضع وما هو

عليه لقوان كالا سنان فانه لسبحان عن الشئ الذي هو الحيوان الناطق و
هذا التركيب ليس الخارج بل هو العقل اذ ليس الخارج الا شئ واحد
صدق عليه انه حيوان وناطق فانسان العقل بعد التركيب الحقيقي
نك المظهرات على انها مبرها مغيثا للوجود والذات هذا
اعتمادا على **قال** ولما كفيته الى قوله هذا الوجه **امول**

لما عرفنا ان المركب يعرف الحكماء بطول على معنى لغو مغاير للمركب المحض المعيار
بقينا ان نبحث عن كيفية هذا المعنى فنقول السبب اذ حصل له ملك
مستدعي لخواصه تلك الخواص في الخواص في صلاته على ما هو
وهو يصير باعتبار حصولها ما هي اذ ليس المراد بالماهي سوى ان يكون
له معان تتبعها صفات التوحد بدونها فالمفهوم بالمتبوع في الذاتيات
والماهي محضه كانت تلك الماهية او عام في الوضائ كما لا شك
مثلا فان له شيئا حصل له عن من المعاني كما لا يخفى في كل موضع
والنموذج المحسوس في الحركة الارادية والنظر فيضار ذلك بواسطة المستفاد
وبواسطة البعول جسميا وبواسطة التوابع او بواسطة الجسميات
الحركة الارادية متحركة بالارادة وبواسطة البطن اطلاقا هذه الاشياء
استتبع معان لفهمه كالجسم للتغيرية والنامي المتحركة في الاقطار
النامية والناظر للجمية والجميع قائله الصناعات في زمانا الماهية
في الذاتيات اذ بها صارت تلك الماهية تلك التوابع الوضائيات
ليس لها مدخل في نفس الماهية بل انما حصل بالعرض كذا علم على الماهية
الحركة من الاجزاء المحركة وهذا النقص في تلك اعتبار الذاتيات في
الذي هو اخطم اركان الحكماء فعل ان السبب الذي هو الجنس من الماهية

حفظ

الشيء هو
أو الجسم

فأبليه

الحول والسرور والسمو

والنوع وانما اختلفت جنسا ونوعا بالاعتبار في الفصل بعينه ذلك
 الشيء هو ما كان ذلك الشيء عرضا لكن باعتبار حصول معنى خارج
 عن نفسه كالناطق فانه يعبر عن الحيوان الذي هو الحيوان كغيره باعتبار
 حصول النطق بقوله ذلك الشيء بقوله للفصل بل قسم من القول غير
 قصته وانما اعتبار الفصل في ذلك النوع فضلا عن ذلك لاعتبار
 لانه لما استوفيت الخصية في ذلك النوع فضلا عن ذلك لاعتبار
 فصله وانما اختلفت ان لو كانت الخصية التي للفصل مغايرة للخصية التي
 للنوع فالوجود الذاتي ليس كذلك لانه لو حصل للفصل فصل للنوع
 تركب الطائفة من نوع غير متناهية فلا يكون التركيب كباقي ما يابط هذا
 اذا اعتبرناه في المقسم ولما عصبنا جميع الفصل بالقول فابقه
 وان كانت صلاوة عليه كالناطق فانهم يسمونه في قول النطق لانه هو
 اوجه اخصر ذلك فالحال عن غيرهم لانه لما اذا كانت القول عارضة
 ولا اعتبار الى الفصل ففعل ان الفصل انما عصبنا في الفصل
 كانه اذا اختلفت مقولنا النوع فالحق ان التركيب على قسمين كذا الجرم
 ولفظ التركيب مقول بالامر على التركيب الحقيقى التركيب العقلي
 وكذا القول الجرم على الجرم الحقيقى العقلى التركيب العقلي اعلم من التركيب الحقيقى
 اذ كل واحد منهما تحت مقوله من المقولات اعلم عند الحكماء والمفسرين

فولنا ذلك كماله في الفصل بالامر على التركيب الحقيقى بالواقع
 بقوله لوصف ذلك مع مقوله من المقولات اعلم عند الحكماء والمفسرين
 يكون اعتبار الماهية الحقيقية كالنوع
 سدان جزم على ما لا خلاف في الفصل بالواقع
 كان في هذه الاعتراف به في الفصل بالواقع
 شلا فاما لان مقوله من المقولات اعلم عند الحكماء والمفسرين
 الجرم الحقيقى لا يعبر عن التركيب العقلي
 فالحق ان الجرم الحقيقى لا يعبر عن التركيب العقلي
 ان يكون كماله في الفصل بالواقع
 ولكن كماله في الفصل بالواقع
 وان كان كماله في الفصل بالواقع
 وان كان كماله في الفصل بالواقع

فولنا ذلك كماله في الفصل بالواقع
 بقوله لوصف ذلك مع مقوله من المقولات اعلم عند الحكماء والمفسرين
 يكون اعتبار الماهية الحقيقية كالنوع
 سدان جزم على ما لا خلاف في الفصل بالواقع
 كان في هذه الاعتراف به في الفصل بالواقع
 شلا فاما لان مقوله من المقولات اعلم عند الحكماء والمفسرين
 الجرم الحقيقى لا يعبر عن التركيب العقلي
 فالحق ان الجرم الحقيقى لا يعبر عن التركيب العقلي
 ان يكون كماله في الفصل بالواقع
 ولكن كماله في الفصل بالواقع
 وان كان كماله في الفصل بالواقع
 وان كان كماله في الفصل بالواقع

لكن من ان يكون الحيوان هو الحيوان

فكذلك السامى وغيره واذا عرف ذلك مقوله من هذا القول فادخلنا
 هو الحيوان الناطق لان ايدى الحيوان الذي هو الناطق هو جرم الحيوان
 مع ان الناطق عندهم من غير جرم كما اننا من قبل ان نعرفه ان يكون
 والناطق كماله في الفصل بالواقع
 قبل ان نعرفه ان يكون كماله في الفصل بالواقع
 دعنا المتأله الى من نريد ان يكون كماله في الفصل بالواقع
 العلم ان يقال ان الحيوان سبب في الفصل بالواقع
 فربما هو كماله في الفصل بالواقع

الاول العلم الثاني في الاجزاء المادية والمقدارية هو الشيء على كماله
 مقول على كماله وان يكون هو جرم الاول هو اجزاء الماهية كالحوان والناطق
 للانسان السقف والجدل للبدن والى اجزاء العقل كصفتها في
 اوليتها او بعضها في غير ذلك عندنا ان الجرم الذي لا يعبر عن كماله
 مركب من الجرم والصور فانه ما لم يحصل الجسم لم يحصل له ابعاض اذ ابعاض
 الجسم مركب من اجزاء لا يمكن ان يكون ابعاض العقل ايضا متقدم عليها

الثاني العلم الثاني في كماله كماله في الفصل بالواقع
 العلم الثاني في كماله كماله في الفصل بالواقع
 العلم الثاني في كماله كماله في الفصل بالواقع
 العلم الثاني في كماله كماله في الفصل بالواقع
 العلم الثاني في كماله كماله في الفصل بالواقع

فولنا ذلك كماله في الفصل بالواقع
 بقوله لوصف ذلك مع مقوله من المقولات اعلم عند الحكماء والمفسرين
 يكون اعتبار الماهية الحقيقية كالنوع
 سدان جزم على ما لا خلاف في الفصل بالواقع
 كان في هذه الاعتراف به في الفصل بالواقع
 شلا فاما لان مقوله من المقولات اعلم عند الحكماء والمفسرين
 الجرم الحقيقى لا يعبر عن التركيب العقلي
 فالحق ان الجرم الحقيقى لا يعبر عن التركيب العقلي
 ان يكون كماله في الفصل بالواقع
 ولكن كماله في الفصل بالواقع
 وان كان كماله في الفصل بالواقع
 وان كان كماله في الفصل بالواقع

فولنا ذلك كماله في الفصل بالواقع
 بقوله لوصف ذلك مع مقوله من المقولات اعلم عند الحكماء والمفسرين
 يكون اعتبار الماهية الحقيقية كالنوع
 سدان جزم على ما لا خلاف في الفصل بالواقع
 كان في هذه الاعتراف به في الفصل بالواقع
 شلا فاما لان مقوله من المقولات اعلم عند الحكماء والمفسرين
 الجرم الحقيقى لا يعبر عن التركيب العقلي
 فالحق ان الجرم الحقيقى لا يعبر عن التركيب العقلي
 ان يكون كماله في الفصل بالواقع
 ولكن كماله في الفصل بالواقع
 وان كان كماله في الفصل بالواقع
 وان كان كماله في الفصل بالواقع

المادة

لكن من ان يكون الحيوان هو الحيوان

عن فوجيتها فالرابع اخبر من التلخيص السابق والناظر الى الماثل والمثل
والامثلة التي ذكرنا موضع هذه المعاني هذا هو المحرك للمثل والمثل
الذي نفي لتساخ الاول ان يكون الموضوع مستقلا لموضوعه المحرك للموضوع
للمفهوم مثل قولنا الجمع ابيض بعكسه هذا هو المحرك للمفهوم الا ببيض
المان ان يكون المحرك اعم سواء كان الموضوع مستقلا لموضوعه او
كقولنا الكاس انسان وعكسه هذا هو المحرك للمفهوم ان يكون المحرك
بالدوات كقولنا المتحرك بالادان او الطبع او النفس متحرك بعكسه
حاصلا بالعرض كقولنا الجالس السيف متحرك بالعرض ان يكون المحرك
حاصلا للموضوع بالعرض كقولنا المتحرك الى المركز بعكسه
مالا يكون ايضا كقولنا المتحرك الى النور الخامس ان يكون المحرك
دائما للموضوع كقولنا الرغى اسود بعكسه ما لا يكون اما كقولنا الرغى ما
السلبي ان يكون المحرك حاصلا للموضوع بلا واسطة كقولنا الانسان
مع بعكسه ان يكون بوساطة كقولنا الانسان ضاحك السابق
المحرك من الموضوع كقولنا الانسان باطن بعكسه الناطق انسان
ان يكون المحرك حاصلا للموضوع بالعرض او بالعرض كقولنا الضاحك
فان بوساطة امر مساو وهو السحب فان يكون بوساطة كقولنا الانسان
ان يتحرك بالعرض كقولنا الانسان ضاحك بعكسه ضاحك
هذا الاخير الى الاخر الامور او اخصر كتابا لربها عن عرضنا
والجمل العرضي هذه الانقسام انما هي بالنسبة الى عكسها وانما
ذاتا باعتبار الفرق من هذه الانقسام هذه في الحمل الذي انما
السبب فقال هذا ان اي السبب موجب للآخر انما اذا كان
ترتيب الاربع على ذلك السبب دائما كما لو كان على الزحوا اكثر من
على سبب السهوب واذا كان مرتبة عليها فليكن قال كذا بالعرض
الكثر على غير موضع ولما هو هو في تعاكس للقيام بذاته كالحق
موجود بذاته وللقيام بالنبع كالعرض انه موجود بالعرض **فك**
الفصل في تقسيم الكل الى اقسام الجنس الكلي العام ماهية الشيء او جزء
الرابع في تقسيم الكل الى اقسام الجنس الكلي العام ماهية الشيء او جزء

كقولنا الانسان

للموضوع

هو غير

ماهي

ماهي اقسامها عن ههنا والمراد بالشيء هنا هو الكلي الى كلياته
علمه بالوطاء والمثل وهو ان يكون عام ماهية لما هي ماهية شيء
او عام ماهية اشياء او عام ماهية شيء اشياء او عام ماهية اشياء او عام
ما هو محسب الخصوصية المحضة اي ان يكون جوابا عن الشيء عام افراد
يسوال ما هو ولا يصح اذ اعم بينه وبينه كالحمد بالنسبة الى الحمد
وكما اذا سئل عن الانسان ما هو فقال جوابا هو الانسان الناطق
ولو لم يكن بينه وبينه كالعزس مثلا في هذا السؤال لم يصح ذلك الجواب
او كالتعريف بالنسبة الى فردا من ذلك النوع في كالتعريف بالنسبة الى
الشيء الموجوده والسؤال انما ماهية اشياء او ماهية اشياء او ماهية اشياء
محسب الشرح المحضة اي ان يكون جوابا عن الشيء مع غيره لا يصح
علم افراد ذلك الشيء كالتعريف بالنسبة الى النوع كما اذا سئل ما الانسان
والعزس فقال جوابا هو الانسان لان الجواب عام ماهية اشياء او ماهية اشياء
والسؤال عن الاشياء انما يكون عن عام ماهية اشياء او ماهية اشياء
عن الانسان بهذا المعنى ان يقال جوابا هو الانسان لان الجواب عام ماهية اشياء
عن عام ماهية اشياء او ماهية اشياء او ماهية اشياء او ماهية اشياء
واشياء او ماهية اشياء او ماهية اشياء او ماهية اشياء او ماهية اشياء
ان يكون جوابا عام افراده وحاله الجمع كالتعريف بالنسبة الى افرادها اذا
سئل عن فرد واحد من افرادها ما كان يقال للفرع من جوابه
عن عدد من افرادها هو ايضا ان يقال الجواب كما اذا سئل عن فردا
بما هو فهو ان يقال الانسان لو سئل عن فردا وكذا يصح ان يقال
الانسان بهذا المعنى انما هو الاعلى ماهية او الاول بل على ماهية الخصوص
والمان على التفرقة من مختلفات الذات على التفرقة بين مختلفات
الشيء المان وهو ان يكون الكلي من ماهية اشياء او ماهية اشياء او ماهية اشياء
عن ماهية لما ان يكون مشترك كاسماء في نوع ما على الفهم المقسم
فان لم يكن مشترك في الفصل ان المراد بالفصل ما هو ماهية اشياء
ساكنة كماء الجسد او هو هو يكون كد كد ان كان مشترك
فاما ان يكون عام مشترك في ماهية اشياء او ماهية اشياء او ماهية اشياء

الامور المحولة بلغة تركها من الجنس الفصل لان تلك الماهية شاركة
 لعدم سماء طبيعتها كالنفس في طبيعة الاجسام ووجودها غير مشترك
 الماهية مع ذاتها وفي الفتيه ذاتي فاه الاستراك هو الجنس بالامتياز
 هو الفصل كما ان الانسان مشترك الحيوان في الحيوانية والناطقة في
 ما بالاسراك هو الحيوانية هي نفس علم الامتياز وهو الناطقة في فصلها
 على ان لو استرطان يكون لذكر الفصل ذاته على اية الاستراك
 ليصرفها الى ان يكون مثل هذا المشترك ههنا لان الجنس ليس
 زائد على اية الاستراك ان الحيوان في مثلنا من نفس الاستراك هو
 الحيوان وان لم شرط ذلك يكون جنسا وح بل هو ان يكون الماهية
 طبيعي كل واحد جنس فصل لانها شاركة في طبيعة واحدة وهي
 للاف كما ان الانسان شاركة الناطقة ايضا في الناطقة والحيوانية
 الاستراك هو الناطقة في صفة الاختلاف وهو الحيوانية فصل ذلك
 امر كالف راي الحكماء **قال** والجنس هو الحرف الى قولهم العنق
اقول الجنس اما مريبا او بعدد الجنس القريب ما يكون الخواص
 الماهية وعن كل ما يشارك الماهية ذلك الجنس مع ذلك الجنس فطو كالمخ
 بالنسبة الى الانسان فاه حواب عن انسان عن كل ما يشارك في الحيوانية فاه
 اذا سئل عن انسان ذاتي نوع كان من الحيوان يصح ان يقال قولهم
 والجنس العبد ما لا يكون الحواب عن الماهية وعن كل ما يشارك في ذلك
 الجنس فقط بل يكون هو وعنه كالجسم الثاني بالنسبة الى الانسان فاه
 عن الانسان وعن كل ما يشارك في الجسم الثاني فان السوء البقر مشترك
 للانسان والجسم الثاني اذا سئل عن انسان والبقر لا يصح ان يقال الجنس
 الثاني لان السوء مشترك من الانسان والبقر الحواب كسب الترتيب
 يصح ما يكون عام المشترك بل يجب ان يقال الحيوان في تعدد الحواب
 وكلما راد هو اذ اذ مرتبه بعد الجنس عن النوع كالجسم الثاني بالنسبة
 الانسان فان الحواب عن الانسان ومشارك كانه الجسم بل هو مشترك
 الجنس في المرتبة الثالثة من الانسان لان الحيوانية والبقر مشترك في
 في الجنس اذا سئل عن الانسان والحيوانية صح ان يقال في الحواب الجنس

للجنس
 غير عام

للجنس

في الجنس

وادان
 من الانسان
 في الجنس
 في الجنس

لان عام المشترك هو واذما قيل عن الانسان البقر يجب ان يقال
 الحيوان فان صار الحواب اربعة يكون الجنس المرتبة الرابع كالجسم
 هذا العباد وكما يبعد الجنس كان الحواب اذ انما فعل بان الواحد
 هو الملا قرب والجنس قد يكون قريبا بالنسبة الى نوع دون نوع كالجسم
 فاه جنس قريب للشيء ويعد للانسان الفصل ايضا اما قرب بعد
 والعرب يسمي الماهية عن كل ما يشارك في الجنس والوجود كالجسم
 فاه عن كل ما يشارك في الجسم الثاني والجسم والحيوانية عن كل ما يشارك
 في الوجود من الحيوانية والاعراض الفصل العبد ما يشارك في
 ما يشارك في الجنس والوجود كالجسم بالنسبة الى الانسان فاه
 عن الجاهل والناس دون الحيوانية الفصل العبد كالجسم
 قرب الجنس **قال** وقد السجى الى قولهم ايضا **اقول**
 نقل السجى عن الحكماء المتقدمين في قولهم ان هذا الال على الماهية انه
 اعتدوا **الوان** في الال انهم اعتدوا ان الال على الماهية فاه او جنس كل منها
 ذاتي اعم اما النوع من الناس الى الافراد ولما الجنس فاه هذا
 الال كما نقل عن الماهية قد اطلق للمنطقين بحسب الاصطلاح
 على معنى اعم من ذلك بحيث يمتد الماهية ايضا فيك السجى في السجى
 بانه كالى اذا فرض عدد الشئ في سماء لا ينفذ في ذلك الحرف في سماء
 بسببه عن اللوان ان ادعاء اللان لا يكون صحيحا لان ارتفاع الماهية
 بل بالعكس لانه ما لم ترتفع الماهية لا يمكن ان ترتفع لانها لا كانت
 لازما وقدوة ذلك وهو ان الال على هذا المفسر كالجسم ايضا
 ذاته واذا عرفت ذلك فتقول سوار في الال بهذا التفسير
 هو ان جنس الماهية لا يصح بكون الال على الماهية بالانواع اما بالانواع
 اي ان يكون الال على الماهية اعم من الوان اعم من وجه الحق كسما
 بدون الال فاه الال اعم بدون الال على الماهية كالجسم
 فاه فاه عندهم ذاتي اعم لما اطلق ما بالنسبة الى الخاص والخاص
 فاه وليس شئ منهما الال على الماهية لان الال على الماهية لا ينفذ
 ولما الال بدون الثاني اعم فلا يحال على الماهية وليس انما بهذا التفسير

علم

في الجنس

واهل

في الجنس

ذلك الحايح الى وسط شانه ما ذكرنا وتسلسل في ترتيب ذلك في
 البين السابق هو ان لا يدعى الوجه الكلي من قولنا كل الان في
 الموت فيقتضي صيغته لو لم يكن كل لانهم قريبين ان لا يفسد
 كليهما في قولنا ان من اللانم القريب من كذا ما لم يفسد
 الوجه الكلي من الال الجرم وان لا يفسد اليه جرمه في قولنا بعض اللانم
 ليس بينه وبين كذا في قولنا التسلسل الجرم ان يمتد الى الان في
 الى وسط لفرس قطب التسلسل فليضاه ان لا يمتد ثوبه في
 خارجا غير انما يكون كذا في كان الموضوع متصرا بالحقبة لبا اذا كان
 مهورا وجم ما فلا يقد يفسد على الا قدم في تصور الملتزم بمعنى تصور
 القريب لان اللانم القريب معلول طاهيا الملتزم وتصور الولد في
 معلولها وقد بدنا هذه المقدمة لا اعتد به وايضا لو وضع هذا الملتزم في
 كل ملتزم تصور جمع لو انه قريبه كاستلوه جيد اذ لم يكن في تصور
 تصور لانه القريب من تصور لانه القريب تصور لان ذلك اللانم في هذا
 حق تصور من اللانم والمالي ضروري البطلان **قال**
 وسلك الطريق وعنه **اول** **قال** الامام اجماعا في قولنا
 لانما الشيء صلا اذ لو كان لازما لكان لرفع اياه مغاير لهما لان
 لشيء من بينهما والتبعية لكونها متماخض عن المتبعية غير متماخض
 يمكن تصورهما مع الزم من الزم واذ كان مغاير لهما فاما ان
 لازما لشيء منهما الى ان يكون لازما اصلا فان لم يكن لازما لشيء منهما
 انما كان اللانم عن الملتزم فلا يكون اللانم لازما وان كان لازما لشيء
 منها لم يكن لرفع اياه مغاير لهما لما ترهنا ان كان ذلك اللانم ايضا
 لازما وعلى هذا تسلسل ان انتهى الى ان لا يكون لازما لشيء من
 اللانم عن الملتزم كما ذكرنا فلا يكون اللانم لازما هذا فليست له
 الامام بان هذا مسلك في الضرر بيا فلا يستحق الجواب في مسلك
 فذلك كغيره في الجواب وهذا الجواب غير مرضي عند المحققين بل يجب
 بان يفسد ذلك المحقق بالمنع او التخصيص في ذلك ولها في قولنا
 التسلسل فلو كان هذا التسلسل الامور الاعتباري لكان اللانم

ان

فيما حازا امكان
 يتبين

المعقول

المعقول التي تعتبر هذه العقيدة التسلسل في الامور الاعتبارية فان
 هو ان اذ لو لم يكن كون نصف الامور في تلك الامور في
 الحية وعلى هذا في غير النماء ولعلنا ان قولنا اللانم من ان يكون متصرا
 في الحايح او الامان كان يلزم التسلسل في الامور الحقيقية من طرف الجبل اذ كل
 في نفس الامر في السابق اعلم انه لو لم يكن السابق يمنع عن الاخر لان
 اللانم مع قوله اني كذا يمنع حصول اللانم كما وان لم يكن اللانم متصرا في
 يلزم المعنى ان اللانم غير متصرا في الحايح بل هو اسباب الامام ان قال في
 اللانم لانم كذا لانم ان لزم اللانم غير متصرا في التسلسل في اللانم
 لان اللانم لانه لا يلزم لانه كما ان يكون في الوجود عينه وكذا هذه
 وحصول الحصول في ذلك والحصول ليس في الاعتبار كما لا يكون في
 الامر كذا في فرض العقل كغيره من الحية في ان امتداد ذلك في الامور
 التي لا عين لها بل معناه او محققه في مثل الامر كمن بالحق في قولنا
 ما محقق حقيقة في نفس الامر بالقرى لدر الاكليات والحدود والاحكام
 كالحس كقولنا الحس كذا فان لم يكن ذلك في الامور المحققة في نفس الامر
 بالحق في العقل واذ عرف ذلك باللانم في هذا القبول في اللانم في
 الحايح اسنان في نفس الامر والتسلسل لا يكون مثله **قال**
 واعلم ان قولنا في بعد **اول** **قال** لزم في الموضوع كان الموضوع
 او كذا قد يكون لزم الموضوع بغير وسط او وسط اذا كان طبيع
 يمنع بدون المحول كاستطبيع المحول جابن بدون الموضوع كاستطبيع المحول
 ان لم يكن بالوسط وارتفاع خاص المحول بواسطة المحول كاستطبيع المحول
 الماشي والقول به وقد يكون لزم المحول بغير وسط او وسط اذا كان طبيع
 المحول يمنع بدون الموضوع وكانت طبيع الموضوع كاستطبيع المحول
 هذا غير جابرا في قولنا الموضوع بدون المحول في قولنا قال الامام
 مثالي لرفع العرض الجرمي في كل غرضه است الكمال في لزم الحية في كل
 الاتصال اذ يمنع عمل العرض على الجرمي بل انما يصح ان يقال ان كان الجرمي
 فالعرض هو الجرمي لانه لا يكون لانه كما في المعنى بالحق للانسان في
 الامر مفصل كلفه في قولنا لانه في واسطه بوقت المعنى كلفه في قولنا

سطح

هو
 يتبين

والفصل في القول

منع الحمل في فترة انصاف صبي او بدوا
المفوض في الحكم باعتبارهم

والعاقبة

6

الى العلم بالباقي **اقول** لما عرفت ان الكليات على الاجمال
على تفرقاتها اولها على المفضل في غير فصول هذا الفصل
على كون الجنس المنطقي ما يتعلق به وفيه مباحث **البحث** **الاول**
يسمى الحكماء انما المقول على كبر مع مطلق النوع في جواب ما هو المقول كالمقوله
بعد الاندراج السخص لا كليات المنسوبة وتقولنا على كبر مع مطلق
والمقوله على كبر كذا الجنس لانه يسمى للكل الذي هو جنس الجنس في قولنا كذا
ما هو غير العلم بالباقي اي الفصل في الحاص والعرض العام لانها تدل على التام
بالمطابق وشرط المقوله جواب ما هو ان يكون المراد بالمطابق كما مر انما ذلك كالمقوله
فما يدعيه جنس ما اعتقد من نعم ان هذا التعريف يسمى الجنس لما على كبر
قال ان هذا هو الجنس كذا في غيره وهو الحق كما في نكاح المقولنا ايضا
والمقوله على كبر جنسنا قريبا **قال** **الاول** **الاول** **الاول**
سلكوا على تعريف الجنس ليعرف **قال** **الاول** **الاول** **الاول**
المطلق اذ لو كان كذلك لكان اعم منه لكنه مسمى بمصروف من الجنس والمسمى
لخص من المطلق ليعلم ان يكون لخص الجنس المطلق لكان اعم منه من ذلك
وجوابه ان اعم من الجنس المطلق هو الجنس الطبيعي اي منزه المقول على كبر
هو الجنس المنطقي اي يكون المقول على كبر جنسنا لانه وان يكون السمع
عنه حسب الذات فاصغر منه بحسب عارضه كالخص الذي هو لفظ الاصناف
العاليه فانه اعم من الكل بحسب ذاتها لصلته على الكل الاضافات الجزئيه وخص منه
بقيد الاطلاق لصدق الكل عليه وعلى غيره من الكليات **قال** **الاول** **الاول**
المقوله على كبر جنسنا الجنس المطلق كان مراده واذا كان مراده كان مقوله
كما مر مطلق تنقيح الجنس المطلق على نفسه ان المقوله على كبر جنسنا مطلق
مقيد وعلى المقيد من مطلق تنقيح الجنس المطلق على نفسه لما اذا كان مطلقا نظرا
لان الجنس المطلق من لفظه وان كان مقيدا والجنس المطلق مقيد على الجنس المقيد
وهو مقيد على الجنس المطلق فلهذا ايضا تقدم الجنس المطلق على نفسه وهو **جواب**
للم ان المقوله على كبر لكان مقيدا على الجنس المطلق المنطقي لانه تقدم الجنس
المطلق على نفسه واما لانه ذكر لانه كان المقوله على كبر جنسنا منطوقا وليس
ذكر لانه هو مسمى وطبيع وكنهه جنسنا الجنس من شرطه مخصوصه عارضه بالنسبة

کتابخانه المجمع الخافض محمد بن المجمع
الانوار صفی المصنف دوتام

المعروف من أم

المطبخ يا صبا لعمري يا صبا
الحق لا لعب يا صبا لعمري يا صبا

الحسن

الذي هو معنى النوع الإصافي
المسقط مع نقل الجنب
المسقط الذي هو القول
على كثر من جواب ما هو
وأما الجنب المسقط فلا
المقول على كثر من محققين
في جواب ما هو

للاضطرار

فلا

الحسن

ونوع الجنس العنصراني لانه من النوع الطبيعي هو النوع العقل
 وجزاؤه من كونه الجنس العقل بالانواع السياسية الانواع الاربع
 لغو الجنس المنطقي ذلك النوع لان هو الجزء وليس كذلك لان الجنس المنطقي
 لا نوع سياسي الانواع وهذا القياس هو ان النوع العقلاني الطبيعي
 المنطقي والعقلاني السياسي بالانواع فان كل هذه الامور انما هي
 لو كانت المعرفات التي ذكرتم للاجزاء الانواع صدد الحاد ذلك عن علوم
 قلت في صدد ذلك كونه الجنس **قال** **المتكامل البسيط**
امول **المتكامل** برب الجنس في رابع لانه ان كان في رتبة الجنس
 فهو الجنس المتوسط كالجسم والجسم الثاني لان فريها الجوهر وعندهما الحيوان
 وان لم يكن في رتبة واحدة فهو المنفرد كالعقل ان لنا اية جنس للفرد
 ولم يكن في رتبة واحدة وان لم يكن الجنس في رتبة واحدة فان كان في رتبة واحدة
 او يكون نوعه متطابقا كان الاول هو العال كالمقولات العنصرية وان كان
 الثاني هو الجنس السافل كالجوان فالكلام في الجنس المنطقي
 جنس هذه الاربع لان كل منها هي العال والسافل المنفرد عديم
 كل منها على قدر عديم لان الجنس العال هو الذي عتبه صفة يكون فريها
 الباقان العدمي لا يكون نوعا للامراة التي اذا انواع على الامم الحاصلة اذا
 كانت تلعب منها عديم في رتبة وهو الجنس المتوسط اذ ليس فيه قديم في رتبة
 فريها وعتبه جنس الشيء لا يكون النسبة الى شيء له جنس فان عتبه على الامم
 بان النوع جازان يكون محصاة في شخص واحد كالشمس في رتبة واحدة لا يكون
 الجنس ايضا محصاة في رتبة واحد **قلت** **النوع** ان محصاة في رتبة واحدة
 لكن لا بد وان يكون له في الرتبة افراد لمكون فريها وكذا الجنس على عتبه لا بد
 وان يكون له في الرتبة انواع لمكون فريها على مختلف فريها من ذلك
 اذ ليس للجنس انواع غير هذه الاربع لان الخواص والافعال التي هي في النوع
 لو اخص الجنس نوعا لكان مساويا للفصل فلا يكون الجنس في رتبة واحدة
 منها فصلا لكونه ذاتيا مساويا واراد ذلك في النوع فان التفرقة في رتبة
 يكون الامام رتبة تحت الامام انما هي العلية عديمة وانما يكون كذلك لكان
 فريها صدد اها انما اذا كان سريما فلا اذا جالدهم الوجودي العدمي

هذا هو الجنس العنصراني
 وهو الذي هو الجنس
 العنصراني في رتبة
 واحدة لان في رتبة
 واحدة لا يكون له
 انواع في رتبة واحدة
 لان في رتبة واحدة
 لا يكون له انواع في رتبة واحدة

احد من
 هذا هو الجنس العنصراني
 وهو الذي هو الجنس
 العنصراني في رتبة
 واحدة لان في رتبة
 واحدة لا يكون له
 انواع في رتبة واحدة

في

كونه الجوهرية بانه موجود في موضع واحد ايضا في رتبة واحدة بالوجودي فلم لا يكون
 ان يكون ما بينهما ذلك كما اننا كالجنس العال هو الجنس السافل في رتبة واحدة
 الاجزاء الجنس المنفرد هو الجنس المتوسط البسيط وذلك العنصراني لا يكون
 جنس في رتبة البسيط لانه لا يكون في رتبة واحدة في رتبة البسيط هو الذي
 لا يكون له افراد لمكون عتبه **قلت** **هذا** **المتكامل البسيط** **المتكامل البسيط**
 وجوده فكون هذا صفة **قال** **المتكامل البسيط** **المتكامل البسيط** **المتكامل البسيط**
 فلو كان الجنس المنطقي في رتبة واحدة كانه هذه الاربع انواعا على كل
 منها عتبه في رتبة واحدة فلو كان الجنس العال المنطقي عتبه في رتبة واحدة في رتبة واحدة
 الصاعا في رتبة واحدة كالجوان في رتبة واحدة في رتبة واحدة في رتبة واحدة في رتبة واحدة
 في ان خلاف العوارض بالماضي في رتبة واحدة في رتبة واحدة في رتبة واحدة في رتبة واحدة
 بعضهم نعم وبعضهم لا فان لنا ان صلات العوارض في رتبة واحدة في رتبة واحدة في رتبة واحدة
 بالماضي كما ان كل من الاربع انواع اخص فان الجنس العال المنطقي في رتبة واحدة في رتبة واحدة
 على الجنس العال العارض في رتبة واحدة في رتبة واحدة في رتبة واحدة في رتبة واحدة في رتبة واحدة
 العارض في رتبة واحدة في رتبة واحدة في رتبة واحدة في رتبة واحدة في رتبة واحدة في رتبة واحدة
 يكون هذه العوارض محصاة بالماضي فكون الجنس العال المنطقي في رتبة واحدة في رتبة واحدة في رتبة واحدة
 مختلف في الحقيقة فكون عتبه انواع كثيرة وكذا في الجنس السافل في رتبة واحدة في رتبة واحدة في رتبة واحدة
 لم يكن صلات العوارض محصاة لا صلات العوارض في رتبة واحدة في رتبة واحدة في رتبة واحدة في رتبة واحدة
 فريها لان العارض في رتبة واحدة في رتبة واحدة في رتبة واحدة في رتبة واحدة في رتبة واحدة في رتبة واحدة
 فكون الجنس العال المنطقي في رتبة واحدة في رتبة واحدة في رتبة واحدة في رتبة واحدة في رتبة واحدة في رتبة واحدة
 الجنس السافل المتوسط والمنفرد وسواء كان في رتبة واحدة في رتبة واحدة في رتبة واحدة في رتبة واحدة في رتبة واحدة
 انواع اخص فكون الجنس المنطقي في رتبة واحدة في رتبة واحدة في رتبة واحدة في رتبة واحدة في رتبة واحدة في رتبة واحدة
 ويكون في رتبة واحدة في رتبة واحدة في رتبة واحدة في رتبة واحدة في رتبة واحدة في رتبة واحدة في رتبة واحدة
 المقولات تصدق على المقولات التي رتبة واحدة في رتبة واحدة في رتبة واحدة في رتبة واحدة في رتبة واحدة في رتبة واحدة
 المقولات على الشيء صفة في رتبة واحدة في رتبة واحدة في رتبة واحدة في رتبة واحدة في رتبة واحدة في رتبة واحدة
 صلتها عليها فالعوارض في رتبة واحدة في رتبة واحدة في رتبة واحدة في رتبة واحدة في رتبة واحدة في رتبة واحدة
 في رتبة واحدة في رتبة واحدة في رتبة واحدة في رتبة واحدة في رتبة واحدة في رتبة واحدة في رتبة واحدة في رتبة واحدة
 المنطقية من النوع والفصل في الحاص والعرض العام والامام خصص

الاجزاء

هذا هو الجنس العنصراني
 وهو الذي هو الجنس
 العنصراني في رتبة
 واحدة لان في رتبة
 واحدة لا يكون له
 انواع في رتبة واحدة

من جنس العوارض

في

بالجبر العالي لا يخصصه فاعلم من هذا العلم ان الكلمات
 المنطقية من مفعول المضاف فان قلت لو كان الجبر مطلقا لم يتغير
 لكان اخص من المضاف لكنه اعم منه لصدق على المضاف والمضاف
 فليخرج كون الشيء اعم من الاخر اخص منه فلكل المضاف اعم من الجبر شرط
 من له مفعول المضاف من حيث هو اعم من الجبر فافهم من هذا الاطلاق
 ما لم يخصصه مطلقا لصدق على الجبر من لانا فاه **قال** الرابع
 الى قوله سوى الاستقراء **اول** الجمل الرابع من المقولات العشر
 والجمع منها وان كان من طائفة الحكم لكن معرفتها من حيثها من غير ذلك التكرار
 على تحريم الاستقراء الذي هو المقصود من هذه المقالة وذلك لانه اذا علم
 ان المحدود من حيث هو اعم من المضاف من حيث هو العال في ذلك
 من تلك المقولة فيحصل منه والمقولات عشر **ثاني** الجمل الرابع من المقولات
 لا في موضوع والموضوع محل عايج الحال هو مفعول الجبر ليس هو
 المقولات كلها اعراض في قسمها بان العرض لها ان يضي لربا في قسمه
 او لا هذا ولا ذاك **والاول** هو انكم تعرفون بانه العرض الذي يفتك الاشياء
 لاداء كالحط والسطح والجسم الناعم **الثاني** الكيفية تعرفون بانه العرض
 الذي لا يكون له صفة بالتسارع الغيرة لا يضي الاشياء لاداء كالجلا
والثالث هو الذي يضي للنسب اسم **الرابع** المضاف تعرفون
 بانه النسب المنكرون كالاب والابن والعم والعمومة والحقبة وغير ذلك
 مما يكون في معانيه نسبة لغير **السادس** المضاف تعرفون بانه فيصول في المكان
السابع متى هو فيصول الشيء في الزمان كالغناء والجداء **والاخر**
 الوضع وهو فيصول الجبر سببه بعض لغائه الى البعض **والاخر**
 الخارج كالفناء والنفوذ فان العلم هو فيصول الجبر واسطة نسبة يعرف
 الى البعض الى الامور الخارجة عن كمال الجبر من السماء والارض وغير ذلك
السادس المنكرون في قوله هو فيصول الشيء الى ملاحظته في قوله يفتك الاشياء
 والنقص والعدم فانها نسبة منه في العلم والعرض **الثاني** المضاف
 ان يفتك هو كالتكرار في قوله **الثاني** ان يفتك هو كالتكرار
 والافتتاح وما دليلا على الاختصاص في هذا السبع سوى الاستقراء

في قوله سوى الاستقراء
 احدتها

في قوله متى هو فيصول

غنى

التام

الحكا

الحكا عرفوا بتقريب العال ان النسب محصور في هذه السبع **الاول**
 وبعضهم الى قوله هو الكيف **اول** بعض الحكماء جعل المقولات
 اربعا الجبر والكم والكيفية والنسب جعل النسب من السبع وهذا لا
 لو امكن النظر في هذه السبع تعلم ان الاول منها هو النسب ومنها
 حقيقته لانا لرونقها في مع مفعول النسب الذي هو مفعول النسب في الناس
 عن الارض مثلا الذي هو المفعول في المكان لانه فيكون النسب في الارض
 النسب فيكون يعرف الذي ان هذا اعلما لدان في يكون النسب فيكون
 للنسب السبع واما ان النسب السبع هي التي لا ياتي فيكون النسب فيكون
 ويصلح ان يقال في قول السبع ان النسب السبع هي التي لا ياتي فيكون النسب فيكون
 كذا يمكننا حصر المقولات في الاربعة بان يقول الموقوف ان لم يكن موضوع
 فهو الجبر وان كان في موضوع فان كانت ماهية بالسطح والعمود
 وان لم يكن ماهية بالسطح والعمود فان كانت الاشياء لاداء فيكون النسب فيكون
 فان قلت النسب لو كانت صفة للنسب لكان كماله فيكون النسب فيكون
 لان كل مركب فيكون هو النسب لانه لا يفتك النسب ان كانت مركبة كان
 اجرامها نسبة لغير فان لم يفتك النسب لانه لا يفتك النسب لانه لا يفتك
 غير منها مية وهو عاك وان يفتك النسب لانه لا يفتك النسب لانه لا يفتك
 دليلا على الجبر لاساطمتها فان النسب ليست صفة لاشياء فليكن النسب
 بل فيكون النسب كباقي اجزاء غير منها مية وانما يلزم ذلك ان لو كانت
 النسب التي من الاجزاء دليلا في المركب ليس كذلك بل يلزم في النسب
 غير منها مية وذلك جاز اذا هو لصف لاشياء فليكن النسب لاشياء
 ان غير منها مية **قال** فان قلت الى اللف **اول** شكلوا
 مع كون الجبر صفة الجبر وان لو كان صفة الجبر لكان فيصول
 ايضا لان النسب صفة الجبر كما عرفتموه الجبر هو ما اذا لو كان عرضا لكان
 الى موضوع فليكن النسب الجبر الى الموضوع ولان الجبر الى الجبر اذا كان
 عرضا كان النسب عرضا ايضا والاشياء هي التي لا يفتك النسب لانه لا يفتك
 بالمواطاة واذا كان الجبر فيصول فهو مية كان الجبر ايضا صفة
 لاشياء فليكن النسب ان يكون النسب فيصول لاشياء فليكن النسب لاشياء

المقولات

في

مركب الجواهر من اجزائها هي وهذا الوليد ايضا فلو ان كان
 من المفولات الباقية حيث انما هو مثلا او قول لو كان الكيف
 فكيفيات كان الكيفيات فصول ايضا فكيف اذا لو كان فصول الكيفيات
 من مفولات الفصول فصول الجواهر فلو ان كان الكيف من مفولات
 لغزى فلو ان كان فصول الجواهر فلو ان كان الكيف من مفولات
 ايضا فصول الفصول فلو ان كان فصول الفصول فصول الفصول
 الكيف وعلى هذا الارتفاع التمام وعلم من هذا بان المفولات كلها والمركب
 للم ان الجواهر فصول الفصول فصول الجواهر فلو ان كان الكيف من مفولات
 الفصول لان الجواهر فصول الفصول فصول الجواهر فلو ان كان الكيف من مفولات
 الجواهر فصول الفصول فصول الجواهر فلو ان كان الكيف من مفولات
 للأنواع لا للفصول لان الجواهر فصول الفصول فصول الجواهر فلو ان كان الكيف من مفولات
 الجواهر فصول الفصول فصول الجواهر فلو ان كان الكيف من مفولات
 مثلا ما يوحى به الجوهر الذي هو الجسم لكنه باعتبار حصول الحس صار
 حقائقا وقد استوفى ذلك الجوهر فصول الفصول فصول الجواهر فلو ان كان الكيف من مفولات
 لغزى باعتبار معنى لغزى وانما اصاح لئلا لو كان الجوهر الذي في الفصل
 مغايرا لوجوده والذات الجوهر الذي في النوع وليس كذلك الحكم
 في سائر المفولات وقد صفت هذا الكلام في حق الجواهر **قال**
الفصل ٦ في قوله الجبري **قوله** الفصل السادس
 النوع وفيه بيان **البيان** في تعريف لفظ النوع بطريقين
 بالاشارة الى معنى ما صفت في الاقسام فلو عرفنا النوع الحقيقي بانه
 المقول على كبرية محقق بالعدد فلو انما هو كمالا انسان فانه مقول
 على افراد مختلفين بالعدد واما في حق الجواهر والمفولات على كبرية
 جنس كل فرد فلو انما هو بالعدد فقط يخرج الجبري فلو انما هو كمالا
 يخرج البلية الباقية الى الفصل الخاص والعرض العام اذ في تلك الجواهر
 ما هو كبرية الاضافي بانه الكمال الذي يقال عليه وعلى غير الجبري فلو انما هو كمالا
 ما هو كبرية الاضافي فلو انما هو كمالا يخرج الصنف الصنف هو النوع المقيد
 بقدر معنى كبرية الفردية وغزى ذلك بان الرعي مثلا كمالا يقال عليه ذلك

الذي

تفكر

في قوله الجبري
 في قوله الجبري

الفرس الجوان وهو ما هو كبرية الجوان عليه انما هو لو انما هو كبرية
 على الانسان المقول على الرعي فلا يكون قول الجوان على الرعي كبرية الجوان
 ورعيه فرد فرد المثال بانه المرتبة تحت الجبري فلو انما هو كمالا
 بانه ان عني المرتبة تحت الجبري فلو انما هو كمالا ما يكون كبرية الجوان
 فان السخص النوع والفصل الخاص بتركيبهما في ذلك فلو انما هو كمالا
 الكمال فلو انما هو كمالا **قال** انه معنى من اللفظ ما لا يدل عليه اللفظ
 بالوضع ولا بالتلفظ ذلك مما يحل في حق الجواهر **قال**
 هذا القيد ما اخرج النوع والفصل الخاص بل السخص فقط وان عني
 الاصل لا يكون متوسط بينهما في النوع والفصل بانه عني به خاصا
 مركبا من الجبري والفصل فاصف الجبري فلو انما هو كمالا لكن لفظ المرتبة لا يدل
 على هذا المعنى بالوضع ولا بالتلفظ هذا ما ذكر في الشارح يمكن مع
 الاسوة بتلخيص قول القارئ في بيان مفاهيم المرتبة ما لا يكون بانه
 بوجه الجبري لا يكون بينهما متوسط لان مفاهيم المرتبة ما لا يكون بانه
 المرتبة علم واسطة مفاهيم المرتبة الجبري فلو انما هو كمالا لكن بانه
 متوسط في عزم الكبرية دون النوع اما الفصل فلو انما هو كمالا بالعلم
 كما ذهبوا اليه او فلو انما هو كمالا اذ يمنع وجود الجبري من الفصل فلو انما هو كمالا
 الخاص والتخص فلو انما هو كمالا متوسطا بينهما وبين الجبري فلو انما هو كمالا
 لا يحقق الا بعد تحقق النوع والتخص لا يحقق الا بعد تحقق النوع والتخص
 لكونه عاميا به ولما النوع فهو بعد الجبري لا متوسط بينه وبين الجبري فلو انما هو كمالا
قال والمحقق الى الاف **قوله** النوع الحقيقي فلو انما هو كمالا
 للنوع الاضافي لجواز تصرفه في جميع مفاهيم القول على كبرية مفاهيم الجواهر
 المحقق فهو بالبيس الى اعني لانه الكمال المقول على كبرية مفاهيم الجواهر
 في جواب هو ومنه نوع الاضافي بالبيس الى افوه لانه الكمال الذي يقال عليه
 وعلى غير الجبري فلو انما هو كمالا النوع الاضافي بتركيبه من الجبري والفصل
 والخاص قول الجبري فلو انما هو كمالا النوع الحقيقي فلو انما هو كمالا
 ولحق النوع الحقيقي في الباطن فان الباطن كالنقطة والوجود انواع
 حقيقة دون النوع الاضافي لانه انما بتركيبه من الجبري والفصل وبالعكس

النوع ٩

في قوله الجبري
 في قوله الجبري

من موضع الخلق الى الله فلا يحق للمعرفة ان تكون في الخلق لما لا يكون
ان يقول اذا كان موضع العكس اعلم من ان يكون محمولا من كذا الوجه او
من بعضها فاما ان يكون من كذا الوجه او من بعضها فان كان محمولا من كذا
الوجه فيصدق بعض المحمول من كل الوجه او من طلبه فيطلب الخلق الى الله
كان محمولا من بعض الوجه فكذلك الخلق الى الله في قولنا كل محمول من
منه طلبه وهو **باب** الشك في اعتبار كون المطلوب معلوما من جهة دون جهة
لا يمكن بوجه الطلب في المحمولا في كل الامور لانه لو كان محمولا في الطلب
ولم يكن في المطلوب شي من خواص تلك الماهية لم يكن وجه الطلب نحو ما هو في الطلب
بذلك العارضي كما اننا نطلب حقيقة للذكر بواسطة علمنا بان هو حيوان
سواء عابده خلد كذا نطلب ماهية الخلق بواسطة علمنا بان هو حيوان فذلك على كلاً
مختلف **والرابع** القول بفصل **اول** الشك الرابع
المعروف لما ان يكون من المعرفة او من المعرفة او بعض لجزء او فاعلم ان
الشيء منها لما لا يكون فلما عرفنا ان معرفتنا لا يكون من نفسه واما الباقى
بمجموع الاجزاء نفس المعرفة فيعرفه به تعريف الشيء نفسه ولما الملك فلا يعرف
الماهية الواكبة لا يمكن الا بواسطة تعريف لجزءها فلو كان البعض في الماهية
ان يكون معرفتنا الكلية فيكون معرفتنا لنفسه ولما هو خارج عنه فذلك ما طلب
لما بين لان داما الرابع فلان الخارج انما يعرف الشيء اذا علم اختصاص
الشيء في العلم باخصاصه بعرفته على العلم بغيره دون ما عداه مفصلاً
يعرف على معرفة الشيء بعرفته الشيء بعرفته على العلم باخصاصه في ذلك
معرفة كل ما عداه مفصلاً وذلك على ما لا شيء للمعاطة العقل الانبائية وهذا
الطريق يمكن ابطال المركب من اللفظ والمخرج وهو **باب** الم ان يعرف
مجموع لجزء تعريف الشيء نفسه وانما يكون تعريف الشيء نفسه ان يعرف الشيء
او ما يكون له لشيء عليه بعضها كذا لا شيء عليه من الاسماء والمواضع كغيره
بانه بشر وكيفية الحركة بانها تعلقه فان تعلق الشيء باللفظ لا يعلق
اللفظ مراد باللفظ الحركة ولما التعريف ما يكون له لشيء على شيء
المفصلة فلا يكون تعريف الشيء نفسه كقوله الشيء في الجملة التام واما تعريف
الماهية لا يمكن ان يعرف لجزءها بل لا يمكن الا بمعرفة لجزءها ومعرفة لجزءها

الحجوة
العلم

11/11/11

۶۷

عالم
تاريخ
الاسماء
على
الاصناف
من
الاشياء
والناس
والحيوان
والنبات
والجمادات
والسماوات
والارض
والبحر
والجبال
والنيران
والهواء
والأشجار
والفواكه
والزهور
والخشب
والحجر
والطين
واللؤلؤ
والياقوت
والبراقيق
والصناديق
والأكواب
والطباق
والسلطانيات
والملابس
والأثاث
والزينة
والأدوية
والغذاء
والشراب
والسلاح
والأدوات
والآلات
والوسائل
والطرق
والأماكن
والأوقات
والأحوال
والأمور
والعقود
والعقوبات
والعقبات
والعقائد
والعقالات
والعقالات

ما بان يحصل وجه افريان يكون بينه او معرفة بشي اخر وايضا يعرف بالاهل
 لا يعرف كنه المركب بل من علمه ادرج اختار الى تعريف الاجزاء والاهل
 معرفتها ايضا وللم ان تعريف الخارج يتوقف على العلم بالاختصاص لا بجمعه
 ان يكون العلم بالخاصه مجبا للعلم بالماهييه وان لم يعلم الاختصاص لم يحدد
 لكن يعلم بالاختصاص قد يكون فيه تصور للماهييه بغير ان يعلم اختصاص
 جميع معنى يستغل بغيره لا يعلم حقيقة واقعه ما عداه مفصلا
 الثالث الجسم **اقول** النفس التي كانت اسماء التعريف بحسب التعريف
 يعرفه اما بسيط او مركب والمركب اما مركب من اجزاء واعتباري والمفصل اما
 وهو الذي يكون تركيب الانسان كسرير والمجهر او غير ضاعى كالانسان في العدد
 والمركب الاعتباري اما ما يسمي بالناس في شئ اخر كالأب والجد والابن والغير
 هذه خمسة اسماء وان قلت قد ذكرت فما سلف ان تركيب الانسان اعتباري
 ومنها جعلت ضيقا **وليس** التركيب الذي للانسان حسب الاجزاء المجردة
 ايضا يعرف الحكماء والمراد بقولنا تركيبه اعتباري ان مرض التركيب
 المتعارفين لغير الانسان اعتباري لا مطلقا والتركيب الاعتباري ما عدا
 القسم كالجسم للايض والحيوان الماشي فلا ماضى اذا عرفت ذلك فتوكل
 البسيط فلا يحد اذا لم يكن ذلك الجاهل والبسيط الجاهل بالاختصاص
 بل البسيط يرسم بالنسبة والاعراض اللازمة كما بان الجاهل هو كذا
 من صنف فان الارض عرض السالبيه والمراد بالوجه منها الوجه
 وذلك لان لمصلحة الجوهر متى كان البسيط قريبا بالطبع جاز في تعريفه ان يسمي
 باسم مرادف لاسمه يكون اوضح دلالة من اسمه واستحسنه الشيخ كما قالوا في
 تعريف الجوهر انه الكون واما المركب فليحدد للدلائل انما يذكر
 مع الزايات المحولة **وقال** الشيخ في الاستبانة الحد العلم لا بهد ان تركيب
 في الجسدي الفصل واضطررت اقول ان لما عرفت فيه قد علم ان كل مركب
 وبعضه اذ كان بالاجزاء الغير المحولة كالأعداد والبيضاء ثم الحد مركبها
 مع ان شيئا منها ليس من الفصل **وقال** الايام نصيب الدين الطوسي ان الواحد
 بهذا بعض الحدود اكلها هذا ما قاله والحق ان الشيخ لما فصل ان كل مركب
 مطلق لا بد وان يدبر تحت عنوان من معلومات العشرة اندراج النوع تحت الجنس

واما انك ان لا تعلم الوجه
الذي هو ذاته زيد عليه اذ يتخرج اليك
ان الوجه رايد على ما حاصل اليك
واما انك تعلم الوجه فالوجه ليس هو الوجه
الوجه في الخارج وفي الوجه

كل ما له المقدمون في كثير من الماهيات فلذلك حكم الشيخ بوجوه الفصل
 في كل مركب معين ان الحد العام لا بد ان يركب من اجزاء الفصل في كل مركب
 هذا على ما قبله لا اكثر ولا على الحد العام الذي جعلوا فيه النسب
 بعد معرفتنا ان المركبات في العوالم الاربع الجوهرية والكمية والنسب
 فيكون كل مركب من اجزاء الفصل في سواها جزء في الاجزاء الجوهرية
 فهو ايضا مركب اولم يوجد كالحود مثلا فان مركب من اجزاء الجوهرية
 فهو ايضا مركب من اجزاء الجوهرية اذ العدد من اجزاء الجوهرية
 فيسأل لولا ان يكون من فصل في مركب من اجزاء الفصل في حد ذاته
 كم مركب من الاقسام التي هي الباقى لها فصل في الحد العام وكذا البيت من اجزاء
 الجوهرية والنسب والكمية من فصل في حد ذاته ان يجمع مركب من السقف والحد العام
 والسقف والجميع من الباقى فصل في الحد العام فليعلم ان الحق لا يكون الشرح هذا في
 الماهيات المقسمة والماضي لا اعتبارا في ذلك ولا في كل منها في الشرح
 الحكمي المستقيم ان الحد قد يكون مركب من اجزاء الفصل في الحد العام في الماهيات
 الاعتبارية كحدنا الجسم الماهي من اجزاء الفصل في الحد العام في الماهيات
 وحصول السيام في الجسم **قال** **واما في النسب** **اول** **الماضي**
 الاضافية وهي التي يكون فيها الفصل في الحد العام في الماهيات الجوهرية والنسب
 يعرف كل من المضافين ان الحد الذي هو فصل في الماهيات الجوهرية والنسب
 ومحقق ذلك ان المضافين ليس بينهما حد مشترك اذا كان بينهما نسبة
 يكون لتلك النسبة تعلق كل منهما بحد واحد فيحصل من كل منهما مع تلك النسبة
 باعتبار ذلك التعلق من المضافين كلاهما في الحد العام في الماهيات الجوهرية والنسب
 قوله ان من مطلقه وتعلقه في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام
 مع هذه النسبة باعتبار التعلق الذي هو النسبة بها من اجزاء الفصل في الحد العام
 انما تولد من مطلقه انما تولد من مطلقه انما تولد من مطلقه انما تولد من مطلقه
 التعلق الذي هو النسبة بها من اجزاء الفصل في الحد العام في الحد العام في الحد العام
 انما تولد من مطلقه انما تولد من مطلقه انما تولد من مطلقه انما تولد من مطلقه
 يعرفه وكذا في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام
 قرب السيف هو تلك النسبة وكذا في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام
 البعد

هذا هو الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام

في حد ذاته

البعد من حد ذاته في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام
 وهذا هو الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام
 الماهيات الجوهرية والنسب والكمية في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام
 في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام
 اقرا هذا هو الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام
 تراكمها مستقيمة فان مركب من اجزاء الفصل في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام
 مركب من اجزاء الفصل في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام
 في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته
 عن الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام
 يكون محسوسا كحدون النسب في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام
 في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام
 وهو محسوس في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته في حد ذاته
 الى الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام
 من كذا وكذا في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام
 معزى بحسب النسب في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام
 لا يركب من اجزاء الفصل في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام
 من كذا وكذا في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام
 الاسطوانات في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام
 والاسطوانات في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام
 والاسطوانات في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام
 بالحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام
 بان الاجزاء لا بد من التماسك في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام
اول **ما ذكره** كان في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام
 او سئل عن ذلك في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام
 في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام
 سئل عن ذلك في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام
 واذا سئل عن ذلك في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام
 في نوعه في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام في الحد العام

في حد ذاته

في حد ذاته

من ملاحظ ان مقال الجواب هو ان الحق بل يجب ان يقال بل هو
 مقال انه فلان وان فلان او الذي علم كذا او تصح كذا او مثلك ذلك
 ما هو اعرف من عند السائل كذا او اسيل من جوابه اي غير ذلك
 في الجواب ما هي النوع بل يقال انه الذي هو جمل المصلحة فلا ينادى الذي
 ينفع لكذا او يضر لكذا او اما المركبات لا اعتبار به قد تكون عدمه وقد تكون
 بغيره والعدم بما اعدام او اشيا اذ ان اعدام والمركبات التي هي المجموع
 والجملات مثل كذا في اعدام محضه ملكا انما هي بالصفات التي هي اعدام
 وقد عرفت من ذلك موضوع فابل للملكه فغيره انما ان يوفقا للعلم
 الاضافه بملكه ومع نفعها بالقبول ان اعتبره فلا مثلك ما يرفع عدمه مع
 منطوقا كذا في مقال تعريفه انه عدم الحاجة هناك ما يعتبر من ذلك الخايب
 كالغنى في عدم البصر عما يشانه ان يكون بصيرا او العجز عنه عدم البصر
 القدر والسكت فانه عدم التكلم عايناه الكلام وكذا الجمل عدم العلم
 عما يشانه العلم والمان كالغنى والماعى الجاهل فان الغنى هو من الجاهل
 الى العجز والماعى ما عجز عنه البصر من شانه البصر العاجز ما لا يقد له
 شانه العجز والجاهل ما علم له وشانه العلم ولما هو من الجهل بالاعمال
 او اشيا ذات معان والمركبات كالبصر في العجز والكلام فان البصر ملكه بها
 يترك البصر في العجز ملكه بها يتمك الشئ من الفعل والتركيب الكلام هو
 نقصد به الدلالة على المعنى والمان كالبصر في العجز والتكلم في العجز
 الشئ من العجز الذي يشترى المعرفه من مقال البصر في العجز البصر في العجز
 من العجز والتكلم في العجز الكلام يكون تلك الاشياء اجساما او غيرها
 فابع من هذه الماهيات وهي كاست الماهية ومعرفة **ما** الرابع
 الى اللفظ **اول** البحث الرابع في هذا التعريف الحكيم في التعريف
 اما ان يكون من جهة المعنى او من جهة اللفظ او من جهة المعنى واللفظ
 وهو المذهب في جهة المعنى اما فاصح العلم والحاصل هو من جهة اللفظ
 المختص بغيره من اقسام التعريف كما من جهة اللفظ انما هو المختص
 الدقيق لما قصر من الفصل في تعريفه والرسوخ انما هو المختص باللفظ
 من الخاصه ونحوه تعريفه في بعض من هذا الفصل ذلك الشئ والعلم هو

التعريف

والعاجز

نحو

تعريفه هو المختص من جهة اللفظ يكون فاصلا عما به في كل قسم كما يعرف
 الشئ غير الساري في الصدوق ان ذلك خدما ان يكون المعرف جاهلا ان
 ما نفا ان المعرف ان كان خيرا لا يكون جاهلا ان كان علم لا يكون جاهلا
 يعرف بالساري في المعرفة والجمله كما يقال الالباب الى العلم والعلم
 والبر من مساو ان في المعرفة والجمله او يعرف بالاصح كذا في المثال
 بالمعنى ان المعنى في لوسفسه كما يعرف الشئ باسمه كما يقال الانسان
 انساني او باسم مرادف لاسم كذا في المثال انسان بشر او صواب في ذلك والمركبات
 او يعرف بالمعنى اما معرفة او معرفة الاول كما يقال تعريف الشئ بالركب
 شانه ان يعرف التعريف انما هو انما هو في الجوه سبب طلوع الشمس والشمس
 ما يقال في تعريف المذهب انما هو في المذهب مع مقال الزودج الاول ما ينقسم
 تعريفه من قول ما ينقسم تعريفه هو المذهب في كل واحد من هذه الاقسام
 مما قبله فان تعريف الشئ يعرف به مما ساردي من تعريف الشئ يعرف
 معرفة ولقد استعمل على تعريفه معرفة مع ذلك وتعرف الشئ يعرف معرفة
 اريد من تعريف الشئ معرفة ان تعريف الشئ يعرف معرفة مع ذلك وتعرف
 الشئ معرفة وذلك وتعرف الشئ معرفة اريد من تعريف الشئ يعرف معرفة
 تعريف الشئ معرفة لا ينفذ صلا والالتم تقديم العلم بالشئ العلم على
 الاصح فانه يجوز ان يعرف قبل المعرفة لا ينفذ تعريف الشئ الاصح اريد
 تعريف الشئ بالساري اذ الاصح يعرف الساري وتعرف الشئ بالساري
 والجمله اريد من تعريف الشئ غير الساري في الصدوق ان يعرف الشئ
 بالساري لا ينفذ شانه التعريف لا علم ينفذ المعرف في عدمه والتعريف بالافضل
 من قسم الاصح قدس حكمه فاعلم ان تلك قسم اريد مما قبله في قسم ارات
 المعرفه تقدم المذهب ان افاضه على الجنس الجسدي بقدرة لغيره
 من النصوص والخاص لا ينفذ بالوضع الا على شئ كذا وكذا اما ان ذلك
 الشئ اي شئ من ذاته فلا ينفذ علمها بالالزام ان لا يتوقف تعريف
 ذلك على معنى الماهية فاذا وضع الجنس في ذلك على اصل المذهب
 العقل نحوها ثم يعرف الذات الماهية فيحصل التعريف انما هو ان الماهية
 بعد اشتراكها الماهية جميعا لفظها استعمل لفظها بارة

على

فصل

قولهم في تعريف الحدوث انه فرع الشئ من العدم الى الوجود ان اطلاق الوجود
 على العدم مجاز او الفاظ مستوكة كقولهم في تعريف الجنس المقول على كنه
 محله في النوع فان النوع مشترك عند الحكماء بين حقيقة الشئ وبين المعنى المذكور
 المطروح استعمل الفاظ غريبة كقولهم انما استعمل في شئ التكرار من غير حاجة
 كان التكرار من جهة اللفظ كما قال الجبيري في الصبر من جهة اللفظ
 كقولهم العدد كنه جمعة من الاطلاق للجمعية من احواله هو الكنه بعدتها وكقولهم
 الانسان هو ان جسماني ناطق فان الجسم لفظ في الحيوان فيكون التكرار في الجاهل
 محسوسا كقولهم العجم عن العند عامر شاه الفقه فان العجم ليس عن العند
 كما مر او حسب السؤال كما اذا سئل عن الحيوان الجسم فان الجيب خارج هو الج
 ابراهيمي مما يقع التكرار في ذلك بالنظر الى السؤال الصغير فهو وتبعه في التكرار
 من هذا اللفظ بطريق التعريف من غير فائدة كقولهم الانسان ماه جبري
 حله اطلاق النسبة الى العارفين بها لحيوان اما اذا كان النسبة الى الجاهل
 بما فيه الحيوان فنكون جابرا **قال** بسبب الالف **اقول**
 من اجل التعريف يعرف الشئ بلوانه وهو في الفقه التام به عليه ومعلوم ان
 التعريف يجب ان يكون تاما بالمعنى صافا فاعليه كاذم في وسط الارض الذي
 هو عليه المسوف في تعريف المسوف فيقولون هو قولهم في تعريف شئ من
 لوسط الارض في ذلك واجه ان في تعريف المسوف ليس الا في قولهم في
 عن الشعاع في وقت من شأن التفران يكون في تلك الشعاع في الشعاع
 واما انه كان مستقيما في شعاع الشمس فيقطع عنه بوسط الارض في خارج
 عن تعريف المسوف في ذلك لافق منه ان المسوف يعرفه كذا في شعاع
 شعاع الشمس ردا على ذلك في وسط الارض يعرف المالحكماء ان
 عرفوا التعريف بانه زمان فليحج الموقوف بسبب غروب الشمس وقد اخذوا
 السبب في التعريف بانه هذا هو ان اسم التعريف موضع باراء
 تركيب الظلمة مع اعتبار غروب الشمس لا بآراء الظلمة وطلعت فان الج
 اذا انظم بسبب غيب شدة الارز كالم او بسبب كسوف تام ليس ليل الا بال
 خلاف المسوف فليس مضمنا لغيره من الشعاع مع اعتبار
 الارض كون الشعاع عن الشمس من هذا القبيل هو مع الغضب بانه
 مؤخر

شئ انفعالي الى الاستقام بفعل منه في القلب فان عليان مع القلب سبب
 الفضل عن محول علم واسم العضب موضع باراء الشئ الى انفعالي الاستقام
 سواء يعلى في القلب او في غيره وقد خد الشئ بسببه لفظ الارض بسبب
 كما قالوا الوجه تفرق الاتصال وتفرق الاتصال عن الاتصال مع الشئ
 نحو اعلى المحصل هو هو وقد عرفنا ان شرط المعرف ان يكون هو هو
 وكما قال الشك شاري الحكماء فان تساوي الحكماء بسبب الشك الذي تساوي
 لعنف في الطرفين غير محول علم فان تساوي الحكماء بسبب الشك الذي تساوي
 المعنف بسبب من الاعنفين وتساويها واضح وقد خد الشئ بسبب
 الفاسي كما قال الحكماء هو الاستعداد والاستعداد في غير
 لانه والما هو زائد كذا في الفاسية التعريف على وجه يعلم انها غايه العلم
 يعرف كما قال الحكماء كذا في الاستعداد لانه هو هو
 الشئ بسبب المحاصي كما قال الانسان هو علم وعلم والمركب في سبب
 القوي كما قال القوي هو ان غريزة فان كراهه الغريزة هو هو
 للدرج وكما قال الحكماء هو انذار على الصبر على الغوط فان الحداد
 صون الحكم هذا اذا اذله في العقل الرابع في تعريف المعلوم ولما
 عكس في ذلك فهو ان المعلوم يعرف في العقل الرابع في تعريف
 يعرف الاتصال هو الوجود والاستعداد هو النكاح والعود هو الكرسي
 والحارة الغريزة هي القوي **قال** فانه في الالف **اقول**
 ذهب اليكسافر ابيض في قول من المقتدرين ان الموقوف قد يكون في
 وهو اضعف نذكره في لفظ المسوف في تعريف الطرف التي شعاعها
 في انشاء الحد هو طريق التركيب وهو ان يوقف عدة من اشخاص في
 المحدود ان كان المحدود نوعا او من اشخاص نواعه ان كان جنسا
 وتعرف ان تلك الاشخاص اعتبارا كونه هذا المحدود من اية مقولة
 ولا يلزم ان في ذلك الاعتبار من الاعتقاد انه يطلب جمع
 نحو انما المقوم التي في تلك المقولة لما عرفنا ان الجاهل المحول يجب ان
 يكون مقولة الماهية ويتركب جمع ما بينهما في الوجود من لاني والوضع
 والكم والكيف والعلة والمعلول اذا حصل المحولات المقومة فيفصل

الوجه في تعريف
 لان الوجه في تعريف
 وهو في الالف

من اركان

تمام المحركات المستمرة والمختصة لمحصل الجس في الفصل ما يكون المحرك
 فيها كما اذا اردنا ان نأخذ الانسان من غير اعتبار في سائر احواله
 عندنا ونعرفه بها باعتبار كونها انسانا من غير ان نأخذ في غيره من
 الاعتبار فان السلي الوحد جاز ان يكون من قول المحرك باعتبار ان
 من قولنا ان اكثر كثر من لا فانه باعتبار كونه انسانا من قول الجوهر باعتبار
 كونه ابدا من قول المضار فاذا عرفنا اننا باعتبار كونها انسانا من قول الجوهر
 بعد ذلك جمع محركاتها المفرومة التي من قول الجوهر في فصلها من تمام
 ماس يتحرك بالارادة ناطق كان غير الناطق ستر كما في فصل الجس
 والفصل عرفنا من تلك ما يكون المحرك جسا كما اذا اردنا ان
 الحيوان ضرا ما يشاء وطلو اذ انا جفا وعرفنا انها باعتبار كونها حيوانا
 من قول الجوهر ولقد نال المحركات الذاتية التي من قول المحرك جسام
 يتحرك بالارادة وحصل الجس في الفصل على هذا الطريق من قولنا ان
 الداي لا المحركات التي من قولنا ان يكون بعضها ذاييا وبعضها عرضيا
 فلزم من الذاتية من العرضيات المحرك هذا التميز من غيره وهو
 التميز الذي نال من صوره ذلك فاعتبرنا الشيخ بصوره التعريف كونه عرضيا
 علم ابو البركات ذلك فحدد الاشياء في السهل ان المحرك انما يكون
 حدود المفهوم الاسماء والاسماء اسماء للامور المعنوية فان اسم الانسان موضوع
 معقول متعارف عن كل ما عداه وكذا اعني من الاسماء ذلك امر معقول بعينه
 منه كمال الجس المشترك كمال الجس المميز فحصل العلم بالجس في الفصل العرفي
 والحق ان الامر خلاف ما زعم ابو البركات ان ذلك انما يقع فيما يكون المحرك
 ذاته يكون مفهوم الاسم امر معقول محصلا عند العقل اما اذا كان
 نغاي ما في الباب ان يعقل من المحدود من مفهوم موضوعه ان يكون كونه
 الداي من غير العرضي حتى علم تمام المشترك كتمام المميز الذاتيين في الانصاف
 ان شاء سبحانه في تحديد المميز ليس لاننا نأخذ في ذلك الشيء منظر الى
 المعاني المحركة عليه نقر من مابها في رتبة واطار ثبوته والحق به بحسب
 طلقا في فصلها باعتبار ما يشبه في رتبة واطار ثبوته والحق به بحسب
 لا نقصد في كنههم لحوار ان يكون له ذاتا معرفناه او عرفناه لكن التعريف

من قولنا

القول

٥٥
 ٥٤
 ٥٣
 ٥٢
 ٥١
 ٥٠
 ٤٩
 ٤٨
 ٤٧
 ٤٦
 ٤٥
 ٤٤
 ٤٣
 ٤٢
 ٤١
 ٤٠
 ٣٩
 ٣٨
 ٣٧
 ٣٦
 ٣٥
 ٣٤
 ٣٣
 ٣٢
 ٣١
 ٣٠
 ٢٩
 ٢٨
 ٢٧
 ٢٦
 ٢٥
 ٢٤
 ٢٣
 ٢٢
 ٢١
 ٢٠
 ١٩
 ١٨
 ١٧
 ١٦
 ١٥
 ١٤
 ١٣
 ١٢
 ١١
 ١٠
 ٩
 ٨
 ٧
 ٦
 ٥
 ٤
 ٣
 ٢
 ١
 ٠
 -١
 -٢
 -٣
 -٤
 -٥
 -٦
 -٧
 -٨
 -٩
 -١٠
 -١١
 -١٢
 -١٣
 -١٤
 -١٥
 -١٦
 -١٧
 -١٨
 -١٩
 -٢٠
 -٢١
 -٢٢
 -٢٣
 -٢٤
 -٢٥
 -٢٦
 -٢٧
 -٢٨
 -٢٩
 -٣٠
 -٣١
 -٣٢
 -٣٣
 -٣٤
 -٣٥
 -٣٦
 -٣٧
 -٣٨
 -٣٩
 -٤٠
 -٤١
 -٤٢
 -٤٣
 -٤٤
 -٤٥
 -٤٦
 -٤٧
 -٤٨
 -٤٩
 -٥٠
 -٥١
 -٥٢
 -٥٣
 -٥٤
 -٥٥
 -٥٦
 -٥٧
 -٥٨
 -٥٩
 -٦٠
 -٦١
 -٦٢
 -٦٣
 -٦٤
 -٦٥
 -٦٦
 -٦٧
 -٦٨
 -٦٩
 -٧٠
 -٧١
 -٧٢
 -٧٣
 -٧٤
 -٧٥
 -٧٦
 -٧٧
 -٧٨
 -٧٩
 -٨٠
 -٨١
 -٨٢
 -٨٣
 -٨٤
 -٨٥
 -٨٦
 -٨٧
 -٨٨
 -٨٩
 -٩٠
 -٩١
 -٩٢
 -٩٣
 -٩٤
 -٩٥
 -٩٦
 -٩٧
 -٩٨
 -٩٩
 -١٠٠

واستعمل بالبرهان **الاول** في انقسام المضاف الى المضاف اليه
 في كتاب التصديقه من المضاف الى كتاب التصديقه في ستمه
 على ابواب **الباب** في انقسام المضاف الى المضاف اليه
المضار في انقسام المضاف الى المضاف اليه
 المضاف الى المضاف اليه في انقسام المضاف الى المضاف اليه
 من قولنا ان اكثر كثر من لا فانه باعتبار كونه انسانا من قول الجوهر باعتبار
 كونه ابدا من قول المضار فاذا عرفنا اننا باعتبار كونها انسانا من قول الجوهر
 بعد ذلك جمع محركاتها المفرومة التي من قول الجوهر في فصلها من تمام
 ماس يتحرك بالارادة ناطق كان غير الناطق ستر كما في فصل الجس
 والفصل عرفنا من تلك ما يكون المحرك جسا كما اذا اردنا ان
 الحيوان ضرا ما يشاء وطلو اذ انا جفا وعرفنا انها باعتبار كونها حيوانا
 من قول الجوهر ولقد نال المحركات الذاتية التي من قول المحرك جسام
 يتحرك بالارادة وحصل الجس في الفصل على هذا الطريق من قولنا ان
 الداي لا المحركات التي من قولنا ان يكون بعضها ذاييا وبعضها عرضيا
 فلزم من الذاتية من العرضيات المحرك هذا التميز من غيره وهو
 التميز الذي نال من صوره ذلك فاعتبرنا الشيخ بصوره التعريف كونه عرضيا
 علم ابو البركات ذلك فحدد الاشياء في السهل ان المحرك انما يكون
 حدود المفهوم الاسماء والاسماء اسماء للامور المعنوية فان اسم الانسان موضوع
 معقول متعارف عن كل ما عداه وكذا اعني من الاسماء ذلك امر معقول بعينه
 منه كمال الجس المشترك كمال الجس المميز فحصل العلم بالجس في الفصل العرفي
 والحق ان الامر خلاف ما زعم ابو البركات ان ذلك انما يقع فيما يكون المحرك
 ذاته يكون مفهوم الاسم امر معقول محصلا عند العقل اما اذا كان
 نغاي ما في الباب ان يعقل من المحدود من مفهوم موضوعه ان يكون كونه
 الداي من غير العرضي حتى علم تمام المشترك كتمام المميز الذاتيين في الانصاف
 ان شاء سبحانه في تحديد المميز ليس لاننا نأخذ في ذلك الشيء منظر الى
 المعاني المحركة عليه نقر من مابها في رتبة واطار ثبوته والحق به بحسب
 طلقا في فصلها باعتبار ما يشبه في رتبة واطار ثبوته والحق به بحسب
 لا نقصد في كنههم لحوار ان يكون له ذاتا معرفناه او عرفناه لكن التعريف

وحيثما

من قولنا

معنى الفعل بقرينه تقدم الموضع فمحل ج الى ما ربط بالمعنى بظا
 مشتق المعنى توفى اللفظ والمعنى هذه الفائدة في لغة العرب
 من الرباط الغير الزمانى كقولنا زيد هو كاتب فان هو ربط الكاتب بزيد
 على التعيين فلا يحصل هذه الفائدة من الرباط الزمانى فانها انما تدل على
 غير معنى كقولنا زيد كان كاتب فان كان ايضا تدل على النسبة الى موضوع
 معروف هذه الاماكن ان القضية انقسمت الى اقسام ثلاثة هي اولها ان
 المذكور فيها رابط غير زمانى وثانيها ان القضية هي التي ذكر فيها رابط
 زمانى وثالثها ان لم يذكر الرابط الزمانى ولا غير زمانى **قال**
 وقد ان اللفظ **اول** اصل اللفظ يستعمل في الرباط في بعض
 محو صنفها كما في العربية وفي بعضها المحو كما في الفارسية فانهم لا يقولون
 زيد نوسند بل يقولون زيد نوسند است هذا في الاسم والى الله
 فافضل كونه في الفارسية فانهم يقولون زيد نوسند ولا يربطون
 اما ان يكون اللفظ زائدا على المحو كما في المحو لفظ المحو لفظ المحو لفظ المحو
 يودى بانه غير زائد على المحو است وفي الثاني بكسر الف المحو لفظ المحو
 جدير بان يكتب المحو ان يكون الرباط في العربية الى اللفظ
 الاعرابى سواء كان الجركا شوا الحرفه التي هذا لهما داله محسوس وضع اللفظ
 العربى على التركيب الدليل على ان المفرد استلذا ذكره وقوله **الحاصل**
 الاستدلال والترتيب اذا كان استدلاله بالوضع على التركيب في الرباط
 يرجح لا فرق بين العربية والفارسية في وجود ذكر الرباط فذلك غير علم
 بالضرورة ان الكلام شلتى ذكرنا رابط المحو بالموضع بحسب اللغة والعرف
 يرجح لا يصح كون العلامات الاعراض رابط بالوضع اذ لو كان كذلك لما جار
 ذكر الرباط التي ذكرناها معها لكنه جار انفا لما الملازمة فلانها ان
 فاما ان يذكر الرباط اولها كذا الرباط الذي عند العلامات او الفصل
 بين الصنف والجنس بالانفاق استعمل الى شي منها لما الاول فلاستحالة
 ايات المابت واما الثاني لا يمنع تقدم التاكيد على المؤكد ولما التاكيد
 ولجها صبت لا حاجة الى الفصل كقولنا زيد هو كاتب بل ذلك لم يحذر
 الرباط عند كسر لفظ المحو في الفارسية وانما وضع العلامات على المؤكد

التي

التي استند التركيب فادته بدو منها من الناعلم والمفعول والمضافه
 كما صرح اهل العربية وذلك لانه لا يصح ذكرها موقوفه لانها وضعت
 الحكيمه من الابتاع ورفعه الرباط الزمانى قد يستعمل فيها لكونها
 كقولنا زيد كان اسم غير حكمه واستعمل ايضا لاعتراضها كقولنا كل يوم
 يكون زيد جاز وعلم الامام ان القضية التي محو لفظ المحو لفظ المحو لفظ المحو
 بالفتح ان المحو يدل على النسبة التي من الموضوع المحو لفظ المحو لفظ المحو
 الرباط لزم التكرار لئلا يندرج في غير **قال** انما بان ان لا يربط
 استند النسبة الى المعنى بل الى موضوع ما وذلك عما ج الى ذكر الرباط بالرباط
 غير ان الصنف المحو لفظ المحو لفظ المحو لفظ المحو لفظ المحو لفظ المحو
 وموضوع المحو لفظ المحو لفظ المحو لفظ المحو لفظ المحو لفظ المحو
 بخلاف الرباط فانما يستعمل في الناعلم موضع الرباط والصلف ان الصنف
 ودل التماس على النسبة الى المعنى فذلك في القرآن القصص بالرباط لكون المحو
 صنفنا للنسبة كقولنا كذا الرقيب نصب الرقيب ذلك دليل على
 كون لفظ الرباط اذ لم يكن رابطا لكان يندرج في الرقيب فوجه في
 وكانت الجملة خبر كان فان كتب الرباط انما عند الفصل الصنف والمفعول
 لا عند الصنف اذ المفعول وصف من فكون تاكيد للصنف الذي كتب
 فذلك هذا منقوس محو لفظ المحو لفظ المحو لفظ المحو لفظ المحو لفظ المحو
 بالحتمه فارجع عن نظر النظم اذ ليس عليه ان يبين وهو يحذر ما لا ينبغي
 الى موضوع معين ان كانت المسألة من الكلام والاسماء في لغة العرب كذا
 لم يحذر كون الرباط فلان لم يكن **قال** العمل المحو **اول**
 العمل الثاني في النسبة التي هي من الصنف اذا صدق قولنا كذا في نسبه
 الى ب بالموضوعه ونسبه الى ب بالمفعول وصدق عكسه في قوله
 ويكون نسبه الى ب في الموضوعه ونسبه الى ب بالمفعول في نسبه الى ب
 في الاصل بالموضوعه وفي العكس بالمفعول ونسبه الى ب في الاصل بالمفعول
 العكس بالموضوعه ومقر نسبه كل منهما الى صاحبه بالموضوعه في نسبه
 انما الى صاحبه بالمفعول اذ لو كانت عنهما بل ان يكون نسبه الموضوع الى
 في الاصل والعكس في هذه وتساويه المحو لفظ المحو لفظ المحو لفظ المحو

نسب الموضوع جهة الاصل والعكس لكونه ليس كذلك كما في العكس المستوي
وكذا نسب لغير الطرفين الى الاخر بالموضوع غير نسبة الموضوع الى الموضوع
لان موضوع لغير الطرفين هو موضوع دون موضوعه لا فكاك في الارباع
فان موضوع الانسان الحيوان باجمه وموضوع الحيوان الانسان باجمه
واذا كان كذلك فما متعارفان وكذا نسب لغير الطرفين صاحب الموضوع
غير نسبة صاحبه اليه بالمحمول لانها قد يكونان لوجهين ايضا اذ قد يكون
موضوع الموضوع دون محموله المحمول كما في الارباع الام فان موضوع الانسان
الحيوان باجمه ومحموله الحيوان للانسان غير لحيوان كونه نورا على كونه
وقد يجب محموله المحمول دون موضوع الموضوع كما في الخاصة المتعارفة
محمول الكتاب بالفعل للانسان باجمه وموضوعه الانسان للكتاب بالفعل
واجبه هكذا ذكره وفيه محتمل ان الموضوع والمحمول اضافيا
ففي محتمل لغيره لوجهين الاخرى اذ يمنع محتمل لغير المتعارفين دون اللفظ
نعم ان المحمول غير واجبه لطبيعة الارباع لكن لا يمنع من ذلك ان لا يكون
واجبه لحيوان ان يكون واجبه لشيء اخر والامر كذلك لانها واجبه للمحمول
سان المتعارفين وكذا ان الخاصة المتعارفة بل الطرفين ان نقلها شكلين
الموضوعية قائمة بالموضوع والمحمولية قائمة بالمحمول فلو اخذنا الزم كونه النسب
الواحدة في حاله ولقد في محتمل في محتمل فقال الامام لو لم يكن موضوع
لغيره ما عاين المحمول للفظ لكن جهة الاصل والجهة العكس لجهة الارباع
فان فلفظ اذ ام لا يوافق احد زالم يكن جهة الاصل والجهة العكس لجهة الارباع
كذلك ان لو كانت المحمول التي هي غير الموضوع في باقية في العكس كونه
فالمحمول بتبدل بالموضوع **قال** واضطررنا للفظ **اول**
اضطررنا لفظا اخر لان النسبة التي هي في القضية على هي في موضوع
الموضوع او المحمول فقال الامام في المحتمل فان موضوع الموضوع
محمول المحمول فاجبه عن جهة القضية لانه لا يقال في شدة المتعارفات
ان ارتباطا الى اللفظ والربط الى النسبة التي هي في القضية بتغير المحمول
الى الموضوع فذلك كانت كنهيتها اي كنهية المحمول الى الموضوع في محتمل
اي كنهية النسبة التي هي في القضية فقد جعلت منها نسبا للمحمول الى الموضوع

النسبة م

في القضية جعلها هناك فاجبه عن جهة النسبة التي هي في صاحب المطالب
الظاهر ان جهة القضية موضوعية الموضوع والجهة كنهيتها وما ذكر
به في المحتمل ولعلنا انما اشار ذلك لانه وجد ان الموضوعية متى كانت
ضد وجه كانت القضية ضرورية وان كانت المحمولية غير ضرورية كما في الزم
الام فان موضوع الانسان الحيوان ضرورية والقضية هي لونا الانسان
حيوان ضرورية مع ان محموله المحمول الحيوان للانسان غير ضرورية وكما في
الموضوعية ضرورية كانت القضية غير ضرورية وان كانت المحمولية ضرورية
كانت الخاصة المتعارفة فان موضوعية الانسان للكتاب غير ضرورية
والقضية هي لونا الانسان كاي بغير ضرورية مع ان محموله الكتاب للانسان
ضرورية وهذا غايه محتمل كلامهم في هذا الموضوع وفيه محتمل لما علم من الان
وجو اليه في الارباع والحق ان النسبة التي هي في القضية غير موضوعية
والحمولية اذ هي نسبة الحكمية الى اشياء النسبة الاحادية ان كانت القضية
ولها ان كانت نسبية وقد صرح الشيخ في الشفا بذلك في
لغيره القضية الخلية واففا ان هذه النسبة غير الموضوعية والمحمولية لثا في
الموضوعية والمحمولية عن هذه النسبة وذلك لان موضوع الموضوع
ومحمول المحمول اما محتمل ان هذا الحكم لانه مالم يقع الحكم بشئ على شئ لم يقع
موضوعه والاخر غير ذلك الحكم من غير اشياء النسبة الاحادية او انها كما
في صفة الكتاب فمالم يقع لاشياء او الوقوع في موضوع غير المحمول فلا
تتغير ان النسبة الحكمية ومن هذا المحتمل علم ان محتمل الموضوعية المحمولية
بعد محتمل القضية مع محتمل لانه لا يتبين ان محتملها بعد محتمل الحكم وكمن
القضية اما مع محتمل الحكم كان محتمل ان محتملها مع محتمل الحكم الا في بعد
محتمل فان كان مع محتمل الحكم من بعد محتمل الحكم فمالم كونه بعد محتمل
ولمن كان مع القضية بعد محتمل الحكم من بعد ايضا بعد محتمل الحكم فمالم كونه
مع محتمل القضية اذا كانا اما محتمل القضية او بعد مع كونهما لو كونه
منها في القضية بل يكون كلاما اخر ضلانا للقضية **قال**
الثالث في هذه **اول** البعث اليه محتمل الموضوع والمحمول
فالمحمول اذ قلنا ان موب ليس معناه ان قضية موب هي قضية

غير

نزهة وبعث اشار الى قوله ان
الموضوعية المحمولية مضائية الى اللفظ

مع

والله اعلم بالصواب على الموصوف كقولنا الجسم هو هذا بل اعلم من هذا
الشيء الذي يقال انه **هـ** هو بعينه نقاله انه **ب** سواء كان ذلك الشيء نفسه
امرا لنا او له **هـ** مثال الاول قولنا الضاحك حيوان فان الشيء الذي
نقال له الضاحك الحيوان هو الانسان وما ههنا ما ههنا الضاحك
التي هي في ذنوبك ولما ههنا الحيوان التي هي الجسم المحسوس كمال اراده
ومثال الثاني قولنا الانسان حيوان قال الشيء الذي هو كمال الحيوان الانسان
ما ههنا ايضا ما ههنا الانسان هذا هو معنى الالحاق فاما معنى السلب فلا يكون
هـ ليس معنى ان يحتمل **هـ** ليس معنى ان يحتمل بل ان يحتمل **هـ** معنى الذي
نقال له انه **هـ** نقاله انه **ب** سواء كان ذلك الشيء معنى لنا او له **هـ** الاول
كقولنا ليس الضاحك حيوانا **هـ** الثاني كقولنا ليس الانسان **هـ** هذا هو معنى الجمل
الاجمال وسلبا واذا عرفت ذلك فيقول الشيء الذي نقاله **هـ** في المركب
هو الجسم بذاته الموضع والموضع في الحقيقة هو اذ الحكم انما يرد على كماله
والجمل هو مفهوم الجمل فاما قولنا الضاحك حيوان يكون معناه ان الشيء الذي
له الضاحك هو جسم حاس محمول بالانسان فاعلم معنى الموضع المحمول
ما عرفت من الموضع اي مفهوم **هـ** مثالنا يسمى وصف الموضع وعنوان
الموضع وذا الموضع وعنوان قد يتحدان كما عرفت ولنا الانسان حيوان
وقد يتحدان كما عرفت ولنا الضاحك حيوان اذا كانا متغايرين فربما
وصف الموضع بدوام ذوات الموضع وقد لا يدوم الاول كقولنا الضاحك
بالقوى حيوان والثاني كقولنا الضاحك بالفعل حيوان واذا عرفت ذلك
هو الحكم بصدق الجمل على ما صدر في الموضع اندفع الشبهة التي ذكرها على
رأي ان الجمل ان كان عين الموضع فلا يابى في المبدأ ان كان عين كنه
ان نقال الموضع هو الجمل ان المتعارفين لا يكون لهما الاخر فاما
لام انهما لو كانا متغايرين لما صدر لهما على اللفظ فاما انهما كانا
بالذات اما اذا كانا انهما ولهما فلا يابى ان يكونا متغايرين
ولهذا كذا الجسم فانه لا يابى انهما وجه وجهه وتعتبران في ذلك
هـ فان قلت ان اللفظ **اقول** فان قيل الجمل الذي
عن الشبهة المذكورة جعل الشبهة ضاعفة لانها جع بعينها وادخل

فان قلت ان اللفظ
فان قلت ان اللفظ
فان قلت ان اللفظ

كر

كل من العزبان والمحجول **هـ** تلك الذاتان ثاب كلا واحد منهما
طوع اما ان يكون عين تلك الذات او عزها الى اخر ما سر
قلت **هـ** لام امتناع صدق احد المتعارفين **هـ** الا فاما
منع ان لو كان المراد ان احدهما بعينه هو الآخر بعينه وليس
كونك بل المراد ان احدهما موصوف بالآخر فكيف صدق
احد المتعارفين على الآخر هو انه اذا حصل لشيء صفة
بما ينه له بالذات تصدق على ذلك بالمواطاة **هـ** انه
له تلك الصفة وقد يعبر عن هذا المعنى بلفظ مفرد
محتملا كما سمى الفاعل او اسم المفعول او الفعل وحمل ذلك
المفرد على ذلك الشيء بالمواطاة كالجسم فانه اذا حصلت
له الحركة فانه تصدق على الجسم بانه شيء حصل له الحركة ثم يعبر
عن هذا المعنى بالمحمول او بقولنا محمول وحمل على
الجسم **هـ** وان قلت **هـ** الفعل عرض فكيف
يمكن حمله على الجوهر هو هو **هـ** ان معنى محمول
في الحقيقة انه هو حصل له الحركة في الماضي وهذا المعنى
يمكن حمله على الجوهر هو هو فاعلم ان ذلك جواز صدق
احد المتعارفين على الآخر فاما الصفة التي حصلت للشيء
ولا يمكن حملها على الشيء الا بالاشتقاق او التركيب
كما نقال في مثالنا الجسم متحرك او ذو حركة واذا عرفت ذلك
الحمل هو هو لا يمكن عند احكام الداسين في كل حمل
لا بد من هذين العنيتين اي شيء حصل له صفة وتلك
الصفة ولذا اذا كان الشيء قد علم له صفة ينصدق
عليه انه شيء علم له الكنه **هـ** يعبر عنه باللاكاتب وغير
الكاتب او غير ذلك من الاسماء المحصلة كلالى وحمل
عليه هو هو وهذا القضية تسمى معدولة وقد ظن اكثر
المفسرين ان المحمول في المعدولة علم الكاتب وذلك
تاسد نك قد عرفت ان حمل المواطاة لا يمكن الا عند

اشراك الدات وليس من امر بوجوده ومن علم شئ اخر اشرك
 في الدات فلا يمكن حمل علم شئ على امر محصل به وهو
 هذا الحق يعرفك سر كنهيه صدق احد المفسرين على
 الافراد فانه وضع اسم الماعل والمفعول والفعل وغيرهما
 من المستغبات بحسب اللغات **قال**
الفصل الثالث في المخصوص والاممال ان قوله بغير
 وراصد **اقول** **الفصل الثالث** في المخصوص
 الاممال والمخصوص احباب العنصر الرابع في انقسام
 القضية المخصوص والمهملة والمخصوصة كل منهما يمكن
 عروض الكلية والجزئية له كالا انسان مثلا فلا حقا انه في
 نفسه غير كلي وغير جزئي اذ لو كان في نفسه شيئا منهما
 لما يمكن عروضه الاخر له والتقدير على انه بل هو كلي
 معنى وما خود ايع الكلية اي مع كونه متراكبا بين الكثير
 معنى وما خود ايع الجزئية معنى وما خود اعلا اي صادقا
 على كثيرين معنى وهو في نفسه صالح للجمع ذلك فان اخصر
 وجعل موضوعا لقضية سميت القضية بمخصوصة تخصيه
 سواء كانت موجبة وسالبة كقولنا زيد كاتب او سالبه كقولنا
 زيد ليس بكاتب واخذ عاما وجعل موضوعا سميت القضية
 طبيعية كقولنا الانسان نوع والجوان جنس والناظر
 فصل الضاحك خاصه وبالجملة الحكم بالكلية بالانسان
 الانسان مالم يوضع علما لم يصدق عليه انه نوع وكذا الحيوان
 مالم يوضع علما لم يصدق عليه انه جنس وكذا في الباقي
 وان اخذ المفسرين من صنف هو وجعل موضوعا لقضية
 فان لم يثبت في السور وفيها للفظ الدال على كنهيه
 افراد الموضوع سميت القضية بهلم موجبة كقولنا
 الانسان حيوان وسالبة كقولنا الانسان ليس بحمار
 اقرن في السور سميت القضية بمخصوصة ومسورة والافراد

ان

ان يقال في تعريف السور انه اللفظ الدال على كنهيه الافراد
 لتدريج منه السور الدال على الموضوع والدال على
 المحمول والمخصوصة اما موجبة او سالبة وكل منهما اما كلية
 جزئية اما الموجبة الكلية فسورها كقولنا كل انسان حيوان
 واما الموجبة الجزئية فسورها بعض وواحد كقولنا بعض الانسان
 كاتب او واحد من الانسان كاتب **قال**
 واما سالبة الكلية الى قوله ويجوز استعماله في السلب الجزئي
اقول واما سالبة الكلية فسورها كقولنا كل انسان ليس
 كقولنا لا شئ من الانسان بحمار او واحد من الانسان ليس
 وكذلك كقولنا كل انسان ليس بحمار وذلك ان لفظ كل
 ليس لا يحاط به لسور الدال على العموم وان جاء بعد
 الهمزة محصلا كقولنا كل انسان حيوان او معدولا كقولنا
 كل انسان لا يحركه كات القضية موجبة كلية وان جاء بعد
 السلب كقولنا كل انسان ليس بحمار كات القضية سالبة
 كلية هذا اذا انا عزت الرابطة عن كلمة السلب لان
 من شأن السلب ان يبعد الرابطة عما قبلها اما
 اذا تقدمت الرابطة على السلب قبل تكون القضية سالبة
 او موجبة فيه بحث والشيخ صرح في الشفا انها سالبة
 حيث قال قولنا لا شئ من كات السلب المطلق
 يكون الباسم ببدول وصف الخيم وان اردنا صيغة
 لتبدأ السلب المطلق بلسان شئ من كات السلب المطلق
 بـ او بقول كل كات هو ليس بـ فقد جعلها مع تقدم الرابطة
 سالبة وكفى هذا الكلام ان قولنا لا شئ من كات يكون
 متابلا في العرف لقولنا كل كات او بعض كات وكول الخيم
 موضوعا في الذكر منهم من كون الباسم ببدول وصف
 الخيم وذلك لان قولنا كات كات منهم بالعرف هو سالب الخيم
 باللفظ فاجعل العرف بعض هذا الحكم يكون بدول السلب

فيه

بان الدول بالعرف مقابل للمعقد ويكون الخيم مذكورا
 بالعرف برتبها حكم عليه في نهم دول السلب بدول
 واما قولنا كل ج ب فان نهم منه مفضل في الحكم لكونه مذكورا
 لكن لا نهم الدول بدوامه ولو كانا اقلنا كل انسان نائم
 ينكر العرف اد نهم منه بون انما بالانسان بالفعل اما
 اذا اقلنا شي من الانسان بنائم ينكر لانه نهم منه كونه نائم
 ملبوا في جميع الاوقات الانسانية وكذا في لغة الفرنسي
 هي ج ب ليست نهم منه دول السلب بدول الوصف هذا
 حكم قولنا لشي من ج ب اما اذا اقلنا لشي من ج ب
 عنه ب ل نهم منه دول السلب في الجملة لان قولنا ب
 شعور كدوت الانسا وكذا اذا اقلنا كل ج ب وليس ب فانه
 بعيدان كل ج ب لصدق انه ليس ب وذلك لا يستعمل
 ولذا لم ينكر العرف اذا اقلنا لشي من الانسان الا بالعرف
 عنه النوع او كل انسان مولود بنائم هذا يحتمل هذا
 الموضوع فعلم ان الشئ جعل قولنا كل ج ب ليس ب سالبه
 وجعلها قوم من المتأخرين موجه ساعا ان ما بعد الر
 يكون محولا على ما قبلها والحق انها موجه سالبه المحول وهي
 في قوله السالبه محتمل ان كلامها مستلزم الاخر فاذا صدق
 لشي من ج ب لصدق كل ج ب وليس ب وبالعكس وذلك
 لان ليس انما وضعت لفاده سلب خبرها عن اسمها فلا
 المتكلم والساذية بقدر الافاده سواء قلنا كل ج ب ليس ب
 او كل ج ب وليس ب فانه نفي سلب الحكم عن كل افراد
 ولذا لم يجعل الشئ قولنا كل ج ب وليس ب من المراتب
 هذا اذا كانت بعد الرابطة ليس لما اذا كانت لا غير
 في موجه معدوله بلا خلاف لانها ما رصفا لفاده سلب
 كما وضع ليس وقررت من الاسوار الممنوعة للسلب الكلي
 ليس واحد مذكور استعمال السلب الجزئي هذا حكم اسوار السلب

١١

عليه

الخ

الكلية **قال** او سالبه جزئيه وسورها ليس كل الدول
 عظمها **اقول** اما سورها السالبة الجزئيه فهي ليس كل
 وليس بعض وبعض ليس كقولنا كل انسان كاتب او ليس
 بعض الانسان كاتب بل لا بعض الانسان ليس كاتب الفرق
 بين الاول والاخر ان الاول يدل على سلب الحكم الكلي
 بالمطابقة فان قولنا ليس كل انسان كاتب يدل على سلب
 قولنا كل انسان كاتب يدل على السلب الجزئي بالترميز لانه
 لم يكن قولنا كل انسان كاتب يدل على سلب قولنا كل انسان
 ويدل على السلب الجزئي بالترميز لانه متى لم يكن قولنا كل
 انسان كاتب صادقا بل لم يصدق بعض الانسان ليس
 والصدق كل انسان كاتب والجزء العكس اي يدل كل
 منها على السلب الجزئي بالمطابقة وعلى سلب الحكم الكلي
 بالترميز لان المذكور بالمطابقة في كل منها هو البعض
 دون الكل لكن يلزم من السلب الجزئي سلب الحكم لان جزئيه
 سلبى استناد السلب الجزئي فالسلب الجزئي يقتضي سفاوه
 والفرق بين الاخيرين ان الاول منها ومولود بعض يصلح
 للسلب الكلي اذا جعل البعض مطلقا اي بعض البعض
 من صحت هو البعض لان المطلق اذا ايلي النفي نفي عموم النفي
 فيصير قولنا ليس بعض الانسان كقولنا لشي من الانسان
 بجزء لا يستعمل لانه يجب با صلا اذ لا وجه للشي في الباقى
 منها اي بعض ليس بلكس لانه لا يستعمل سلب الكلي
 بل محابا اما الاول فلان المطلق فيه ما دل النفي فلا ينفذ
 العموم واما الثاني فلان السلب اذا جعل جزوا محولا صار
 القضية موجه سالبه المحول كقولنا بعض ج ب وليس ب فانه
 ظهر الفرق بين اسوار السالبة الجزئيه فان قلت لو كان لشي
 مستعمل فالسلب الجزئي مطلقا فليكن ان الدلالة بالترميز
 مبهورة فليكن السالبة الجزئيه مبهورة مالم يسم اليها النقل فليكن

ليس

صادقا

قولنا

الكلي

بما لا يمتنع من قولنا اصطلاحاً في هذه اسوار اخذ العرب وفي كل لغة
سود بعضها كما ان محم وكنى في الفان سيبه للامام بالكلية هي
السلب الكلي ويرفع في سلب الامام بالحرية ويرفع في سلب
الحرية وعلى هذا في سائر اللغات **قال** **دبر**
حق السود الى قوله اذا صدق على كذب سلبه
اقول حق السوران يرد على الموضوع لما عرفت في
كسوف الموضوع والمجول فان الظاهر متى واحد لا يمكن فيه
التعدد بل يذكر يقع الشك في ان الحكم على كل الموضوع او على
بعضه ولا يقع هذا الشك في جانب المجول الا اذا جعل
المجول افراد المجول كالمجول في تحريف القضية عما هو
حقها بل يذكر سميت مخرفة وتقل المخوفة في ان صدور القضية
المخرفة وكذا في ما يدين بتقديم مقدمه وهي ان المجول ان كان
ضرورياً للسود للموضوع يسمى تلك الصورة مادة **الوجوب**
كقولنا الانسان حيوان وان كان ضرورياً السلب يسمى
مادة الامتناع كقولنا الانسان مجر وان لم يكن المجول ضرورياً
النبوت ولا ضرورياً السلب يسمى مادة الامكان كقولنا
الانسان كاتب ولا يمكن طرفان بنبوت المجول للموضوع
بالفعل وسلبه عنه وطرفا النبوت توافق في مادة **الوجوب**
من حيث النبوت وطرفا السلب موافق مادة **الامتناع**
من حيث السلب واذا عرفت هذا فقولنا **اقسام** المخرفة
اربعة لان المجول المسود اما شخصي او كلي واياماً كان الموضوع
كذلك فيحصل اربعة اقسام وايضا بطرفي صدق المخرفة
وكذا في ان الموضوع سواء كان شخصياً او كلياً مسوداً او
فالمجول المسود اما ان يكون شخصياً او موصفاً كلياً او سلباً
جانباً او سلباً كلياً او موصفاً فان كان شخصياً او موصفاً
كلياً او سلباً جانباً صدقت المخرفة في مادة **الوجوب** والامتناع
والامكان ان اختلف الطرفان في دخول السلب على

واصله فيها

واصله فيها في دخول السلب بان يكون السلب في صفة مادور
الافراد يكون في احد فرداها لعدد وفي الافراد واما قلنا
في دخول السلب على صفة عن صفة اختلفا في طرفي سلب لفظ
السلب دون المعنى فانه قد يكون كاذباً كقولنا ليس الانسان
كل الحيوان فان اصلها محسب اللفظ السلب لا محسب المعنى
فانما محسب المعنى مستعان لان سلب السلب محسب المعنى
معناه الانسان كل الحيوان والمطعون انهم لو اهلوا هذا البند
فانهم قالوا ان اختلفا لفظان في مقارنه حرف السلب في
عليهم ما ذكرنا من المثال مثال ما يكون المجول شخصياً سلباً
يندر او كل انسان او بعض او الانسان كل رند او بعض رند
في مادة **الوجوب** وكل هذا المخرفة في مادة **الامتناع** وكل
هذا الكاذب في مادة **الامكان** مثال ما يكون المجول
موصفاً كلياً ليس يندر او كل الانسان او بعض الانسان او
الانسان كل الحيوان في مادة **الوجوب** وكل المخرفة في
وكذا الكاذب في مادة **الامكان** مثال ما يكون المجول سلباً
جانبياً يندر او كل انسان او بعض انسان او الانسان ليس
الحيوان في مادة **الوجوب** وليس بعض المخرفة في مادة **الامتناع**
وليس بعض الكاذب في مادة **الامكان** هذا اذا كان لفظان
في الامتناع المثلثة محسبة في دخول السلب على اما اذا كانا
مستقنين فيها بان لا يكون السلب في شئ منهما او يكون على
السوية في العدد كقوله المخرفة في مادة **الوجوب** والامتناع
والامكان والامتناع ما مر الا ان كل من المثالين السلب
كله ليس من الموضوع ويضع مع في المثال الثالث المثالين
الطرفان مستقنين كقولنا في المثال الاول رند او كل انسان
او بعض الانسان او الانسان كل رند او بعض رند وكل هذا
المخرفة في كل هذا الكاذب في مادة **الامتناع** في المثال الثاني رند
او كل انسان او بعض انسان او الانسان كل الحيوان او كل

الجمل او كذا الكاتب وفي المال الثالث ليس زيدا او كذا انسان
 او بعض انسان او الانسان ليس بعض الحيوان او ليس بعض
 الجمل او ليس بعض الكاتب وبيان كذا في المواد الثلاثة
 الشخص في المثال الاول لما لم يكن له افراد لم يكن على بعضها
 او كلها على شئ سوا كان ذلك الشئ معينا او سورا او
 طبيعة فكذب زيدا او كذا انسان او بعض انسان او الانسان
 كذا زيدا او بعض زيدا او كذا هذا الجمل او بعضه او كذا هذا
 الكاتب او بعضه وكذا الموجب الكلي في المال الثاني لا يكثر
 حمله على معين اذ ليس الجمل كذا واحد واحد من افراد الجمل
 ولا على بعض افراد الموضوع مثل هذا وطبعه الطبيعة
 اذ ليس الطبيعة كذا واحد واحد من افراد الجمل فكذب
 زيدا او كذا انسان او بعض انسان او الانسان كذا الحيوان او كذا
 الجمل او كذا الكاتب وكذا السلب الجزئي في المال الثالث
 اذ اصدق على الموضوع هنا اختلف الطرفان كما مر كذب
 سلبه وموان نورد كلمة السلب على الموضوع لينتفع
 فكذب ليس زيدا او كذا انسان او بعض انسان او الانسان
 ليس بعض الحيوان او ليس بعض الجمل او ليس بعض الكاتب
قال فان قلت تصدق الى قول من جازى
اقول هذا منك توهم ورد على ما سبق من
 ان يقال انتم ذكرتم ان الجمل اذا كان ساليا جريئا
 واختلفا الطرفان بدخول السلب صدق المضيق جمع
 المواد فليتم تصدق قولنا الانسان ليس بعض الحيوان
 وذلك باطل اذ الانسان بعض الحيوان ضرورة قلتم
 ان الجمل باطل بل هو حق لان بعض جزئيات الحيوان كالتمر
 والحماد وغيرهما سلب عن الانسان ضرورة فان قلت
 بعض الجمل والموضوع غير حائز في المضايك والاصدق
 من الانسان حيوان ولا شئ من الحيوان فانسان باعتبار

الذي

الذي في الفرض مثلا بل بحسب دعائه الاطلاق فيها وجه يتوجه
 ما ذكرنا قلتم انك لم في المخبر فذات اما يكون في افراد الجمل
 في شئ معينه فلا بد من التعرض الى البعض من الافراد
 في الجمل السلب الى ما سلكه في المخبر فان الكلام فيه
 من الجمل في افراد فندفع ما ذكرتم هذا اذا كان
 الجمل محصيا سررا او موصيا كليا او ساليا جريئا اما اذا كان
 ساليا كليا او موصيا جريئا صدق المخبر فان اختلف طرفا
 بدخول السلب في زيادة الامتناع وفي زيادة الامكان اذا لم يكن
 الجمل باثنا للموضوع وكذب في زيادة الوجوب وفي زيادة الامكان
 اذا كان الجمل باثنا للموضوع ساليا في زيادة الامتناع
 وفي زيادة الامكان اذا لم يكن الجمل باثنا زيدا او كذا انسان او بعض
 انسان او الانسان لا شئ من الجمل ولا شئ من الكاتب على تقدير
 ان يكون الموضوع اياها ليس زيدا او كذا انسان او بعض انسان
 بعض الجمل او بعض الكاتب اذا كان اياها وصدق ذلك في
 ساليا في زيادة الوجوب وفي زيادة الامكان اذا كان الجمل باثنا
 زيدا او كذا انسان او بعض انسان لا شئ من الحيوان او لا شئ
 الكاتب اذا كان الموضوع كائنا ليس زيدا او كذا انسان او بعض
 انسان او الانسان بعض الحيوان او بعض الكاتب اذا كان
 كائنا وكذب ذلك واضح هذا اذا كان الطرفان مختلفين
 بدخول السلب اما اذا كانتا معتمتين يكون الحكم بعكس ذلك
 اي تصدق المخبر في زيادة الوجوب وفي زيادة الامكان اذا
 كان الجمل باثنا للموضوع وكذب في زيادة الامتناع في
 مادة الامكان اذا كانت الجمل باثنا في هذا يكون ليصدق
 ثانيا في زيادة الوجوب ومادة الامكان اذا كان الجمل باثنا
 ليس زيدا او كذا انسان او بعض انسان او الانسان لا شئ
 من الحيوان او لا شئ من الكاتب اذا كان الموضوع كائنا زيدا
 او كذا انسان او بعض انسان او الانسان بعض الحيوان او بعض

لم يكن

مفتاح

1896

في لا نالو عيننا في حصة في لم يقد الحكم من الوسط الى
 الا صغر لوزان يكون حصة في غير حصة في وجار الى
 يكون حكم احدى المتقاسمات في محال الحكم الى مركز
 فلا يحصل التقدي اذ يصدق كلما حصة انسان في جوان
 وكلما حصة حيوان فالناطق خارج عنه ولو عينا ملبس
 موصوف في كخرج بعض العنابا عن كونه نصيبه اذ ليس بعض
 العنابا شيئا في كخرجها حصة في موصوف في كقولنا كل انسان
 حيوان بل يعني في ماصدق عليه في بالفعول في الزهني الخارج
 وقت الحكم في لوني المستقبل يكون ذلك الشيء من جزيئاته
 قولنا بالفعول كخرج مذهب النار الى لانه ما اعتبر السور بالفعول
 بل بالمكان وذلك لان العرف واللفظ اذ الاسود مثلا
 لا يتناول الذات الخالية من السواد اما بحسب العرف
 وان كانت كنهه الا تصاف في قولنا في الزهني اذ في الخارج في
 موضوع السواب والموصيات الغير الخارجية اذ لا يشترط
 في موضوع السواب ولا في موضوع الموصيات الحسنة والذات
 كونه موجودا في الخارج وسمى معنى الخارج في الحسنة والذات
 وان كان الموضوع في الخارج لا يشترط الا في الموصية الخارجية
 قولنا وقت الحكم او غير يدخل الموضوع الذي لا يصدق عليه في
 وقت الحكم مثل قولنا بعض المتحرك ساكن وبعض الموجود
 معدوم قولنا من جزيئاته كخرج مسمى في وان صدق عليه في
 بالفعول في انما اخرج المسمى لواق في قولنا في كخرج العرف
 واللفظ نا اذ امكن مثلا كل انسان صانع او كل انسان
 نائم بالفعول فاما انهم منه عرفا ولفظا ان كل فرد من جزيئات
 الانسان التي توجد في الخارج اذ في الزهني صانع او نائم بالفعول
 لان الحيوان الناطق من حيث هو الحيوان الناطق صانع
 او نائم بالفعول لانه لو اخرج المسمى مع الجزيئات فاما ان هو
 مجرد او يوجد من حيث هو فان اخرج المسمى كخرج كخرج

في كخرج المسمى
 في كخرج العرف

او كخرج

وجود

العنابا

العنابا الكلية اذ حكم المجرد قد عالج حكمه مع العنابا كخرج
 مثل قولنا كل انسان نائم بالفعول فان النعم بالفعول انما يكون
 للعنابا الموجود لا للانسان الغير المعبر المتبع في الخارج
 لان المجرد لا يمكن ان يوجد في الخارج اذ هو كلي ما يوجد في الخارج
 يكون موصيا وان اخرج من حيث هو يكون الحكم عليه هو الحكم
 على الجزيئات اذ هو من حيث هو لا يوجد الا في ضمن الجزيئات
 وفي كخرج في اجزائه مع الجزيئات هذا هو الحق باذهب اليه
 النعم **قال** لكن يلزم منه فساد عظيم الى قول
 مع عدم الاشياء **اقول** بدليله فليد قول
 النعم في اخرج المسمى لكن يلزم منه بطلان في كقولنا
 قواعد المطلق بطلان انعكاس السالبة الكلية والموصية
 الجزيئية سواء كانت السالبة الكلية او الموصية الجزيئية ضرورية
 او غير ضرورية وبطلان استنتاج الضرر الرابع من السكندر
 الاول مع ان المستقيس انفقوا على صحتها وذلك لانها
 اخرجنا المسمى عن الموضوع اخرجنا افراد الموضوع في
 فيصدق في كخرج من الانسان بنوع اذ معناه لا شيء
 المسمى من الانسان بنوع وصدقه ينزاع الضرورة اذ لا يلزم
 او غير ذلك لان النوع هو الانسان الكلي ولا ينقسم الى قولنا
 لا شيء من النوع با انسان لصدق في صفة وهو قولنا بعض النوع
 انسان اذ لا شك في ان بعض ما صدق عليه النوع
 صدق عليه الانسان وعلم من هذا ان السالبة الجزيئية
 لا تنعكس ايضا اذ صدق بعض النوع انسان مع عدم
 العكس وهو قولنا في كخرج الانسان بنوع وهذا البطلان
 في كل قضية طبعية كقولنا الحيوان جنس والناطق فصلا
 والناطق خاصته والناطق من حيث هو اذ يصدق في كخرج
 الحيوان بحسب اذ معناه لا شيء من الاشخاص الحيوان والناطق
 بحسب وذلك في كخرج اذ يصدق في كخرج الناطق بفصل

وكذا في الثاني فان قلت الموصوف في قولنا لا شيء من الانسان
 بنوعه موجود في الافراد على تقدير عروج المسمى بمجمل العكس
 ان يكون غير موصوف في الاصل في منعكس قولنا لا شيء من الانسان
 بنوعه المقول لا شيء من النوع باسنان لا ينعى يكون كذا معنى
 من النوع باسنان موجود في الافراد قلت للم قول
 العكس بحال يكون غير موصوف في الاصل بل المعبر به هو
 مطلق لان القدر في الحكم المطلق غير جائز ولا يلزم ان
 قولنا ليس بعض الحيوان انسان ان قولنا ليس بعض الانسان
 لان الحيوان الذي سلب عنه الانسان مستلزم عن الانسان
 ضرورة بل يلزم صدق قولنا لا شيء من الانسان بغير ان
 من الحيوان باسنان وبلزم كسوف الساقص بين الخواص
 في الاسكال وكذلك في مورد الحكم اذا عرفت هذا
 معقول علم من هذا الامر عدم اشباح الخربا الرابع
 صدق بعض النوع انسان ولا شيء من الانسان بنوعه مع عدم
 المتعده بمعنى قولنا بعض النوع ليس بنوع وكذا في ما
 الصغار والطبيعة لا يقال عدم اشباح هذا القول
 ما جاء من افراح المسمى بل من عدم تكرار الوسط لان الانسان الذي
 هو مجمل الصغير هو الانسان الغير المجزى والانسان الذي
 هو موصوف الكبير الانسان المسمى وتكرر الوسط بشرط
 لما نقول سلطان ان عدم الاشباح مما لا يعلم تكرر
 الوسط لكن علم تكرر الوسط انما نشأ من افراح المسمى
 على تقدير ادناه تكرر الوسط ويكون عدم الاشباح كذلك
 الكبير فلا بد ايضا لان دعوى الاشباح انما يكون على تقدير
 صدق المسمى وال فان قلت ان قولنا
 في ادراج المسمى وادراج اول فان قلت
 لا صدق قولنا لا شيء من الانسان بنوعه ونحن من الاشباح
 ذكرتم في الصغار والطبيعة وذلك لان المراد بالامان

في

فلا شيء من جنس الانسان الاضافه وما صدق على النوع
 ليس مجرد المسمى بل المسمى مع قدر العلم والمسمى مع التبع
 تحت المسمى من حيث يمكن جنسا اضافيا لا فيكون المسمى مع قدر العلم
 والمسمى مع التبع من نوع تحت المسمى من حيث يمكن جنسا
 سدر جاني جنس المسمى لا يصدق قولنا لا شيء من الانسان بنوعه
 لصدق بعضه وهو قولنا بعض الانسان بنوعه وكذا في غير
 الاشباح لا يرد عليه شيء ما ذكرتم من عدم العكس من عدم
 قلت للم قول المراد من المرات المرات كذا كانت بل
 المراد من المرات اشخاص ان كان الموصوف نوعا او
 ما يماوه وهو الفصل والخاصة الاخران واما خاصه
 ان كان الموصوف جنسا او ما يماوه وهو فصل الجنس الوصف
 العام لا يقال لو كان المراد بالامان اشخاص او اشخاص
 وانواعا فلا بد من تحقق الاشخاص كل موصوف يكون في النوع
 وعينه من الكليات محال اذ ليس لها اشخاص بل يصدق بعض
 النوع انسان وكذا لا يصدق بعض الجنس حيوان وغير ذلك
 مما ذكرتم فلا بد من الفصل لما نقول كذا مذهبهم لا يمنع صورة
 من التكرار لمداد ان يكون له اشخاص اما في الخارج او في العلم
 لان جنسا الكليات ان كانت موجودة في الخارج يكون بالضرورة
 اشخاصا لانها تكون مكتوبة بالمشخصات من العلم والكم
 والابن والوضع والهوية والقدرة وان لم يكن موجودا في
 الخارج يكون اشخاصا بالتوهم اذ يمكن التفريق بين توهمها
 بما ذكرتم من المشخصات في ذلك ظاهر ولما لم يكن له اشخاص
 يرتب جنساته الى غير النهاية مرارا غير منتهية واذ لم
 ذلك فلا بد ايضا اشخاصا اما النوع الطبيعي بظاهر
 واما النوع المنطقي وهو المسمى في المعقولات في جواب ما
 هو ايضا كذلك لان النوع المنطقي المحض بالانسان مثلا
 نفس صورة مانع من التكرار اذ هو عارض للانسان الكلي

والى انسان الكلى شي واحد لا يمكن فيه التعدد اذا كان كالكلمة
 والنوع العقلي ايضا فاشخاص فان اصد حرمته الذي هو النوع
 المستطفي متى كان حرا كان هو ايضا حرا كما في الانسان مثلا وان
 النوع العقلي المخصوص كما في الانسان شي واحد لا يمكن التعدد
 والاشتراك فيه والكلى انما هو طبيعة الانسان لا الطبيعة مع
 وصف النوعية والكلمة لما علم ان الطبيعة مع ذلك الوصف
 شي واحد غير ممكن التعدد وكذا حكم سائر الكليات ولهذا
 قال الشيخ القضيبة الطبيعية تخصيبه **والفصل**
 ويمكن اصلاح ذلك بان يشترط في المحصورة المستعملة في الحكم
 العكوس والقسمة ان لا يكون عنوان موضوعها محال كما
 لمفعول محمولها في الكلمة والكرية بان تكون سلا لعل كليا ولا غير
 كليا او تخصيبا ولا غير تخصيبا فهذا اندفع ايضا ما قيل
 انه يصدق بعض الانسان زيدا ولا يصدق بعض الانسان
 ويصدق لا شي من زيدا بان يكون لفظه مع كذب قولنا
 لا شي من الانسان زيدا **والفصل** قد علم بما مر ان النسا اذا
 على تقدير اخراج المسمى وادراجه ويمكن اصلاح ذلك بان
 يشترط في المحصورة المستعملة في الحكم العكوس والقسمة
 ان لا يكون عنوان الموضوع فيها محال في المحمول في الكلمة
 والجزئية بان تكون مثلا ا ح كليا ولا غير كليا او يكون
 ا ح حرا ولا غير حري بل يكون كلامها اما غير مقتد
 شي منها كقولنا الانسان حيوان او يكون كلامها اما معد
 بالكلمة كقولنا كل نوع كلى محمول او بالجزئية كقولنا هذا
 زيد مثلك ما يكون المحمول مقتدا بالكلمة دون المحمول
 قولنا لا شي من الانسان بنوع وشاك ما يكون
 العنوان مقتدا دون المحمول قولنا بعض النوع انسان
 مثلك ما يكون المحمول مقتدا بالجزئية دون العنوان
 بعض الانسان زيدا وعكسه لا شي من زيدا بان

دعونا

وبهذا اصلاح اندفع ما قلنا معترضين على انعكاس
 الموجبة الجزئية انه يصدق بعض الانسان ولا يصدق
 عكسه المستوي وهو قولنا بعض زيدا انسان اذ ليس
 افراد حتى يصدق الحكم على بعضه او على كل لان المحمول
 فيه مقتد بالجزئية دون العنوان ويندفع ايضا ما قيل
 من هذا انه يصدق انعكاس السالبة الكلية وعدم اشراج
 ضرب من الاول وذلك لان ا ح يصدق لا شي من زيدا
 لا يصدق بعضه وهو قولنا من الانسان زيدا ولا يصدق
 الانسان زيدا ولا شي من زيدا بان في عدم الاشراج **عنه**
والفصل واذا عرفت ذلك الى قوله هذا معنى
 الموجبة **اقول** لما عرفت معنى الموضوع فيقول
 القضيبة يعتبر على ثلثه او على الاول اذا لم يكن كل
 قد يحكم العقل على ان الموضوع في الخارج وجد له
 المحمول في الخارج اي كليا وجد في الخارج لو وجد صادقا على
 هو ب في الخارج كقولنا كل انسان حيوان اي كليا ما هو
 انسان في الخارج هو حيوان في الخارج واعتبارها بهذا
 الوجه يستدعي صدق كذا واحد من الموضوع والمحمول
 على الموجود الخارج لما حاله الحكم او قبل او بعد السات
 يحكم العقل على انه اذا وجد الموضوع وجد المحمول
 معنى كذا الوجود وصدق عليه انه ح ممكن لو وجد
 صدق عليه انه ممكن كقولنا عنق حيوان اي كليا الوجود
 وصدق عليه انه عنق ممكن لو وجد صدق عليه انه
 حيوان ويشترط في هذا الاعتبار ان كان صدق الموضوع
 والمحمول على الموجود في الخارج سواء كان صادقا على موجود
 في الخارج ا ح ح قد يحكم العقل باعتبار الوجود الذي
 اي كذا ما وجد في الذهن صادقا عليه ح هو ب في الذهن
 كقولنا كذا بعد اي ما تصورده الذهن انه فلا يلو

زيد

انسان
 وهو قولنا بعض زيدا
 يعرف معناه لا يصدق
 عنه

كل

في الذهب وفي هذا الاعتبار لا يشترط الصدق على الموجد
 الخارجي ولا يمكن الصدق بالصدق سواء تحقق صدقها
 في الموجود في الخارج او ان كان صدقها اول هذا اذ
 وقد اشار الشيخ بهذه الاعتبارات الملت في الشفا
 وطريق المصنف هذه الاعتبارات ان يقال ان شرط
 صدق الطريق على الموضوع في الخارج فهو الاعتبار
 الاول وان لم يشترط صدق الطريق فان اشترط
 امكان صدقها على الموضوع في الخارج فهو الاعتبار الثاني
 والاول والثالث والاضحية بالاعتبار الاول سمي حاربه
 وبالاختار الثاني حقيقه وبالاختار الثالث حقيقه
 واعترض صاحب الجامع بان قولنا ترك الباري بصدق
 انما صدق بالاختار الذهني لما ذكرتم ان الحكم على المعاد
 والمخفيات انما صدق بهذا الاعتبار وكذا قولنا
 بكل ممنوع معدوم لكن لا يصح ان يقال كل ما هو ترك
 الباري في الذهب فهو ممنوع في الذهب لان الحاصل في
 لا يكون متغايره وكذا قولنا كل ممنوع معدوم واذا كان
 كذلك فوجب ان يقال للاختار الذهني معناه
 كذا ما هو في الذهب فهو ترك في الذهب وفي الخارج وشره
 هذه الضميه اذ صدق كذا ما هو ترك الباري في الذهب هو ممنوع
 اذ في الخارج وكذا قولنا كل ممنوع معدوم هذا ما ذكره في
 ولا حاجة الى هذا لان المحمول في قولنا ترك الباري
 ممنوع هو قولنا ممنوع في الخارج فيكون معناه كذا ما صدق
 عليه في الذهب انه ترك الباري صدق عليه في الذهب
 انه ممنوع في الخارج وكذا المحمول في قولنا كل ممنوع معدوم
 في الخارج وايضا لو لم هذا يلزم ان نقول الاعتبار
 الذهني معناه كذا ما هو في الذهب وفي الخارج هو ترك
 الذهب وفي الخارج حتى لصدق قولنا كل ممنوع معدوم
 لان

الموجود

عمل الموجود

هـ ج هـ

لان ما هو حاصل في الذهب لا يكون متغايره نعم يورد قولنا كل
 ممنوع في الذهب هو معدوم في الذهب اذ لا يصح ان يقال
 كذا ما صدق في الذهب صادق عليه انه ممنوع في الذهب
 معدوم في الذهب او هو معدوم في الذهب اذ في الخارج
 وهو انه ان امثال هذه تكون موضوعها معدوما
 بالاعتبار الثاني الملت يكون سائله وان كانت في صورة
 احاطه العدول وان قولنا كل ممنوع في الذهب معدوم
 بمعنى قولنا لا شيء من الممنوع في الذهب موجود منه اذ
 ممنوع في الذهب ليس موجود منه وسنعلم ان السائله
 لا تنفي وجود الموضوع في الاعتبار الملت اذا
 عرفنا بمقوله الاعتبار الخارجي اخص من الحقيقي
 والحقيقي من الذهني اما الاول فلانه متى صدق الطريق
 على الموجود الخارجي فمدى ان الموضوع محقق في
 في الخارج وصدق المحمول اما اذا صدق الحقيقي فلا يمكن
 الخارجي لان الحقيقي قد صدق مع عدم صدق الطريق
 على الموجود الخارجي كما عرفنا في الخارج في رصده
 الحقيقي دون الخارجي واما الثاني فهو ان الحقيقي
 اخص من الذهني فلانه متى كان الموضوع محققا في
 وصدق المحمول كان محققا وصدق في الذهب كان
 صدق المحمول عليه واما اذا صدق الذهني فلا يلزم
 صدق الحقيقي لان الذهني قد يصدق مع امتناع
 صدق الطريق على الموجود الخارجي كما مر حكاه الحقيقي
 فما صدق الذهني دون الحقيقي هذا اذا كان الضميه
 موجهه اما اذا كانت سائله فيكون الامر بعكس كذا
 اي تكون الذهني اخص من الحقيقي الحقيقي الخارجي
 لان السائله لبعض الموجه وقد عرفنا فيما تقدم ان
 بعض الامر اخص من بعض الاخص واذا عرفنا

معنى الموجبة الكلية في الاعتبارات السالبة الثلاث عرف معنى
 الموجبة الجزئية فيها لان الموجبة الجزئية هي الحكم على بعض
 ما صدق عليه في الموجبة الكلية فعلم معنى الموجبة في الاعتبارات
 الثلاث **قال** اما السالبة فسالبة كل قسم
 قوله دون الباقي **اقول** اذا عرفت معنى
 الموجبة في الاعتبارات الثلاث فسالبة كل اعتبار هي
 دفع توجية لتكون السالبة بعضا للموجبة في اسباب السلب
 وهو سلب المحمول عن الموضوع لان اسباب السلب اخص
 من دفع الموجبة لان ما متى شرطنا في الموجبة الخارجية
 فلا صدق الطرف على الوجود الخارجي فلهذا يكون ان
 باسفا صدق الموضوع وبارة باسفا صدق المحمول
 وهو سلب السلب وبارة باسفا صدقها فالثبات
 السلب اخص من دفع الموجبة وكذا في الحقيقة لما شرطنا
 كون الموضوع محالاً متى صدق على شئ في الخارج صدق
 عليه المحمول ويكون صدقها ممكناً فكذلك يكون باسفا بغير
 هذه التباديل او كلها وكذا حكم الذهنية فعلم ان
 الموجبة دفعها في اسباب السلب واذا عرفت ذلك
 فنقول السالبة الخارجية تصدق بارة باسفا الكون
 وان كان المحمول نفسه كقولنا شئ من الخلاء بخلا او لا
 له كقولنا لا شئ من الخلاء بعد والبعد لان فان الخلاء
 ايجاد محو من المادة وبارة باسفا الحكم كقولنا
 لا شئ من الانسان يحجر وبارة باسفا كقولنا لا شئ
 من الخلاء يحجر وكذا السالبة الحقيقة تصدق بارة باسفا
 كون الموضوع كذلك الحالة وان كان المحمول لا ريب له
 كقولنا لا شئ من المعدوم يمكن وبارة باسفا الحكم كقولنا
 لا شئ من الانسان يحجر وبارة باسفا كقولنا لا شئ من
 المعدوم يوجب وبارة باسفا ع الموضوع كقولنا
 لا شئ

وهو من قولهم لم يجر
 شئ من الانسان
 وهو من قولهم لم يجر
 شئ من الانسان

لا شئ من شريك البارك شريك البارك او يمنع وبارة باسفا
 المحمول كقولنا لا شئ من الموجود بخلا وبارة باسفا كقولنا
 لا شئ من شريك البارك بخلا والسالبة الذهنية لا تصدق
 باسفا الموضوع او المحمول في الذهن مع تحقق الحكم لان السلب
 لا يمكن بدون تصور الطرفين واذا تصور يكون له عاب
 صادقاً بحسب الذهن بل بما يصدق باسفا الحكم كقولنا
 لا شئ من الانسان يحجر وبعض المساهرون الاعتقاد الذي
 مع ان كثيراً من المضامين المستعملة في العلوم لا تصدق بهذا
 الاعتبار كالحكام الصادقة على الكميات المنفصلة كقولنا كل
 نوع كلي وكل جنس عام وكل حكم صادق على المقدور
 والمخففات كقولنا اجتماع السطوح يمنع والممنوع معدوم
 والمعدوم غير محسوس واسال هذه وترك قوم اشتراط الامكان
 في الاعتقاد المحسوس لئلا يدع منه المعدومات والمخففات
 المستفعاة عن الاعتقاد الذهني وهذا الميرحبي اذ لا يصح
 ان يقال كل ما الوجود وصدق عليه انه يمنع هو بحيث
 الوجود كان معدوماً او بعضه وجد وصدق عليه انه يمنع
 هو بحيث لو وجد كان كذا وامثال ذلك لان فرض وقوع
 ما لا يمكن له الوقوع بلا ضرورة بدعواه اليه مع ترسيخ حكم
 لا يجتمع مع الوجود ضرب من العبث ويحالف لما في نفس
 المردوع ذلك حاراً ان لا يصدق او يمنع صدق بناء على
 ان المنع بر محال فاذا ان لم نعلم ان المنع محال ففعل ان التحقيق
 ما ذكرنا ولعل المحققين من القدمين انما اعتبروا هذا
 القسم فقط وكلام الشيخ في الاشارات موكد لهذا المعنى حيث
 قال العجب العجيب ان الانسان لا يكون حيواناً
 ومعناه ان الشئ الذي يفرضه الذهن اساناً كان موجوداً
 في الاعيان او لم يكن فيجب ان يفرضه حيواناً وحكم عليه
 بانه حيوان وكذا السلب الخالي وحاله تلك الحكم

هذا لفظ الاشارات نعلم ان الشئ انما اعتبر هذا
 القسم دون دونه لوان اعتبر الخارج والمقتضى خذ كثير
 من الاحكام المنطوق من المناقض وما يستثنى عليه
 كما جى **قال** المهملة في قوله الحزنه الى قوله
 اذ هو باعتبار معين وهو الحزنه **اقول**
 المهملة مستلزمة للحزنه الموافقة لها في الكيفية فلا اذا صدق
قوله الحكم بانه يصدق بعضه في وقت واحد صدق في جميع
 بانه يصدق بعضه في بعض اوقات وذلك لانه اذا صدق
 المهملة فاما ان يصدق الحكم على كل افراد الموضوع او على
 بعضها لان حكم المهملة انما يكون على المفاهيم من حيث هو
 كما مر والمفاهيم من حيث هو موجود في الحركات يصدق
 المضيقه ح اما كلية ارجزته وعلى المقدرين يكون
 الجزه صادقه مثلك ما يصدق عليه قولنا الانسان
 حيوان فانه يصدق على كل انسان حيوان وما يصدق عليه
 قولنا الانسان كاتب **بالفعل** فانه يصدق لبعض الافراد
 كاتب **بالفعل** فان قلت ما ذكرتم يقتضي ان
 يكون المهملة مستلزمة للكلية لان موضوع الحكم اذا
 كان المفهوم من حيث هو موضوع المفاهيم من حيث هو موجود
 في جميع الحركات فيكون الحكم ايضا باثبات جميع الحركات
 وصدق الكلية قلنا **لكن** الحكم في المهملة انما يكون على
 المفاهيم في الجملة لا بطريق الدور والمقتضى حتى يلزم
 وجد قولنا الانسان كاتب **بالفعل** فانه لا يلزم منه
 الحكم على كل افراد الدور فلو لم يكن الحكم الكلي في صورة
 قولنا الانسان حيوان فذلك يكون نابدا على مقتضى
 المهملة لا حصا بحسب المادة وذلك لما خرد الحزنه
 ايضا يستلزم مفاهيم موافقة لها في الكيفية وما وجد
 في كلام الشيخ والدليل على بطلان هذا الرأي ان

موضوع

موضوع المضيقه الحزنه قد يكون مقيدا بقدر الحزنه
 لا يصدق المفاهيم لان حكم المفاهيم انما يكون على المفاهيم
 من حيث هو لا مع مقدر الحزنه والكلية كقولنا بعض
 غير مشترك فيه فان الحيوان الذي يصدق عليه انه غير
 مشترك فيه لا بد وان يكون مقيدا بقدر الحزنه وح لا يصدق
 قولنا الحيوان غير مشترك فيه فقد صدقت الحزنه بدون
 المفاهيم وصح ما ذكرنا **قال** **الفصل**
الرابع في العدول والتحصيل الى قوله فانه في قوله
 الاحاب **اقول** **الفصل** الرابع في العدول
 والتحصيل احاب المضيقه وسلبها انما يقتضي اثبات
 في ضراوسلبها عنه لا يكون الموضوع او المحمول وجوديا
 او عدميا فتى حكنا بعبارة شى لا هو يكون المضيقه
 سواء كان طرفاه وجوديين كقولنا زيد كاشا او قولنا
 زيد لم يولد كاتب وهى حكنا بسلب شى عن شى يكون المضيقه
 سواء كان طرفاه وجوديين كقولنا ليس زيد كاشا
 واذا عرفت ذلك فحمل المضيقه ان كان وجوديا حمل
 المضيقه محصله وسلبه وان كان عدميا حملت محموله
 وسفين ان لم يكن بمعنى السلب سواء كانت صور
 التثنية كقولنا زيد لم يولد كقولنا زيد اعلمى كل من
 والمعدول اما موجب او سالبه فهذه اربع مقاصد اثبات
 الموجبه المحصله قولنا زيد كاتب وكل انسان حيوان
 السالبة المحصله ليس زيد كاتب ولا شى من الانساق
 مثلك الموجبه المعدول زيد كاتب وكل شى حيوان
 ومثلك السالبة المعدول ليس زيد كاتب ولا شى
 من العالم بلا شى ولما كان الاحاب عبارة عن الحكم
 بعبارة الموضوع وهو وجود المحمول للموضوع فنل المنع
 ان حكم على المعدول حاله كونه معدوما بان شى من الانساق

كاتب او لا يكون
ليس في ذلك

الحمل الموضوع
شئ المحمول

سواء كان وجودها بالوجود المسمى بـ **الموضوع**
 فرع صوت الموصوف في نفسه لا نعلم ضرورة ان لا يكون
 له صوت في نفسه بل يقع ان يمتد به شيء اخر فهو صوت
 كل قضية موجبة سراً كان المحمول وجودها او عدمها يجب
 ان تكون موجودة اصل صوت المحمول لا اما محتملة كافي
 القضية الخارجية او تدبراً كافي القضية المحتملة او كافي
 الدهن كافي القضية الذهبية الا اذا كانت الموجبة
 سالبة المحمول كقولنا كل انسان هو ليس بحجر فان هذه
 في قوله قولنا لا شيء من الانسان حجر كقولنا في كل وجه
 لا يحتاج الى وجود الموضوع هذا حكم الاعجاب ولما السلب
 بعد صدق على الموجود وهو صدق على المعدوم طالع
 كونه معدوماً كما عرفت في سوابب الاعتبارات التي
 هذا اذا لم يكن السلب سلب السلب اما اذا كان يجب
 وجود الموضوع ايضا لان سلب السلب اعجاب كقولنا
 ليس ليس زيد مكاتب فان معناه زيد كاتب وقد
 ان الاعجاب بسبب وجود الموضوع **قال**
قال الامام في المحض الى قوله يمكن جملة على شيء
 اخر **اول** **سلك** الامام في المحض
 على قولنا الاعجاب بسبب وجود الموضوع دون السلب
 وقال أنهم عتوا بذلك ان السلب يصح عن المعدوم
 الخارج والذهن فدرك باطل لان ما لا يكون في الذهن
 يمنع الحكم عليه سواء كان الحكم بالسلب او بالاعجاب ان
 عتوا ان السلب يصح عن المعدوم في الخارج اذا كان
 موجوداً في الذهن والاعجاب انصافاً كذلك لان الاعجاب
 يصح على المعدوم في الخارج اذا كان موجوداً في الذهن
 في لا فرق بين الاعجاب والسلب وجوابه مسبوغ
 مقدمه وهو ان قولنا اذا صكنا بالاعجاب او السلب

ان

فله حالان حكماً بذلك وحاله اعتباراً بالحكم والمالكان قد
 كقولنا زيد كاتب لان وقد سفايران كقولنا زيد كاتب غذا
 فان حاله حكماً لان وحاله الاعتيان المعداد اذا عرفت هذا
 مقول المراد بقولنا الاعجاب بسبب وجود الموضوع دون
 السلب ان الاعجاب حاله اعتباراً به لا يصح الاعلى الموجود
 با هذا الوجود من دون السلب ان الاعجاب حاله اعتباراً به
 لا يصح الاعلى الموجود با هذا الوجود من دون السلب فانه
 يصح عن المعدوم بالوجود من طالع حاله اعتباراً به عن الوجود
 اما انه يصح عن المعدوم في الخارج وظاهرهما ان السلب
 يصح عن المعدوم في الخارج واما انه يصح عن المعدوم في الخارج
 والذهن حاله الاعتبار فليصدق قولنا ليس المعدوم **المطلوب**
 مسطوراً ان سلب المتصور عنه انما يصح عند كونه
 معدوماً في الذهن ولا يصح ان يقال لا متصور بمعنى
 لما تقدم ان الاعجاب بسبب وجود الموضوع سواء
 كان محصلاً او معدوماً نعلم ان الفرق بين الموجبة والسالبة
 انما يكون بحسب حال الاعتقاد الحكم ولما بحسب حال الحكم
 فلا فرق بينهما في اقتضاء وجود الموضوع في الذهن
 الامام ايضا في المحض ان الموجبة المعدولة لا تنفي
 وجود الموضوع لان عدم المحمول الوجودي كذا كات
 مثلاً ان صدق على المعدوم وقد يستأنه لا يجب وجود
 الموضوع في الموجبة المعدولة وان لم يصدق على المعدوم
 صدق بعبارة وهو الكاتب ويلزم كون المعدوم موصفاً
 بامر وجودي وهو محال وقد سلم جواره كصل المطلوب
 لانه متى صدق الوجودي على المعدوم يصدق العدمي عليه
 اولى وجوابه لان عدم المحمول الوجودي ان لم يصدق
 على المعدوم المحمول عليه وانما يكون كذلك ان لو كان الحكم
 مختصراً صدق بالحوادث ان لا يصدق على عدم المحمول

يصدق

والجمل بل صدق سلب الجمل عن الموضوع فقط
او نقول الصادق على تقدير ان لا صدق على الجمل
على الموضوع السالبة المعدول والسالبة اعم من الموجبة
كما ينبغي والعام لا يستلزم الخاص في لا يلزم صدق
على الموضوع وعلى الامام في شرح الاشارات ان العدم
لا يمكن حمله على الشيء لان سوت الشيء للشيء فرع شوه
نفسه لان لم يكن باقيا نفسه امتنع ان يثبت لشيء اخر
بل يكون هناك سلب الحكم لا احباب العدم فعلى قولنا زيد
لا كاتب زيد كاتب وحواله انا قد بينا في محقق الجمل
ان معنى الجمل العدمي هو شي سلب عنه الحكم وهذا المعنى
وهو شي سلب عنه الملكة يمكن حمله على شيء اخر **قال**
واذا عرفت ذلك الى قول دون السلب **اقول**
اذا عرفت ان المضايح حسب الحصيل والعدول و
الاحباب والسلب اربعة اشخاص بقول كل قضيتي
توافقت في العدول والحصيل اي يكون كلامها معدولة
كلامها محصلا ومحالفتي الكيفاي يكون احدهما موجب
والاخرى سالبة ما قضتا لو كانت شرائط المناصب
محمقة ففهما من اتحاد الموضوع والجمل ويغرد ذلك كما في
الساقص مثل المسمعة الحصيل لقولنا زيد كاتب
ليس زيد كاتب وكقولنا كل انسان حيوان ليس كل انسان حيوان
سالك المسمعة في العدول لقولنا زيد لا كاتب ليس زيد
لا كاتب وكقولنا كل انسان لا حجر ليس كل انسان لا حجر
هذا اذا كانت القضيتان مسمعتين في العدول والحصيل
ومختلفتين بالسلب والاحباب اما اذا كانتا على العكس
اي يكونان مختلفتين في العدول والحصيل بان يكون
احدهما محصلا والاخرى معدولة ومسمعتين في الكيفاي
يكون كلامهما اما موجبه او سالبة وان كانتا موجبتين

ليس

كل ما كسر
الا كما في اللد

بصدقتان معا لكن هاتيك هما وان كانتا سالبتين لا يكونان
معا لكن هاتيك هما لكن بشرط ان يكون موضوعهما في التبيين
شيا واحدا او يكونان محصلا صريحا متافعا للجمل الاخرى مثال
الموجبتين لقولنا زيد كاتب زيد لا كاتب او يمنع صدقها
في زمان واحد لكن يجوز كونهما اذا لم يكن زيد موجودا المعروف
بذلك ان الموجبه سوا كانت محصلا او معدولة بل يصدق
عندنا في الموضوع سالك السالبة لقولنا ليس زيد
كاتب ليس زيد كاتب اذ يمنع كونهما اذ لو كانتا سالبتين
قولنا زيد كاتب زيد لا كاتب وقد بينا ان ذلك محال لكن
يجوز صدقهما اذا كان زيد معدولا وان كانتا لخصيتان
مختلفتين في العدول والحصيل والكيفايان يكون احدهما
محصلا والاخرى معدولة ويكون احدهما موجب والاخرى سالبة
ويكون الشرط اي اتحاد الموضوع وسامى الجمل كما في
يكون الموجبه سوا كانت محصلا او معدولة اخضر السالبة
مثال الموجبه الحصيل والسالبة المعدولة لقولنا زيد كاتب
ليس زيد كاتب لا نه متى صدق قولنا زيد كاتب يصدق
قولنا ليس زيد كاتب والاصدق قولنا زيد لا كاتب يصدق
الموجبتان معا وقد بينا ان ذلك محال ولا يلزم صدق
قولنا ليس زيد كاتب صدق قولنا زيد كاتب لو ازان يكون
زيد معدولا وصدق الاول دون الثانية لوقت الاحباب
على وجود الموضوع مثال الموجبه المعدولة والسالبة
لقولنا زيد لا كاتب ليس زيد كاتب فانه متى صدق قولنا
زيد كاتب صدق ليس زيد كاتب والاصدق زيد
كاتب ويلزم صدق الموجبتين ولا يلزم من صدق قولنا
زيد كاتب صدق ليس زيد كاتب قولنا زيد لا كاتب
لما ازان صدق زيد كاتب **قال** ولا التبا
من اشخاص المضايح الى قوله كما في الذهبية **اقول**

ولا التبا

في التباس في اسم القضا بالاربعه من حيث المعنى وذكر
 ظاهره من حيث اللفظ ايضا الى من الوجهه المعدوله
 والسالبه المصطلح فانها من حيث اللفظ تتشابهان في شئ
 كل منهما على كمال السلب كقولك زيد ليس بكاتب فاننا ان جعلنا
 كماله سلبا جزاء المحرول كانتا العنصره موجهه معدوله وان
 لم يجعلها جزاء كات سالبه مصلح والفرق بينهما ان العنصره
 ان كانت ثلاثيه ينظر الى الرابطه فان كانت مقدمه
 زيد هو ليس بكاتب في ثبات الرابطه ان تربط ما بعدها
 بالموضوع ولعل معنى ذلك ان رابطه وان كانت
 الرابطه متاخره عنها كقولك زيد ليس هو كاتيب كانت
 العنصره سالبه مصلح لان ثبات كماله السلب اذا كان
 مفردا ان سلبا لربط الذي يكون بعد ولا معنى للسلب
 الى سلب ذلك الربط واما قلنا مفردا لانها لو كانت متعدده
 فان كان زوايا يلحق سلبا لسلب يوح لصير العنصره موجهه
 لان اسلبا لسلب احاب كقولنا زيد ليس ليس هو كاتيب
 اوله كانت وان كانت فردا يلحق اسلبا الى احاب بصير العنصره
 سالبه كقولنا زيد ليس ليس هو كاتيب اوله كانت
 وان كانت العنصره ثنائيه كقولنا زيد ليس بكاتب فالفرق
 اما بالنسبه الى المصطلح اما بالنسبه فان عينا كماله
 السلب الى احاب المعدول كانت العنصره موجهه وان عينا
 السلب المصطلح كانت سالبه واما الى المصطلح ثبات
 بعض اللفظ الى السلب بالمعدول وبعضها بالسلب
 كخصيص لفظ لا وغيره بالمعدول وليس الى السلب لان النسبه
 آتت من السلب وفرق وقع من الاقدم من الوجهه المعدوله
 والسالبه المصطلح بان الوجهه المعدوله هي التي تكون محمولها
 عدم امر عما من شأنه ان يكون له ذلك الامر وقد سألنا في
 ان السالبه المصطلح عدم امر عما من شأنه ذلك الامر فنعلم ان

في التباس في اسم القضا بالاربعه من حيث المعنى وذكر

ليس

عز

من شأنه في عين من شأنه الحقيقه اي بحدولي والطفل
 والمرأه سلبا اذ ليس من شأنها الحقيقه ومنهم من فسرها
 باعم من هذا وهو ان الوجهه المعدوله ما يكون محمولها عدم
 عما من شأنه ذلك الامر سواء كان في ذلك الوقت او قبله او بعد
 في عدم الحقيقه عن الطفل اي احاب عدولي وعن المرأه سلبا
 وعدم الانسان عن المراه اي احاب عدولي عن المراه سلبا
 بعضهم باعم من هذا وهو ان الوجهه المعدوله ما يكون
 محمولها عدم امر عما من شأنه من ذلك الامر كعدم الحقيقه عند
 او من شأنه نوعه كعدم الحقيقه عن المرأه فان الحقيقه وان
 لم يكن لها محسب شخصها لكنها يمكن لنوعها الذي هو الحقيقه
 ويكون عدم الحقيقه عن المراه سلبا مصلح لان الحقيقه ليست
 من شأنه ولا من شأن نوعه ومنهم من فسرها باعم من هذا
 وهو ان الوجهه المعدوله ما يكون محمولها عدم امر عما من شأنه
 ذلك الامر او من شأن نوعه كما مر او من شأن جنسه القريب
 كعدم الحقيقه للفرس لان الحقيقه ممكنه لجنسه القريب الذي
 هو الحيوان او من شأن جنسه البعيد كعدم الاستعداد
 والضعف عن الروحانيه والفرديه اذ الاستعداد والضعف
 ليس من شأنها ولا من شأن جنسها المتعبد الذي هو
 الكيفيه المخصوصه بالكماليه المتصله بلسان
 جنسها البعيد الذي هو الكيفيه وعدم الاستعداد والضعف
 عن الجوهر يكون سلبا محسوبا والسلب ابطال جميع تلك
 الشرايط بان قولنا الجوهر ليس بعرض اوله عرض وكله ليس
 بعرض اوله عرض عني عن الموضوع في يد قولنا الجوهر
 عني عن الموضوع وسبب ان السلب الى اوله يتبع الاول وان
 يكون صفرا موجهه فالصغرى هي قولنا الجوهر ليس بعرض
 اوله عرض موجهه معدوله مع ان العرض ليس من شأن الجوهر
 ولا من شأن جنسه اذ ليس له جنس ولنا ان يقال

القريب

فلما ان الصغرى موحية لكن لم يلزم انها موحية معدولة لم لا يجوز
ان يكون موحية معدولة سالبه المحمول وحي لا يتم ما ذكرتم
فقال قديم لا ان الصغرى سالبه لا يمنع في السكالات
واما لم يمنع اذا لم تذكر النسبة السالبة كقولنا شئ من
وكل ما اذا تكررت النسبة كما تقول شئ من شئ
وكل ما ليس بـ فهو آتية بالضرورة لا بد من ان الصغرى
الوسطية وهذا القول قريب مما ذكرنا وهو كون الصغرى
موحية سالبه المحمول لانه يكون معناه كذا ليس بـ
وكل ما ليس بـ فهو آتية وقالوا ايضا ما ذكره الشيخ من
كون الصغرى موحية بمعنى ان لا يكون وجود الموضوع
شرطا في الموحية لانا اذا قلنا الملا ليس موجودا وكل ما ليس
موجودا ليس محسوس منع الملا ليس محسوس فلو لم يكن
الصغرى في السكالات موحية لزم ان يكون قولنا الملا ليس
موجودا موحية والملا يمنع مضمنا ان لا يكون الموضوع شرطا
في الموحية وهو محال كما مر وفيه نظرية لانه ما اشترط وجود الموضوع
في الخارج بل اعني ان يكون في الخارج اذ الدهن كما مر
الخصية الدهنية فيكون الملا مضمنا في الخارج لا مضمنا
وجوده في الدهن وهذا التدرج كاف للموحية **قال**
قد يعتبر العدول في جانب الموضوع الى قوله كما في الخصية
والطبيعية **اول** قد يوجد العدول في جانب
الموضوع وهو ان يكون وصف الموضوع عدليا كقولنا
الاشي مما ذكرنا دليل القابل لان الحكم بالحقيقة اما يكون
معهم المحمول على ذات الموضوع كما عرفنا بحسب الموضوع
والمحمول فيكون ذات الموضوع ومضمنا المحمول وجوديا او عدليا
في اختلاف تلك الخصية فان حكم الوجوديات بغير
حكم العدديات بخلاف عنوان الموضوع فانه يذكر لوجه العقل
مخدرات الموضوع فيكونه وجوديا او عدليا لانه في الخصية

وجود

لا في القضية الوصفية على تقدير ان يعتبر الموضوع
في ذات الحكم كما يجب ذلك ايضا دليل الاعتقاد لان الحكم
في الوصفية ايضا على ذلك الموضوع والعنوان انما
يكون شرطا للحكم ولا ينافي في الشرط بين ان يكون وجوديا
او عدليا والفرق بين الموضوع والمعدول الموضوع السلب
ان كلمة السلب ان تقدمت على السور كان موضوع
السلب كقولنا ليس كل انسان كاتب وكقولنا ليس شئ
من الانسان حيوان وان نافرت عنه كان الموضوع معدولا
كقولنا كذا في حكا وكقولنا شئ من الاشياء عالم كما نرى
من الموحية المعدولة والسالبة المحصل بتقديم الرابطة على
كلمة السلب وبافترها عنه كما مر هذا اذا كانت القضية
مسورة اما اذا لم يكن مسورة فان لزم الموضوع لفظ
ما اما في معناها من الموضوعات كالا لفظا للعلم وكالذي
واشائها جعل الموضوع معدولا سواء كانت القضية
ارسالية كقولنا ما ليس في فهو حكا ولا شئ مما ليس تحت
منزعه عالم ولا شئ في حكا ولا شئ من الاشياء عالم والذي
ليس تحت فهو حكا وليس الذي ليس في عالم والوضع
الطبيعي للقضية ان تقدم الموضوع على المحمول لان
الحكم اول بالمقدم وكما در السور الموضوع لانه لبيان
كيه افراده وبجاءه الرابطة المحمول لانه لربطه بالموضوع
وبجاءه الجملة في القضية الرابعة لانه لتلك الجملة تربط
المحمول بالموضوع كقولنا كل انسان هو بالضرورة حيوان
وهو السلب ان لم يكن جزء السور كما في قولنا ليس كل
ولا شئ فحقه ان يجاور المحمول في الشنا يسهل لانه السلب المحمول
عن الموضوع والرابطة في الملاية والاشي بالشيء المحمول
بالسالب كقولنا كل انسان ليس هو بحمار وان تغيرت القضية
عن هذا الترتيب يكون على سبيل التوسيع والجواز كما يقال

قام القوم كلهم بان المحرول يعود على الموضوع وهو محال
 السور هذا عيب لغة العرب وقد حملوا ذلك على لغات
 اخرى كما في الفارسية فانهم يوهزون الواو بضم الحاء
 كقولنا زدنوسنك است وقد عرفنا ان القضية اذ لم
 نذكر فيها الواو بضم الحاء وان ذكرنا فعلنا فان
 ذكرت الجملة ايضا سميت رباعية ولم يجعل القضية باعتبار
 السور خماسية كما جعلت باعتبار الجملة رباعية مع
 السور والجملة عن القضية لما عرفت ان ماهية الجملة يتم
 بالموضوع والمحرول الحكم دائما الجملة دون السور لان
 الجملة وان كان خارجا عن ماهية القضية لكنه لا يلزم
 لان نسبة المحرول الى الموضوع لا بد لها من كيفية من
 الضرورة والعدم واللا ضرورة واللا دورم دون السور
 فانه غير لازم كما في القضية الشخصية مثل قولنا زيد
 والطبيعة كقولنا الانسان **قال الفصل**
الخامس في الجملة ومنه يبحث الى قولنا ومقابلتها
 مطلقة **اول** الفصل الخامس في الجملة
 اثبات فالاول في القضية الموحدة اعلم ان النسبة
 التي من الموضوع والمحرول من الوقوع واللا وقوع
 في نفس الامر مسمى نسبة مادية وقد عرفت معنى الوقوع
 واللا وقوع في صدرنا الكتاب وما يعقله العقل من
 الوقوع واللا وقوع عند الحكم يسمى نسبة حكمية ونسبة
 مع بقايرها بالوجود قد سفاها ان ايضا بالوقوع بان
 يكون احدهما وقوعا والآخر لا وقوعا وقد قدلنا
 ولم يلد للنسبة المادية من كيفية في نفس الامر وهي
 الضرورة والعدم واللا ضرورة واللا دورم والمحصلة
 هذه المربعة ظاهرة سميت بذلك لكيفية مادية وعقلية
 وكذا لا بد للنسبة الحكمية من احدى الاربع عند العقل

اعني

في
 الكلام
 في
 النسبة

ديجوز

وسميت جملة ونوعا سو كانت ملفوظة او معقولة ويكون المحرول
 عيب نفس الامر والجملة بحسب العقل وقد عرفت ان
 القضية ملازمها كقولنا كل انسان كائنه بالضرورة فان
 ممكنه والجملة ضرورية وقد عرفت ان كقولنا بالضرورة كل انسان
 حيوان والقضية التي تكون فيها الجملة مسمى بوجوه
 واربعة وسبب تسميتها بهذه الاسماء اظهر والى
 لم يكن فيها الجملة سميت مطلقة كقولنا كل انسان ضاحك
 والمذكور في الكتب المنطقية ان الجملة هي المنطوق
 على المادة او حكم العقل بها تكون مطابقا لها بالضرورة
 وايضا يلزم ان لا يكون الجملة الغير المطابق جملة لها
 ح ليست لفظا لا على المادة ولا حكم للعقل بها كقولنا
 كل انسان حيوان بالامكان اذ المادة ضرورية ولفظ الامكان
 ليس دال عليها **والفصل** اما الضرورة
 التي قولنا وما ساسا ان الازلية **اول**
 اراد ان يشير الى الجهات الاربع اى الضرورة والعدم
 واللا ضرورة واللا دورم واسماها قال قوم من
 المتأخرين الضرورة مسمى اسما لا يمكن كالمحرول على الموضوع
 وهذا تعريف الضرورة الاحكامية دون السلبية والضرورة
 للضرورة من ان تقول الضرورة هي امتناع زوال
 نسبة المحرول الى الموضوع فلما نسبت المحرول الى
 الموضوع لمع الاحكام والسلب والضرورة خمس الازلية
 الضرورة الازلية ومعنى التي تكون تلك ذات الموضوع
 الازلية كقولنا انه تعالى بالضرورة الازلية واسم تعاكس
 ليس يمكن بالامكان الخاص فقال بعضهم الضرورة
 الازلية هي امتناع امكان المحرول عن ذات الموضوع
 وهذا ايضا مخصوص بالضرورة الاحكامية ولو قيل ان
 امتناع زوال نسبة المحرول الى الموضوع ازالة لا يتوقف

ثم قالوا ان
 هذا لا يطابق
 وهذا ايضا
 البطلان في
 العقل بها

بين الضرورة الازلية والضرورة الذاتية لان هذا التعريف
 صادرة على الذات ايضا اما على السالبة فلان السلب يصح
 عن الوجود والمعدم فيصح السلب انما هو على الوجبة
 فلان المحل اذا كان ضروريا للموضوع بحسب ذاته كالحجر
 لانه ان يكون نسبة اليه بانه ازليا وانما يصح سلبه عنه
 عند عدمه حيثما شرطنا في الوجود وجود الموضوع
 في الخارج فيصح السلب لانه انفس النسبة فان النسبة
 اول السالبة الضرورة الذاتية وهي التي تكون الضرورة
 بانه مادام كانت الموضوع موجوده وهي لها مطلقة
 او مقيدة في الضرورة او الدور لم يزل لغير لقولنا كل
 انسان حيوان بالضرورة لانه ضرورة ان كان ضروريا لانه
 مادام كانت موجودة اما اذا كان ضروريا لانه مادامت
 الذات لم يجب ان تكون ضروريا لانه وكذا المطلقة
 اعم من المقيد في الضرورة الازلية ومن المقيد في الدور
 الاول ان المقيد اخص من المطلق المقيد في الضرورة
 الازلية اعم من الضرورة المقيد في الدور الازلي لان
 الضرورة اخص من الدور فكون الازلية اعم من الدور
 لما مر ان بعض اخص مطلق اعم من بعض المطلق
 والمقيد بان تباينان الضرورة الازلية اما المقيد في الدور
 الازلي فظاهرا ما المقيد بالادول الازلي فليكون
 الدور مستلزما للضرورة كما ذكرنا **قال**
 في الشروط الى قول والعناصر موجودة مادام كانت
اقول الضرورة السالبة المشروطة هي
 التي تكون للضرورة باعتبار الوصف وهي انما
 لان الوصف اما ان يكون ما عجز به الموضوع او غير متاخر
 اني تولى كل ذلك ما دام حارا او لا شيء من
 محامد ما دام حارا فالوصف الذي بحسبه الضرورة هو

ما لا يمكن وجوده
 في الخارج

انما الاول ولما ازليا متفق
 فيها والمطلقة اسم للضرورة
 الازلية لان كل ما كان ضروريا

الحار

الحار والموضوع غير متاخر لانه والادول هو ان يكون الوصف
 ما عجز به الموضوع اما ان يعجز به للوصف مدخل في
 الضرورة ما دام ثابتا او لا يعجز به ليعجز به في الضرورة ما دام
 الوصف سوا كان للوصف مدخل او لا مدخل في هذا
 بل انه امتناع ما يكون لدول الوصف مدخل في الدور والضرورة
 كقولنا كل كائنة متحركة لا صانع ما دام ثابتا وما لا يكون له
 مدخل في الضرورة بالفضل مدخل في الضرورة كقولنا كل كائنة
 غير اعم بالضرورة ما دام ثابتا لان ضرورة كون الانسان
 يحصل حصول الكائنة في الجملة سوا كانت اعم او لا
 مما لا يكون له مدخل اصلا كقولنا بعض الاربعة حيوان
 ما دام اربعة المصنف من الملائكة ظاهر والاول وهو لا يكون
 الوصف ما عجز به الموضوع ما بين الاخرين اي الذي
 اعتبر لدول الوصف مدخل في الضرورة والذات
 ما اعتبر لان الوصف كل منهما ما عجز به الموضوع كماله
 الاول والثاني وهو الذي اعتبر لدول الوصف مدخل
 اخص من الثالث اي الذي ما اعتبر للوصف مدخل
 مطلق لان الثاني مندرج تحت الثالث والضرورة الازلية
 المطلقة اخص من الاول والثالث مطلقا لانه متى
 كانت نسبة المحل الى الموضوع ضرورة مادامت الذات
 كانت ضرورة له بحسب اي وصف فكون لانه اذا وصف
 كل انسان حيوان بالضرورة صدق كل انسان حيوان
 ضاحك فيصدق الاول وصدق ايضا كل انسان حيوان
 ما دام انسانا فيصدق الثالث ولا يلزم من صدق الاول
 والثالث صدق الضرورة الذاتية لانه صدق قولنا كل كائنة
 متحركة حارا وما صدق كل كائنة متحركة بالضرورة
 وكذا الضرورة الذاتية المطلقة اخص من الثاني اي الذي
 اعتبر للعلم الوصف مدخل في ضرورة من وجه

كل كائنة

كائنة متحركة لا صانع
 ما دام ثابتا وما صدق
 بالضرورة

فان لا بد من

فہ

اعرف
المائة من المطلق

واما ما اعلم من فضل من صلا
 ملا طر في الاكل اخص من الماء
 مصفاها عن الغليظة والمغليظة
 الفاضلة الثلاثة والحلوة من الدوام
 كلا منها م

ملان اصراف الارزاقه اصراف الدوله

من المحتد من الضرورة الذاتية والمحتد من العلم
 الاولي خصوصا عموم من وجه اذ يصدق الاول بدون
 الذاتية كقولنا كل فلان ممرور ما دلل فذلك لا بالضرورة الا
 ويصح ان نقول لا بالضرورة الا لان الحركة دائمة لها عند
 الحكماء وعند ضرورية وصدق الذاتية دون الاول لقولنا
 كل انسان حيوان ما دلل اننا لا بالضرورة الا ولا يصدق
 لا بالضرورة الذاتية وقد يصدق انما لقولنا كل كاتب ممرور
 الاصابع ما دلل كاشا بالضرورة الذاتية ولا بالضرورة الا
 وقد توجد شرطه يكون شرطها غير وصف الموضوع كقولنا
 النهار موجود ما دامت السموات الشمس طالعه والعناصر
 موجودة ما دامت السموات وامثال ذلك وليس بينهم
قال والضرورة محسب الوقت الى قوله
 لاسما لها على تتردد زائد **امول** **الوقت**
 الرابعة الضرورة الوقتية للحرمة على الضرورة محسب الوقت
 معينة كان الوقت او غير معين والوقت سواء كان معينا
 او غير معين اما من اوقات الدات الموضوع او اوقات
 وصف الموضوع والوقت المعين الذي من اوقات الدات
 كقولنا كل قمر وصف بالضرورة وقد حيلولة الموضع
 ومن السمع الذي من اوقات الوصف كقولنا كل بعد
 زائد مقدان بالضرورة في وقت معين من اوقات كونه
 معين عن البدل وهو وقت زيادة العذ على المفضل
 والوقت الغير المعين الذي من اوقات الدات كقولنا كل
 انسان مفسس بالضرورة دائما والذي من اوقات
 الوصف كقولنا كل نام طالع بالضرورة وقاما
 من اوقات كونه باميا نهدي اربعة اقسام واما ان الحكم
 كيف يصير ضروريا في وقت دون سائر الاوقات حقيقة
 ان الشيء اذا كان له لازم ضروري غير مستقر يودي الى

الانتم بالضرورة حاله غير مستقر ايضا كالحركة للمشي
الموديه الى الحراف والحرارة الغريزة المحسنة التي
المنفس وكلا اعتد الموصل الى الارزاد وكذا للموكل
الى الاستعداد كل من الاربعه المذكورة قد يكون مطلقه
و قد يكون مقيد سفي الضرورة الازليه او الدائيه او الكونيه
او سفي الدولم الا ان سفي الدولم الدائى او سفي الدولم
الوصفي فليس سبعة والسبعة في الاربعه ثمانية عشر
فالضرورة الوقفيه ثمانية وعشرون تسما وكل واحد
من الاربعه عشر التي بحسب الوقت الحين اخص من
ظيرتها من الاربعه عشر التي بحسب وقت ما وكل
واحد من السبعة التي منها وقتها الوصف معنا كان في
اول اخص من يظيرتها من السبع التي وقتها الدائى
لم يتنازع حصول الوصف بدون الدائى دون العكس
ونبه احادك سبعة بعضها الى البعض يعرف ما ذكر
قبل الضرورة الخامسة الضرورة بشرط المحول
كقولنا كلما انسان ضاحك بالضرورة ما دام ضاحا
ولا شئ من الانسان ضاحك بالضرورة ما دام يسر
بضاكه وهذه الضرورة اما بحسب وقتها نسبية للمحول
الى الموضوع وعرضا من الضرورات سالمة عن نسبة
المحول الى الموضوع ولا فائدة في هذه الضرورة بضر
نسبة كل محول بشرط وجود تلك النسبة ولهذا قلنا
بمقتضى العلم عنها ويمكن حصر اقسام الضرورات
اذ جعلنا المشروطة التي شرطها غير وصف الموضوع
تسما اخر كما يتوكل الضرورة اما ان يعتمد على الدائى
او بحسب شئ اخر فان اعتبر بحسب الدائى فاما ان يكون
الدائى لازليه او لا والدائى الضرورة الازليه والدائى
الدائيه وان اعتبر بحسب شئ اخر فاما ان يكون ذلك

النسبي

الشيء هو الوقت معينا او غير معين او غير الوقت فاما ان
وقته في الوقت فاما ان كان غير وقت فاما ان يكون
نسبة المحول الى الموضوع او شئ اخر فان كان الدول
في الضرورة بشرط المحول وان كان شئ اخر فاما ان
يكون وصف الموضوع او غير وان كان وصف
الموضوع في المشروطة باقسامها وقد حصرتها
وان كان غير الوصف في المشروطة الاضيق ذكر
الشيء في الاشارات ان الضرورة المطلقة هي الضرورة
الازليه وقال في غير الاشارات ان الضرورة المطلقة
هي الضرورة الدائيه داما عتدها كونها محدثه
العتود التي في غيرهما من الوصف والوقت ونسبة
المحول ولا يجوز هذه القسمة بعينها من الضرورة بالاسم
غير ما على قود الراية ما ذكرنا **فاما**
واما الدولم فليكنه الى قولنا **اول**
الدولم من المعنى وهو ملته الاول الدولم الازلي
وهو الدولم الذي يكون ذات الموضوع فيه ازلية وهو
اما مطلق كقولنا فلانك تحرك بالدولم الازلي او بعد
سفي الضرورة الازليه كقولنا فلانك تحرك بالدولم
الازلي لا بالضرورة الازليه الثاني الدولم الدائى
وهو الذي يكون المحول بابا للموضوع او سفي باعده
دائيه موجوده وهو اما مطلق كقولنا فلانك تحرك بالدولم
اول شئ من الرخي لا بصف داما او مقيدا سفي الضرورة
الازليه او الدائيه الوصفية او سفي الدولم الازلي
الثالث الدولم الوصفى وهو الذي يكون المحول
بابا للموضوع او سفي عنه ملال موضوعا بالوصف
وهو اما مطلق كقولنا فلانك تحرك بالدولم جزا او مقيد
سفي الضرورة الازليه او الدائيه او الوصفية او سفي

متب
او

الدول الاذالك اذ الدال منه ثلث عشرة فضيه يعرف
نسبة بعضها الى البعض بالعموم والمخصوص مطلقا
من وجه ارجاسه من المباحث المتقدمة **قال**
واما اللا ضرورية الى قوله عند عدم التفتيح
اقول **اللا ضرورية** هي الامكان والامكان
سبعة الاول **الامكان العام** وهو سلب الضرورة **اللا**
عن الجانب الخلف الحكم ونسب بعضهم باللائم هذا المعنى
وهو سلب الامتناع عن الجانب الموافق لان الجمهور الاول
بالحكم باليمن يمنع فاذا قلنا كل انسان حيوان بالامكان
العام يكون معناه بالعموم الاول ان سلب الجمهور
عن الانسان ليس ضروري وبالعموم الثاني ان يكون
بالامكان ليس يمنع فاذا قلنا لا شيء من الانسان حجر
بالامكان العام يكون معناه بالعموم الاول ان يكون
الحجر لا شيء من الانسان ليس ضروري وبالعموم الثاني ان سلب
الحجر عن الانسان ليس يمنع وهذا الامكان اي الامكان
العام هو المستعمل عند جمهور الناس ولهذا اسمي بالامكان
العام **الثاني** **الامكان الخاص** وهو سلب الضرورة
الدائنة عن الطرفين معا او سلب الامتناع عن الطرفين
لقولنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص ولا شيء من
الانسان كاتب بالامكان الخاص وموجبه مع السالبة
سلا زمان اذ كل منهما مركب من اثنى عشر عاملا
وسالب والزق بينهما من صفات اللفظ دون المعنى
وهذا الامكان هو المستعمل عند الحكماء ولهذا اسمي بالامكان
الخاص **الثالث** **الامكان الخاص** وهو سلب الضرورة
الدائنة بالوصفية معينة وعن بعض عن الطرفين معا
والامكان العام اعم من الامكان الخاص لانه متى ثبت
سلب الضرورة عن الطرفين ثبت سلبها عن جانب واحد

والوصفة

مكرر

من غير عكس الامكان الخاص اعم من الامكان الخاص لانه متى
ثبت سلب الضرورة ثبت سلبها عن الطرفين معا
الضرورة الدائنة عن الطرفين من غير عكس **الرابع**
الامكان الاستقبالي وهو امكان الشيء بالنسبة الى الزمان
المستقبل واضطربا واذا القوم فيه فقالوا الشيخ
في التناهي الممكن الاستقبالي هو الذي حكمه عندما يكلم
به الحكماء معدوم لكنه في الاستقبال يكون يمكن الوجود
او العلم في اي وقت فرض يعني في المرحله يكون المحل
بابا للموضوع عند الحكم لكن يكون يمكن الوجود
المزمنة المستقبل وفي السالبة لا يكون المحل سلبا
الموضوع عند الحكم لكن يكون يمكن السلب عنه في
الاستقبال متى كان الممكن الاستقبالي يكون حكمه
المحايي والسلب عند الحكم معدوما ويمكن في الاستقبال
والامكان الاستقبالي ان يكون بالنسبة الى طرف واحد
اذ هذا الوصف لا يكون الا لطرف واحد امتنع
ارتفاع البعوض في الحق في الامكان الاستقبالي لما راوا
ان بعض المحل لا يتقدم منع ثبوتها للموضوع او انما هي
اما لغزات شرط او لوجودها مع ونزول ذلك الامتناع
في المستقبل وبصير ذلك يمكننا نحو اذ لك الامكان
الاستقبالي كوجود ولد الطفل الرضيع اذ يمنع وجوده
في الحال لا يمنع توليد الطفل الرضيع لانه شرط البلوغ
والجماع او لوجودها مع لكن يمكن وجود ذلك الولد في المستقبل
لوجود الشرط وارتفاع الحواجز فذلك الامكان هو الامكان
الاستقبالي وكما صار الجرو الذي لم يتفتح اذ يمنع الابصار
عند عدم التفتح لانه شرطه وهو التفتح لكن يمكن
الاستقبال اذ توجد الشرط وهذا بالمعنى هو الامكان
الذي تحصل في المستقبل **قال** وقيل انما

الحكاية

النفق الفناج
دي عز شجرة الكثر

اعتبروا هذا الامكان الى قول بحسب جميع الاوقات عن
 الجانب الخالف **اقول** قال قوم من اهل العلم
 ان الحكماء انما اعتبروا هذا الامكان لان الممكن في الحالتين
 عن اصد الطرفين تحت اصد الطرفين عن الاضلاع عن ضرورة
 ما من الضرورة الوصفية او الوصفية او غير ذلك الباطن على
 الامكان الصري لا يكون بالنسبة الى الاستقبال فانه لا فرق
 في اي زمان فرض انه موجود فيه او معدوم هذا ما ذكره
 قريب من الاضلاع اي مردد في هذه الثبوت والاضلاع
 المستقبلي الامكان الذهني لقوله لا يعرف الاستقبال اي
 زمان فرض انه موجود فيه او معدوم وكلام الشيخ في الشفا
 لو كان كون هذا معنى الاضلاع صلتا هكذا او شبه
 ان يكون المحتمل ما يعتبر فيه حال الاستقبال ويكرى الوقت
 معدوما وبنهم ما ذكرناه انما اعتبروا الامكان الاضلاع
 فيكون جميع الضرورات متصفا فاعلم انهم فهموا من الامكان
 الاستقبالي الامكان الذهني وليس لكلامه بل الامكان
 الخارج فالحق ما ذكرنا قبل واعترض الامام في المنع
 بانه لو شرط العدم في الحال لا يمكن الوجود في الاستقبال
 وشرط الوجود في الحال لا يمكن العدم في الاستقبال
 بل من اشراط العدم والوجود في الحال لان الوجود يكون
 ممكنا في الاستقبال يكون العدم ايضا ممكنا في الاستقبال
 ولو كان شرط امكان الوجود العدم في الحال وشرط
 امكان العدم الوجود في الحال وبما يمكن في الاستقبال
 بل من اشراط العدم والوجود في الحال وفيه حتم لان
 سلمنا ان العدم يمكن في الاستقبال لكن لا يمكن ان يكون
 الاستقبال بل الممكن بالامكان الاستقبالي انما يكون طرفا
 واصله كلا الطرفين كعلم من كلام الشيخ الى ان
 الامكان الحيني وهو سلب الضرورة الوصفية عن

الوقت
 المستقبل

الخالف

الحال فتقولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالامكان الحيني
 ومعناه ان سلب متحرك الاصابع عن الكاتب محسب وصف
 الكاتب غير ضروري وكقولنا لا شيء من الكاتب ساكن الاصا
 بالامكان الحيني ومعناه ان ثبوت ساكن الاصابع للكاتب
 محسب وصف الكاتب غير ضروري **السادس** الامكان
 الوقفي وهو سلب الضرورة الوقفية عن الجانب الخالف
 كقولنا كل مريض بالامكان الوقفي ومعناه ان سلب المضي
 عن المريض محسب الوقت الحيني غير ضروري وكقولنا لا شيء من
 المريض بالامكان الوقفي ومعناه ان ثبوت المضي للمريض
 الوقت الحيني غير ضروري **السابع** الامكان الاستقبالي
 وهو سلب الضرورة بحسب جميع الاوقات عن الجانب الخالف
 كقولنا كل مريض بالامكان الاستقبالي ومعناه ان سلب
 ذي نحو عن المريض غير ضروري في شئ من الاوقات كقولنا
 لا شيء من المريض بالامكان الاستقبالي ومعناه ان ثبوت
 الشمس للمريض غير ضروري في شئ من الاوقات **قال**
 ولفظ الامكان قد يطلق على معنى اخر الى قولنا في المعينات
اقول لفظ الامكان قد يطلق على معنى اخر
 قوة والقوة تنقسم الى قوة فاعلية والقوة استعدادية
 اما القوة الفاعلية فهي التي تفاعل من الممكن الذي يبعد
 حصوله المتقابلين فقط الى الفعل او الترك كما يقال
 على الذي يمشي في حاله متبينة انه يمشي وتتمكن من المشي اما
 القوة الاستعدادية فهي التي يسبقها الى المتقابلين على
 السوء ويحتاج في خروجها الى الفعل الى القوة الفاعلية
 وشرطها عدم حصولها من القوة كما قال على الذي يمشي
 على المشي ولا يمشي ان يمشي بالقوة هذه القوة تسمى
 بالفعل والعرق بين القوة التسمية وبين الامكان تسمية
 الاول ان هذه القوة اخبر من الامكان الخاص لانه متى

سند

هذه التقرن لا يكون شي من الطرفين ضروريا والامكان
 نسبتها الى المتقابلين على السوية وقد ثبت الامكان
 الخاص بلون هذه التقرن في صورة نفس الامر الموضوع
 بالفعل الثاني ان ما يكون بالقوة لا يكون بصفة
 بل يكون بصفة بالفعل بخلاف الامكان الخاص فان لم
 يمكن بالامكان الخاص يكون بصفة ايضا يمكن بالامكان
 الخاص الثالث هذه التقرن قد يعدم لانها بالتقرن
 اذا حصل بالفعل لا يستقر التقرن على ان يكون الخاص
 فانه لا يمكن ان يعدمه واحق بعضهم على ان لا يمكن بان
 الامكان لو كان محققا فلما ان يكون صادقا على التقرن
 او لم يكن وايضا كان يلزم الحيل اما اذا كان صادقا
 فلزم ان يكون الواجب متمنا وكل ما يمكن كان جائز العلم
 فلزم ان يكون الواجب حائزا العلم وبمحال واما
 اذا لم تكن صادقا فلزم ان يكون الواجب متمنا لا يمكن
 وجوده كان متمنا وجوابه انه ان اراد بالامكان الامكان
 العام فلا يلزم من صدقه على الواجب ان يكون يمكن العلم
 بل لا يكون متمنا بالامكان بل يجب ان يكون اسفاه ايضا
 متمنا لان الامكان العام اما يكون بالنسبة الى طرف واحد
 كما عرف وان اراد بالامكان الامكان الخاص فلا يلزم
 عدم صدقه على الواجب ان يكون الواجب متمنا لان يمكن
 بالامكان الخاص جاز ان يكون واجبا وهاز ان يكون
 متمنا واحق بعضهم على ان الامكان الخاص بان كل
 فرض واما ان يكون موجودا او معدوما وايضا كان لا يكون
 الامكان الخاص محققا لانه ان كان موجودا كان عدمه
 متمنا لا يمنع اجتماع البعوضين واذا كان عدمه
 متمنا كان وجوده ضروريا وان كان معدوما كان وجوده
 متمنا لما بينا وبلغ ان يكون عدمه ضروريا ايضا لا

ان كان متمنا
 ان كان متمنا
 ان كان متمنا
 ان كان متمنا

من ان يكون علم وجوده التامة محققة او لم يكن فان كان
 محققة امتنع عدمه فليعلم ضرورة وجوده ويظهر ضرورة
 عدمه فليعلم ان الشيء لا ينع عن ضرورة احد طرفيه واذا
 كان كذلك امتنع محقق الامكان الخاص لان الامكان
 كما عرف سلب الضرورة عن الطرفين وجوابه ان
 الضرورة بما ذكرتم او لا يمتنع الضرورة بشرط الوجود
 والعدم وقد مر ان هذه الضرورة هي الضرورة بشرط
 المحول والضرورة بما ذكرتم بانها هي الضرورة بالغير
 وهو العلم او عدمه والضرورة بشرط المحول والضرورة
 بالغير لا يتنافى الامكان اذ هو سلب الضرورة الذاتية
 عن الطرفين لا سلب ضرورة كانت فليعلم من هذه
 المحال في معنى الضرورة والادول واللا ضرورة و
 الادول انفسها وبقي الادول بقول الادول والادول الحكم
 كقولنا كل انسان ضاحك دائما وكل قمر مخمس
 بالضرورة في وقت معين لا دائما وقدر ذلك في الضايا
 المتقدمة بالادول **والسالب المطلقة**
 الى قوله يمكنك تركيب الجملة كيتبت **اقول**
 السبت الثاني في القضية المطلقة وهو التي لم يكن
 فيها الجملة كقولنا كل جرب ومضافا ما بينهم عن القضية
 المجردة عن جميع التهود وهي التي يكون نسبة المحول
 الى الموضوع بالفعل لانا اذا قلنا كل جرب بينهم عرفنا
 ولغة ثبوت الباء للجم بالفعلي يكون طاصلا له
 اما دلها الباء اذ ام للجم او غير ام يمكن او غير يمكن فاما
 بينهم بعيدا اخر ابا برزادة على الفعل كضرورة الادول
 او نقصان عن الفعل كلامكان فانه لعل من الفعل
 اذ جاز ان يكون بالتقرن وكذا اذا قلنا لا شيء من جرب
 بينهم منه عرفنا ولغة سلب الباء عن الجم بالفعلي يكون

والله اعلم بحقيقة امتنع وجوده

منصوح ذلك الاستدلال لانه وجب ان يعبر في الممكنة
 الامكان الذي في مقابلته وهذا الامكان ان اخص
 الامكان الذي في مقابلته القسم الاول كما عرف في
 هذا الامكان ان لا يكون معه شيء من الضرورة الدائمة
 سواء كانت ناشئة عن ذات الموضوع او من احواله
 فلا يلزم من فرض وقوعه محال كقولنا كذا ان كان
 وهذا الامكان يسمى بالامكان الوقوعي اذ صار وقوع
 الحكم معه في نفس الامر والحكماء يسمون بالامكان الاستعداد
 وسمى القسم الاول من الامكان الامكان الدائم واما
 عرف ذلك فالاول ان يحد في المنطق القسم الثاني
 من الضرورة والامكان الذي في مقابلته وكذا
 حكم الشرط اذا اعتبر مدخل دول الوصف في الضرورة
 فان الممكنة المتبادلة لها لا يصفى حواجز وقوع الممكن
 فانه بعد وقوع بعض الكا تسمى بالامكان الجبني للذين
 قولنا لا شيء من الكا تسمى بهذا الاعتبار ان اعتبار
 مدخل دول الوصف في الضرورة اذ ليس لدول الكا
 مدخل في ضرورة سلب الامم بل لضرورة بالفعل كما
 في اقتراح الشرط مع اننا لو فرضنا وقوعه يلزم المحال
 كما عرف **قال** ب ما قالوا على الاقر
 الى قولهم وهذا التمهيد لما يرد على الاعتقاد الخادع
اقول التمهيد الثاني فيما يرد على الضرورة
 المولية والوائمة والدولم الذات فاك المطلقون
 على الاطلاق ان الضرورة المولية ما يكون الدائم
 ارضيه والضرورة الدائمة ما يكون دائمة مادامت
 الدائم موجودة وفيه نظرا لان ذلك الضرورة المرجح
 صحيح واما في السالبة فلا مانع لوان شرط في الضرورة
 المولية ارضيه الدائم لما كانت الممكنة مقابل لها لكون

كذب

كذب الضرورة المولية والامكان معا اذا كان الموضوع
 معدوما كقولنا لا شيء من ترك الباري لوجود بالضرورة
 المولية وبعض ترك الباري موجود بالامكان العام
 اما كذب الاول فلا ينافي الموضوع واما كذب الثاني
 فظاهر وكذا الواجب في سلب الضرورة الدائمة ضرورة
 السلب مادامت الذات يلزم استراطه وجود الموضوع
 في السالبة وذلك ما في فهمهم لا يتم ذهبوا الى
 السالبة لا بشرط فيها وجود الموضوع وايضا سلب
 البناقض بين الضرورة الدائمة والممكنة اذا كان الموضوع
 معدوما كما مر من المسالك في الضرورة المولية وكذا احكم
 الدائم فانهم قالوا في تعريفها انها التي تكون المحل ثابتا
 للموضوع او سلبا عنه مادامت دائمة موجودة فيلزم
 اشتراط وجود الموضوع في السالبة الدائمة وعدم
 الناقص من السالبة الدائمة والموجودة المطلقة العامة
 لحوادثها على ما حجة حيث كان الموضوع كما يقول معلوما
 لا شيء من ترك الباري لوجود داما وبعض ترك الباري
 موجود بالفعل **التمهيد** الثاني في السالبة الشرطية
 ان اشتراط فيها ضرورة سلب ما دل الموضوع موصوفا
 بالوصف العنواني كما هو المشهور عند المطلقين فقد
 شرط حالة السلب انصاف الموضوع بالصفة انصاف
 الموضوع بالصفة لا يمكن الا عند وجود الموضوع او
 المعدوم لا يوصف شيء بصفة اشتراط وجود الموضوع
 في السالبة حالة السلب وهذا خاص لفهمهم ولزم
 لم بشرط فلا يكون السالبة سرور لان الشرطية كما
 ما بشرط فيه كون الضرورة ما دل انصاف الموضوع
 بالوصف العنواني وكذا العرفية فانهم ان شرطوا
 سلب الحكم ما دل الوصف فقد استلزموا في السالبة وجود

الموضوع كما ذكرنا والافلاكون عريضة لان العرفه على كل من
 كذا وكذا استطراد في الوقته كون الوقت من اوقات
 الذات اراوقات الوصف وهذا في الوجهه صحيح واما في
 السالب فليس كذلك في وجود الموضوع في السالب بل في
 ما بين مذهبهم وادعاء السائقين من التقصير
 كما ورد هذه التبيه اما ورد اذا افدت القضية خارجيه
 او حقيقه اما اذا افدت ذهنيه فلا ورد ولا في القضية
 البعد الخارجيه لا محققا كما في الخارجيه ولا تدبرا كانت
 الحقيقه **والسابع** الثالث فيما اعتبرنا
 الى قولنا عن الطرفين المختلفين **اقول**
 الحث الثالث من الفصل الخامس فيما اعتبرنا اصواب
 المنطق من القضايا في العكس والناقض والسامع وال
 العكس وهي ثلثه عشر قضيه ست منها سوطه وهي التي
 تكون فيها شبه واحده اما ايجابيه او سلبيه وسبع منها مركبه
 وهي التي فيها التبيه الى ايجابيه والسلبيه معا اما
 السايط فالاول بالضروره المطلقة التي هي فيها بضره
 بوتر الجمل للموضوع او سلبه عنه مادامت ذات الموضوع
 موجوده كقولنا كل انسان حيوان بالضروره ولا شيء من الاشياء
 يحجر بالضروره الثاني بالشرطه العامه التي هي فيها
 بضره بوتر الجمل للموضوع او سلبه عنه مادامت
 الموضوع موصوفا بالوصف العنوان كقولنا بالضروره
 كل كائنه متحرك الاصابه مادام كائنه بالضروره لا شيء من
 الثابت ساكن الاصابه مادام كائنه الثالث الذي
 المحكوم فيها بثبوت الجمل للموضوع بالفعل او سلبه عنه
 بالفعل مادامت ذاته موجوده كقولنا كل كائنه اسود دائما
 ولا شيء من الركني يابود بعض دائما السوايع العريضة
 العامه المحكوم فيها بثبوت الجمل للموضوع او سلبه عنه

مادام

مادامت ذاته موصوفه بالوصف العنوان كقولنا كل كائنه متحرك
 مادام كائنه بالضروره لا شيء من الركني يابود بعض دائما
 العامه المحكوم فيها بثبوت الجمل للموضوع او سلبه عنه بالفعل
 كقولنا كل انسان صانع بالاطلاق العام لا شيء من الاشياء
 صانع بالاطلاق العام **السابع** المحكمه العامه المحكوم
 فيها سلبا الضروره الدائمه عن الطرفين المختلفين كقولنا
 الوجهه كذا انسان حيوان بالامكان العام معناه ان سلب لقولنا
 عن الانسان غير ضروري بحسب ذاته الانسان وسالك
 السالب كقولنا لا شيء من الانسان يحجر بالامكان العام ومعناه
 بوتر الجمل للانسان غير ضروري بحسب ذاته وقد مر معاني
 هذه القضايا في الجهات **والسابع** وسبع منها
 مركبه **الاول** وباللا ضروره المحكمه العامه **اقول**
 المركبات سبع الاول شرطه الخاص المحكوم فيها بضره كقولنا
 لو السلب مادام الوصف لا دائما بحسب الذات الذي شرطه
 العامه متشك باللا دور لموجبتها مركبه من وجهه شرطه
 عامه وسالبه مطلقه عامه كقولنا بالضروره كل كائنه متحرك
 الاصابه مادام كائنه بالاطلاق العام ومعناه باللا دور لموجبتها
 متحرك الاصابه بالاطلاق العام بحسب الذات وسالبه متحرك
 مركبه من سالبه شرطه عامه ومطلقه عامه كقولنا بالضروره
 لا شيء من الثابت ساكن الاصابه مادام كائنه بالاطلاق العام
 باللا دور كقولنا كل كائنه ساكن الاصابه بالاطلاق العام
 بحسب الذات **الثاني** العريضة الخاصه المحكوم فيها
 بثبوت الجمل او سلبه عنه مادام وصف الموضوع لا دائما وصفتها
 مركبه من وجهه عريضة عامه وسالبه مطلقه عامه كقولنا كل
 كائنه متحرك باللا دور لا دائما وسالبه متحرك من سالبه عريضة عامه
 بضره مطلقه عامه كقولنا لا شيء من الركني يابود بعض دائما
الثالث الرقيقه المحكوم فيها بضره الى ايجابيه والسلبيه

موجبه ص

في قسم معين لا دائما وموصفتها مركبة من وقتية وموجبه مطلقة
 وسالبة مطلقة عامة كقولنا بالضرورة كل فرس مخضف وحيلولة
 الى رضى عنه ومن الشرح لا دائما وسالبة مركبة من وقتية سالبة
 مطلقة ومن موجبه مطلقة عامة كقولنا بالضرورة كل فرس
 مخضف وقيل الترتيب معناه ومن الشرح لا دائما **السلب**
 المنتزعه المحكوم فيها بالضرورة الى محاسب او السلب في وقت لا دائما
 وموصفتها مركبة من منتزعه موجبه مطلقة ومن سالبة مطلقة
 كقولنا بالضرورة كل انسان منتزعه في وقت لا دائما وسالبة
 مركبة من منتزعه سالبة مطلقة ومن موجبه مطلقة عامة كقولنا
 بالضرورة كل فرس منتزعه في وقت لا دائما **الخاص**
 الوجودية اللاذعة المحكوم فيها بالضرورة الى سلب بالضرورة
 وموصفتها مركبة من موجبه مطلقة عامة وسالبة مطلقة عامة
 كقولنا كل انسان صاقل بالضرورة لا دائما وسالبة مركبة من
 سالبة مطلقة عامة وموجبه مطلقة عامة كقولنا كل انسان
 صاقل بالضرورة لا دائما **السلب** الوجودية بالضرورة
 المحكوم فيها بالضرورة الى سلب بالضرورة وموصفتها
 مركبة من موجبه مطلقة عامة وسالبة ممكنة عامة كقولنا كل
 انسان صاقل بالضرورة لا بالضرورة وسالبة مركبة سالبة
 مطلقة عامة وموجبه ممكنة عامة كقولنا كل انسان صاقل
 بالضرورة لا بالضرورة **السلب** المحكم الخاص المحكوم فيها
 سلب بالضرورة الدلالية عن الطرفين معا وموصفتها مركبة
 من موجبه ممكنة عامة وسالبة ممكنة عامة كقولنا كل انسان
 لا يمكن ان الخاص وسالبة مركبة من سالبة ممكنة عامة وموجبه
 ممكنة عامة كقولنا كل انسان لا يمكن ان الخاص
 والمراد باللاذعة المطلقة العامة الموافقة للمعنى الحقيقي
 في الحكم اي الكلي والفرقة والمخالفة لها في الكيف اي المحاسب
 والسلب والمراد باللا ضرورة المحكم العامة الموافقة للمعنى

المحقق

المحقق بها في الحكم والمخالفة في الكيف وسما تسمى صلا في اللفظ
 اذ الصحيح ان يقال المراد بقولنا بالضرورة المحكم العامة
 او يقال المراد باللا ضرورة الى مكان العام وكذا الصحيح
 يقال المراد باللاذعة المطلقة العامة وباللاذعة المطلقة العام
 وذلك ظاهر وان قلنا باللاذعة المطلقة العام والاطلاق العام
 ليس كذلك لان الاطلاق العام مقابل للجزئية وكذا اللاذعة
 والمطلقة العامة مقابل للجزئية فكيف يصح ان يرد ان
 للجزئية وكذا الاخر قلنا باللاذعة المطلقة العام وما كان في العلم
 سارا والاطلاق العام والمطلقة العامة للادام وكما بين
 المطلقة بضيق محصل المفهوم داخلة في حكم العكس في
 استعمال الاطلاق العام مكان اللاذعة المطلقة العامة
 مكان الادام وكذلك كعدوا المطلقة في الجملة **قال**
 ولا يخفى على المحقق الى قوله تعرب في مواضعها ان سائر
الاول شبه بعض هذه القضايا الى البعض
 بالعموم والخصوص المماثلة وان كانت ظاهرة لكن تفصيلها
 منها بوصفها متقابلة بالضرورة الذاتية اخضر السايط
 لان النسبة الضرورية لوجب النسبة الوصفية والذاتية
 والفعلية الى ان شرط في الشرط موصلة دول الوصف كقوله
 الضرورية فانها لا تكون اخضر منها من وجه كما مر في انقسام
 المستروط ومما يميز المركبات التسعة لانها ان كانت مقيده
 باللا ضرورة مظاهروا ان كانت متقابلة باللاذعة فكذلك
 لان اللاذعة ستلزم باللا ضرورة وقد مر ايضا ذلك
 فالمستروط العامة اعم من الذاتية من وجه لصدقتها دون الذاتية
 صفت يكون نسبة المحمول ضرورة بحسب الوصف لا دائما بحسب
 الذات وصدق الداعي بدونها صفت نسبة المحمول ذاته
 الذات لا ضرورة بحسب الوصف وصدقها صفت يكون نسبة
 المحمول ضرورة بحسب الوصف ذاته بحسب الذات وخص

من العرفية العامة والمطلقة العامة والممكنة العامة وذلك ظاهر في
 واعني من المشروط الخاص لان المطلق اعني من المقدم والعرفية
 الخاصة يمكن من وجه لصدقتها بدون العرفية الخاصة حيث
 نسبة المحمول دلالة ضرورية بحسب الوصف والذات وصدق
 الخاصة بدونها حيث يكون نسبة المحمول دالة بحسب الوصف
 لا ضرورية ولا دالة بحسب الذات وصدقها معا حيث يكون نسبة
 المحمول ضرورية بحسب الوصف لا دالة بحسب الذات وكذلك
 الواسعية والوجود بشرط الممكن الخاصة لحوادثها دون هذه
 الجنس حيث يكون نسبة المحمول ضرورية بحسب الوصف والذات
 وصدقها دون المشروط حيث يكون نسبة المحمول ضرورية
 بحسب وقت بعين لا دالة لا ضرورية بحسب الوصف لا ضرورة
 حيث يكون نسبة المحمول ضرورية في جميع احوال الوصف
 لا دالة بحسب الذات لا دالة لا ضرورة من العرفية العامة والمطلقة
 العامة والممكنة العامة وذلك ظاهر ومما يسهل التركيب المقيد
 بالادولج وهي غير الوجودية اللا ضرورية والممكنة الخاصة
 من الاول بحسب الذات والادولج بحسبها واعني الوجودية
 اللا ضرورية والممكنة الخاصة من وجه لصدقتها بدونها
 يكون نسبة المحمول ضرورية بحسب الذات وصدق الكل
 حيث يكون النسبة دالة بحسب الذات ولا ضرورة بحسبها
 والعرفية العامة اخص من المطلقة العامة والممكنة العامة
 ظاهر واعني الخاصية مطلقا وذلك ظاهر ومن الجنس الباقية
 من وجه كما ذكرنا ان المشروط العامة اعني منها من وجه
 والمطلقة اخص من الممكنة العامة وذلك ظاهر واعني جميع
 الفعليات وبما سوى الممكنة وبما سوى الممكنة الخاصة
 من وجه لصدق المطلقة دونها في المادة الضرورية
 والممكنة الخاصة دونها حيث يكون نسبة المحمول الى الموضوع
 بالقول وصدقها معا حيث يكون نسبة المحمول بالفعل

باب الضرورة

لا بالضرورة والممكنة العامة اعني العنصرية وذلك ظاهر في
 الخاصة اخص من باقي المركبات مطلقا سوى الواسعية
 وانها اخص منها ضرورة من وجه اما الاول فظاهر
 الثاني فلصدقها دون الواسعية حيث يكون نسبة المحمول
 للوصف ولا يكون للوقت مدخل فيها وصدقها دونها ولا
 طاهر ضرورة صدق الكل حيث يجعل المحمول الواسعية صفا
 بالضرورة كلفر مضاف مطلقا مادم معصفا والعرفية الخاصة
 اخص من الواسعية من وجه كما ذكرنا في المشروط الخاصة
 معها ومن الوجودية بشرط الممكن الخاصة مطلقا وذلك ظاهر
 والوقتية اخص من الممكنة ومما من الوجودية بشرط
 الخاصة والوجودية الادولج من الوجودية اللا ضرورية
 ومما من الممكنة الخاصة وكل ذلك ظاهر وقد مر في العكس
 والناقض وسواء الإقضية خارجة عن الثالث عشر
 لعرفيتها في مواضعها **والرابع** الجمل
 الباقية كان على سبيل التوسع **اقول**
 يكون البحث الرابع للجمل كما يكون للجمل اي كيفية نسبة
 المحمول الى الموضوع كما مر وقد يكون جهة للسور اي كيفية
 كلية افراد الموضوع وبعضيتها كما اذا اقلنا يمكن ان يكون
 كل الناس كاتباً معناه ان كل واحد واحد من الناس
 كما فهمتم يمكن ان يكون كاتباً والفرق بين جهة السور
 الجمل ان سورتا المحمول للموضوع وسلبه عنه فاعلم انفراد
 الموضوع وبعضيتها فكيفية احدى ما يغاير كلفرية افراد
 وهذا فرق ظاهر وقرئ الشيخ في الشفا ما اذا اقلنا كل
 انسان يمكن ان يكون كاتباً ان جعلنا الامكان كيفية
 العمى يكون معناه ان كل واحد واحد من الناس كما فهمتم
 يمكن ان يكون كاتباً والباقي لا يشك فيه جمهور الناس
 كلفر واحد فرض يعلم انه كاذب ان يكون كاتباً والاول

وقد شك فضعاف من الناس من يقول من الجاهل ان يقول
 ان لا يوجد واحد من الناس في الخارج الا وان يكون كتابا
 بهما - واما الجريتان مساويان في الظهور والخفاء ولكنه
 قد يعلم مع ذلك التباين بينهما في العمق كما في الكلمة بمعنى الحرمة
 التي جعلت حرمتها للسور مساوية للحرمة التي جعلت
 حرمتها للجمل في الظهور والخفاء ولا شك ان كلمة الجمل
 ومع ذلك يعلم التباين بينهما كما في الكلمة فان ولنا يمكن
 ان يكون بعض الناس كتابا ان جعلنا الامكان
 للسور يكون معناه ان البعض باسرها يكون
 كتابا وان جعلنا الجمل يكون معناه ان كل واحد من
 من ذلك البعض يمكن ان يكون كتابا وكذا الحكم للسياط
 في الكلمة والجريمة وزعم صاحب الكشف ان مراد
 الشيخ بالعموم الكل من حيث هو كلف ذكر في الفرق انه
 يصدق قولنا كل من في البلد يشبع هذا المرغيف
 بحسب الجمل لان معناه ان كل واحد من في البلد
 يشبع هذا المرغيف وذلك صادق ولا يصدق
 بحسب السور لانه ان يكون معناه ان مجموع اهل البلد
 يشبع هذا المرغيف لم يكن حوسبا مما يشاء
 وضعف هذا الكلام واضع لان المراد لو كان ما ذكر
 لكان حكم الجريتين ايضا كذلك كما ان لا يصدر الحرمة
 التي جعلتها بحسب السور ويصدق الحرمة التي جعلتها
 بحسب الجمل لان بعض من في البلد كما يشبع
 هذا المرغيف فلا يصدق في بعض من في البلد
 هذا المرغيف بحسب السور ويصدق بحسب الجمل
 بعض من في البلد يشبع هذا المرغيف فلا يكون
 الجريتان مساويين في الموضوع والطبيعي لجهة السور
 تفرق بالسور والموضوع والطبيعي لجهة الجمل ان تفرق

كل واحد من الجمل
 من

بالرباط

بالرباط فلا يفرق عن ذلك لكان على سبيل التوضيح
والخامس الضرورة والامكان الى
 قوله اعني من الخارج **المورد**
 الضرورة والامكان كما يكونان بحسب الامر كما عرفت يكونان
 ايضا بحسب الدهن ونسبي ضرورة ذهنية وامكانا
 ذهنية والضرورة الذهنية هي التي تكون تصور
 طرفها كافيا في جزء الدهن بالنسبة بينهما احابا او لا
 فالتميز الذهنية هي التي لا تكون تصور طرفها كافيا
 في الجزء بالنسبة بينهما بل يوقف على غير ذلك
 الذهنية هو تردد الدهن الحسي بالاحتياج والضرورة
 الذهنية احض من الضرورة الخارجية لان كل واحد من
 الدهن بنسبة مجموعها الى موضوعها مجرد تصور طرفها
 كان في نفس الامر كذلك والامكان ان البداهة مطابقة
 للواقع وذلك لما لا يتغير في الضرورة الخارجية
 لا يتغير في الضرورة الذهنية اذ المعنى بالضرورة
 ضرورة بحسب الخارج ولا يكون تصور طرفها في جزء الدهن
 بالنسبة اذ اكتساب الضرورة الذهنية احض من
 الضرورة الخارجية كان الامكان الخارجي احض من
 الامكان الذهني لان بعض الامر احض من نفس
 الامر مطلقا كما تقدم **والفصل**

السادس الى قوله فغير لان ذلك ظاهر
اقول الفصل السادس في ضرورة القضية
 وتعدد هاتين لم يكن معنى موضوع القضية ومجراها
 متعدد او لا يتكلفت شيئا من الامور المحركة يكون
 القضية مفردة كقولنا الواجب سبط والوصف كـ
 واما مما تعدد معنى موضوع القضية ومجراها متو
 عبر عن الجميع بلفظ واحد لقولنا العنق ذهب

نفسه

وميزان ولا انسان مكلم اي بالكلام الحسي والنفسي اذ يلفظ مقدر
 كقول الانسان والنفس حيوان وكقول الانسان جميع ناطق
 او تركيب الموضوع او المحمول من الاجزاء المحركة كقولنا الانسان
 حيوان تعدد تالفيه لانه اذا كلف صدق الانسان
 والنفس حيوان صدق الانسان حيوان والنفس حيوان
 اذا صدق الانسان جميع ناطق صدق الانسان جميع ناطق
 ناطق وذلك ظاهر وكذا اذا صدق كل انسان حيوان
 صدق كل انسان جميع وكل انسان حساس وكل انسان
 جوهري لانه صدق الكل على الشيء صدق افراده المحركة على
 ذلك الشيء بالكل الاول والتعدد بحفظ كية الاصل اي ان
 كان الاصل كليا يكون فرعه وهو التالفيه الحاصلة ايضا
 كية وان كان جوهريا كانت جوهريه وكيفيته اي ان كان
 الاصل ضروريا موحدا او سالبا كان فرعه ايضا كذلك
 وكيفيته اي ان كان جمدا الاصل ضروريا كان جمدا الفرع
 ايضا كذلك وان كان متساكنا كانت جمدا الفرع ايضا
 كذلك وعلى هذا في سائر الجهات الا التعدد بحسب اجزاء
 الموضوع فانه لا يحفظ الكية كوازان يكون الخواص من الكية
 كقولنا كل انسان ناطق فانه لا يصدق لناطق على اجزاء
 الانسان كليا اذ لا يصدق كل حيوان ناطق او كل جسم
 اي غير ذلك وذلك لان البرهان في تركيب من الشكل
 الثالث كما يقال كل انسان حيوان او جميع وكل انسان ناطق
 منتزح بعض الحيوان او بعض الجسم ناطق وانما تلك التركيب
 في من الاجزاء المحركة لان التركيب من الاجزاء العجز المحرك
 لا يوجب تعدد التالفيه كقولنا العن سبعة وثلث فانه
 لا يصدق العن سبعة العن ثلث وكقولنا السبعة والثلث
 عن اذ لا يصدق السبعة عن والثلث عن هكذا
 ذكره وهذا في الوجه صحيح وانما في السالبيه فلا يلزم

كله

اذا

المحرك

المجموع عن شيء لا يوجب سلبا اجزاء عنه اذ يصدق شيء
 من الانسان بفرض لا يصدق سلبا اجزاء النفس الجسم
 والحيوان وغيرها عن الانسان بل كلف التعدد في السالبيه
 اجزاء الموضوع لكن لا يحفظ كية الاصل كما مر لانه اذا
 صدق لاشي من الانسان نفس يصدق بعض الجسم وبعض
 الحيوان ليس نفس والبرهان من الشكل الثالث **والثالث**
 فان قيل الى قول مدرك ضرورة ان البطلان **قوله**
 هذا اعتراض او رد على قولنا بعدد محمول التالفيه
 تعدد ها ونفريه انه لا يلزم من كون الشيء محمولا على الشيء
 كما كونه محمولا عليه فرادى ولا بالاعكس اي لا يلزم من كون
 الشيء محمولا على الشيء فرادى كونه محمولا عليه جملة اما
 الاول فلانه يصدق على الحيوان المنقوش على الجدار انه
 حيوان منقوش ولم يصدق عليه انه حيوان واما الثاني
 فلانه يصدق زيد طيب اذا كان طيبا غير هارود
 يصدق زيدا هارودا اذا كان خياطا ما هارودا يصدق
 زيد طيب ما هارودا وكذا يصدق على الشيء الحيوان و
 الا يصدق فلون صدق المجموع عليه يصدق عليه المجموع
 مع كل واحد منهما وعلى هذا الى غير النهاية نعم المجموع
 الى المفردات حتى يصير مجموعا هارودا هارودا
 هذان واحاب الشيخ عن هذه المتوصلات انه لا يلزم
 ان الصادق حاله الجمع لا يكون صادقا حاله الافراد
 والصادق حاله الافراد لا يكون صادقا حاله الجمع فان
 الحيوان المنقوش اما يصدق على الحيوان المنقوش
 على الجدار اذا اذن الحيوان فيه محقق انه مشكل بكماله
 انه نفس الحيوان وهذا المعنى صادق عليه ايضا حاله الافراد
 وكذا يصدق الماهر على زيد اما يكون باعتبار الحياطة لانه
 الطيب وهذا المعنى صادق عليه ايضا حاله الجمع اذ يصدق

اعتبار

في معنى شئ واحد ومعنى آخر ما يله هذا أي لما هو
 لا لوما ليس في معنى البوتة لاسفاد علم من هذا
 الحق ان المفرد من حيث هو مفرد لا يكون له معنى ولما احل
 البوت والاسفاد فظهر هذه الامكانات فترك ان الساقط
 بالانسان لا يكون البوت والاسفاد لانهما من حيث هما متباينان
 وجودا وعلما فلا يمايزا المتباينات فانهما انما ساويت
 لاسما عليهما هذا هو معنى هذا الموضع **والص**
 وهذا الاختلاف انما يقع في قولنا اختلاف هذه البوت
 باصلانها **اول** اما شرايط الشافعي
 ان يعلم ان هذا الاختلاف انما يقع اذا كان السارقا
 على السبب الاحكامي الذي حكم بها في الموضع بعينها وذكر
 الورد انما يقع بمعانيه وحدته وصدرة الموضوع والمجمل
 يجوز صدق الصفتين وكذا هما باصلا فيما لعلنا ان ذلك
 رند ليس بجار رند كاتب بكون ليس بكاتب رند كاتب
 بكون ليس بجار وصدرة الرمان اذ يصدق رند كاتب رند
 ليس بكاتب كسب وصدرة المكان اذ يصدق رند
 جالس رند ليس كالجالس كسب كاتين وصدرة الشرط
 اذ يصدق المبصر مغرق المبصر شرط كونه ابصر المبصر
 ليس مغرق بشرط كونه اسود وصدرة الكار لولا اذ يصدق
 الرخي اسود اي كذا صفة الرخي ليس باسود اي بعض اذ
 طفره ليس باسود وصدرة الاضافة اذ يصدق رند اب
 اي لعمد رند ليس باب اي لعمد وصدرة القوة والفعل
 اذ يصدق رند كاتب بالقوة رند ليس بكاتب بالفعل اذا
 كان اميا فالك الفارابي يكتفي بذكر منها وصدرة الموضوع
 والمجمل والرمان للعلم الصوري يكتفي باصلا والمذكور
 لا نعلم ان ثبوت شئ معين زمان معين واسفاده
 في غير ذلك الزمان مما يتناقضان جرمنا واما وصدرة الشرط

والجو والكل فنذكر تحت وصدرة الموضوع ان الشرط لو لم يكن
 باصلا لما كان الموضوع واحدا فان الموضوع في قولنا المبصر
 بشرط كونه ابصر مغرق المبصر مخالف للموضوع في قولنا
 المبصر بشرط كونه اسود ليس بمغرق للمبصر لان الموضوع في قولنا
 في قولنا الرخي اسود اي كذا الرخي ليس باسود اي بعض
 هذه اما متلوه تحت لان الشرط قد يكون متعلقا بالمجمل
 فلا يندرج وصدرة تحت وصدرة الموضوع بل تحت وصدرة
 المجمل لقولنا النار محرقة تحت بشرط كونه باسا النار
 محرقة تحت بشرط كونه رطبا فان قلت الشرط قد يكون
 متعلقا بالموضوع ولم بالمجمل فلا يندرج وصدرة تحت وصدرة
 كقولنا انما سيبك بشرط كون الهواء حارا انما ليس
 سيبك بشرط كون الهواء باردا قلت هذا باجماع اي
 الزمان اذ معناه انما سيبك مادام الهواء حارا انما ليس
 سيبك مادام الهواء باردا اذ ليس كذا متباينة واما وصدرة
 الاضافة والقوة والفعل فنذكر تحت وصدرة المجمل
 لان الاضافة لو لم يكن واحدة لما كانا المجمل واحدا فان
 المجمل في قولنا رند اب لعمد وعمر المجمل في قولنا رند ليس
 اب لعمد وكذا وصدرة القوة والفعل فان الكاتبة بالقوة
 غير الكاتبة بالفعل وكذا كون الاضافة والقوة والفعل
 فان الكاتبة بالقوة غير الكاتبة بالفعل وكذا كون
 الاضافة والقوة والفعل من خواص الموضوع وذكر
 ظاهر سند راج تحت وصدرة الموضوع واما وصدرة المكان
 فنذكر تحت وصدرة الرمان اذ لو اختلف المكان
 لم حصلنا الزمان **والص** واذ لم يعتبر التباين
 وصدرة الرمان في قولنا لعمد مطلقا **اول**
 ونم الامام وقرع من المتناهي ان وصدرة المكان من جهة
 تحت وصدرة المجمل ونم اخرون ان اذ اذ وصدرة الرمان

في الموضع المبصر
 في قولنا المبصر
 في قولنا المبصر

والمكان محدودة المحل وانصرفا على وحدة الموضوع
 والمحول وانما يعتبر الفارابي اندراج وحدة الزمان والمكان
 تحت وحدة المحل لان علق الزمان والمكان بالفضية انما يكون
 بالطرفه اذ لا بد لنسب المحل الى الموضوع من ان يقع زمان
 ومكان اذ اكان الموضوع مما يجوز كونه في زمان او مكان كالمكان
 وتوابعها وطرفه الزمان والمكان للنسب انما يقتضي حصول
 النسب لان الشيء لا يصير ظرفا لشيء الا بعد حصوله فيه
 والنسب متاخره عن المحل لوجوب تأخر النسب عن المحل
 فيكون علق الزمان والمكان متاخر عن المحل فلا يكون
 شي من الزمان والمكان ولا طرفتهما داخلا في المحل
 فلو اعتبر الزمان والمكان في المحل حتى يصير المحل
 مجموعا مركبا من الزمان والمكان وغيره وتدين ان نسبة
 المحل الى الموضوع لا بد لها من زمان ومكان فليعلم ان
 اخر زمان اخر ويلمح ان يكون للزمان زمان اخر
 لمكان مكان اخر وهو محال فليعلم ان الزمان والمكان خارجان
 عن المحل بخلاف الاضافه والقوة والفعل فانها من
 عوارض المحل وانما اعتبر الفارابي وحدة الزمان
 وحدة المكان مع كونها خارجين عن المحل لان وحدة
 في المكان متدرج وهذه الزمان اذ يمنع حصول الشيء
 في زمان واحد في مكانين ولا يتدرج وحدة الزمان
 وحدة المكان اذ حاز حصول الشيء في مكان واحد
 زمانين هذا محقق هذا الموضوع ثم قال الفارابي
 يمكن رد الشرايط كلها الى شرط واحد وهو وحدة النسب
 الحكمية يعني كون السلب واردا على النسبة المتبادلة
 التي حكم بها في الموصية بعينها لانه في جميع اختلاف
 الموضوع والمحول والزمان اذ لو اختلف شيء منها
 لما كان السلب واردا على تلك النسبة بعينها بل على
 غير تلك النسبة وذلك ظاهر مع هذه الشرايط المذكورة

عبر

بمكان يكون جهة اخرى العصبية كما لفظه بل هو
 والمحل محقق المناقضة لان الدوام الاربع اعني
 الضرورية والدايمية والمشرطة والعرفية عامة وخاصة
 تكذب موصيتها وسالبتها في مادة اللاذولم وغير هذه
 الدوام وهو الوقيتيان والوجوديتان والمكنيتان و
 المطلقة العامة تصدق موصيتها وسالبتها في مادة
 اللاذولم فلا يكون بين موصيتها وسالبتها تناقضا
 كذب الله واني فكذب قولنا كذا انسان او بعضه ضاكر
 بالضرورة او بالذولم مادام انسانا مع كذب قولنا كذا
 انسان او بعضه ليس بضاكر بالضرورة او بالذولم
 او مادام انبانا واما صدق التباينة فليصدق قولنا كذا
 فمختص بالتوقيت لا دائما مع قولنا كذا شيء من التميز
 بمختص بالتوقيت لا دائما فالوحيية اخذت من
 الباتية فصدقها في هذه المادة لوجب صدق الباتية
 وهذه الشرايط شاملة للمصروفات وحدة وفي المصروفة لا بد
 من شرط اخر وهو اختلاف في الحكم لصدق الجزئيات
 وكذب الكلي في كل مادة يكون الحكم اعم من الحكم
 سواء كانت العضية جمليه او شرطية اذ يصدق قولنا
 بعض الحيوان انسان بعض الحيوان ليس لانسان
 ويكون قولنا كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان
 بانسان فان قلت عدم المناقضة بين الجزئيين
 انما كان لعدم اتحاد الموضوع فلو جعل الموضوع في
 الجزئيين واصدا تناقضنا قلت نعمين الموضوع
 فقد زايده العضية الجزئية فلا يكون بين الجزئيين
 مطلقا تناقض بل بين الجزئيين كلاما مطلقا
 الصفا والماعرف ان القيد احوال المطلق غير طائر
وال العضية اما جمليه الى قول اوقات
 وصف الموضوع **اول** البحث الثاني

بكذا

التيه تيرم

٤ منّا نحن ذوات الجهات العسية اما حليم او شرطيه
 والجليه اما سيطه وهي التي تكون مفهومها اما احبابا
 فقط او سلبا فقط او مركبه وهي التي مفهومها موصيه سلبا
 كما عرف قبل اما البسيطه فهي ايضا سيطه لان رفع
 حكم واحد بعض الضروره الذاتيه الممكنه العامه والعكس
 لان الامكان سلب الضروره وسلب الضروره بعض
 الضروره ففيمثل قولنا كل اتيان حيوان بالضروره
 قولنا كل انسان حيوانا بالامكان العام وبعضه شئ
 من الانسان يحجر بالضروره قولنا بعض الانسان حجر
 بالامكان العام وبعضه الدائم المطلقه العامه والعكس
 لان البتوت دائما مناقضه السلب بالفعل والسلب
 دائما مناقضه البتوت بالفعل ففيمثل قولنا كل زنجي
 دائما قولنا ليس كل زنجي اسود بالفعل وبقي قولنا
 لا شئ من الزنجي باسود دائما قولنا بعض الزنجي اخضر
 بالفعل وبعضه الشرطه العامه الحقيقه الممكنه المحكم
 فيها بالبتوت والسلب بالامكان في بعض وقاب
 وصف الموضوع وهو سلب الضروره الوصفيه
 عن الجانب المحاكف المحكم كما عرفت في محتمل
 لان سلب الضروره بحسب الوصف بعضه لثبوت
 الضروره بحسبه قطعا ففيمثل قولنا كل كاتب متحرك
 المرصاع بالامكان الحيني وبعضه قولنا كل شئ من الكاتب
 باكن مادام كاتب قولنا بعض الكاتب ساكن بالامكان
 الحيني وبعضه العرفيه العامه الحقيقه المطلقه المحكم
 فيها بالبتوت والسلب بالفعل في بعض اوقات بعض
 الموضوع موصون بالوصف لان المطلقه الوصفيه
 مناقضه للدائم الوصفيه كما ان المطلقه الذاتيه مناقضه
 للدائم الذاتيه ففيمثل قولنا كل حجر مكر مادام حجرا
 ففيمثل قولنا

ليس

ليس
 قولنا كل حجر مكر بالامكان الحيني **قال**
 واما المركبه فاما كليها او جزئيه والكليه بعضها المنهول المردد
 الى قوله او الموافقه **اول** لما فرغ من تاييض
 البسيطه شرع في تاييض المركبات والمركبه اما كليها او جزئيه
 والمركبه الكليه بعضها منهم مردد من بعض جزئيه
 اي احد المصنفين بعينه اذ ليس احد من المصنفين لا مجموعها
 بعضا للمركبه كقوله كذب كل من المصنفين بوجه مجموع
 مع كذب المركبه في كل ماده كذب المركبه كقوله كذب احد جزئيه
 دون الاخر فانه اذا كذب المركبه كذب الجزاء الاول دون
 الجزاء الثاني يكون المركبه مع بعض الجزاء الثاني ومجموع المصنفين
 كقوله اما كذب المركبه وكذب جزئيه واما كذب بعض
 الجزاء الثاني فليصدق الجزاء الثاني واما كذب مجموع المصنفين
 فلا سماع كقولنا كل انسان مجرذ ايا فان المركبه مع
 الجزاء الثاني ومجموع المصنفين كاذبه واذا كذب المركبه
 بكذب الجزاء الثاني دون الجزاء الاول يكون المركبه مع
 الجزاء الاول ومجموع المصنفين كاذبه اما المركبه بكذب
 احد جزئيه واما بعض الجزاء الثاني فليصدق الجزاء الاول
 واما مجموع المصنفين فكذب اجماع قولنا كل انسان مجرذ
 اجماعا فان المركبه مع بعض الجزاء الاول ومجموع المصنفين
 كاذبه واذا كان كذا فلا يكون شئ من المصنفين بعينه
 ولا مجموعها بعضا للمركبه بخلاف اصلا للمصنفين فانه لا يمكن
 اجتماعه مع المركبه ولا ارتفاعه لانه اذا صدقت المركبه
 كذب كل واحد من بعض جزئيه لصدق جزئيه فكذب
 المصنفين المردد الذي هو اصلا للمصنفين حتى كذب المركبه
 صدق اجماع لان كذب المركبه اما ان يكون كذب مجموع
 جزئيه او كذب اجماع وعلى التقديرين يكون صدق جزئيه واذا
 صدق جزئيه صدق بعض ذلك الجزاء فصدق احد المصنفين

بالامكان الخاص قولنا بعض الان ليس كما بالضرورة
 او بعض الان كان كالبالضرورة وسنقولنا لا شيء
 من الانسان كان كالبالامكان الخاص قولنا بعض الان
 كان بالضرورة او بعض الانسان ليس كما بالضرورة
والسنة واما المركبة الجزئية فلا تكفي التردد
 بمعنى جزئها لحوار كذبها مع كذبها اصلها اذا
 المحول لبعض افراد الموضوع داما واسمى عن الباقي
 داما كالانسان بالنسبة الى الحيوان فكذلك بعض
 انسان داما مع كل من معنى الجزئين بل يرد
 معنى الى قولنا صدق الكلمة الثانية **اول**
 ما مر كان حكم المركبة الكلية واما المركبة الجزئية فلا يكتفي
 في بعضها التردد من معنى جزئها لحوار كذب المركبة
 مع كل واحد من المعنيين في كل واحدة ثبت المحول
 لبعض افراد الموضوع داما واسمى عن الباقي داما
 كالنوع بالنسبة الى الجنس مثل الانسان وانه ثابت
 لبعض الحيوان داما ومتفق عن الباقي داما فكذلك
 بعض الحيوان انسان داما وجوده داما وكذا
 ايضا معنى جزئها داما قولنا لا شيء من الحيوان
 داما وقولنا كل حيوان انسان داما وكذا ان كذب هذه
 المادة باقى المركبات مع المعنيين بل طريقة
 ان يردد من معنى الجزئ كل واحد واحد افراد
 الموضوع بان نقول كل واحد واحد من افراد الجنس
 اما انسان داما او ليس انسان داما او كل واحد واحد
 من افراد انسان داما او بعض الحيوان انسان
 داما او بعض الحيوان انسان داما والبعض الآخر
 ليس انسان داما واحد هذه المعنويات المتكافئة
 معنى الجزئية داما معنى صدق الجزئية معنى بعض

فرد الحيوان اما ليس انسان
 فرد ان يكون كل واحد واحد من
 داما ص

داما كذب هذه المادة كذا المعنيين نطق هو
 داما كذب بعض داما داما والبعض الآخر ليس
 داما فلصدق بعض داما داما ومعنى كذب الجزئية
 صدق واحد داما لانه ان صدق واحد من الكل
 بقدر واحد داما وان لم يصدق شي منها لصدق
 اي بعض داما بالافعال وبعض داما ليس بالافعال
 ورجحان يصدق بعض داما ليس داما والبعض
 الآخر داما لصدق هذا المجموع لمن كذب
 شقيه فان كذب الاول صدق كل داما بالافعال
 ايضا بعض داما ليس بالافعال بل صدق المصل
 هذا خلف وان كذب الثاني صدق لاسي من داما
 مطلق صدق المصل فان قلت لو كذب الجزئية فلا بد
 وان كذب احد جزئها واذا كذب احد جزئها صدق
 الذي هو احدى الكليتين مع كذب الجزئية مع الكلية
 جميعا فكيف التردد من كليتين فليس ان يعلم من
 كذب كل من جزئها صدق احدى الكليتين واما يلزم
 ذكر ان لو كان كل من جزئها مضافا الى الكلية
 وليس كذلك فان الجزء الثاني وهو اللادول موضوعه
 موضوع الجزء الاول فيكون اخص من الجزئية التي
 هي تبين الكلية الثانية لانا اذا قلنا بعض داما
 يكون معنى اللادول قولنا بعض داما الذي هو ليس
 بالافعال وهو اخص من قولنا بعض داما ليس بالافعال
 الذي هو تبين الكلية الثانية واذا كان اخص من
 بعضها فلا يلزم من كذبه كذب بعضها حتى يصدق
 الكلية الثانية فلو كذب الجزئية فكذب الجزء الثاني
 صدق الكلية الثانية فاعلم ان الرجحان يصدق
 غير كاف **والسنة** وقال صاحب الكشف

وجبان

بالفعل وصدق ايضا بعض

ب داما

قوله متحرك دائما **الاول** قال صاحب الكشف
 ان اردت تضمنه ساوي بعض الحزبه مودة بين كليل
 قدمت موضوع احدي الكليلين المحول بقبض قولنا
 بعض جيب بالفعل دائما ساوي قولنا اما لشي من جيب
 دائما او كليل ج الذي هو جيب دائما لانه متى صدق الاصل
 كذب كل منهما اما كذب الاول فيصدق بعض جيب بالفعل
 واما كذب الثاني فيصدق بعض جيب الذي هو جيب ليس
 جيب معنى الاول هو هذا معنى كذب الاصل صدق
 احداهما لانه ان لم يكن شي من جيب اصلا صدق الاول
 وان كان شي من جيب فلن ان يكون كل جيب الذي هو جيب
 جيبا دائما لانه لصدق بقبضه وهو قولنا بعض جيب الذي
 هو جيب ليس جيب بالفعل فيصدق الاصل وهو بعض
 جيب جيبا دائما هذا اختلف هذا ما ذكره وفيه نظر لان
 موضوعه الموجه لا يقتضي المحول لصح ذلك دائما موضوع
 الالبه فلو اقتضى المحول لا يصح بل يجب ان يقتضي بعض
 الموضوع المحول حتى يصح ما ذكره وذلك يعرف ذلك
 تأمل وايضا هذا انما يصح في الوجودية الاولاد او
 في غيرها من المركبات فلا اذ يجوز في غيرها كذب الاصل
 مع كذا واحد منها مثلا في العرفية الخاصة قولنا بعض الجسم
 متحرك مادام جسمه دائما او شي من الجسم متحرك حين
 جسم ذلك جسم متحرك دائما اما كذب الاصل فلا يكون
 الجسم الذي يكون متحرك مادام جسمه كاذبا فلا يكون
 متحركا دائما ج كذب الاول واما كذب الكليل الاول
 فيقول ما كذب العائنه فلان بعض الاجسام متحرك وحيث
 دون وقت فلا يصدق كل جسم متحرك دائما بل
 الطريق في ذكر ان يقتضي موضوع الكليل الثاني
 التي للجزء الاول بالنسبة الى المحول وعلمته ويرك

الكل

الكلية الاولات عالها ويورد منها وجب يقع الرد بغير
 الجزئيين وذلك لان موضوع الجزئيين الثاني الذي هو الاول
 مقتضى هذا القيد الكلية الثانية ان يكون مقتضاه ان لو صدق
 موضوعها بهذا القيد فلان اذا قلنا بعض جيب مادام جيب
 جيبا انما يكون الاول قولنا بعض جيب الذي هو جيب مادام
 جيب ليس جيبا فلو كان بعضه كذا الذي هو جيب مادام جيب
 دائما فاذا قلنا بعض جيب ليس جيبا مادام جيبا انما يكون الاول
 قولنا بعض جيب الذي ليس هو جيب مادام جيب بالفعل فيكون
 بعضه لشي من جيب الذي ليس هو جيب مادام جيب جيبا دائما
 وهذا طريق حسن وهذا علم صحة قول الاول ان بعض
 المركبة كلية كانتا وجزئية هو المفهوم الموددين يقتضي
 جزئيهما وهذا الطريق حسن من الرد بغير كذا واحد
 واحد لانه وان كان صحيحا لكننا محتاج الى برهان
 الى بطلان ذلك فضايا او اربعه ليعلم صدق الاصل
 وذلك نوع من العسرها ايضا مخالف لقاعدة المركبة الكلية
 بخلاف ما ذكرنا **قال** واذا اعرفت ذلك
 الى قولنا والعناد والافاق **الاول** اذا
 عرفت ما ذكرنا في بعض المركبة مقول يمكن ان
 تضمنه واحدة ساوي بعض المركبة كلية كانتا المركبة
 او جزئية وذلك لان كل مركبة كلية كانت او جزئية جيبه
 او سلبه يرجع الى قضيه واحدة مرجبه جهتها جهة الجزئ
 الاول من المركبة بان يجعل الموضوع مقتضى بعضه
 ويجعل المحول بعض المحول اذا كانت المركبة سلبية يكون
 القيد بالفعل غير اللا ضروري فاما الممكن الخاص وبلا مكان
 المعام فبهما مثلا قولنا كذا جيب بالفعل لا دائما مرجع الى
 قولنا كذا جيب الذي هو جيب بالفعل لان معنى الاولاد وان
 قولنا لاشي من جيب بالفعل يصدق على انه جيب

بالفعل

والمحول الى جزئ الجزئ

بالفعل وتب محمول عليه فيصدق كذا الذي هو ثابت هو
 بت بالفعل وظاهر ان جهة الجملة الاولى وتكون كذا
 من ج ت بالفعل لما دام يرجع الى قولنا كذا الذي هو
 بالفعل هو ثابت بالفعل لان معنى الاول معنا هو
 بت بالفعل وبسلب عن ج بالفعل فيصدق
 ج الذي هو بت بالفعل هو ثابت بالفعل ويكون جهة
 جهة الجملة الاولى واذا رجعت المركبة سواء كانت موجبة
 او سالبة الى موجبة واحدة فيسقط نقص تلك الموجبة
 سواء كانت المركبة موجبة المركبة سواء كانت المركبة
 موجبة او سالبة يكون ايدا سالبة مناقضة لجم الاولى
 في الجهة والكم فيساوي بعض قولنا كذا ج بالفعل ادا
 قولنا ليس بعض ج بالفعل بت دائما عرفنا انه
 رجع الى قولنا كذا ج بالفعل هو بت بالفعل وسادس
 بعض قولنا كذا ج بالفعل بت بالفعل لما دام قولنا
 ليس بعض ج بت دائما لما بينا انه رجع الى قولنا
 كذا ج بالفعل هو بت وتساوي بعض قولنا بعض
 ج ما دام ج دائما قولنا لا شيء من ج ج بت ج حين
 هو ج لان قولنا بعض ج ما دام ج دائما يرجع الى
 قولنا بعض ج بت دائما ما دام ج ومنها مناقض
 وكذا تساوي بعض قولنا ليس بعض ج ما دام ج دائما
 قولنا لا شيء من ج ج بت ج حين ج لان قولنا ليس
 ج ما دام ج دائما يرجع الى قولنا بعض ج
 ما دام ج ومنها مناقض واذا عرفت ذلك فالصابط
 في احد المعنيين ان المركبة ان كانت موجبة كلية
 كانت اوجز منه تركب قضية موضوعها موضوع
 مقتدا بعض المحمولات ومحمولها عين المحمول الاصل
 مناقضة لجم الاولى من الاصل في الجهة والكم وان كانت
 سالبة

١١٥
 سالبة كلية كانت اوجز منه تركب قضية موضوعها موضوع
 الاصل مقتدا بالمحمول ومحمولها نفس المحمول مناقضة
 لجم الاولى من الاصل في الجهة والكم وهذا طريق
 يدفع ومن فوايده انه يتم ج برهان الخلف بالاطلاق
 واحدة دون ما ذكره هذا حكم الجمليات واما الشرطية
 فنناقضها كنناقض الجمليات في الشرايط من المحمول
 والاصناف الا انه شرط فيها الامتداد في الترتيب
 والاعتاد والافاق فبعض قولنا كلما كان آ ب نجد
 لوزمية قولنا ليس كلما كان آ ب نجد ايضا لزمية
 وان كانت اتفاقية فانفاضة بعض قولنا ايا
 اما ان يكون آ ب او ج ك عناده قولنا ليس دائما
 اما ان يكون آ ب او ج ايضا عناده وان كانت
 اتفاقية فانفاضة **والسنة**
 اعلم ان بعض الشيء يورد في قولنا متوجه الشكوك
اول اعلم ان بعض الشيء يورده فقط سواء
 كان الشيء قضية او مفردا ما ذكره في بعض القضايا
 ليس بشئ منها ايضا لها بل مساويا لبعضها
 وانما فعلوا ذلك لانهم لما احتاجوا في البراهين
 سلطان ما يضمن القضايا على مطالبهم كافي البرهان
 الخلفية فحصلوا لكل قضية قضية مساوية لبعضها
 ليصح عليها طريقان الاحكام في العكس والافاقية
 وغيرها من الملامح استدلوا على مطالبهم ليعرفوا
 طريقان هذا الاحكام على الرفع المجرد ومنها تحت
 ومما ينبغي ان شرطوا في االبه الخارجية وجود الموضوع
 فمجرد ارتفاع الموجبة الكلية مع االبه الجزئية
 ارتفاع االبه الكلية مع الموجبة الجزئية
 الموضوع معدوما لا سفا الشرط الموجبة و االبه

الاصلة

ح و ذلك ظاهر وان لم شرط يلزم ان يكون موضوع
 الالبه اعم من موضوع الموجه اذ يصدق على الموجود
 وعن المعدوم حاله العلم فهو صدق الموجه الكلي
 مع الالبه الجزئية الموجه الكلي على الافراد الموجوده
 والالبه الجزئية على المعدومه مستثنى الناقص
 بين الموجه الكلي والالبه الجزئية وكذا في الحقيقة
 ان شرط الامكان في افراد الموضوع فانه ان شرط
 ذلك في الالبه ايضا فيجوز ارتقاء الموجه والالبه
 حيث يمنع الموضوع كل شريك الباري عالم وحسن
 شريك الباري ليس بعالم اول شي من شريك الباري
 بعالم او بعض شريك الباري عالم وان لم يشترط
 الامكان في الالبه كان موضوع الالبه اعم من
 موضوع الموجه ويلزم حوازا اجتماع الموجه الكلي
 مع الالبه الجزئية فيرفع الناقص بينهما فان
 قلت لا شرط وجود الموضوع في الالبه الحارة
 ولا امكانه في الالبه الحقيقة لكن اعتبار اتحاد
 الموضوع وحسب تحقق الناقص بين الموجه الكلي
 والالبه الجزئية لا مقتضى الحجاب والسلب على
 موضوع قلت لو جعل موضوع الالبه الجزئية من
 افراد موضوع الموجه فلا يبقى الالبه الجزئية
 على اطلاقها بل يصير مقيدة فالموجه الكلي لا يكون
 بعض الالبه الجزئية بل الالبه التي هي اخص
 من الالبه الجزئية وكلما انخراس الالبه الجزئية والموجه
 الكلي على اطلاقها وقد مر مرارا ان ابحاث المنطوقانية
 على مطلقها لانه لو جرد القيد لبطل كثير من الاحكام
 في العكس وعيها وجود الناقص بين الجزئيتين
 واتساح الجزئيتين فعلم ان رعاية الاطلاق واجبة احكام

بواردهم

المنظور

المنطق وحسب توجه الشكوك وهذه التبيه انما يريد ذلك
 الحارصه والحقيقة ولما على الذهنية فغير ارادة له
 لا شرط فيها الوجود ولا الامكان ولهذا انزهها
 اهدا الحق **الفصل**
 في العكس المستوي وما يتعلق به الى قوله بعد التبدل محازا
اقول الفصل السامن في العكس المستوي
 وما يتعلق به وفيه بحثان اهل آفي تعرفه العكس
 في اللغة هو التبدل والآخره مطلقا وفي المنطق تبدل
 كل من طرفي التنصيص التي في الذكر بالاخر موافقا لها
 الصدق والكيف تلك طرفي العصبه ولم يتبدل الموضوع
 والمحول كما ذكره قوم من المصنفين لهذا هذا التعبد
 عكس الشرطيات وردنا قولنا في الذكر لتبدل مع
 ان طرفي الاصل ذات الموضوع ووصف المحول
 طرفي العكس ذات المحول ووصف الموضوع فلا يكون
 العكس تبدل طرية الاصل ولما شرطوا ان يكون
 العكس موافقا للاصل الكيف لان الموافقة لا
 دون المخالف لانه اذا صدق كذب بيلزمه بعض
 لما سجي ولا يلزمه بعض ب ليس له لوازا ان يكون
 المحول ساديا للموضوع وح لا يمكن سلب محول الموضوع
 عن المحول كقولنا كل انسان باطون اذ يمنع ان يقال
 بعض الباطن ليس انسان وكذا اذا صدق لاشي
 من ب ب يلزمه بعض ب ليس ب لما بين ولم يلزمه
 بعض ب ب لو ان يكون المحول ما يينا للموضوع
 بالمساينة الكلية فلا يصح حمل الموضوع على بعض
 المحول كقولنا لشي من الانسان محول ولا يصح بعض
 المحول انسان وانما قيدوا بالصدق لان العكس لا
 للاصل فحين ان يكون صادقا على بقدر صدق الاصل

ن
انرها

وانما نعينا للذهب وان اعتبر قمع لان اللان جاذب
 يكون اعم مما صدق العكس مع كذب الاصل لان قولنا
 كل حيوان ايض يستلزم قولنا بعض الحيوان
 وقد تطلق اسم العكس على القضية التي يحصل التبدل
 فاعلم يقولون قولنا بعضنا مع عكس لقولنا كذا
 وذلك بطريق المجاز **والسؤال** **اول**
 الصواب الى قوله بالضرورة انباء **اول**
 يجب ان يعلم ان المراد بالعكس اخص قضية بل
 الاصل وكذا حكم النتيجة في الساس وجع لم يسم البرهان
 على العكس الى تعان امرين ايج كون العكس لازما
 والساني كون الاخص منه غير لازم وكذا حكم النتيجة
 والاول استفاد من البرهان والساني من التقدير
 واذا عرف ذلك فقولنا للملأنا الموجبة تراكبات
 كلية او حرة تنعكس حرة ط حتم كذا في المحول اعم
 الموصوع وامتناع حمل الخاص على كل افراد العام
 لقولنا كل انسان حيوان فانه لا يصدق كل حيوان
 انباء واما في الجهة فالمدان ان اي الضرورة
 الدالة والعاقبات اي المشروطة العامة والعربية العامة
 تنعكس كل منها حينئذ مطلقة ويدل عليه للمنة اوجه
 فالاول الامراض وتبينه في العرفه العامة التي
 هي اعم الاربعه فقولنا اذا صدق بعض ج ب
 مادام ج وحيوان يصدق بعض ج ب حينئذ
 ط بانرض ذات ج التي هي ب مادام ج وحيوان يصدق على
 كانه ب مادام ج لكن كذا باللفظ لكونه من افراد
 ج واذا كان ج باللفظ لكونه ب في ذلك الوقت
 وج قد اجتماعه يصدق بعض ب مع جين هو ب
 وهو المطلوب واستعان صاحب المطالع في هذا

البرهان

البرهان بالكل الثالث وذلك ابان على الخلف ان العكس
 يحصل بهذا القدر من العكس الذي ذكرنا دون العكس
 الثالث فانه يحتاج الى البرهان في معاني لزوم النتيجة
 وجهتها الساني الخلف وهو ان نعم بعض العكس لك
 الاصل ليدع من انك الاول سلب الشيء عن نفسه
 اذا صدق بعض ج ب مادام ج وحيوان يصدق بعض
 ب مع جين هو ب واما لصدق بعضه وهو قولنا لا شيء
 من ج مادام ب فنتجه الى الاصل هكذا بعض ج ب
 مادام ج وهو محال الثالث طريق العكس هو ان
 يعكس بعض العكس ليرتد الى بعض الاصل في الحكم ان
 كان الاصل جربا او الى صده لو كان كليا وسمى
 المنطوقون الكلتير الصدق فنعكس قولنا لا شيء
 من ج مادام ب الى قولنا لا شيء من ج مادام ج
 كما يجي عكس السوالب ويدرك بعض ج ب مادام ج
 وهذا خلف واذا عرف بهذه الوجوه ان الجنبه
 المطلقة لونه هذه الاربعه فقولنا يلزمها اخص من
 الجنبه المطلقة كالعرفه العامة لجواز ان سطر هو ج
 الاصل عن وصف محوله وج لا يلزم العرفه اذ يصدق
 قولنا كل ضاحك انسان بالضرورة ولا ينعكس اليه
 قولنا بعض الانسان ضاحك مادام انسانا واذا لم
 الضرورة التي هي اخص الاربع الى العرفه التي هي
 اعم الاربع لا ينعكس شي منها الى العرفه العامة و
 الى اخص منها **والسؤال** **اول**
 حينئذ الى قوله ضروريه **اول**
 المشروطة الخاصة والعرفه الخاصة تنعكس كل منها الى
 جنبه مطلقة مادام ج اذا صدق بعض ج ب
 مادام ج وحيوان يصدق بعض ج ب حينئذ لا يبا

بلا مكان يتم هذه البراهين اما الافتراض فلا اذا صدق
بعض ج ب بلا مكان يفرض بعض ج ك فيكون ك ب وج
بلا مكان تصدق بعض ب بلا مكان ج بلا مكان يفرض
بعض ج ك والصغير المحكم يمتنع في السكول الاول كما ندرج
المصغر تحت الارسط ج ونعكس السالبة الضرورة
سالبة ضرورة كما سبق السالبة الضرورة **قال**
واما السوال بالكلية الى قوله قالوا بانها لا يمكن ان تنقسم
اقول اذا عرف حكم المرحبات فاما السوال
الكلية فالضرورة والدالة تنعكس كل منهما الى الدالة
والمشروطة العامة والعرفية العامة تنعكس كل منهما
الى العرفية العامة بالوجدين الاخيرين اى المحل والعكس
لانه اذا صدق لشي من ج ب دائما وجبان تصدق
لشي من ج ب دائما والمصدق لبعضه وهو قولنا بعض
ج ب بالفعل فنقسم الى الاصل هكذا بعض ج ب
بالفعل ولشي من ج ب دائما لينتج بعض ب ليس
دائما وهو محال او يعكس نقض العكس الى قولنا
بعض ج ب بالفعل وقد كان لشي من ج ب دائما
هذا خلف ولم يصح الافتراض لان السالبة جازية
لصدقها انتفا الموضوع وج ب يصح فرض الموضوع
بل لو فرض في نقض العكس لم جلب انعكاسه صح
لكن لا يلزم به بعد ثبوت انعكاسه ونعكس الضرورة
ضرورية ولا المشروطة مشروطة كما ذهب اليه المتقدمون
لصدق قولنا لشي من الكاتب باي بالضرورة لان
كل ابي هو كاتب بلا مكان واذا جعلت محول الاصل
ذات الابي اى الانسان الذي هو ابي يصدق لشي
من الكاتب بذلك الانسان بالضرورة ما دلل كاتبنا
ولم يصدق لشي بما هو ذلك الانسان كاتب بالضرورة

دون عكس

مادام

مادام ذلك لان من ذلك ان كاتب بلا مكان مادام
ذلك الانسان والمشرطة الخاصة والعرفية الخاصة
كل منهما الى العرفية العامة مع هذا الاول في النقض
اذا صدق لشي من ج ب مادام ج ب دائما وجبان تصدق
لشي من ج ب مادام ج ب دائما في النقض اما قولنا لشي
من ج ب مادام ج ب فلما علم انه لشي للعامة في الدلالة
لخاصة البرهان المذكورة العامة في اما الاول
في البعض ومعناه بعض ج ب بالفعل فلا يلزم تصدق
لصدق بعضه وهو قولنا لشي من ج ب دائما والعكس
القولنا لشي من ج ب دائما لما عرف ان السالبة الدالة
تنعكس لنفسها وقد كان في الاصل كل ج ب بالفعل يحكم
الاول هذا خلف ولم تنعكس مع الاول في الكل
لصدق قولنا لشي من الماشي باي ما دلل ماشيا دائما
لان بعضا ان كان ليس ماشيا دائما كما يجب وان ارد
بلا دول الاصل الاول في الكلاية كل واحد واحد
يراد سلب الاول عن بعض افراد ل عن كل واحد
واحد من افراد كما ذكر الشيخ في الشفا العكس الخاصان
كمنسما في الاول ويثبت ان تكون مراد المتقدم
بلا دول الاصل هذا صدق قالوا بانها لا يمكن ان تنقسم
قال واجتروا الى قوله هذا البرهان **اقول**
احتج المتقدمون على انعكاس السالبة الضرورية ضرورة
والمشرطة مشروطة بالخلف والعكس اما الخلف فقالوا
اذا صدق لشي من ج ب بالضرورة وجبان يصدق لشي
من ج ب بالضرورة والمصدق بعض ج ب بلا مكان
الى الاصل لشي من السكول الاول سلب ج ب عن نفسه
وكذا ذكره في المشروطة وجوابه ان الصغير المحكم
لا يمتنع في السكول الاول واما العكس فقالوا انعكس قولنا بعض

بسم الله الرحمن الرحيم
 من ج ب بالضرورة هذا خلف وكذا ذكره في المشروط
 والجواب لا ان الحكم الموجبة يمكن تقديره وقد عرفت ان
 هذا انما يصح على مذهب الفارابي ومن ذهب به
 واحتجوا ايضا على هذا المطلوب لو حسن اخرج كرمها
 بهما في المحض الاول اذ اصدق لمشي من ج ب بالضرورة
 وجبان يصدق لمشي من بسم بالضرورة والمصدق
 وهو قولنا بعض بسم بالامكان وهو غير صادق اذ لو صدق
 لما لم من فرض وقوعه محال اذ الحكم لا يلزم من فرض
 وقوعه محال وقد يلزم منها فلا يكون صادقا وانما قلنا
 يلزم من فرض وقوعه محال لانه لو صدق بعض بسم
 لصدق بعض ج ب بالفعل بالفعل المستوي وقد كان
 من ج ب بالضرورة هذا خلف ولهم قولنا بعض بسم
 بالفعل الى الاصل ليعتد بعض ب ليس ب بالضرورة
 محال وكذا يتبين المشروط بهذا الوجه وجوابه انه اذا
 فرض وقوع الحكم بالفعل فقد فرض صدق الجيم على البا
 بالفعل وج ذ في افراد الجيم ب وهو كان خارجا عنها
 حالة سلب البا عنها فقد صدق البا على هذا الفرد
 الرايد لما في سلبه عن الافراد التي كانت او لم تكن
 سلبا لبا بخلاف الموضوع فلا يلزم التناقض بالمطلقة
 المفروضة انما يتبع مع الاصل ان لو اندرج الاصغر تحت
 الاوسط وليس كذلك ان حكم اللفظ الاصل على غير هذا
 الفرد الرايد في افراد الجيم فلا يتدرج هذا الفرد تحت
 حكم الكبير فلا يكرر الوسط ولا يحصل التناقض وقال
 بعضهم لا ان لو صدق بعض بسم بالامكان لجاز صدق
 بعض بسم بالفعل اذ لا يلزم من صدق امكان بعض
 بسم بالفعل امكان صدق بعض بسم بالفعل بحيث اذا
 م يفرق الفرق

فصدق

اذ لم يبق في المعنى من العبارة لان معنى صدق امكان بعض
 بسم بالفعل هو معنى قولنا امكان صدق بعض بسم بالفعل بل
 بعينه هو معنى قولنا امكان صدق بعض بسم بالفعل بل
 لو كان مراد هذا العبارة لا يلزم من كون شيء يمكن بحسب
 ذاته جواز وقوعه في الخارج كما ان يصح معنى بالغير
 المفهوم من مفاهيمه لكن هذا غير وارد منها لا معنى
 بالامكان في الحكم المستعمل الامكان المستعمل الذي لا الذي كما
 في فصل الجاهل لا يمنع وقوعه وزعم بعض المفسرين ان
 هذا البيان من وما تفاق جوابه معالطة الوجه الثاني اذا
 صدق لمشي من ج ب بالضرورة يحقق المناقاة الضرورية
 بين ج وب والمناقاة اما يحقق من الجاهل فكيف ان مناقاة
 لب ضرورية يكون مناقاة ب ب ضرورية يصدق لمشي من
 بسم بالضرورة وكذا ذكره في المشروط وجوابه ان المناقاة
 في الاصل من ذات المحل بوصف الموضوع فليس صدق
 الاخر وكذا حكم المشروط ان لم يكن للوصف مدخل ضرورة
 السبب لانه لا يحقق المناقاة الضرورية من وصف الموضوع
 والمحور لما اذا كان للوصف مدخل كما في قولنا لا شيء من
 باكن الا صانع ماد لا كما يتنافى المشروط لنفسها بهذا
 البرهان لانه يحقق المناقاة الضرورية من الوصف من
 الجاهل ويحقق العكس **والسبب**
 السبع السبعة في قولنا بهذا الاعتبار **اقول**
 اما السبع السبعة من السواب وهي الوصفان والوجود
 والملكيتان والمطلقات العامة فلا يمكن ان الوقيته اخصها كما
 وهي لا تنفك لصدق قولنا لا شيء من التمر يصف بالضرورة
 وقت التي سبع وهي من التمرين لا اياها ولا تنفك لصدق
 في عكسه بعض المفسرين ليس بامكان العام الذي هو
 اعم الجاهل لصدق نفسه وهو قولنا كل مفسر بالضرورة

واذا لم يعكس الوقت لم يعكس لما فيه اذ لو انعكس الساعه
 انعكس الوقت لان لا ينعكس الا في الاصل لا في الاخر وقد بينا ان
 الوقت لا ينعكس قال في حق من المتأخرين انهم يعكسون
 هذه العبارة اذا احدثت خارجا رصده شرط
 في موضوعه اما ان احدثت حقيقته بحيث يخطر
 في موضوعها المهمات انعكس الساعه حقيقته دائمة لانه
 في اذ اصدق في شيء من جيب بالفعل صدق في شيء
 في جيب داما اذ لم يصدق هذا الصدق بعبارة وهو قولنا
 بعض ب داما في بلا طلاق وسعكس الى قولنا بعض ب
 داما لما نلخص البعض الذي موت داما في بلا طلاق
 كذا في بالفعل وب داما فبعض ب داما وقد كان
 في شيء من جيب داما بلا طلاق هذا صلف او بضم قولنا
 بعض ب داما في بلا طلاق الى الهم صلف وهو قولنا
 في شيء من جيب بلا طلاق ليلزم من الكل الاول بعض
 ب داما في داما يجعل كبرى بعضه صادقة في نفس الامر
 وهي قولنا كل ب داما بالفعل ليدل على الكل الثاني
 بعض ب ليس في داما وهو المطلوب واذا انتم هذا
 العكس المطلق العامة لزم الوستين والوجود دليل
 لان المطلق اعمها واما اذا كان الاصل ممكنه فنقول
 في شيء من جيب بلا يمكن العام رصبا ان يصدق
 بعض ب ليس في داما لانه متى صدق الاصل
 ان يصدق قولنا في شيء من ب بالضرورة في بالفعل
 وسعكس الى قولنا بعض جيب بالضرورة وقد كان
 في شيء من جيب بلا مكان هذا صلف او بضم الى الهم
 ليدل على الحاك كما مر اذ اصدق قولنا في شيء من ب
 بالضرورة في داما يجعل كبرى لنقولنا كل ب بالضرورة
 ب بالفعل ليدل على الثالث بعض ب ليس في داما

وايضا

ن
دائما

داما

وانما قدنا الموضوع منها بالضرورة ليكون مناقضه للممكن
 العامة اذا الدائم ليس منها فممكن العامة لها ولو قدنا
 في الصور من بالضرورة يتم البرهان لكن قد في المطلق
 العامة بالدولم ليعلم ان المطلوب يتم بذلك ولو اقتصرنا
 على البرهان في الممكن العامة لكان ذلك كافيا واذا انتم
 العكس للممكن العامة لزم للممكن الخاصة لان لا ينعكس
 في الاصل والحقن المذكور لم يرد منها لا يمنع
 كذب قولنا بعض المحقق ليس يتم بحسب الحقيقة
 اذ لم يشترط امكان الموضوع فان المحقق الدائم
 المحقق الذي ليس يتم وان كان ممكنا فهو ليس يتم
 بهذا الاعتبار **قال** وهذا ضعيف
 الى قولنا ويلزم من ذلك صدق الاصل **اول**
 هذا اما دلوره وهو ضعيف من وجهين اما الاول فلا
 العكس بالذم من الاصل فقط بل منه مع العكس وهو
 قولنا كل ب داما لو بالضرورة بالفعل فلا يكون علما
 اذ العكس بالذم من الاصل ومنه ما لزم منه بل من
 الجوه واما بانسلا لانه يتم في الخارج في قولنا الحقيقة
 عند الجمهور وهو الذي يشترطه امكان الموضوع
 واما لانه يتم فيها لان قولهم كل ب داما او بالضرورة ب
 بالفعل لا يجب صدقه بحسب الخلق ولا بحسب الحقيق
 اذا اشترط امكان الموضوع كذا وان لم يكن الدائم او
 بالضرورة ممكنه وممكن ان يبين هذا البرهان على
 وجه يتم في الخارج في الحقيقة الذي يشترطه امكان
 الموضوع بحيث لا يحتاج الى المقدمة الاصيلية بل
 ان يقال اذا جددت المطلق العامة صدق قولنا
 في شيء من ب داما كما مر واذا اصدق قولنا في شيء
 من ب داما صدق قولنا ليس بعض ب بالفعل

ليس

او

ب

ما ليس موجود فلا ما دام ليس موجود لصدق قول بعض
 ما ليس موجود فلا حين ليس موجود واذا علم ان السالبة
 الكلية والجزئية لا تنفك اذ كانت سالب الموضوع ^{معدوم}
 المحل يعلم ان الموجبة الكلية والموجبة الجزئية اذا كانتا
 سالبة المحل لم تنفك ان ايضا لا يحسب لصدق ^{ادعاء}
 في التقصن المذكور كل شر يك البراءة ليس بانيان ^{الصدق}
 بعض ما ليس بانيان ترك البراءة خارجة وحقيقة
 ذهنية وكذا لصدق كذا فلا ليس موجود ^{بعض}
 ما ليس موجود فلا خارجة وحقيقة بل ذهنية ^{هذا}
 كذا حكم الجملتان موجبة وسالبة واما الشرطيات
 فالموجبة المتصلة كلية كانهما جزئية تنفك موجبة جزئية ^{بالخلف}
 بعكس بعض العكس لانه اذا اصدق قد يكون اذا كان
 آباء قد صدق قد يكون اذا كان قد فاق والاصل
 ليس البتة اذا كان قد فاق نفسه الى الاصل ليس
 قد يكون اذا كان آباء فاق وهو محال او بعكس هذا
 السبب الى قولنا ليس البتة اذا كان آباء قد يكون
 قد يكون اذا كان آباء فاق هذا خلف واما السالبة
 الكلية فتعكس سالبة كلية بالخلف والعكس ايضا لانه
 اذا اصدق ليس البتة اذا كان آباء قد صدق ليس البتة
 اذا كان قد فاق والاصل لصدق بعضه وهو قولنا قد يكون
 اذا كان قد فاق نفسه الى الاصل ليس سلب صدق
 او بعكسه الى قولنا قد يكون اذا كان آباء قد قد كان
 ليس البتة اذا كان آباء فاق هذا خلف هذا ما ذكره
 ولنا فيه كلام محي بعد واما السالبة الجزئية فلا تنفك
 كذا تكون المقدم اعني التالي لقولنا قد لا يكون اذا
 كان الشيء حيوانا فهو انان مع كذا بقولنا قد لا يكون
 اذا كان الشيء انان فهو حيوان واما المتصلات

فلا تصور

فلا تصور لها العكس طبعها بل وصفا اذ لم يتا رتد بها
 عن اليها بالطبع بل بالوضع وقد ذكرنا في صدر ^{هذا}
 الفصل ان المراد بالعكس ضمن بضمه بل هو ^{هذا}
 وكذا انتاج المقسمة فمن علم البرهان على العكس ^{بما}
 المقسمة بان علم لزوم الزايد على ما ادعى لوجه ^{هذا}
 او نسخة ولكن في ذكر ايراد صورة من صور التقصن
 وقد عينا ذلك في العكس وما ذكره اصد من العلم
 سوى التقصن طريقا اخر فيمكن قد يمكن فيه طريق
 اخر هو ان اردنا نفع هو اخص من المدعى نظريا
 فان جاز صدق بعض ذلك لخص مع الاصل
 والعكس ومع العياض في التنازع بان لا يلزم من
 محو محال علم ان اخص غير لان الاصل او
 العياض لانه لو كان لانا اضع هو اصدق بعضه
 مع الاصل والقياس لان بعض اللان يمنع
 يصدق مع المدعى اذا اودنا ان نعلم ان الموجبة
 الدالة هل تنفك الى الموجبة الضرورية ام لا
 اخذنا الموجبة الدالة مع السالبة الممكنة فقد جاز
 صدقها فاعلم ان الموجبة الضرورية غير لانه ^{وذكر}
 لانه اذا اصدق كذا بكذا لهما جاز ان يصدق
 لا شيء من بـ بالامكان العام **قال**
 واورد الامام الى قول الشرطيات **اقول**
 وذكر الامام في المحقق ان السالبة الدالة اذا اخذت
 حقيقة لا تنفك لان الكثرة ممكنة لان لا يمكن
 سلبها عنه ولا يلزم من فرض وقوع الممكن محال
 فنفرض انه وقع فلما انعكست السالبة الدالة سالبة
 دالة لوجبان تنفك الى قولنا لا شيء من الكايب
 باينان داما وهو محال ولم يلزم المحال من قولنا لا

من الانسان كتاب داما لم يكن يمكن ان يكون له ان يكون
 فيكون انكس من ان يكون له الداء كمنسها على كتاب
 صاحب الكشف وبقية نوع من الما حزين فانه لم يكن ان
 المحاك اذا لم يلزم من الاصل انه يمكن يلزم من العكس
 لجواز ان لم يلزم من شي منها بل يلزم من مجموعها
 المحتملين قد يستلزم اجتماعها لا كون زيد كاتب
 بالفعل في وقت معين يمكن وكونه غير كاتب بالفعل
 في ذلك الوقت ايضا يمكن مع ان اجتماعها في ذلك الوقت
 موجب للمحاك وفي هذا الجواب نظر لم نج يتركه لا في
 من ان يكون اجتماعها مستلزما للمحاك او لا وايضا
 كان يمنع العكس لم نه ان كان مستلزما فعلى تقدير
 صدق الاصل يمنع صدق العكس والا لزم المحاك
 واذا امتنع العكس على تقدير صدق الاصل لا يكون
 العكس لازما للاصل وهو المطلوب وان لم يكن اجتماعها
 مستلزما للمحاك ولم يكن الاصل مستلزما للمحاك فليست
 هو العكس وهو المطلوب بل هو بالامام ان يترك
 لا في كذب قولنا لا شيء من ان يكون انسان زيد في ذلك لانه اذا
 فرض سلب الكفاية عن الانسان داما حتى صار لا شيء
 في معنى المركب اذا اوجد لم يكون كاتب بالفعل اصلا
 اذا ابا لته الحقيقة انما صدق لو كان كذا في ذلك في ذلك
 الكاتب بالفعل وجودا بحسب الحقيقة لانه ان وجد
 فان كان انسانا لكان الانسان بحيث يكون كاتب
 بالفعل هذا خلف وان لم يكن ان فانه يترك المحاك
 وسبقه تسليم صح سلب الانسان عنه واذا لم يكن
 موجودا بحسب الحقيقة صح سلب الانسان عنه بحسب
 الحقيقة واما السه التي ترد على عكس السوال
 والموصات الجارية في بعضنا بالطبيعة والخصية
 مثلا

مثلا من عدم انكس قولنا لا شيء من الانسان بنوع ولا شيء
 من زيد بان ومن عدم انكس قولنا بعض النوع انسان
 وبعض الانسان زيد فعدا استوفينا الكلام فيها في فصل
 حقوق المحصورات فما راد ان تذكر فليطلبها في ايضا
 يرد شبه على انكس المتصلة الموجبة الضرورية وذلك
 لان كل مركب يستلزم جزمه واما استلزام الجزء المركب غير
 محقق فان العن مثلا يستلزم الملته ولا يعقل زمان
 او يقدر بكون الملته في ذلك الزمان او على ذلك التقدير
 لدعتي محض بوجه لهما العن ويمنع بوجهها وكذا
 كل خاصه مفارقة يستلزم نوعها والنوع لم يستلزمها
 في شي من الوجودات ولا على تقدير من التقادير فان كان بالفعل
 يستلزم الانسان استلزاما كلياً ولا يلزم الانسان
 بالفعل في شي من الوجودات والتقادير وعلى انكسها
 موجب القدر في انتاج الاقيسة الشرطية وهذا هو
 زياده محض ومحقق فليقره الى قسم الشرطيات
والسؤال **حاله** مدغلط في العكس الى قول
 بحسب الزعم **اول** تدفع الغلط في العكس
 اذا كان احد طرفي القضية نسبة الى الوجود في فطن
 ذلك الوجود في موضوع او محمول فقط يدفع الغلط
 كقولنا كل ملك على السرير وكل تد في الكايط وكل شيء
 كان تابا فطن ان المحمولات السرير والكايط والمشياب
 متقاي في عكسها بعض السرير على المتد وبعض الكايط
 في الوند وبعض المشاب كان شيئا فاد اعلم ان المحمول
 مدغلط السرير في الكايط وكان سابا وانسابه علم
 ان عكسها بعض من على السرير ملك وبعض ما في الكايط
 وتد وبعض من كان تابا شيء واما بقدرنا بامر محصل
 لانه لو كان احد الطرفين نسبة الى غير محصل اي مدغلي

يصدق العكس كقولنا بعض الانسان على غير الفرس
او بعض غير الانسان على الفرس فانه يصدق في الاول
بعض غير الفرس على الانسان وفي الثاني بعض الفرس
على غير الانسان وذلك الكشي مفالط من الاقدمين
من هذا النوع فرحم الله تعالى وهو انه يصدق
من الجسم الممتد في الجهات الى النهاية مع كذب عكسه
وهو قولنا كشي من الممتد في الجهات الى النهاية جسم
صدق قولنا كل ممتد في الجهات الى النهاية جسم ثم ذكر
في صله ان المطلوب في الاصل هو الانتهاء فقط لا امتناع
سلب الممتد في الجهات عن الجسم لان كل جسم ممتد في
فيكون الاصل حجة هكذا كشي من الجسم الى النهاية له عكسه
كشي مما لا نهاية له جسم وهو صادق وهذا الحل ضعيف
لان المحرر وهو قولنا الممتد في الجهات الى غير النهاية
اما ان يكون محمول على الجسم او مملوكا عنه والاول محال
لناتمام الاجزاء فتعين الثاني ويعود الاسئلة قوله
المستلزم هو الانتهاء فقط قلنا اذا كان جرم المحرر
مملوكا عن شئ كان المحرر ايضا مملوكا عن شئ الكلي
باعتبار الجرم بل صد ان العضو الذي هو الاصل ان
خارج حتى يكون معناه كشي مما هو بحيث من الاجزاء
الموجودة في الخارج الممتد في الجهات الى غير النهاية او
حقيقته حتى يكون معناه كشي مما هو كشي او وجد
في الخارج وهو جسم يمكن ان يحتمل لوجوده في الخارج
كان ممتد في الجهات الى غير النهاية لئلا صدقها لئلا البرهان
على تنافي الابعاد لكن معناه كشي العكس وهو قولنا كشي
الممتد في الجهات الى غير النهاية جسم لا سلف موضوعه ان
الممتد في الجهات الى غير النهاية معدوم في كل الجسم على عرف
ان المعدوم لا يصدق سلب نفسه اوله زنه عنه وان اصدت

نكر

تلك القضية ذهنية متعنا صدقها لصدق بعضها
وهو قولنا بعض الجسم ممتد في الجهات الى غير النهاية
قال الفصل ٩ في عكس البعض
الى قوله وبه ابو البركات **اول الفصل**
التاسع في عكس البعض وفيه بحثان البحث الاول في
وهو جعل كل شئ في الطرفين بدلا عن الآخر وقال
الشئ في تعريفه هو ان يرضى ما تناقض المحل فيجعل
وما تناقض الموضوع فيجعل محمولا وهذا التعريف غير
لعكس الترطيات لان تعال في تعريفه هو ان يرضى
ما تناقض المحل به فيجعل محمولا عليه وما تناقض محمولا
عليه فيجعل محمولا به وتجب عكس الترطيات والترطيات
وذلك لانها وصاحبها كشي من متابعيها ان في كل
الشئ ما يمتد الى غير النهاية جعل في بعض الصور عين الموضوع
محمولا وسلب المحل موضوعا حيث قال كشي من الايمان
بحر يلزمه بعض ما ليس بحر انسان قد جعل غير الموضوع
محمولا وايضا قال في عكس الوجه الكلمة اذا صدق قولنا كل
بب يلزمه كل ما ليس بـ ليس بـ والاصل صدق بعض
ما ليس بـ وان احد المحل في هذه القضية هو قولنا
كل ما ليس بـ ليس بـ معدوم كما يتبين من وجه
معدوم الطرفين ورج يكون متضمنا سالبه معدوم الطرف
وهو قولنا ليس كل ما ليس بـ ليس بـ واذا كان كذلك
فلا يلزم من كذب العكس صدق قولنا بعض ما ليس بـ
لان ليس سلبا للعكس ولا لما ليس بـ لكونه
من نقصه لا حرف في فصل العدول والتحصيل ان
الموجة المحصل اخذ من السالبة المعدوم لكن صرح
بذلك في هذا غير صحيح وان احد العكس سالبه حتى يكون
معناه كل ما ليس بـ ليس بـ قد جعل المحل غير الموضوع

قال

لا يبيحنا بعد ما نضع كلامه ثم قالوا بل الحق ان يقال
 عكس البعض هو عمل الموضوع او يبيحنا على بغير
 لتدريج فيه القيمان وقال بعضهم ان الشيخ جعل
 المحمول موضوعا وعين الموضوع محمول على الفاعل الكيفية
 في الاصل واما في البركات **قال**
 والحق ان الامر الى قولنا فلاننا فاشبهه **اول**
 اذا عرفت كلام الترتيب فيجب ان يعلم ان الامر كلاف
 ما نعلم الترتيب انما الثاني فلان كلامه يصحح ذلك على
 جعل بعض المحمول موضوعا وبعض الموضوع محمول
 فلا يصح ان يقال انه اراد غير هذا واما الاول فلانه
 لا يتحقق في كلام الشيخ ولا يلزم ما ذكرناه من ان
 البعض ولا يلزم للبعض مقام البعض اوله في البعض
 اذ يمكن تفسير كلام الشيخ على وجه سقط جميع الشبه
 ويصح صريح العقل بان الحق هو ذلك وهو ان تقول
 ان العكس عند الشيخ عبارة عن جعل بعض المحمول
 موضوعا وبعض الموضوع محمول موافقا للاصل الكيفية
 والصدق لكن مبنيا على صحة ما تقدم ذكرها الى هذه
 الشبهة تدعى ان الشيخ قد افاض بعض الطرفين
 السلب لمعنى العدول لان بعض الشيء يوجب
 سقوط ما فيه مع صدقه على شيء اخر فان ذلك اخذ
 من النقيض بعكس البعض قولنا كل ج ب قولنا كل
 ما ليس ب ليس ج لا قولنا كل ما هو ب فهو ج كما
 المتأخرون فاعلم ان ما اخذوا ليس بعكس البعض
 بل انما اخذوا على هذا نزول جميع الشبه اما قولهم في الشبهة
 الثانية انه ان اخذ المحمول في عكس النقيض معدوم فلا يلزم
 من كذب عكس البعض صدق بعض ما ليس ب ج
 قلنا انه ما اخذه معدوم بل اخذه سلبا في يلزم من
 عكس

الشيخ
 ثم

عكس البعض صدق بعض ما ليس ب ج وتقرره ان
 اذا صدق كل ج ب بعكس القولنا كل ما ليس ب ج
 ليس ج موجه سالبه الطريق لا لصدق يقينه وهو
 قولنا كل ما ليس ب ليس ج واذا صدق هذا صدق
 بعض ما ليس ب ج كما قال الشيخ وتبين ذلك يا ربه
 اوجه فالاول لم يصدق لصدق يقينه وهو
 لا شيء مما ليس ب ج ويلزمه كل ما ليس ب ليس ج
 لما عرفت في محقق السواد ان السالبة مساوية للموجبه
 السالب المحمول واعترفوا لما اخرون ايضا مساواتها
 اياها وقد كان ليس كل ما ليس ب ليس ج هذا
 خلفا لثاني اذا صدق ليس كل ما ليس ب ليس ج
 بمحقق وجود ما ليس ب ج لولم يحقق لصدق ما ليس ب ج
 ب صدق السلب عن المعدوم لما عرفت في محقق السواد
 ان السلب يصدق عندنا في الموضوع وان كان المحمول
 نفسه اوله فلان اذا صدق لا شيء مما ليس ب ج يلزمه
 كل ما ليس ب ليس ج هذا خلف واذا تحقق وجود ما ليس
 ب صدق بعض ما ليس ب ج لان السالبة المعدوله
 او السالبة الطريقين مستلزم للموجبه المحصل بشرط وجود
 الموضوع اسما كما مر في فصل العدول والافضل
 الثاني لو كذب العكس هو قولنا كل ما ليس ب ليس
 ج لكذب ما يساويه وهو قولنا لا شيء مما ليس ب ج
 ان الموجبه السالبة المحمول مساوية للسالبة المركبه من
 غير موضوعها وبعض محمولها وهذه السالبة هي التي
 جعلها المتأخرون عكسا واذا كذب قولنا لا شيء مما ليس
 ب ج صدق يقينه وهو قولنا بعض ما ليس ب ج
 الرابع قولنا ليس كل ما ليس ب ليس ج سلبا سلبا
 لان اخذنا المحمول محمول السلب لمعنى العدول وسلب

٩٤

السلب اعجاب فليكن قولنا بعض ما ليس ^{المطلوب} ~~بشيء~~ وهو
 ومن الجوانب المأخوذة اعترفوا لمقدم هذه السالبة
 للاصلد والوا اذا صدق قولنا كذا بـ ^{بشيء} ~~بشيء~~
 ان يصدق له شيء مما ليس بـ ^{بشيء} ~~بشيء~~ وهو اعليه ^{بشيء} ~~بشيء~~
 عكس النقيض وسلموا ان هذه السالبة مستلزمة للموجبه
 التي جعلها الشيء عكس الشيء ^{بشيء} ~~بشيء~~ وهي قولنا كذا بالبر
 بـ ليس بـ ^{بشيء} ~~بشيء~~ على ان هذه الموجبه لا تستدعي وجود
 الموضوع كالبالبيه وصحة صاحب الكشف وصاحب
 المطالع وغيرهما على ذلك كقيم ومع ذلك منوها
 لزم تلك الموجبه للاصلد والوا قولهم انه جعل
 الموضوع محمولاً في عكس السالبة وليس كذلك
 لانه اذا صدق قولنا لا شيء من الانسان محمولاً
 اتي قولنا ليس كذا بالبر ليس محمولاً بالبر
 الطرفين لكن هذا لما كان معنى قولنا بعض ما ليس
 محمولاً بالبر لانه اذا صدق كذا بالبر
 ليس بـ ^{بشيء} ~~بشيء~~ صدق بعض ما ليس بـ ^{بشيء} ~~بشيء~~ بـ ^{بشيء} ~~بشيء~~
 موضع العكس محتمل في اللفظ فاعلم انه لا يناقض
 في كلام الشيء وما ذكره ككلام حق واذا عرفنا ان
 الموجبه التي جعلها الشيء عكس الشيء مساوية
 للسالبة التي جعلها المأخوذة عكس الشيء ^{بشيء} ~~بشيء~~
 تلك الموجبه للاصلد بوجوب لزم تلك السالبة ^{بشيء} ~~بشيء~~
 جعل تلك السالبة عكس النقيض فلا مناقشه معه
 اذ لا مشاعيه في الاصطلاحات **والسالب**
 البعث الثاني الى ترتيب كذا العكس **الاول**
 استطاع صاحب الكشف عكس الشيء ليس بالبر
 القضية اما حقيقة مطلقة بان يكون طرفها ^{بشيء} ~~بشيء~~
 او خارجيه مطلقة بان يكون طرفها خارجيه ^{بشيء} ~~بشيء~~

ليس
املا

او يكون الموضوع بحسب الحقيقة والمحمول بحسب
 الخارج او بالعكس فلهذا اربع قضايا وعده كل تقدير
 موضوع القضية الموجبه الكلمه اما ان يكون محمولا
 او معدولا او سلبا في نصير احدى عنصريها على التقادير
 فالمحمول اما محصلا او معدولا او سلبا فمحصول
 ويشتون نصيبه وذكر لكل منهما ما يكون له زوايا وملازم
 لما زاد الشيء انما يساهل في هذا الباب واستطاع
 بعض كتبه كلاسارات وعينها لعل احتياج المنطق
 اليه اذ لم يجوز بيان الاشكال وغيرها كما هي
 انما تعتبر في عكس الخارجيات خارجيه وفي عكس
 الحقيقات حقيقه وفي عكس الازهنيات ^{بشيء} ~~بشيء~~
 بشرط ان ياضد ببعض كل من الطرفين سواء كان
 محصلا او معدولا او سلبا بمعنى السلب ^{بشيء} ~~بشيء~~ ^{بشيء} ~~بشيء~~
 ولو كان الطرفين محمولا كقولنا كذا هو ليس بـ
 ياضد محصلا بقولنا في عكسه كذا بـ ^{بشيء} ~~بشيء~~ لان ليس
 ليس بـ هو بـ واذا عرفت ذلك فنقول لا في
 من ان يكون كل من الطرفين محصلا او معدولا
 او سلبا او مختلجا فهو تسعة اقسام لان الحاصل من
 السلبه في السلبه تسعة سته منها رمى الى يكون
 كل من الطرفين محصلا او معدولا او ^{بشيء} ~~بشيء~~ محصلا والآخر
 معدولا او يكون المحمول سلبا والموضوع اما محصلا
 او معدولا بعكس الى موجب سالب المحمول ^{بشيء} ~~بشيء~~
 موجب والسلبه الباقية وهي التي يكون كل من الطرفين
 سلبا او الموضوع سلبا والمحمول اما محصلا او
 لا تتعكس اذا كانت موجبه خارجيه او حقيقه وانما
 تتعكس ان لرا صدق ذهنيه اما الاول وهو
 المستمد كونه الى موجب سالب المحمول فلانه اذا صدق

كذا ج ب من التلزمه كذا ليس بـ ليس
 ليس كذا ليس بـ ليس بـ ويلزمه بعض ما ليس بـ
 كما سر هذه القضية موجب محصل المحل فيستدعي
 وجود الموضوع والمحل وإذا كان كذلك يندرج فيها
 تحت موضوع الأصل في لغة الأصل هكذا بعض ما ليس
 بـ وكذا ج ب يدعي بطلان ما ليس بـ مما ليس بـ
 وهو محال وأيضا يمكن هذه القضية إلى قولنا بعض
 الموجود الصادق عليه ج هو ليس بـ وقد كان المحل
 كذا ج ب هذا أصلا فاما صرحنا بوجود الموضوع
 لنعلم كون هذه القضية متناهيه للأصل إذا القضية
 السالبة المحل فإذا ان صدق كذلك الموضوع وج
 متناهيه للأصل لا عرف في ضد المتناهيه ان الموضوع
 في الابه الجزمه اذا كان معدوما في المحل الكلية
 واما الثاني وهو عدم انعكاس التلزم الثاني فلا يندرج
 سالبه الطرفين كذا ليس بـ بعد ليس بـ محلا خارجيا
 مع كذب العكس اذ لم يصدق بعض المحل فارجح
 ولا حقيقة يكون المحل متناهيه وكذا يصدق سالب الموضوع
 محصل المحل كذا ليس بـ يمكن بالامكان المحل وان
 محسب الخارج او الحقيقة هو يمكن بالامكان العام
 في عكسه بعض ما ليس بـ يمكن بالامكان العام يمكن بالامكان
 الخاص لا خارجيا ولا حقيقة وكذا يصدق سالب الموضوع
 معدول المحل كذا ليس بـ محلا من الموجودات الخارجية
 المحقق هو لا جرم ولا يصدق بعض ما ليس بـ محلا
 لا خارجيا ولا حقيقة هذان الاصلان انما يصدقان
 لو خصصنا موضوعهما بالموجودات الخارجية او حقيقة
 والاملا يصدقان لمدول الموجودات في الموضوع المتناهي
 محلا محصلا او المعدول على المعدول متناهيه يصدقان مع
 كذا ج ب

كذا ليس بـ العكس فيها **والسلب** فان قيل الى قوله
 وكذا في القسمين السابقين **امول** هذا
 سوال يوجب ورود على ما ذكرنا وبغيره ان يقال البرهان
 الذي ذكرتم على انعكاس التلزم المذكورة مأمم بعدتم على
 انعكاس هذه التلزمه فلان كان صحيحا وجب العكس
 في هذه التلزمه ايضا وان لم يكن صحيحا لم يندرج في انعكاس
 التلزم ايضا واما قلت ان ذلك البرهان قائم مبنيا على
 اذ اصدق سالب الموضوع محصل المحل كقولنا كذا ليس
 بـ سلك الى قولنا كذا ليس بـ والاصل يصدق بعضه
 وهو قوله كذا ليس بـ ويلزمه بعض ما ليس بـ ليس
 ج كذا ذكرتم ضمها الى الأصل هكذا بعض ما ليس بـ ليس
 ج وكذا ما ليس بـ يدعي بعض ما ليس بـ محل
 السلف على التلزم وهو محال سلك ايضا قولنا
 بعض ما ليس بـ ليس ج الى قولنا بعض ما ليس بـ ليس
 وقد كان كذا ما ليس بـ هذا خلف وجوابه ان ما كان
 لا ج اتاح التباس مبنيا على قولكم بعض ما ليس بـ
 ليس ج سالب المحل والموضوع السالب المحل لا يستدعي
 وجود الموضوع والمحل وموضوع الأصل وهو قولنا
 كذا ليس بـ ج موجود فلا يلزم اندراج ليس بـ في موضوعه
 ولا يلزم الاحتياج ولو ركب هذا البرهان في بادئ النقض
 وهو قولنا كذا ليس بـ يمكن بالامكان الخاص بالموجودات
 فهو يمكن بالامكان العام يظهر حقيقة ما ذكرنا من علم
 المحل اندراج ولا يلزم ايضا صدق قولنا بعض الموجود
 الصادق عليه ليس ج هو ليس بـ كما لم من برهانتنا
 فمجرد ان يكون موضوع السالبة غير موضوع الموضوع
 الكلية فهو ز صدقها معا والظن في اذ التلزم في
 هذا المعنى هذا حكم الى تمام الشبهة اذا كانت موجبة

اما اذا كانت سالبة فتعكس الجمع في المركبات غير الممكنة
الخاصة كما ينز بعد وتعكس هذه السالبة في البسائط الفعلية
اي غير الممكنة العامة دون السالبة المذكورة فانها لا تعكس
في البسائط الفعلية كما هي انما تعكس هذه السالبة اذا كانت
سالبة فعلية لكون الموضوع فيها سلبيا وصدق السلب
على المحدود وان دون العكس كما ستعلم لانه اذا صدق لشي
ما ليس \neg ليس \neg بعض ما ليس \neg ب كما عرفت من
الوجه الرابع وصدق ايضا كذا ما ليس \neg ب لكن
يكفي ميمنا صدق بعض ما ليس \neg ب واذا صدق بعض
ما ليس \neg ب تعكس الى قولنا بعض \neg ليس \neg ب
سواء كان \neg متحققا بحسب الخارج او الحقيقة او لا لان
ليس \neg سلبى فصيح جمله على الموجود وعلى المعدوم
صدق بعض ما ليس \neg ليس \neg صدق ليس بعض \neg
وذلك ظاهر وهو عكس البعض دعه هذا ليس التفسير
الباقي من اى السالب الموضوع المحصل المحمول
السالب الموضوع المحدول المحمول اما في السالب الموضوع
المحصل المحمول فلانه اذا صدق لشي ما ليس \neg ب
صدق بعض ما ليس \neg ليس \neg كما عرفت وتعكس
الى قولنا بعض ما ليس \neg ليس \neg ويلزمه ليس بعض
ما ليس \neg وهو المطلوب واما في السالب الموضوع
المحدول فلانه اذا صدق لشي ما ليس \neg ب صدق
بعض ما ليس \neg ليس \neg لما مر فصدق بعض
ما ليس \neg ويلزمه ليس بعض ما ليس \neg وهو
وهذه السالبة لو كانت سالبة جزئية تعكس بعكس
البعض ايضا بهذا البرهان وانما لم يعكس لانه
هذا البرهان يكون موضوعها غير سلبى فلان
هذا البرهان مثلا اذا قلنا لشي من \neg ب يلزمه

بعض

بعض \neg ليس \neg ب لكن لم تعكس الى قولنا بعض ما ليس \neg
لحران ان لم يكون \neg متحققا بحسب الخارج والحقيقة فلا يصح
على شى وقد بينا في العكس المستوي ان الموضوع اذا كانت
سالبة المحمول لا تعكس بعكس المستوي \neg ب لانه البرهان
لقولنا لشي من الملا بعد خارجا وجبا وحققا ويلزمه
كل خلا ليس بعد لكن لم تعكس الى قولنا بعض ما ليس
بعد خلا لا متناقض الخلا في الخارج هذا اشارة الى
بعض النسخ يا ابا ما ونفا على طريق الاحكام وبعد
ذكر باي تفصيل القول فيه **قال** اذا
قدم ذلك الى قوله في العكس المستوي **اقول**
اذا عرفت ما قلنا في الموضوع الكلية سواء كانت خارجية او
حقيقية او ذهنية تعكس الضرورية والعدمية المشتركة
العامة والعرفية العامة عرفية عامة بعض ما ذكرنا
البرهان مثلا اذا صدق كل \neg ب فلما تعكس الى قولنا
كل ما ليس \neg ليس \neg داما والصدق نفسه وهو
قولنا ليس كل ما ليس \neg ليس \neg ما لفعل ويلزمه بعض
ما ليس \neg ب بالفعل كما مر فنضه الى الاصل هكذا
بعض ما ليس \neg ب بالفعل وكل \neg ب داما منح بعض
ما ليس \neg ب داما وهو محال او يعكس الى قولنا بعض
 \neg ليس \neg ب بالفعل وقد كان كل \neg ب داما هذا اظف
وكذا بين في العرفية العامة ولم تعكس الضرورية
لصدق قولنا بالضرورة كل كاتب هو ليس \neg ب ولم تعكس
الى قولنا بعض ما ليس \neg ب كاتب بالضرورة لصدق قولنا
كل امي كاتب بالامكان وهذا البعض علم ايضا ان الشرط
لم تعكس شرطه اذا جعلنا المحمول ذات الامي الى
الانسان الذي هو امي اذا صدق كل كاتب ليس \neg ب ان
بالضرورة ما دل كاتب لا يصدق بعض ذلك الانسان

بالضرورة مادام كانتا بصدق بعضه ذلك الانسان
ليس كما تب بالضرورة مادام ذلك الانسان هذا اذا لم يكن
للوصف مدخل في الضرورة اما اذا كان انعكس الى شرط
لان الوصف اذا كان مستلزما للمجمل يكون استلزامه
لا سفا الوصف كقولنا كل كائنه متحرك الى صايع بالضرورة
مادام كانتا بانه انعكس الى قولنا كل ما ليس متحرك الى صايع
ليس كما تب بالضرورة مادام ليس متحرك الى صايع وان
انعكس الى العرفه العامه مع قيدا الاول في البعض
فانه اذا صدق كل ج ب مادام ج ب دائما صدق
ما ليس ب ليس ج مادام ليس ب دائما في البعض
الاولي في البعض منها ليس ب بالفعول
اما صدق قولنا كلما ليس ب ليس ج مادام ليس
فلما برهن البرهان في انعكس الى العرفه العامه وانه
لان للعامة اللازمه الخاصه واما صدق بعض ما ليس
ب بالفعول فانه لو لم يصدق لصدق لشي ما ليس ب
دائما وانعكس بالانعكس المستوي الى قولنا لشي من ليس ب
دائما ويلزمه كل ج ب دائما وقد كان الاول الى صايع
لا شيء من ج ب بالفعول هذا خلف ولم ينعكس الى العرفه
في الكل بل البعض الذي ذكرناه في العرفه المستوي اذ يصدق
كل ما هو ليس ساكن مادام ما شئ لا دائما بالانعكس
الى قولنا كل ساكن هو ليس ساكن مادام ساكن دائما
في الكل فان الاول في الكل يكون بقولنا لشي من الساكن
ليس ساكن بالفعول ويلزمه كل ساكن ما شئ بالفعول وليس
كذلك فان احب ساكن وليس ساكن اصلا هذا ما ذكره
والحق ان المشروطه الخاصه ينعكس الى المشروطه العامه
مع قيدا الاول في البعض وذلك لان المشروطه الخاصه
لا تحقق الا وان يكون للوصف مدخل في ضروره نسيه

نحو

المجمل الى الموضوع واذا كان كذلك ينعكس ما ذكرنا وانما
قلت انه لا بد وان يكون للوصف مدخل لانه لو لم يكن الوصف
مدخل بالضرورة فمعان يكون الضرورة بحسب الذات
او بحسب الذات والوصف معا والاما بحسب المشروطه
فان كانت بحسب الذات يمنع اصدق الاول في البعض
المشروطه الخاصه وان كان بحسب الذات والوصف قولنا
كل دهن حار سيال مادام دهن حار دائما ان يكون الحار
في محل الوصف مجموعا كما ذكرنا او الوصف وحده كان
الاول كان الوصف مجموعا الذات والوصف يكون
للوصف مدخل في الضرورة وان كان الثاني كما يقال
كل حار هو سيال مادام حار دائما يصح ذكر ان لو كان
مستلزما للذات اذ لو جاز وجوده بدون الذات جاز
انعكس ك نسيه المجمل الى الموضوع لان مقتضاها انما كان
الذات والوصف وجب ان يكون المضمين مشروطا واذا
كان كذلك كان الوصف مستلزما لنسيه المجمل لانه
ستلزم المجموع والمجموع المجمل اذا كان مستلزما بنفسه
باسفا المجمل فعلم ان المشروطه الخاصه لا بد وان ينعكس
الى المشروطه العامه مع قيدا الاول في البعض **قال**
واما السبع الباقية وهي الوصفان الى قوله وذكر ظاهر
اقول اذ اعرف عكس الذاتين العامتين
والخاصتين بالسبع الباقية وهي الوصفه الممتنع وجوده
اللازمه والوجوده اللازمه والامكنه الخاصه والامكنه
العامة لا ينعكس شي منها لعدم انعكس احدهما على الآخر
اذ يصدق كل قمر هو ليس بمخمس وقب الترتيب دائما
ولم يصدق في عكسه بعض المخمس ليس قمر لا مكان العام
الذي هو اعم الجهات لصدق بعضه وهو قولنا كل مخمس
قمر بالضرورة واذا لم ينعكس الى بعض لم ينعكس الا في اذ لو انعكس

العام

لم ينكس الاضطرار في مرار في لم ينكس حتى من السبع هذا
 اذا كان موضوع العكس لبعض محول الاصل مطلقا اما اذا
 قد تقدمنا في موضوع الاصل مطلقا لو اننا نكس السبع
 الى موضوعه جزمه دالة انه اذا صدق كذا بـ ^{بالفعل} بالصدق
 بعض ما ليس بـ ^{بالفعل} ليس بـ ^{بالفعل} داما وذلك لانه اذا صدق كذا بـ ^{بالفعل}
 صدق كذا ليس بـ ^{بالفعل} داما ليس بـ ^{بالفعل} داما اذا لم يصدق هذا
 لصدق بعضه وهو قولنا ليس كذا ليس بـ ^{بالفعل} داما ليس بـ ^{بالفعل}
 ويلزمه بعض ما ليس بـ ^{بالفعل} داما ^{بالفعل} بالصدق طامره غير الى الاصل
 لستج حل بـ ^{بالفعل} بالصدق على ما ليس بـ ^{بالفعل} داما وهو محال او
 ينكس الى قولنا بعض بـ ^{بالفعل} ليس بـ ^{بالفعل} داما وقد كان الاصل
 كذا بـ ^{بالفعل} بالصدق هذا خلف واذا صدق كذا ليس بـ ^{بالفعل} داما
 ليس بـ ^{بالفعل} داما وكذا ليس بـ ^{بالفعل} داما هو ليس بـ ^{بالفعل} بالصدق طامره
 وط شرط صدق الوصف في الخارج اذا كانت القضية
 سالبا لمحول فصدق بعض ما ليس بـ ^{بالفعل} بالصدق هو ليس
 بـ ^{بالفعل} داما وهو المطلوب ومع جعلوا قولنا كذا ليس بـ ^{بالفعل} داما
 وليس بـ ^{بالفعل} بالصدق قضية صادقة واستفجروا بها مع قولنا
 كذا ليس بـ ^{بالفعل} داما ليس بـ ^{بالفعل} داما من السكالات المطلوب
 وقد مر ما يرد على هذا في العكس المستوي وكفى غيرناه
 بطريقنا المذكورة في العكس المستوي لما يرد ما ذكره
 وفي المثلثة تقدم موضوع الوسط بالضرورة بل الاول
 كما نقول اذا صدق كذا بـ ^{بالفعل} بالصدق بالامكان صدق كذا ليس بـ ^{بالفعل}
 بالضرورة ليس بـ ^{بالفعل} داما والا لصدق بعض ما ليس بـ ^{بالفعل} بالضرورة
 بـ ^{بالفعل} بالصدق ولسج مع الاصل بعض ما ليس بـ ^{بالفعل} بالضرورة
 بـ ^{بالفعل} بالصدق هذا خلف او ينكس الى قولنا بعض بـ ^{بالفعل} ليس بـ ^{بالفعل}
 بالضرورة وقد كان الاصل كذا بـ ^{بالفعل} بالصدق بالامكان هذا
 وقد مر محقق في كذا العكس المستوي فالصدق بـ ^{بالفعل} بالضرورة
 اذا صدق بعض ما ليس بـ ^{بالفعل} بالصدق بالامكان فاما او بعض ما ليس بـ ^{بالفعل}

الدائم

الدائم ليس بغير المحرجه السالبا لمحول لم يستحق وجوده
 كالسالبه كما عرف ولا يلزم العكس كذا لانه اذا صدق الحكم
 على ما هو ليس بـ ^{بالفعل} صدق على ما هو ليس بـ ^{بالفعل} بالصدق
 لم يزلنا ليس بـ ^{بالفعل} داما هو ليس بـ ^{بالفعل} بالصدق لكن لا يلزم ان صدق
 على كذا ما هو ليس بـ ^{بالفعل} بالصدق ^{بالفعل} بالصدق بـ ^{بالفعل} بالصدق
 اعم من ليس بـ ^{بالفعل} داما ولا يلزم من صدق الحكم على الاصل
 على كذا افراد الاعم والعكس محقق ذلك اذا لم يصدق كذا
 محقق ليس بـ ^{بالفعل} **قال** اما المحرجات الجزئية
 الى قوله وهو المطلوب **اقول** اذا عرفت حكم
 المحرجات الكلية فالمحرجات ما عدا الخاصة لم ينكس الى الز
 يكون الموضوع ذاته المحرر واجب الصدق لتقتض المحرر
 فالمحرر اذا لم يقتض افراد الموضوع صدق الدوام الرابع
 اي الضرورية والدائمة والشرطية العامة والضرورية العامة
 واذا امارق صدق السبع الباقية غير الخاصة مع استبعاد
 العكس السبع اذ مع لزوم الموضوع لتقتض المحرر مع كل
 بعض الموضوع على بعض المحررات اما صدق الدوام الرابع
 فنقول بعض الموجود يمكن العلم بالضرورة والدوام
 الذات والوصف مع كذب قولنا بعض ما ليس بـ ^{بالفعل} بالصدق
 ليس وجوده لم يزلنا ليس بـ ^{بالفعل} بالصدق بالامكان واجبا لوجود
 لم يزلنا بمتنع حل بعض الموجود عليه داما صدق السبع
 الباقية غير الخاصة فمثلا قولنا بعض الانسان ليس بـ ^{بالفعل} بالصدق
 في وقت معين لم يمارح لصدق السلبا لما فيه لكون الوصف
 احص منها ولم يصدق بعض الكاتب ليس بـ ^{بالفعل} بالصدق
 النج على انكاسها بانه لم يرد ان يوجد شي من الموجودات
 والمعدومات لم يكون بـ ^{بالفعل} بالصدق بعض ما ليس بـ ^{بالفعل} بالصدق
 وفيه نظرا في محبان يوجد شي لا يكون بـ ^{بالفعل} بالصدق بالامكان يكون
 اظهرها او كلاما شاملا لجميع الماهيات كقولنا بعض الموجود

يكون ان يكون

كلما ليس بـ ليس بـ باللفظ والاصدق كلما ليس بـ
 قد انا ونعكس بعكس التقضي الى قولنا كلما بـ دايما وقد
 المصلح بعض بـ ليس بـ باللفظ هذا صنف هو اياه
 بينما ان الموجه السالبة الطرفي نعكس بعكس التقضي
 الممكنان فلا نعكسان في معنى من الاعتبارات البديهي للز
 يكون الموضوع ضرورة السلب عن بعض المحمول يكون
 بعضه محمول على بعض المحمول بالضرورة فلا يمكن سلبه عنه
 بالامكان كقولنا لا شيء من الرمح باسود بالامكان الخاص
 ليس بعض ما ليس باسود ليس نزع بالامكان العام اذ كل
 ما ليس باسود ليس نزع ضرورة واستدلوا على انعكاسها
 ما من الرهان في غير ما من السوايل ما لا اذا اصد
 لا شيء من بـ بالامكان العام وحيث ان لصدق ليس
 ما ليس بـ ليس بـ بالامكان العام الذي معناه بعض
 ما ليس بـ بالامكان العام اذ لو لم لصدق هذا الصدق
 لا شيء ما ليس بـ بالضرورة وسعكس بعكس التقضي
 قولنا لا شيء من بـ بالضرورة وبالضرورة كلما بـ بالضرورة
 ودكان لا شيء من بـ بالامكان هذا اختلف قلنا ان
 قولنا لا شيء ما ليس بـ بالضرورة وسعكس الى قولنا لا
 من بـ ليس بـ بالضرورة بل ما نعكس دايما كما عرفت
 العكس المستوي ولذا نكرنا لو اذ اصدق بعض بـ ليس
 بالامكان لصدق ليس كلما ليس بـ ليس بـ بالامكان
 لصدق كلما ليس بـ ليس بـ بالضرورة ونعكس بعكس
 السبب الى قولنا كلما بـ بالضرورة ودكان بعض بـ
 بـ بالامكان هذا اختلف قلنا قد مر ان الموجه بالضرورة
 انما نعكس بعكس السبب الى الدال الى الضرورة فلا يتم
 ما ذكرتم **قال** واما باقي المركبات الى قوله
 وكل ذلك ظاهر **اقول** اما المركبات غير الممكنة

الخاصة

الخاصة فاعدا الخاصتين كلمة او جزئية باي اعتبار كان
 من الممكنة نعكس الى مطلقة عامة جزئية بالرهان المذكور
 في البسيط وسدفع المنع لان السالبة السالبة الموصوع
 نعكس بـ باللفظ المستوي كما نقول اذ اصدق ليس بـ
 بـ لا دايما اصدق بعكسه بعض ما ليس بـ باللفظ وال
 لصدق لا شيء ما ليس بـ دايما وسعكس بعكس المستوي
 الى قولنا لا شيء من بـ ليس بـ دايما ولذا رد الشك ان
 موجود لصدق المصلح بالادولم وسعكس بعكس
 المستوي اذ اصدق لا شيء من بـ ليس بـ دايما بل ضرورة كل
 بـ دايما ودكان ليس بعض بـ هذا اختلف قلنا
 اذ اصدق ليس بعض بـ لا دايما لصدق ليس كل
 ما ليس بـ ليس بـ باللفظ والاصدق كلما ليس بـ
 ليس بـ دايما وسعكس بعكس السبب الى قولنا كلما
 بـ دايما ودكان ليس بعض بـ هذا اختلف قلنا
 نعكس سلب الطرفين بعكس التقضي لوجود بـ او بـ
 اذ اصدق ليس بعض بـ لا دايما لصدق لا شيء عليه
 بـ لصدق الادولم وليس بـ و بـ موجود فيصدق
 ما ليس بـ باللفظ واذ اعلم لنعكس من المركبة الجزئية الى
 انعكاس المركبة الكلية بهذا الرهان اولا لان لازم الاعم
 لازم المخصص واما الخاصتان كلمة او جزئية نعكسان
 الى الحينية المطلقة الادالة لانه اذا اصدق ليس
 بعض بـ ما دل بـ دايما لصدق بعض ما ليس بـ
 حين هو ليس بـ دايما اما الحينية بما ذكرنا من البراهين
 السالبة السالبة عن المنع لوجود بـ كما عرفت وما به
 اذ اصدق ليس بعض بـ ما دل بـ دايما لصدق
 صدق عليه بـ لا دل الادولم وصدق عليه ايضا ليس
 بعض بـ بـ ما دل بـ دايما لصدق لا شيء عليه

بـ بالفاعل والاصدق عليه دأبا ويلزم ان لا يكون بـ دأبا
 له ولم يلبس بالبدولم الجيم وايضا تصدق عليه ليس بالفعل
 لاسباب الباعنة ويكون ذلك الشيء بـ حين هو ليس بـ لانه كان
 ليس بـ ما دل بـ فيصدق بعض ما ليس بـ حين هو ليس بـ
 واما الادولم فليكونه ليس بـ بالفعل تصدق بعض ما ليس
 بـ حين هو ليس بـ دأبا **والفصل** دأبا
 السوابل الذهنية الى قول رجب كثر انما **امول**
 هذه احكام السوابل الخارجية والحقائق واما السوابل
 الذهنية فتعكس الفعليات منها كدليله كانت او جرت
 الى المطلقة التي ذكرها الشيخ بالبرهان المذكور ان لم
 عن المنع لانه اذا صدق ليس بعض بـ بـ بـ بـ كانت
 تعكس الى قولنا ليس بعض ما ليس بـ ليس بـ بالفعل
 الذي معناه بعض ما ليس بـ بالفعل والاصدق
 ما ليس بـ دأبا وتعكس بعض المتكوك الى قولنا لا شيء
 من بـ ليس بـ دأبا ويلزمه كد بـ دأبا وقد كان بعض
 ليس بـ هذا اختلف وتجهل كبرى للآراء والاصول وبعض
 بـ ليس بـ فنقول بعض بـ ليس بـ دأبا شي ما ليس بـ
 دأبا مدعي بعض بـ ليس بـ دأبا هذا اختلف واما ملنا انه
 اذا صدق الاصل وهو ليس بعض بـ بـ يلزمه بعض
 بـ ليس بـ ان بـ باعتبار الذهني موجود اذا صدق
 باعتبار الذهني كد بـ بـ يكون معناه كد ما هو
 بـ في الذهن فهو بـ فلهذا قد يكون بـ بـ بـ باعتبار
 الخارج والحققة الا اذا كان بـ موجودا محسبها فيصدق
 لا شيء بـ بـ في الخارج اذا لم يكن بـ ولا شيء بـ بـ محسب
 الحقيقة اذا لم يكن بـ بـ بـ بـ بـ اذا اخذنا بحسب
 الذهن ككلمها بـ اي تعكس الى الحقيقة المطلقة **اللاوا**
 هذه احكام الجمليات واما الشرطيات فالمقتضى الموجبة

الحكم

الكلمة اللزومية تعكس الى الموجبة الكلمة اللزومية
 ايضا لان اسما اللان موجب اسما الملموم مثلا اذا
 صدق كلما كان آب تجد تعكس الى قولنا كلما لم يكن جد
 لم يكن آب وذلك ظاهر والموجبة المحزنة اللزومية
 لم تعكس كما ذكرنا الحق اعم من بعض الثاني قولنا
 قد يكون اذا كان الشيء شيئا فهو ليس بانسان دأبا
 قولنا قد يكون اذا كان الشيء انسانا فهو ليس بحوان واما
 البلية اللزومية كلمة كانت او جرت تعكس الى بـ بـ
 حزنه لانه اذا صدق قد لا يكون اذا كان آب تجد صدق
 قد لا يكون اذا لم يكن جد لم يكن آب والاصدق بعض
 وهو قولنا كلما لم يكن جد لم يكن آب وتعكس بعض النقيض
 الى قولنا كلما كان آب تجد وقد كان قد لا يكون اذا كان
 آب تجد هذا اختلف واما المنفصلة فتعكس الى
 طرفيها **بـ** **والفصل** بـ بـ بـ بـ بـ بـ بـ بـ بـ بـ
 بعض بل بعد من لوازم اخرى **الفصل**
العاسر في الشرطية واجزاها وجوبايتها الى
 قوله عكس بعضها **امول** الفصل العاسر في
 الشرطية واجزاها التي المقدم والمالي واسمها وجوبايتها
 اي المقصود والمنفصل واللزومية والعنادية والافتقار
 وفيه اثبات الاول الشرطية اما متصلا وهي التي حكم
 فيها بنبوت قضية على قدر نبوت قضية اخرى او بسلبي
 النبوت مترا كان النصيبان موثقا وسلبيا
 او محاطا والاول هو الموجبة كقولنا كلما كانت الشمس طالعة
 فالنهار موجود وكلام لم يكن النهار موجودا لم يكن الشمس
 طالعة والمالي البلية لقولنا ليس البلية اذا كانت
 الشمس طالعة بالليل موجود وهذا التعريف بـ اللزومية
 والافتقار اذ في كل منهما حكم بنبوت قضية على قدر آخر

ف

اول بورتها واما منفصل وهي التي حكم فيها ببيان فضية
 لفضية اخرى اما وجودا او عدما اي لا يصدق ان معادلا
 معادلا يسمى حقيقة او وجودا فقط اي حكم بانها لا يصدق ان
 معادلا من غير التقرض الى انهما يكدان اول بورتها وان
 ما نفع الجمع وهي بهذا التفسير اعلم من الحقيقة وقد فسرنا
 باحتمال من هذا وهي ان حكم فيها بانها لا يصدق ان
 تكن كوز كدهما وهي بهذا التفسير ما نفع الحقيقة او عدما
 فقط اي حكم فيها بانها لا يكدان معادلا من غير التقرض الى
 انهما يصدقان اول يصدق ان وسمي ما نفع الحلو وهي بهذا
 التفسير اعلم من الحقيقة وقد فسرنا باحتمال من ذلك
 وهي ان حكم فيها بانها لا يكدان معادلا لكن كوز صدقها
 وهي بهذا التفسير ما نفع الحقيقة او بطلب البابين
 على اوجه الملئ والاول وهي التي حكم فيها بالبيان
 موجه والثاني وهي التي حكم فيها بالبيان سالب وهذا
 التعريف يتناول العناد والاعاقبة اذ وكل منهما حكم
 ببيان فضية اخرى اول بابينها سالب الحقيقة ايمان
 وسلب قولنا اما ان يكون العدد زوجا او فردا ليس
 البتة اما ان يكون العدد زوجا او منفصلا عن
 الجمع احيانا وسلب اما ان يكون هذا الشيء شجرة او نايابا
 الخلو احيانا وسلب قولنا اما ان يكون الشيء انسانا او حيوانا
 وليس البتة اما ان يكون النخيل نايابا او مجرا او حجر الاول
 من الشريطة سواء كانت متصلا او منفصلا لزومية او عنادية
 او اتفاقية موجهة وسالبة تسمى مقدما والسالي بالياء والمقدم
 المتصل الموجهة للزومية تسمى ملزوما والسالي لازما والمقدم
 والسالي اما ان تشارك في نظرتها او باحد طرفيها او بتبانيا
 فيها ففهمه ملئ اقصى القمم الاول وهو ان تشارك في نظرتها
 فاما ان تكون موضوع كل منهما وكذا المحل غير موضوع المحل

ومحلا او يكون موضوع المحل الاول وهو موضوع الاول
 كما ستعلم القضية الكلية هي بورتها قولنا كلما كان كذا انسان
 حيوان فبعض الانسان حيوان السالي كما ستعلم القضية
 قولنا كلما كان كذا انسان حيوان فبعض الحيوان انسان القمم
 الثاني وهو ان تشارك باحد طرفيها اما ان تشارك في
 او بالمحل او يكون موضوع المحل الاول وهو قولنا كلما كان كذا
 انسانا فبعض الانسان حيوان الثاني كبرت محول السالي كما ستعلم
 التي قولنا كلما كان كذا انسان حيوانا فالناطق حيوان الثالث
 كما ستعلم بورت محول السالي هو قولنا كلما كان كذا انسان
 كلما كان كذا انسان حيوانا فبعض الحيوان ناطق هذه
 كلها اسم المصلاات الموجهة واسم موالها ان يوجد
 مقدما تها مع ما يعين نوايلها اقله الموصات المتصل
 هي ان يوجد مقدما تها مع ما يعين نوايلها لتركيب ما نفع
 الجمع ويوجد ما يعين مقدما تها مع نوايلها لتركيب ما نفع
 الخلو وان كان المقدم مساويا للسالي فوجود غير المتصل
 بعض السالي او بالعكس لتركيب حقيقة وسواء المتصلا
 ان يوجد احد طرفي موجهتها مع بعض الطرفين المحل
قال وكل من المتصل والمتصل الى قولنا
 المتصل منه **اول** كل من المتصل والمتصل
 اما ان تتركب من حليتين متصلتين او منفصلتين او
 حلية متصل او حلة ومنفصل او متصل ومنفصل ولما كان
 مقدم المتصل متصلا عن السالي بالطبع لان نسبة المقدم
 الى السالي بالاستصحاب ونسبة السالي اليه بالمصاحبة
 دون المتصل اذ نسبة كل منهما الى الآخر بالمناقاة لان
 المناقاة نسبة لمحتص شي من الطرفين لا متباين بينهما انما
 بالوضع لا بالطبع صارتا لفساح في المتصل نسبة
 كلام من الملئ الاضحية وهي الموكمة من حلية ومنفصل وحليم

ومنفصل ومتصل ومنفصل بصير في المتصل على قسمين **الاول**
قد يكون بالطبع مستصحب للمتصل او المنفصل فتعريف
للقدم وقد يكون مصاحبه لها مسوون للتالي وكذا كل متصل
والمنفصل ويكون اقناع المتصل منه ولقد ذكرنا مثلها
المتصل المركبة من حليلتين قولنا كلما كان انسان حيوانا فكل
انسان جسم والمركبة من حليلتين قولنا كلما كان الشيء انسانا
فهو حيوان وكلما لم يكن الشيء حيوانا لم يكن انسانا والمركبة
من متصلتين قولنا كلما كان داما اما ان يكون العدد
زوجا او فردا فاما ان يكون العدد حقيقيا او مستعارا
او غير متساو ويرى المركبة من حليلتين ومنفصلتين قولنا ان كان
هذا علم لذكره كلما كان هذا موجودا فذكره موجودا بالعكس
قولنا كلما كان هذا كان ذلك بالذوق فهذا ملزوم لذكر
والمركبة من حليلتين ومنفصلتين قولنا ان كان هذا عددا فهو
اما زوج او فرد وبالعكس قولنا ان كان هذا اما زوج
او فرد فهو عدد والمركبة من متصل ومنفصل قولنا ان كان
كلما كانت الشمس طالعم فالنهار موجود فلما ان يكون
الشمس طالعم او لم تكن النهار موجودا بعكسه قولنا ان
كان داما اما ان يكون الشمس طالعم او لم يكن النهار موجودا
فكلما كانت الشمس طالعم فالنهار موجود وبه هذه الاقسام
التسعة للمتصل واما الاقسام الستة التي للمتصل فتعلم
من هذه الامثلة ان كل متصل فرضت فان كان بالبينها
ساويا لمقدمها بتركيب متصل حقيقته موجب من غير كل
طرف وبعضها ضروري ان كان بالبينها اعم من مقدمها
تركيب مانع الجمع من المقدم وبعض السالي ومانع الحكون
بعض المقدم وغير التالى كما يجمع بلانهم الشرطيات
ما قدمنا من متصل كل قسم وباضا المتصل اللازم لها
فهو ما من متصل ذلك القسم كما باضه المثال الاول وهو
ان

ولنا كلما كان كل انسان حيوانا فكل انسان جسم فنقول
داما اما ان يكون كل انسان حيوانا او ليس كل انسان جسا
مانع الجمع وداما اما ان يكون ليس كل انسان حيوانا او كل
انسان جسم مانع الحكون وكذا القول في ثال كل قسم واذ علم ان
الموجبات في المتصل والمنفصل علم على اقناع ساليها فانه
تركيب من مقدم المتصل وبعضها ساليها ساليه المتصل وبعض
احده في المنفصل او بعضها ضروري ساليه المتصل فانه
به اقناع تركيب المتصل والمنفصل موجب **قال**
ب الترتيب الى قول وجب الاضافة بينهما **الاول**
البحث الثاني مستلزم عدة مسايل **الاول** المتصل اما الزم
او انفاقيه لانه ان كان من مقدمها وباليها علاقة بمتصل
المقدم للتالى فهو لزوميه وانفاقيه وكذا تلك المتصل
اما عناديه وانفاقيه لانه ان كان من مقدمها وباليها
علاقة بمتصل عناد المقدم للتالى فهو عناديه وانفاقيه
وبذلك العلاقة انما يحق ان لو كان المقدم علم للتالى في
المتصل ولما لا السالى في المتصل او كان المقدم معلوما
فعلم السالى في المتصل ومسايل السالى في المتصل لانه
امتناع التكاثر السالى عن المقدم وفي المتصل والتكاثر
احد الطرفين عن مقابل الاخر في المتصل انما يحق لانه
لواستقراجه الى الاخر او الى ما يعقرا اليه الاخر لانه
لواستغنى كل منهما عن الاخر حاز التكاثر كالحق عن الاخر
فلا يحق التزم والعناد والمراد بالعلم بينهما ما يتوقف
عليه الشيء كما هو اصطلاح الحكماء مثال القسم الاول وهو
ان يكون المقدم علم للتالى في المتصل قولنا كلما كانت
الشمس طالعم فالنهار موجود ومقابل التالى في المتصل
قولنا داما اما ان يكون الشمس طالعم او لا يكون النهار
موجودا مثال القسم السالى وهو ان يكون المقدم معلوما

الثاني في المصطلح كقولنا كلما كان النهار موجودا انما الظاهر
 والمقابل للمالي في المصطلح كقولنا دائما اما ان لا يكون النهار
 موجودا او يكون الشمس طالما ان القسم الثالث وهو
 يكون المقدم معلوم لعلم السال في المصطلح كقولنا كلما كان النهار
 موجودا فالعالم معنى ولعلنا يلد السال في المصطلح كقولنا دائما
 اما ان يكون النهار موجودا او لم يكن العالم مضيا ويندفع
 في القسم الثاني وهو ان يكون المقدم معلوم للسال في المصطلح
 استلزام الكل الجزئية كقولنا كلما كان الانسان موجودا
 موجودا واستلزام المستلزم للشرط كقولنا كلما كان الشيء
 عالما فهو حي وح يصدق المصطلح ايضا كقولنا دائما اما
 ان يكون الانسان موجودا او لم يكن الحيوان موجودا
 وداما اما ان يكون الشيء عالما او لم يكن حيا ويندفع
 في القسم الثالث وهو ان يكون المقدم معلوم لعلم السال في
 في المصطلح باللفظ المضى يعني كقولنا كلما كانت البرهنة صحيحة
 فالبرهنة صحيحة اذ كل منهما معلوم للغير الذي اوجب
 الاضافة بينهما وهو ان له انسان من لطفه انسان لهو
 كما عرفت في فصل التعريفات ٢٢ يصدق المصطلح ايضا
 كقولنا دائما اما ان يكون البرهنة صحيحة او لم يكن البرهنة
 صحيحة هذا مثل الموجه المصطلح البرهنية والموجه المصطلح
 العنادية واما مثال الموجه الاتفاقية فكقولنا كلما كان
 الانسان حيوانا فالفرس جمع اذ ليس هو المقدم والسال
 علاقة بمعنى البرهنة بينهما بل جامع صدق المقدم
 السال بطريق الاتفاق ومثالك الموجه المصطلح الاتفاقية
 في هذه المادة ايضا قولنا دائما اما ان يكون الانسان
 حيوانا او لم يكن الفرس جميعا مانع الجمع وكقولنا دائما اما ان
 يكون الانسان حيوانا لو يكون الفرس جميعا مانعا للفرس
 ليس بين الطرفين هناك علاقة بسفوا العناد بينهما بل

البيان

السالين انما يقع منها على سبيل الاتفاق وهذا علم المرجحات
 واما حكم السوال فلا يعتبر من طرفها علاقة في البرهنية والعناد
 بل عدها في الاتفاقية بل السال به البرهنية ما سلبا للفرس
 والسال به العناد به ما سلبا العناد والسال به الاتفاقية
 ما سلبا الاتفاقية **قال** والمصطلح الموجه البرهنية
 الصادقة الى ثواب سلبها **اقول** المصطلح
 الثاني المصطلح الموجه البرهنية الصادقة قد تتركب من
 وقال صادق كقولنا ان كان الانسان حيوانا فهو جسم
 وعن كاذبين كقولنا ان كان الانسان حجرا فهو حجر
 مقدم كاذب وقال صادق كقولنا ان كان الانسان حجرا
 فهو جسم واما تتركبها من مقدم صادق وقال كاذب محال
 لان الصادق لا يكون ملزوما للكاذب ولا يلزم صدق الكاذب
 وكذب الصادق لان صدق الملزوم لوجب صدق الملزم
 وكذب اللازم كذب الملزم الا اذا اعتبرنا الصدق والكذب
 في الجملة فانه يحوز تتركبها الموجه الكلمة من مقدم صادق
 وقال كاذب كقولنا ان يكون في وقت صدق المقدم ويحوز
 تتركب الموجه الجزئية من مقدم صادق وقال كاذب
 فكن في غير وقت الملزوم بينهما واما الموجه المصطلح البرهنية
 الكاذبة لما تتركبها من الاتساع الى بعد من صادق
 كقولنا ان كان الانسان جسم فهو باطل وكل كاذب ان كان
 الانسان حجرا فهو فرس ومقدم صادق وقال كاذب
 ان كان الانسان جسم فهو حجر ومقدم كاذب وقال صادق
 ان كان الانسان حجرا فهو حيوان والموجه الاتفاقية الصادقة
 ان كانت عامة وهي التي يكون صدق السال فيها كافيا
 تتركب عن صادق كقولنا ان كان الانسان حيوانا
 حيوان وقال صادق فقط بشرط ان لا يكون السال اضافيا
 للمقدم كقولنا ان كان الانسان حجرا فالفرس حيوان وكاذب

والصدق في المقدم
 والكذب في السال
 كقولنا ان كان الانسان
 دوجاد

الفرس

مركب عن كاذبين كقولنا ان كان الانسان حجرا فالنفس
 حماد وعن مقدم صادق وتال كاذب كقولنا ان كان
 الانسان حيوانا فالنفس حماد والتسج حور كون المقدم
 الكاذب منافا للتالي الصادق كما هي في الاصل الشرطي
 وان كانت الاتفاقية الموجبة خاصة وهي التي تكون
 صادقة غيرهما فلا تركيب للنس صادق وكذب عن
 القسم الملتزم بالاقية وامثلتها تعرف بما ذكرنا هذا هو
 المشهور عند المنطقيين وفيه بحث لا نتمحور الوجه الاتفاقية
 الصادقة بانها التي لا تكون من طرفيها علاقة ويكون
 الطرفان صادقين ان كانت الاتفاقية خاصة والتالي
 نقط ان كانت عامة في كونها العلاقة بين الطرفين
 فكذب الاتفاقية الخاصة واذا كان الطرفان صادقين
 وكذا العامة وان كان التالي صادقا لا ان يفسر
 الاتفاقية الصادقة بصدق اعتبار العلاقة سواء كانت
 العلاقة محققة او لم تكن لا يعلم العلاقة فيكون الشرط
 الصادقة الطرفان اتفاقية ايضا في هذا العهد فائدة
 سند كذا في الاقيسة الشرطية والوجه الحقيقي الصادقة
 العنادية اما تركيب من صادق وكاذب لان طرفيها
 لا يجتمعان ولا يرتفعان فلا بد وان يكون احدهما صادقا
 والاخر كاذبا والمانع الجمع تركيب من صادق وكاذب
 ومن كاذبين لان طرفيها لا يجتمعان وذلك بحقق صدق
 احده دون الاخر او كذبهما وشال الصادق والكاذب
 قد مر وشال الكاذبين كقولنا اما ان يكون الانسان نجما
 او حجرا والمانع الجمع تركيب من صادق وكاذب من
 صادق لان طرفيها لا يذببان معا وذلك بحقق صدق
 احده دون الاخر او صدقهما شال الصادق والكاذب
 قد مر وشال الصادق كقولنا اما ان يكون الانسان جسا

وان

و

لونا طفا وكاذبه كذا من المفصلات الملتزمة على الوجه
 الرابع فالمحققة العنادية الكاذبة تركيب من صادق
 ومن كاذبين وذلك كطاهر وعن صادق وكاذب وبالعكس
 اذا لم يكن من طرفيها علاقة بمعنى المباينة وكذا ما في الجمع
 وما في الحلو تركيب من هذه الاربعة وقد مر امثلتها في الحلو
 المفصل الاتفاقية في اخر الدرس السابق والمفصل الاتفاقية
 الصادقة حقيقة كما يتاوانع الجمع او ما في الحلو تركيب
 مما تركب عنها وبانها اى تركيبا للمحققة من صادق وكاذب
 ومن صادقين بكن بشرط ان لا يكون بين الطرفين علاقة
 بمعنى المباينة وقد مر امثلتها في اخر الدرس السابق
 وكذا في المفصلات الاتفاقية تركيب عن الافعال التي
 تكذب فيها المفصلات العنادية قطعاً ومعنى هذا
 الكلام قد مر ان المحققة العنادية تكذب عن صادق
 وعن كاذبين وعن صادق وكاذب لكن كونها عن كاذبين
 قطعاً بخلاف كذبها عن صادق وكاذب فانها انما تكذب
 اذا لم يكن بينهما علاقة اما اذا كانت العلاقة الحقيقية
 الاتفاقية انما تكذب عن الاولين دون الثالث بل هي
 بصدق من الثالث وكذا ما في الجمع العنادية تكذب
 عن الصادق قطعاً بخلاف صادق وكاذب وكذا في
 فانها اما تكذب فيها ان لو لم يكن بينهما علاقة وبان
 الجمع الاتفاقية تكذب عن الصادق دون الباقي وكذا
 مانع الحلو الاتفاقية تكذب عن الكاذبين دون الباقي
 وبما مر رد ايضا قلنا انهم منوا المفصل الاتفاقية
 مما لا يكون من طرفيها علاقة مع المناقاة بينهما على احد
 الوجه الملتزم بخلاف كذا في المحقق العلاقة ومع صدق
 احد الطرفين وكذا في الاخر في الحقيقة ومع صدق
 دون الاخر وكذا في مانع الجمع ومع صدق احده دون

وضد فهمنا في نفعه الخلو ان يضرنا بعلم اعتبار العلاقة
 لا بعلم العلاقة هذا علم تركيب الموجبات متعلم ومنه قوله
 وعنا هذه وبما فيه صادقة وكاذبة واما حكم تركيب سوا هذه
 الاقاع فعكس ذلك اى تصدق سالبه كذا قسم ما كذبته وصحة
 وكذب ما صدقت السليم اليه الترطية اما كانت موصية
 معتبرة اذا اعتبر موصية فيها السوا تالصال ان كانت
 الشرطه متعلمه راسا تالصال لتركها كانت متعلمه وانما كانت
 سالبه اذا اعتبر فيها سلب السوا تالصال ان كانت متعلمه
 وسلب السوا تالصال على احد الوجهين المثلث ان كانت متعلمه
 سوا كانت المتعلم والتالى فيها موصية او كذب موصية او كذب
 تصدق الشرطه اما يكون يكون الاتصال المتعلمه انما كانت
 في المتعلمه مطابقا للواقع وكذا يكون غير مطابق سوا
 كان المتعلم والتالى صادقا وقائعا كاذبا او كاذبا صادقا
 والى هذا كذا **قال** **الموجبه المحققه الى قول**
 كما مر من المثال **اول** **الموجبه المحققه الصادقة**
 تركيب من قضية وبقيتها او المساوي لبعضها لمتعلم اجتمعا
 وارتفاعها اما الاول فطاهر لمتعلم اجتماع البعض
 وارتفاعها واما التالى فلان التالى كذا مجتمع ولا يرتفع مع
 فكذا لا مجتمع ولا يرتفع مع المساوي لبعضها اذ لا اجتماع
 مع بعضه ولما ارتفع مع لا يرتفع مع بعضه مثال الاول قولنا
 قولنا هذا العدد اما زوج او ليس بزوج وقال التالى
 هذا العدد اما زوج او فرد ولا تركيب الا من جرمين
 لو اعتبر الاتصال المحققين اى جرمين كانا اذ لو فرض
 تركيبها مثلا من علم الجرمين علم الاتصال بغير جرمين
 لان الجرم الاول لا يمتنع ان يستلزم بعض الجرم الثالث
 او لكان لم يستلزم لانه يكون بين الاول والتالى اتصال
 لجواز اجتماعهما وان استلزم فلا يمتنع ان يكون بعضه

استلزم



غير المتعلق او لكان لم يكن فلا يكون بين التالى والتالى
 اتصال لجواز اجتماعهما وان استلزم يلزم استلزام الاول
 لعلنا فلا يكون بينهما اتصال فعمل انهما لتركيبهما من
 نعم بتركيب من علمه ومنه فطعن تركيبها من لانه اجزا
 كقولنا الجمع اما متحرك الى المركز واما عنه او اليه فالمتعلم
 حليته والتالى متعلمه ما تم الجمع دون المعلومه سوا
 لبعض المتعلم لان الجسم اما متحرك الى المركز او ليس
 اليه والجسم الذى ليس متحرك اليه اما متحرك عن المركز
 او اليه والى التالى تركيب من قضية راضية ببعضها
 بمتعلم اجتماعها وجاز ارتفاعها اما اجتماع الاجتماع
 فلان كلامها اجتماع من يقضى الى ضرورة اجتماعها
 لاجتماعها مع بعضها لان الاجتماع مع الاجتماع
 الاجتماع مع الاجتماع واما جواز ارتفاعها فلان الاجتماع قد لا
 بدون الاجتماع فلو صدق البعض مع البعض وكما
 تركيبها من اجزا كثيرة وان شرطنا مع الاجتماع من كذا
 اجتماع الجمع من لانه اجتماعا لمتعلمه ضرورة كون
 منها احص من بعضه الى اخرى كقولنا اما ان يكون
 التالى انا او فرسا او عقابا هذا اذا فرضت ما تم الاجتماع
 فالتفسير الاجتماع اما اذا فرضت ما تم الاجتماع فلو كثر
 تركيبها من قصديتين مستلزم كل منهما يقضى الى اخرى
 سوا كان احص منه اوله والتالى الخلو تركيب من قضية
 واعلم من بعضها لمتعلم الخلو بينهما وكما اجتماعها اما
 اجتماع الخلو فلان كلامها اجتماع يكون اعم من بعضه الاخر
 فلو كذا يلزم كذب بعضها ايضا ولان ارتقاء التفسير
 واما جواز اجتماع فلان الاجتماع قد يوجد بدون الاجتماع
 فلو صدق معا وحاد كذا تركيبها من اجزا كثيرة وان شرط
 منع الخلو سوا جرمين كان لان سوا ايضا الخلو اجتماعا

لا يمكن الخلو من كل اثنين منها والى العلم اجتماع الماهيتين
 المتبعتين كقولنا اما ان يكون الشيء انسانا او قردا
 او عقابا هذا اذا ضرب مانع الخلو بالقياس الى اخص
 اذا ضربت مانع الحقيقة فيكون تركبها من قصيدتين ^{تكون كل منهما لازما}
 لبعض الاخرى كما كان اعم منه او لا وذكر الامام في المحضر
 انه لا يمكن تركب مانع الخلو من التركيب من حركتين ^{حاصل}
 مانع الخلو ان يدرك في مقابل الشيء اللازم الاعم لمقتضيه
 لو تركبت مانع الخلو من بله اجزا مثلا لكان كما لا يبر منها
 بل ربما لبعض الاخر فلا يصح ادخال حرف الانفصال
 عليها اصلا اذ يصح اجتماع طرفي شيء واحد ولذا
 ارتفعها فلا يحق منع الخلو من منع الجمع بينهما وذكر
 ضعيف في كلامه حوازا لرفع طرفي الشيء في جميع الصور
 بل قد يمنع كما مر من قولنا اما ان يكون الشيء انسانا او
 قردا او عقابا فان الانسان واللاذنين لزمان
 للعقاب مع انه يمنع ارتفاعها بوجوب ان يكون الشيء
 انسانا وقردا **قال** كفي صرا شرطيات القول

بشيء **القول** الشرطية ينقسم الى المحصورة والمحصورة
 والمهملة كالانقسام الجملي اليها والمعتبرة هذه الانقسام
 في السطيات اما تكون لازمة والفروض ككليات اللزوم
 والعناد مجموعها جميع الازمنة والفروض لا يجمع المقدم
 وحصره فان المقدم والسالي قد يكون حريصا او
 سكتين مع كون الشرطية كلمة كقولنا كلما كان بعض
 الحيوان انسانا بعض الحيوان ملحق وكقولنا كلما كان
 زيد كاتباً فهو متحرك الاصابع ولا تنقسم المراتبية كما
 قال كل مرة يكون كذا فانه ربما كان المقدم امرا ثانيا
 اذ لم يكن كلما كان انه لم يوجد في هو عالم بالمصطلح
 الموجبة للزمومية اما ان يكون كليمه ان لولزم السالك

المقدم

المقدم في جميع الزمان والاحوال يسمى الاحوال التي يلزم
 المقدم كقولنا كلما كان الشيء انسانا فهو حيوان فان المقدم
 ملزمه كونه ناطقا وناظرا وغير ذلك ويمكن ان يفرض مع
 المقدم سوا كان يمكنه في نفس الامر كما يفرض ممتنع مع كون
 الشيء انسانا كونه كاتباً او ماشياً او غنيا الى غير ذلك
 من الاشياء الممكنة لكون الشيء انسانا فانه ملزمه مع جميع
 ذلك كونه حيوانا لولا يكون يمكن كقولنا كلما كان الانسان
 حجرا فهو جرم فانه يمكن ان يفرض مع المقدم كون الانسان
 حادا مع كونه غير يمكن في نفس الامر او يكون مع المقدم
 اما بحسب محمولات علم موضوع المقدم ان كان المقدم
 حليا او سبب مقارنه مقدمات اخرى للمقدم ان كان
 المقدم شرطيا فالاول وهو ان يكون بحسب
 محمولات علم موضوع المقدم قولنا كلما كان اب فجد ذكر
 لا محمول علم كل آية يكون قولنا بعض به مع المقدم
 لم يتاح المقدم مع قولنا كل آية اياه بعض به مع الاحوال
 التي يكون مع المقدم بحسب محمول علم موضوع المقدم
 السالي وهو ان يكون سبب مقارنه مقدمات اخرى للمقدم
 قولنا كلما كان اب فجد ذكر ويكون قولنا كلما كان اب
 فجد مقارنا للمقدم فصدق مع المقدم قولنا قد يكون
 اذا كان لا فجد لم يتاح هذه المقدمه مع المقدمه
 قولنا قد يكون اذا كان لا فجد من الاحوال التي يكون
 مع المقدم سبب مقارنه تلك المقدمه مع المقدم والمراد
 تلك المقدمات التي لا يكون ممتنع مع المقدم وان كان
 ممتنع في نفس الامر كقولنا كلما كان كلما كان الانسان
 حيوانا فهو حجر بعض الحيوان حجرا اذ يصدق مع المقدم
 قولنا كلما الانسان حيوانا فهو حاد وان كان ممتنع
 في نفس الامر فيكون مع المقدم سبب مقارنه هذه المقدمه

ولما يكون اذا كان الانسان حاداً فهو جرح وكذا الوجه
المقتضى العناد فيه اما يكون كلفاً ان لو عانده التاكيد
في كل الزمان والحوال التي يلزم فرض المقدم او يمكن
ان يفرضه او يكون معه اما بحسب محمولات او معارضة
كما مر في المقصود بعينه هكذا ذكره الشيخ بقاى لولم يعتبر
كون تلك الامور ممكنة الاجتماع مع المقدم سرا كان محالاً
او ممكنة في نفس الامر بصدق الكلمة الشرطية لان ممتنع
او ضاعا للمقدم لا يلزمه السالى معها في المقصود كما اذا
المقدم مع عدم السالى او مع لزوم السالى للمقدم فانه يستحيل
لزوم السالى للمقدم على تقدير شئ من هذين الرضعين
واللزوم صدق السالى وعدم صدقه معا على الوضع
الاول ولزوم السالى وعدم لزومه للمقدم على الوضع الثاني
وكذا ان المقصود اذا فرض المقدم مع السالى او مع عدم
العناد بينهما في الحقيقة والمآل مع عدم العناد
بينهما في ما نفوا المحلوا يستحيل تحقق العناد بينهما **قال**
وقد اى قوا هذا حكم الوجبة الكلية **اول**
اعترضوا على الشيخ بانه لا يلزم عدم لزوم السالى للمقدم اذا
فرضنا المقدم مع عدم السالى او مع عدم لزوم السالى
الباب ان عدم السالى او عدم لزوم السالى يلزمه لكن
لا يلزم من شئ منهما عدم لزوم السالى للمقدم كونه استلزم
الشيء لبعضه اذ كان ذلك الشيء محالاً فان المجموع المركب
من ملزوم شئ مع بعض ذلك الشيء مستلزم الملزوم وعدم
الملزوم كما في مياض الخلف فاذا قلنا متى صدق هذا
صدق ذلك والى لصدق بعضه مع هذا ويلزم من مجموعها
عدم هذا كما عرف في القوس تلافياً لاستلزام المجموع المركب
من هذا مع بعض ذلك هذا وعدم هذا وكذا لم يمتنع
السالى للمقدم اذا فرضنا المقدم مع السالى او مع عدم

معانده

معانده السالى عامة ما في الباب ان المقدم معانده السالى
صدقاً في الحقيقة والمآل مع الجميع على الوضع الاول ويلزمه
عدم المعانده في الجميع على الوضع الثاني لكن لا يلزم من شئ
منها عدم معانده السالى للمقدم لمواز معانده الشيء لبعضه
اذا كان الشيء محالاً فان المجموع المركب من ملزوم شئ مع
بعض ذلك الشيء معانده ذلك الشيء وبيضة وكذا يجوز
كونه ملزوما لعدم معانده معانده والحواس ان المدعى
انه لولم يعتبر كون تلك الامور ممكنة الافتراض مع المقدم
لم يحصل لزوم بكلمة الشرطية لان عدم السالى او عدم
السالى اذا كان مع المقدم احتمال ان لا يكون التاكيد
لما زاله لان المقدم المحال وان طار ان يستلزم بعضه
لكن لا يجب ذلك وكذا اذا كان المقدم مع السالى او مع
عدم معانده السالى لان المحال وان طار ان يعانده
لكن ذلك غير واجب ومع هذا الاحتمال امتنع المجموع
الشرطية فعلم انه يجب اعتبار كون تلك الامور ممكنة الاجتماع
مع المقدم وقاى صاحب المطالع في كتابه المسمى بالامتناع
ان اعتبار كون تلك الامور ممكنة الاجتماع مع المقدم
في محل الحاجة لان الوجبة الكلية الملزومة انما يصدق
اذا كانت طبيعة المقدم من حيث هي مضمومة للسالى واذا
كانت كذلك فكما فرض المقدم كيف كان مع اى وضع فرض
يلزمه السالى سواء كانت تلك الرضاى ممكنة الاجتماع
مع اوله لكن والى لما كان المفروض هو تلك الطبيعة
غاية ما في الباب ان يلزمه مع لزوم السالى شئ كقوله ان
مثلاً اذا فرض مع لزوم عدم الحيوان بكلمة يلزمه عدم
الحيوان يلزمه الحيوان ايضا والى لما كان المفروض هو
لان الانسان هو الحيوان الناطق وكذا المقدم العناد كما
سقى لذاته وطبيعته عناد السالى فلا يخرج انضام



شيئا من عن ذلك لا يصح والاما كان المفروض نذكر
 الطبيعة فاعلم ان ما ذكره الشيخ ليس محل الحاجة والجواب
 ما مر انه لا يحصل الجرم بالضرورة بل ان المقدم وان كان
 بحيث يمتنع لذاته اللزوم او العناد لكن اذا كان
 مع عدم ذلك لا يتصور محتمل ان يلزم بالضرورة والعناد
 لم يحصل الجرم بل انما انما في ذلك الفروض لا يصح الملازمة
 الكلية لكن يلزم من ذلك لزوم ملا يلزم وجه المحقق
 الجرمية من اي امرين كان فلا ان الموجبة الكلية اذا اعتبر فيها
 اي وضع كان مكنيا او ممتنعاً تصدق الموجبة الجرمية
 بتضمن تلك الاوضاع كما ستعرف بعد ذلك ان الجرم
 تصدق على بعض ما يصدق عليه الكلية ومن جملة تلك
 الاوضاع اوضاع لو اعتبر المقدم معها يلزم المقدم
 شيئا يكون لازماً له اصله لان الانسان مثلاً على وضع
 كونه حجراً يلزم كونه حملاً تصدق به قد يكون اذا كان
 الشي اي انما فهو حملاً وكذا في كل امر فرض بان بعض
 المقدم على وضع ما فهو ملزوم لذلك امر حتى يحقق
 الملازمة بينهما كما فرض في الانسان وجه يحقق الملازمة
 الجرمية من اي امرين كان واذا كان كذلك كذا في السوال
 الكلية لمحتق بها ايضاً وهي الموجبات الجرمية بغيرها
 وبمحيطها فاعلم ان ما ذكره الشيخ لا بد من عناية
 بهذا حكم الشرطية الكلية الموجبة والا
 اما الموجبة الجرمية الى قولنا كما مر اول اذا عرفت
 ان الموجبة الكلية هي التي يكون اللزوم والعناد
 في جميع الا زمان والاحوال التي يمكن اعتبارها مع المقدم
 فالموجبة الجرمية هي التي يكون اللزوم والعناد
 فيها على بعض تلك الا زمان والاحوال كقولنا قد يكون
 اذا كان الشي حيواناً فهو انسان زمان الانسان اما يلزم

القول

الحيوان على وضع كونه حصية لله ان وقد يكون اذا كان
 الشي انساناً فهو واقفياً فهو ان ذلك ما يكون في بعض
 الزمان وقد يكون اما ان يكون الشي ما يارحماداً حصية
 فان العناد من كون الشي نامياً وحماداً انما يتحقق وضع
 كون الشي من الوجبات العنصرية وقد يكون اما ان يكون
 الشي مقفراً او ساكناً فان ذلك ما يكون على وضع كونه
 الشي من الوجبات واذا كان الحكم على بعض الاوضاع
 يكون ايضاً في بعض الزمان اذا كانت الشرطية حقيقة
 في نفس الامر هذا حكم الموجبة المحصورة واما المحصورة
 فانما يكون ان لو كان اللزوم والعناد في زمان معين
 او على وضع معين فذاك الاولان صنفان اليوم والليل
 اما زمني في هذه الساعة كاتبا وغير كاتبا بالان
 ان صنفين والباكر مكر زمني والباكر كاتبا وغير كاتبا
 والموجبة الكلية لا تفتقر تصدق بصدق الباقي ان
 عامة او بصدق الطرفين ان كانت خاصة للمعينة
 ان كان الباقي او المقدم والباقي جملة وتعتبر كليتها
 الاوضاع والبقا في الواقع على المقدرة فاذا امكن
 كما كان الانسان ناطقاً فالخارنا هو يكون معناه كما كان
 الانسان ناطقاً في اي زمان وعلى اي وضع من الا زمان
 والاضاح في الواقع فالخارنا هو وتعتبر كليتها بحسب
 الخارج والاما ان لا تصدق الشرطية في الزمان والا
 كونه اسماً احد طرفي المقدم او الباقي في الخارج واما حكم
 الشرطية بان حكم فيها بالارتباط او الانفصال من غير المقدم
 شي يترك على الحصة والخصوص كقولنا ان كاتبا
 طالعاً لها ليمار موجود واما ان يكون العدة زوجاً
 او فرداً هذا حكم الموجبات واما السوال في الباقي
 الكلية هي التي ترفع اللزوم والعناد والافاق في كل

زمان وعلى كل حال من الحوال المذكورة الى التي يمكن
 اجتماعها مع المذهب والسليم لكونه مما لا يتعارض مع
 والعناد او الاتفاق في بعض الزمان او على بعض الحوال
 المذكورة والموجهة للمذهب بقا بلها سلب المذهب الجملة
 ان كانت كليمه ودائما ان كانت حرة لم يتصور
 السان مع المذهب كما نرى بعضهم كوان كذب الموجه مع
 بعض الناس مع المذهب كانه في الموجهات المتقدمة
 مثل بولنا كلما كان الانسان باطفا فاجاريا صغرا
 العناد به الموجهة بقا بلها سلب العناد في الجملة ان كانت
 كليمه ودائما ان كانت حرة لم يتصور العناد ويراد
 الطرف من بعض الازمنة لكونه له في الموجهة العناد به
 مع بولنا العناد من احد الطرفين وبعض الازمنة كما في
 الموجهات المتقدمة مثل بولنا للاسود واللايانية هذا
 اما اسودا وكاتب وسود المحارب الكلي في المنضم
 كلما ودائما ومما متى كقولنا كلما كان ار داما او ماما
 او متى كانتا لخص طالع في لهما موجود في المنضم
 دائما كقولنا دائما اما ان يكون العدد زوجا او فردا ومنه
 السبب الكلي في المنضم والمنضم ليس البتة كقولنا ليس
 البتة اذا كانتا لخص طالع في لهما موجود في المنضم
 اما ان يكون العدد زوجا او مفردا ومتساويا وسواء المحارب
 الحربي بينهما قد يكون كقولنا قد يكون اذا كان الحيوان
 فهو انسان وقد يكون اما ان يكون الشيء متحركا او ساكنا
 وسواء السبب الحربي بينهما قد يكون كقولنا قد يكون
 اذا كان الشيء حيوانا فهو انسان وقد يكون اما ان يكون
 العدد زوجا او مفردا ومتساويا وسواء المحارب
 على سبب المحارب الكلي مثل ليس كلما وليس اياها وليس ماما
 وليس متى في المنضم وليس لما خاصة في المنضمات وفي

الكلمات

الكلمات بخوان واذا دلوا في المنضم واما وحده في المنضم
 للامبالا اذا اقرن به وضع اوزان معين في المنضم
 في شخصيه كقولنا ان حذني اليوم اراكم اكراموا
 زيد في هذه الساعة كانباء لا كاتب هذا ما في الكليات
 ان يعلم ان صدق الشرطية كليمه كانباء وحده لكونه
 او عناد به محصورة او شخصيه او معلوم موجه او بالية
 قد يكون في بعض الامور قد لا يكون على المقدر في بعض
 وما صدق في بعض الامور صدق ايضا على العناد
 الباقية في بعض الامور وعلى غير الباقية ايضا ايا بطريق
 المذهب او الاتفاق كقولنا كلما كان الشيء حيوانا فيكون
 فانه صادق في بعض الامور وعلى تقدير كون الحيوان جسميا
 وعلى تقدير كون الحيوان حجرا ايضا بطريق المذهب
 يصدق قولنا ان كان الحيوان جسميا كلما كان الشيء حيوانا
 فهو متحرك وان كان الحيوان حجرا فكلما كان الشيء حيوانا
 فهو متحرك وصدق ايضا على تقدير كون الحيوان مدركا
 بطريق الاتفاق اذ لا يصدق ان كان الحيوان مدركا
 فكلما كان الشيء حيوانا فهو متحرك وما صدق على المقدر
 فان محقق ذلك المقدر في بعض الامور صدق الشرطية
 ايضا في بعض الامور وان لم يحقق فلا نقول ان كان كل
 انسان حجرا فكلما كان الشيء انساني فكلما كان هذا
 الشرطية الشرطية المائنة قد مر ذلك ويعرف من
 هذه الامثلة امثلة العناد ديات التي على المقدر
 سواء المنضم والعنادية التي على المقدر ايضا كما
 ثم من تركيب المنضم من المنضم وتركيب سوابها
 واذا عرف ذلك فقول ما ذكره تعريف المحصورة والشخصية
 والجملة شاملة للتشبيه لان لزوم السان للمذهب او عناده اياه
 في جميع الزمان والاحوال الممكنة الاقران اولى بعضها اعم

من ان يكون على تقدير من وجود شي اخر اولا على تقدير
فرض وجود شي اخر كقولنا ان كان كذا انسان فربما
وكذا كان الشيء انما هو صواب وان كان كذا انسان فربما
فقد يكون اذا كان الشيء حاد اقلوا انسان وكذا الزرع
النالى للمقدح او عناده اياه في زمان معين او على وضع
معين اعم من ان يكون على تقدير فرض وجود شي اخر او
لا على تقدير فرض وجود شي اخر كقولنا وان كان زيدا
في الدار فان جئتني اليوم اوراكي اكرمي وكذا احكم
الجملة اعم من ان يكون على تقدير او في غير الامور **قال**
والجهم الى الاخر **اقول** **ذكر** الشيخ في الشفا
ان الجهة بالاطلاق قد تعبر في الشرطيات كما في الجملة
فقد تكون المتصل ضرورة مطلقة كقولنا كلما كان الشيء
انسانا فهو حيوان وقد يكون وقته كقولنا كلما طلعت الشمس
صعدت الى نصف النهار وقت اتصاف زمان ظهورها
وقد يكون مبدئي كقولنا كلما كان الشيء انسانا فهو متفلسف
وقد يكون وجوديه كقولنا ان كان الشيء انسانا فهو
بالفعل قد يكون ممكن كقولنا ان كان الشيء انسانا
وهو كاتب بالامكان وهذه الجهات للحقيقة جهات
التواري فلو صرفت تلك الجهات الى النسبة التي هي
جرا البضيه الى الاتصال فقد لم يصدق لمن هذه
التواري بدون هذه الجهات فلا يلزم هذه المقدمات
لانا اذا قلنا ان كان الشيء انسانا فهو بالفعل ضاحك
على ان الفعل يكون جهة الاتصال لم يصدق اذا
الضاحك يلزم الانسان على كذا وضع وفي كل زمان بالفعل
بل انما يلزم الضاحك بالفعل اذا المراد بالضاحك
ما يكون الضحك حاصله له في الجملة وهذا المعنى لا يلزم
للانسان على كذا وضع وفي كل زمان وكذا ان يكون المتصل

فان

دات جهة واسمائها يعرف من امثلة المتصلات كما عرف
مرانا انه يتركب من مقدم المتصل والمالي ما في الجمع
ومن بعض المقدم وهو المالي ما في الخلو وان كان المتصل بالي
للتالي كصلى من التسمية حقيقة ومعرفته ما ذكرنا في جهات
الشرطيات يعرف بتركيب الشرطيات من الجليات بحسب
وجاه جهات التواري في العيان الاستدلال عند
نقض التواري اذا اذ هو من ذلك قد يوفق الغلط
اذا قلنا ان كان هذا انسانا فهو متفلسف بالفعل
لكنه ليس متفلسف بالفعل بل يدعي انه ليس انسانا
وانما يدعي ان لو قلت لكنه ليس متفلسف بالمال ان المتفلسف
بالفعل بضمه اللام متفلسف دائما **قال**
ة الى قوله بصدقها **اقول** البحث الخامس
فما وعدنا في فصل العكس من عدم انعكاس الشرطيات
قد عرفنا ان الموجبة الفردية انما كانت كلية ان لو لم
التالي المقدم في كل الزمان والاحوال الممكنة الاقران
مع المقدم فاذا كانت الموجبة الفردية متعقبة في
المرقعة لكان في الزمان والاحوال الممكنة الاقران ليس
معناه ان تتكلم الزمان والاحوال مدخلا في الفرد
معنى انها لو لم تكن متعقبة لما حققت الفرد اذ لو كان
كذلك لما كان الفرد من المقدم والتالي في نفس الامر
بل على التقدير هذا اطلق وكذا احكم الموجبة الفردية
اذا كانت على التقدير يكون كذلك فان التقدير خارج
عن تلك الاحوال نعم لو كان شي من تلك الاحوال يلزمنا
للمقدم جاز ان يكون له مدخل في هذا الزمان
حق في الفرد في نفس الامر من التالي فيكون يلزمنا
للاخر المقدم اما اذا لم يكن شي من تلك الاحوال يلزمنا
للمقدم فله يكون تلك الاحوال تعلق بالفرد لا يكونها

موافقه له غير منافيه ما دام لنا اللزوميه المتحققة في نفس
 الامر كلبية لان السالط في المقدم في جميع الزمان والاحوال
 الممكنة الا مترا ان يكون معناه ان اللزوم كما يكون ثابتا
 في نفس الامر يكون ايضا ثابتا في جميع الزمان مع
 الاحوال سواء كانت تلك الاحوال معقولة او مفروضة
 واذا كان كذلك فكون طبيعته المقدم من حيثية
 للمال وايضا قد عرفت ما مر ان المقدم في الوجبة
 اللزوميه لا بد وان يكون علم للثاني او معدول لعلته
 واذا كان كذلك فكون من حيث هو مصنف للثاني
 فلهذا كان المقدم مع اى حال كان من الاحوال
 المذكورة يلزمه المال كلف الجزئية هذا حكم الكلية
 اللزوميه اما الوجبة الجزئية اللزوميه فيها ايجاز
 شريف لا بد من معرفتها اذ يتوقف عليها كثير من
 الاحكام فنقول الوجبة الجزئية اللزوميه اما في
 ضمن الكلية او مجردة عنها والاولى هذه لانها
 صدقت الكلية صدقت الجزئية ضرورة واما المجردة
 فنقول قد يكون اذا كان الشيء حيوانا فهو ان يعلم
 بالضرورة ان طبيعته المقدم فيها لا يكون من حيث
 هي مصنفة للمال والاحتياج جدت مع الاحوال
 المذكورة وجد الثاني ولما كانت مجردة بل انقضت
 المقدم فيها لا بد وان يكون بشرط زائد على طبيعته المقدم
 بعرضها في الجملة حتى يصح ان يكون مجردة فكون المضمين
 للمال يجب ان الزات هو المجموع فكون الملازمة بالنسبة
 الى المجموع كلبية وبالنسبة الى مقدم الجزئية جزئية كما ان
 طبيعته الحيوان من حيث هي غير مصنفة للثاني
 والى لكانت مستلزما له استلزاما كلييا بل انما هي
 تضمنيه كونها حصة للثاني فالقضى لزاتة هو

المجمل

الحيوان الحصة فكون الملازمة بالنسبة الى الحيوان الحصة
 وبالنسبة الى الحيوان من حيث هو حيوان جزئية بل مع
 بعض الاحوال وهو كونه حصة لصيغة مستلزما للثاني
 ولا يعتبر استلزام المجموع المحجب حصة وضرة لعله
 فائدة اذ الاحكام من العكس وتساخ الاقيسة وغيرها
 انما تعتبر بالنسبة الى مطلق الطباع فتقابل
 الانسان مستلزم للحيوان كليا والحيوان للثاني
 وقد عرفت مرارا ان اطراف الصياح يجب ان
 على اطلاقها والاولى ذلك كغير من الاحكام فاعلم ان المقدم
 الجزئية المجردة لا مستلزم للمال الا بشرط الصياح امر
 آخره فنقول صور ذلك الامر المقدم في من ليس
 يكون ضروريا في حالة اللزوم او لا فان لم يكن لا يحتمل
 الملازمة لان الملازمة انما يحتمل ان لوجبه حالة
 اللزوم من وجود المقدم وجود الثاني ومن است
 الثاني است المقدم ولا يجب ذلك لان الزايد اذا كان
 الزوال عن المقدم وهو شرط للزوم الثاني للمقدم كما عرفت
 يكون المال ايضا حايث الزوال عما تقدمه لان حايث
 زوال الشرط موجب جواز زوال الشرط فلا يكون الثاني
 واجبا على تقدير وجود المقدم وكذا المحجب من است الثاني
 است المقدم لحوال ان معنى ذلك الزايد كما اذا اخذ المقدم
 مثلا مع لزوم المال كما في الجزئية ان يكون مقارنا
 للثاني فانه لا يلزم من ذلك استلزام الجزئية للحيوان اذا جاز
 وقال تلك المقارنة كل حال يفرض الجزئية يجب على
 تقدير موت الجزئية الحيوان ولا من است الحيوان است
 الجزئية است انما تلك المقارنة وكذا المقدم مع الثاني كاحد
 زائد بشرط ان يكون مقارنا للمرفوع لا لوجبه الملازمة
 بينهما وكذا العلم بشرط ان يكون مجتمع في السبعة فان

ذلك لا يوجب الملازمة من الملائمة والعشع كما ذكرنا
وايضا لو لم يعتبر كون ذلك الزائد ضروريا للمقدم حالة
المقدم بلزم الملازمة الحزنية سير الامور التي لو لم يكن
منها تعلق اصلا فان رتبنا سلبا بشرط كونه متصفا
باجتماعه مع بغير يلزم ان يكون ^{قد يكون} مستلزما لبكر
وكذا ضرب رتبنا كل عمود وكذا الحجر المحمول ^{قد يكون} فيصير
اذا كان رتبنا موجودا فيبكر موجود وقد يكون اذا ضرب
رتبنا كل عمود وقد يكون اذا كان الحجر موجودا فيبكر
موجود و ^{قد يكون} يلزم كذب السوال بين مثال هذه
المعاني مع ان اهلا لعلم صرحوا في كتبهم بتدبيرها
فان قلت هذا الزائد وان كان يمكن الزوال
لكن رتبنا حصوله يكون ضروريا له لانه حال حصوله
يمنع ان لا يكون حاصله لمتنا ^{قد يكون} محققا عدمه
كونه موجودا واذا كان ضروريا له كحقيقة الملازمة
قلت الضرورة التي تفيد منها ما يكون نفس الامر
لا على تقدير هذه الضرورة على تقدير الحصول ^{قد يكون} في
يغال لها الضرورة بشرط المحول وكحق الشيء على
لا يوجب محقق ذلك التقدير كما ان يلقى به والتقدير
في نفس الامر اما فعلم انه لو لم يعتبر كون ذلك الزائد
ضروريا للمقدم لما كحقيقة الملازمة ويجب على تقدير
المقدم بموت السائل وعلى تقدير ما ساقا السائل ايضا المقتد
اما الاول فلان المقتد مستلزم ذلك الزائد لكونه
ضروريا له وهو مستلزم السائل فيكون المقتد مستلزما
لسائل واما الثاني فلان السائل اذا ابقى يلزم ايضا
المقدم مع تدبير الزائد ضروره واذا ابقى المجموع فلما
ان يلقى المقتد او ذلك الزائد او كلاهما وعلى كل تقدير يلزم
اسف المقتد لان الزائد اذا كان ضروريا للمقتد يلزم

من

من اسفاه اسفاهه **وال** **فان** قلت ان قولهم
ابدا **اقول** **فان** قلت الملازمة الحزنية المجردة انما
تصح ان لو كان ذلك الزائد ضروريا للمقدم الحزنية ^{لا يخلو}
دون البعض وذلك لان ضروره بموت المقتد اما ان
لدات المقتد من حيث هي او مرا ضرور سبيل ^{منها} الى
اما اذا كان لدات المقتد من حيث هي ملازمة ^{قد يكون} يلزم
الزائد اما ويلزم من لزومه لزوم السائل للمقدم ^{قد يكون} داما
الحزنية المجردة غير مجردة واما اذا كان ^{قد يكون} ملازمة
ذلك الامر ان كان ضروريا لدات من حيث هي ^{قد يكون}
الملازمة ايضا كلبية وسلب المجردة غير مجردة وان لم
ضرورا يمكن انك كغير المقتد ويلزم اسف الملازمة
كما ذكرنا قلت ضروره بموت ذلك الزائد لا يكون
لدات المقتد بل ملازمة وذلك لان مقتد يحصل بفرد
من افراد تلك الطبيعة وقد لا يحصل ما الاول فان
يكون ذلك الامر على ذلك الفرد ولضروره ذلك الزائد
في يستلزم ذلك الفرد تلك العلم ولوازمها ويكون
الملازمة بالنسبة الى تلك الطبيعة جزئية وان كان
بالنسبة الى ذلك الفرد كلبية وقد عرفت ان المعتبر
هو الاول لقولنا قد يكون اذا كان الشيء حيوانا فهو
ناطق او انيان او صا حكا بفعل فان الحيوان
المستلزم منها معلول للناطق كما ذهب اليه الشيخ ^{قد يكون}
او لعلته وقد يكون اذا كان الشيء متنفسا فهو من
وقد يكون اذا كان الحرارة موجودة فالحركة موجودة
السائل ومما ان لا يختص بفرد بل يكون شاملا فيجب
ان يختص بزمان ولا لصارت الملازمة كلبية لكن
ذلك لا يكون لا جلد ذلك الزائد ^{قد يكون} نقط والميلن رحمان
احد طرفي الممكن لا يخرج اذا لمزمنة من حيث هي لزمته

تقول

متا وانه في تمام الحاصيه بل يكون ذلك لتزليج سائر
 بعد كل سابق لاحقه الى ان ينتهي الى عود ضريح تلك
 الامر كقولنا قد يكون اذا كان الشيء حيوانا فهو راس الخو
 وقد يكون اذا كان الشيء انسانا فهو شارب فان ذلك
 يكون سبب ترتيب احوال الحيوان والانس الى احوال
 الوقوف والشيء قد يكون اذا كان الامر موجودا فهو
 فان ترتب حركته يودي الى ذلك وعلقه هذا الامر صريح
 فر صلاحي عن احد هذين التفسيرين بقدر علم ما ذكرنا
 مقدم الكليه بزيادة بعض الشيء كلف الجزئية
 فان المقدم منها لا يستلزم السالبي الا بشرط امر زائد
 فيكون الموت تلك الملازمة بين مقدم الحرته وباليها في
 نفس الامر شرط ثابت وذلك الزايد ما اذا اقبل ذلك
 الزايد للمقدم فلفرد منا نراه في نفس الامر داما بقدر
 تلك الملازمة ايضا في نفس الامر داما وذلك امر مشترك
 منه وزعم صاحب الكشف ان المقدم اذا لم تكن مستلزما
 للشيء بحسب ذاته لكن اذا كان مستلزما له بحسب
 الاوضاع وان لم تكن مستلزما له في شيء من الازمان
 ولا يحقق ذلك البعض في نفس الامر اصلا مع كقول
 داما بحسب الملازمة الجزئية بينهما وتبعه ذلك طائفة
 من المتأخرين وفيه بحث لان اسفا ذلك البعض داما
 مع تحقق المقدم داما انما يصح فيما اذا كانت الملازمة
 فرد من افراد المقدم اما اذا كانت بحسب المقدم فلا
 لانه ح اما ان اراد تحقق الملازمة الجزئية في نفس الامر او
 العذر فان اراد السالبي فذلك هو لان المقدم اذا لم
 مستلزما للشيء بحسب ذاته وطبيعته داما مستلزما
 على قدر موت ذلك البعض يكون الملازمة على العذر
 ضرورة لكن ليس كلامنا فيه بل فيما يكون محققا في
 الامر

بل مردوان ارادوا الاول فذلك صريح في البطلان
 فاذا كان استلزام المقدم للشيء على ذلك الوضع
 فقط يكون ذلك الوضع شرطا لتحقيق الملازمة فلو لم يكن
 ذلك الوضع باثبا في نفس الامر اصلا لم يكن الملازمة
 ايضا محققة في نفس الامر ايضا لو حوسب اسفا الحزب ط
 عند اسفا الشرط ٢ كلما هو محقق في نفس الامر
 فهو بالضرورة محقق مع كلما هو محقق في نفس الامر
 محقق الملازمة في نفس الامر مع ان لم يكن في شيء
 الازمان المحقق في نفس الامر لم يتوقف على تحقق
 والثاني لما علم من حواجز تركيب الشرطية من كذا
 في تحقيق لزوم في نفس الامر مع اسفا ذلك البعض
 قلت ذلك البعض ليس معكم الملازمة حتى جاز تحقيق
 بلونه بل هو شرط للملازمة فلا يمكن تحقق الملازمة
 فان قلت المقدم بالحقيقة بمقدم الحرته مع ذلك
 البعض فلو اسفا للمقدم باسفا كل البعض لا يلزم
 اسفا الملازمة قلت لا نزاع ان المجموع ملزم في
 الامر لان كل ملازمة تحقق على العذر يكون مقدها
 مع ذلك العذر ملزوما في نفس الامر لكن ذلك لم يوجب
 ان يكون مقدها وحدها ملزوما في نفس الامر كلامنا
 في مقدها فثبت ان الملازمة الجزئية اذا كانت بحسب
 لا تحقق الاول بل يحقق شي من الازمان داما صا
 الى هذا التعسف ما لزمه **العذر** المستلزم والتكامل
 الثالث من موت كل شيء في نفس الامر داما وان كان
 مستلزما مستلزما ذلك الشيء مع امر ثابت داما ذلك الامر
 ثابت والتكامل الى استلزام البات ذلك الشيء
 في الجملة مع ثبوت ذلك الماشد ايا فلفرد ثبوت ذلك
 الشيء داما ولا يستلزم ذلك الشيء مع البات ذلك البات

محال ضرورة فان قلت
 تحقق الملازمة في نفس الامر

وذلك الشيء لزم من الشك في الاستلزام العايد بذكر
 الشيء الجلي والزم موت ذلك الشيء وقاما كما قال كلما
 كان الواجب مع شرط محققا كان الواجب محققا وبفكر
 الى قولنا قد يكون اذا كان الواجب محققا فالواجب شرط محقق
 ويلزمه قد يكون اذا كان الواجب محققا لكن الواجب محققا دائما
 بشرط محقق وقاما وكقولنا كلما كان الواجب شرط
 محققا كان الواجب محققا وكلما كان الواجب مع شرط محققا
 كان شرطه محققا بدعي من الشك في الشك فيكون اذا كان
 الواجب محققا كان شرطه محققا لكن الواجب محققا دائما
 بشرط محقق وقاما فلما اضطره حل ذلك وما استطاع
 ان يمنع العكس الملازمة واتاح الشك في الثالث ذهب الى
 منع اسام القياس الاستثنائي المركب من الشرطية الجزئية
 فقال لا ان المقدم اذا كان تاما دائما يلزم ثبوت
 التام وقاما وانما يلزم ان لو كانت الملازمة الجزئية
 من الزمان ويكون على وضع لم يثبت في نفس الامر اصله
 في هذا الموضع ان يمنع العكس الملازمة بالعكس المستوي
 واتاح الشك في الثالث كما يبين في هذا الفصل ان الله تعالى
وال فقد علمنا الى قولنا وجوبها **اول**
 قد ثبت مما ثبت ان الامر الموجب لاحتجاج المقدم مع التام
 لو لم يكن ضروريا للمقدم لم يحصل الجزئية باسما القياس
 اذا كانت الشرطية الموضوعية فيه جزئية ولا محقق
 وسبق محقق الملازمة يلزم موت الملازمة الجزئية
 المشتبه التي لم تعلق بينهما اذا كان ذلك الامر ضروريا
 سندفع هذه الفساد ان لم يكن يظهر الخلل كثيرا في التوعد
 التي اخبر عنها المتأخرون كاستدراك ان الفساد يلزم
 على المقدمين فرعاه ما هو الحق منها اول فلو ظهر الفساد
 في شيء بعد رعايته الحق فذلك الفساد لم يكون من رعايته الحق بل
 يكون

يكون ذلك الشيء فاسدا في نفس الامر واذا ثبت ذلك فقد
 تحقق ما ذكرنا في فصل العكس في الوجه المتصل بالحق
 العكس وذلك لان استلزام الشيء لزامة شيئا اخر لزم
 ان يكون ذلك الشيء ايضا مستلزما له بحسب ذاته ولا
 حال من احواله لخوازان لا يحصل له وصف ضروري
 موجب للاستلزام وكان العبرة مثلا تستلزم
 استلزاما كلييا وليست التامة مستلزما لها اصلا بحسب
 ذاتها ولا معنى وحدت وجدت العنق ولا تحجب
 ضروري تعرضها في شيء من الزمان ولا هو والى ذلك
 ظاهر وكذا كل خاصية متفرقة تستلزم برعها كالصا
 لان مع ان النوع لا يستلزمها في شيء من الزمان
 فان لان لا تستلزم الصا كل اصلا بحسب
 ذاته ولا محجب وصف ضروري تعرضه في شيء
 من الزمان وذلك واضح وايضا لو لم يكن العكس لزم الملازمة
 الجزئية من كل شيئين وان كانا متباينين لا يربطهما
 استلزام لاصدا فلو لم يكن العكس لزم استلزامه بذكر
 الواحد المجموع والمستلزم للمجموع مستلزم لكل
 واحد من اجزائه فيلزم استلزام ذلك الواحد لآخر
 كما مر قبل واذا تحقق الملازمة الجزئية بغير
 شقين كزيتا لسوالب الكلية مع تصريحهم بحدوثها
 في كثير من المواضع ويلزم ايضا عدم اسام الملازمة
 الشرطية لكذب مقدماتها الكلية لان المقدم الكلية
 ان كانت سالبة فيكون كاذبة بما ذكرنا وان كانت موجبة
 يكون مقدمها مستلزما لبعضها باليهما كما ذكرنا واذا
 كان مستلزما لبعضها باليهما يكون مستلزما لثانيهما
 وبكذب الموجبة الكلية فان قلت سلطنا اليه
 كذب سالبة الكلية بما ذكرتم تكن مخرج انه يلزم

ليها

كذب الموجبة الكلية غاية ما في البابان ^{الملازم} المحقق
 الجرمية من المقدم والمالي لكن ذلك ليس ببيضا لم
 الكلمة شامرا ان بعض الموجبة رفعها لا يثبت بعض
 باليهما مع المقدم فلا يلزم من صدقه كذب الموجبة الكلية
 لو ازان يكون المقدم امرا محالا فيستلزم التضييق
 لمن المحال جاز ان يستلزم المحال قلب سلم
 جواز استلزام الشيء للمضيق اكان محالا لكن ذلك
 غير واجب جاز ان لا يصدق الموجبة الكلية عند استلزام
 مقدمها كذا لهما دج لا يحصل الجرح بالاشارة ^{ليس}
 سلم ان هذا لا يبرده في المضاي بالجمعة المقدم لكنه
 لاحقا انه يرد في المضاي بالمكنه المقدم وهذا القدر
 كاف في الفساد مبنيان الموجبة الكلية لا يحلها
 العكس اذالم يكن عكس الموجبة الكلية صادقا
 بعض العكس وهو السالبة الكلية صادقا وبغير
 من ذلك علم العكس السالبة الكلية ايضا نهج
 صدق في عكسها الموجبة الكلية وذلك انه اذا
 صدق كلما كان آب قد ولم يصدق في عكسه قد يكون
 اذا كان ج ك فاب يصدق ليس بالية اذا كان ج ك
 فاب مع كذب قولنا قد لا يكون اذا كان آب قد يصدق
 قولنا كلما كان آب قد واذا لم يصدق الموجبة الكلية
 السالبة الكلية يلزم عدم انعكاس الموجبة الجرمية والسالبة
 الجرمية لان الاخص متى لم ينكس لم ينكس لا عم كما عرفت
 مرارا فيلزم عدم انعكاس المحصورات الاربع واذا
 علم محقق الكلية والجرمية اللزومية فكذا علم كلية المضيق
 وجزمها مجردة وغير مجردة فالس واذا
 عرفت ان الاخر اقول اذا عرفت ما ذكرنا
 من عدم انعكاس الشرطيات ليس بان بعض الضرب

ليس

من

من الحقيقة الشرطية غير متنج فليست بمثبت اما
 التكملة الاولى فلا تنج الا الضربان اللذان يركبان
 اي الضرب الاول والمالي مع ان قوما قد قدروا ايضا
 في اثباتهما كما عرفت بعد مع الاولين اما الضربان الاخر
 وهما اللذان كبرائهما سالبة فلا يتحان لمن الوسط
 اذالم يكن مستلزما لشيء فلا يلزم ان لا يكون الا صغر
 مستلزما له فانه يصدق كلما كان شالعة موجودة
 فالثلاثة موجودة وليس بالية اذا كانت بالية
 موجودة فالسبع موجودة لما كانت قبل ان يلقى
 لا يستلزم السبع بل بحسب ذاتها لا بحسب وجودها
 ضروري تعرضها في شيء من الارض مع ان العشرة
 مستلزما للسبع واذا لم ينج هذا الضرب لم ينج
 الضرب الذي من موجب جرمية والسالبة الكلية لكونه
 اخص منه واما التكملة الثانية فلا تنج الا الضربان
 اللذان صغرا اما موجبة فلا يتحان لمن الشيء
 اذا كان مستلزما لشيء لا يحل ان لا يكون مستلزما
 لما يستلزم بالية لانه يصدق كلما كانت العشرة
 فالسبع موجودة وليس بالية اذا كانت بالية موجودة
 فالسبع موجودة مع ان العشرة مستلزما للثلاثة
 واما التكملة الثالثة فلا تنج الا وان يكون كبرائهما
 لانهما ان كانت موجبة لا يلزم الا ما ان استلزم شيء
 للشيء لا رجحان مستلزم احداهما الاخر فانه يصدق كلما
 كانت العشرة موجودة فالسبع موجودة وكلما كانت
 العشرة موجودة فالسبع موجودة مع ان السالبة لا
 السبع كما عرفت اما التكملة الرابعة فلا تنج شيء من الضرب اما الضرب
 الاول فلا يصدق كلما كانت السبع موجودة فالثلاثة
 وكلما كانت العشرة موجودة فالسبع موجودة مع ان السالبة لا يستلزم

العشرة واذا لم يمتح هذا الضرب لم يمتح الضرب الثاني
 لكونه اخص من الضرب الثاني لكون الكبرى جبرية في الضرب
 الثاني واما الضرب الثالث فلهذا تصدق ليس البتة اذا كان
 الثلثة موجودة فالعشرة موجودة وكلما كانت السبعة
 فالثلثة موجودة مع ان العشرة مستلزمية للثلاثة واما
 الرابع فلهذا تصدق كلما كانت العشرة موجودة فالسبعة
 موجودة وليس البتة اذا كانت السبعة موجودة فالسبعة
 مع ان السبعة مستلزمية للثلاثة واذا لم يمتح هذا الضرب
 لم يمتح الضرب الخامس وهو المركب من موجب جزئية
 وسالبة كلية كبرى وهذه اعمت خلت كتب القوم عنها
 ولم يد من معرفتها وقد استوفينا الكلام منها من طلب
 الحق فليطلبها **قال السالك** الى الاخر
امر **العن** السالك في تعدد الشرطية **تعدد**
 تالي المتصل والمتصل موجب بل من تعدد المتصل والجزء
 العينية الحاصلة موافقة للصل في انكم والكتبان
 ملزوم الكل واما في الجملة ملزوم لجزءه كذلك فيحصل
 صغرى واستلزامها لكل جزء كبرى لمتح من الشكل الاول
 ويطلب سله اذا صدق كلما كان آباء مجردة
 بلزوم كلما كان آباء مجردة وكلما كان آباء مجردة
 كلما كان آباء مجردة وكلما كان آباء مجردة
 كان آباء مجردة او يقول كلما كان آباء مجردة
 كلما كان آباء مجردة واذا كان الاصل جزئيا متح جزئيا
 يكون صغرى الشكل الاول جزئيا واذا كان الاصل
 متصلا انما فلهذا بلزوم التعدد ايضا لان موافق الكل
 الجزئية ضرورة هذا اذا كانت المتصلا موجبة اما اذا كانت
 سالبة فلا يلزم التعدد اذ لا يلزم من سلب الكل سلب
 الاجزاء اذ تصدق ليس البتة اذا كان الشيء انسانا فهو
 حي

فليس له تصدق سلبا جزئيا الفرس من الحيوان والجسم
 وغير ذلك عن الانسان نعم يجب سلب نقصه اجزائيا
 اذ لو كان الجميع لازما كان الكل لازما فتصدق بهما
 ليس البتة اذا كان الشيء انسانا فهو صاهل هذا اذا كان
 الثاني متعديا اما اذا كان المقدم متعديا في الجزئية
 فاما انه يجب التعدد لكن الحاصل يكون جزئيا سواء
 كان الاصل كلياً وجزئياً بالشكل الثالث والاوسط
 مقدم الاصل سله اذا صدق قد يكون اذا كان آباء مجردة
 فمن يلزم قد يكون اذا كان آباء مجردة بلزوم تصدق كلما
 كان آباء مجردة وقد يكون اذا كان آباء مجردة
 من الثالث قد يكون اذا كان آباء مجردة وبديل الصغرى
 يقول كلما كان آباء مجردة والكبرى بحالها للبتة
 قد يكون اذا كان آباء مجردة هذا اما قالوه ومنه نظر لانك
 عرفت ان الشكل الثالث من موصيها بلزوم هذا اذا كان
 الاصل موجباً اما اذا كان سالبة متعدد المقدم
 التعدد لكن جزئياً والبرهان من الشكل الثالث
 يمتح لان الكبرى السالبة في الثالث يمتح وبها تعدد
 طرفي ما نعم المخلووكا تتضاف المخلووجة بلزوم تعدد
 المخلووكا ينعين كل طرف مستلزم غير الطرفين المخلووكا
 الطرفين المخلووكا مستلزم جزوه فبعض كل طرف مستلزم
 لبعض كل جزء مكون بين ذلك الطرفين ومن كل جزء
 المخلووكا يقول متى لم يمتح الشيء مع مجموع لم يمتح
 والم يلزم خلوه مع المجموع وكذا حكم ما نفع المخلووكا
 انما فلهذا واما ما نفع المجموع فلهذا يمتح تعدد طرفيها
 لان احد الطرفين وان استلزم بعض الاخرين بعض
 الاخر لا يستلزم بعض كل واحد من اجزائه لان بعض
 الكل لا يوجب بعضاً جزئياً الا بدليل مفصل لا يكون

غير كل طرفة مستندة ما لم يستند كل واحد من اجزاء الطرف
 الى طرفها بل يترك بغيره ومن كل جزء منع الجمع وان كان
 من الشيء مجموعا لم يوجب منع الجمع بغيره ومن كل جزء
 من اجزاء المجموع فان لم يمان لم يجمع مع الفرع مع
 مع اجزائه نعم يمان لم يجمع مع اصله اجزاء اذا واجتمع
 مع كل واحد واجتمع مع الكل هذا خلف هذا اذا كانت
 مانعة للكل ومانعة للمجموع موصلة الى اذا كانت سالبة
 والتعدد لانها مانعة للمجموع دون الخلوات اكان طرفها
 متعدد لان حواجز الجمع مع الكل يوجب حواجز الجمع مع
 الفرع فيحتسب اليه مانع الجمع من الطرف ويسر كل جزء من اجزاء
 الطرف الى طرفه حواجز الخلوات مع المجموع فلا يوجب حواجز
 مع كل جزء من الانسان خلوات مع الفرع ولا يخلو مع
 والجميع وغير ذلك ومن اجزاء الفرع مع يجب ان يخلو مع
 واحد من اجزائه اذ لو لم يخلو مع سائر اجزائه لم يخلو مع
 المجموع هذا خلف وحكم الحقيقة مركبة من
 مانع الخلوات مانع الجمع في المقدد يعني ان تعدد واحد منها
 يقتضي تعدد مانع الخلوات مانع الجمع الى بالنسبة الى
 جزء واحد كما هو حكم الحقيقة السالبة ايضا مركبة من
 حكمها يعني ان كان صدق السالبة الحقيقة كجواب
 طرفها لم يتعدد مانع الخلوات بالنسبة الى جزء واحد
 وان كان نحو صدق طرفها يتعدد مانع الجمع **والفصل**
 في الاربعة امور **الاول** من الاتصال والامتناع
 اذا كان مستقرا على موضوع الشرطية كانت القضية
 شرطية صورية ومعنى اما اذا افترق نصير الشرطية بنسبة
 بالجمالية صورية وله ذلك فلو ابيضت بنسبة لم تقولوا ابيض
 جمالية لان معنى الشرطية يكون ثابتا كقولنا الشمس اذا كانت
 طالما فالنهار موجود فالشمس مستندة الى الجملة الشرطية جزء
 يكون

١٢١
 وتكون العدد اما زوج او فرد فالعدد مستند الى الشرطية
 خبره لكن المتصل سمي عنها عندنا صيغة مع
 قولنا ان كانت الشمس طالما فالنهار موجود باق قولنا
 الشمس ان كانت طالما فالنهار موجود دون المتصل
 بان مانع الجمع اذا كانت مركبة من كليتين مشتركتين
 الموضوع فاذا افترقا لم يمتصا في حقيقة
 كقولنا داما اما ان يكون كل حيوان ان فاولا كل حيوان
 ليس انسان فاما مانع الجمع دون مانع الخلوات
 الجمع من الكليتين واما مانع كل حيوان اما ان
 ليس انسان صارت حقيقة مانعها مانع كل
 واحد واحد من افراد الحيوان اما ان ليس انسان
 ولم يمتصا منها لاجتماع وطرفين فان كقولنا اما كل
 عدد زوج او كل عدد فرد فاما مانع الجمع دون
 واما مانع كل عدد اما زوج او فرد نصير حقيقة مانع
والثاني فانه الى الاربعة امور **الاول**
 قد اردت قبح من المتأخرين شبهة على ابيات الملازمة
 في العكس ونتائج الفيلسوف وغيرها حيث يقال ابيات
 الملازمة بين الشيئين صدق هذا النوع صدق ذلك النوع
 صدق ذلك النوع لصدق بعضه مع هذا او يلزم المحال كما يقال
 في ابيات الملازمة بين الاصل والعكس اذ يقولون
 والنتيجة متى لم يصدق العكس على تقدير الاصل او
 النتيجة على تقدير صدق القياس لصدق النتيجة على
 تقدير الاصل والقياس ويلزم المحال كما مر في العكس **والثاني**
 ان عنيتهم بالملازمة صدق الثاني مع صدق المقدم
 كيف ما كان سلفا انه لو لم يكن كذلك لصدق المقدم
 مع المقدم ويتم ما ذكرتم لكن لا يلزم من ذلك ان يكون
 المقدم والسال ملازمة وان عنيتهم به استلزام المقدم

لشأن فلان انه لو لم يكن بينهما ملازمة صدق بعض
الشيء مع غير المقدم لو ازان لم يكون بين شيئين ملازمة صدقهما
في نفس الامر كما في النفاقيات مثل قولنا كلما كان الانسان باطلا
فالحمار ناهق وكلما كان الحمار ناهقا فالعقاب حيوان ناهق
ذلك هذه شبهة اشترفت بين القدم وما ذكرناه هو ايهما بعد
وهو ان من المعلوم بالضرورة ان المقدم اذا امتنع
اجتماعه لمراته مع بعض التالي يكون بينهما ملازمة فلا بد
بقولنا لو لم يكن بينهما ملازمة لصدق بعض التالي مع المقدم
ان الملازمة بينهما لو كانت منطقية لما امتنع المقدم مع
التالي وقد امتنع اذ لا يقع المجال من فرضه مع علم
التالي يكون بينهما ملازمة كما نقول مثلا العكس في
صدق قولنا كل جرب وجب ان يصدق بعض شيء بمعنى
الملازمة اذ لو لم يكن بينهما ملازمة لما امتنع صدق
قولنا كل جرب مع بعض العكس وما قولنا لشيء من شيء
ولكنه يمنع لا فالفرضية مع بعضه مصدق كل جرب
ولشيء من شيء وبتدريج لشيء من شيء فان قلت المقدم
الموافقا لشيء يمنع مع بعض التالي مع انه ليس
بينهما ملازمة اذ يمنع صدق كون الانسان باطلا مع
كون الحمار ناهقا استلزم هذا المحرر طواف الواقع
هذا المجال انما يقع من فرض بعض التالي نقطة من
فرض المقدم مع بعض التالي وكلامنا فيما يكون كذلك
والفصل العاشر في الاخر اول
الفصل العاشر في تدريج الشوطيات وتعاذها في
احاث العت الاول في تدريج المتصلات كما استلزم
المتصلات لعكسها المستوي فقد بينا انه غير محقق
واما استلزامها لعكس البعض فقد مر ان الوجه
ينفكس الى موجهة كلمة والتالي الكلي والجزئية

منه

سكن كل متعلق بالشيء الجزئية والموجهة الجزئية
واما غيره لكل مقدم كذا الشيء ان كل متصلين او افشائي
انهم والمقدم وبما لنا في الكيفية وبما مضى في التالي فلان
وتعاكسا فاذا صدق كلما كان آت محدد صدق ليس البتة
اذا كان آت فلم يكن محدد واذا صدق ليس البتة اذا كان
آت فلم يكن محدد صدق كلما كان آت محدد اما الاول
فلانه لو لم يصدق التالي لم يصدق بصدق الموجهة
بعضها وهو قولنا قد يكون اذا كان آت فلم يكن محدد فيلزم
كون الشيء الواحد وهو آت ملزما للمضيق وهو آت
وهو محال قلنا لا محالة انه محال اذ هو استلزم
الواحد للمضيق اذ كان ذلك الشيء محالا كما مر في الفصل
الابق واما التالي فلانه لو لم يصدق للموجهة بصدق
صدق التالي لم يصدق بصدق وهو قولنا قد يكون اذا
كان آت محدد فيلزم ان لا يكون الشيء الواحد وهو آت
ملزما لشيء من المضيق وهو محال قلنا لا محالة
بل هو واقع كما في المثال فان كون الانسان باطلا
لا يستلزم كون الحمار ناهقا ولا علم كونها ناهقا في شيء
المرنان والامر الدقيق على هذا ان كانا هذين هذا
الشيء مع ما ورد عليه والمطعمون طولوا في هذا الباب
لم من حيث المعنى بل من حيث اللفظ لا من كونهما كل
موضع بقوله وكل متصلين كذا وكذا فكذا وكل متصلين
كذا فكذا وكذا تراجعا الى تكرير بيان واحد في موضع
فصار كلامهم منبعا عن مضيق لكنا سلكت طريقا اخر
وهو اننا اذا كنا من المحصورات الاربعة وذكرنا كل ما لزم
ملازمة فاختصر اللفظ وكفانا ذكر البيان في موضع واحد
لما احاث فصارا للكلام قريب الحاضر سبلا الضبط واذا
عرف هذا فاعلم ان كل متعلق موجهة كليم لزمية يستلزم

كلما كان ليس بـ كـ ط صدق كلما كان آ ب قد يكون ليس بـ كـ
 ط ملزوم بـ ط و ح ط ليس آ ب فكون ليس بـ كـ ملزوما
 ليس آ ب فكون عكس آ ب ملزوما كما آ اما اذا لم يكن ملزوما
 لا ربح يقض مقدمها منعكسا لا مستلزما للثاني اياها او لا
 ملزوم للثاني ان وليس الجسم ملزوما للجوان والاول
 لا ربح للجسم من غير عكس ومستلزم مثلها من ملزوم
 باليها و لا ربح يقض مقدمها لان يقض باليها ملزوم
 مقدمها بعكس السبب فكون ملزوم سبب باليها ملزوما
 للثاني يقض مقدمها ومستلزم المثل اياها ان كان ثانيا
 الطرفين منعكسا كما مر كل ذلك لا مستلزما يقض الثاني
 الختم بعكس السبب وكون ملزوم الخدم ملزوما
 واذا علم استلزام الوجبة الكلية اللزومية لهذه الوجبات
 الكلية اللزومية وعلم استلزامها اياها في بعض الصور
 دون البعض علم ذلك حكم السوا بالجزئية اللزومية
 بحكم عكس السبب لان آ ب ليه الجزئية كما عرفت يقض
 الوجبة الكلية متى كانت الوجبة الكلية مستلزومة لوجبة
 كلية من غير عكس تكون آ ب ليه الجزئية التي هي
 الثانية مستلزومة لآ ب ليه الجزئية التي هي الاولى
 من غير عكس اما الاول منعكس السبب والى الثاني
 وهو عدم العكس فلان آ ب ليه الجزئية لو كانت مستلزومة
 لكانت الوجبتان الكليتان ايضا كذلك والتقدير
 متى كانت الوجبة الكلية مستلزومة لوجبة كلية بالعكس
 يكون آ ب ليه الجزئية ايضا مستلزومة ليه الجزئية
 مثلا مقول قد موهن المثال الاول انه كلما صدق
 كلما كان آ ب قد يكون هـ ز ملزوما كـ صدق كلما كان
 آ ب فـ هـ متى صدق و لـ ن قد يكون آ ب فـ هـ
 الذي هو يقض و لـ ن كلما كان آ ب فـ هـ يصدق و لـ ن

قد لا يكون

١٢٤
 قد لا يكون اذا كان آ ب كـ الذي هو يقض و لـ ن كلما كان
 آ ب فـ هـ بحكم عكس السبب وعلل هذا في سائر الامثلة هذا
 حكم الوجبة الكلية وآ ب ليه الجزئية اما الوجبة الجزئية
 مستلزم مثلها من مقدمها و لـ ن باليها مثلا اذا صدق
 بـ يكون اذا كان آ ب قد يكون هـ ز ملزوما كـ صدق
 قد يكون اذا كان آ ب فـ هـ بـ لـ ن آ ب ملزوم كـ قد في
 الجملة و كـ كـ هـ ز دائما فكون آ ب ملزوما كـ هـ ز في الجملة
 ومستلزم المثل اياها ان كان ثانيا كـ و هـ منعكسا
 بهذا البرهان اما اذا لم يكن منعكسا فـ هـ مستلزم
 المثل اياها فان الثاني ملزوم للواقف في النحو
 في الجملة ولا يستلزم العكس والواقف في النحو لا ربح
 للعكس من غير عكس اذا عرفت حكم الوجبة الجزئية
 علم حكم آ ب ليه الكلية لان آ ب ليه الكلية كما نحو
 يقض الوجبة الجزئية وآ ب ليه الكلية التي هي
 الوجبة الجزئية لآ ب ليه مستلزم آ ب ليه الكلية
 التي هي يقض الوجبة الجزئية المستلزومة كما مر في نحو
 الكلية وذكر صاحب الكشف عن معاني زيات
 اخر في المحصورات الاولى ثمة انعكاس من المقابلة
 بالعكس المستوي واسماح التكرار لآ ب وقد استغنينا
 لما علمنا من عدم انعكاس والى نتائج **فـ هـ**
بـ الى اخره **اقول** **فـ هـ** الحق الثاني بللزم
 المنفصلة المتحددة الجنس اى الحقيقة والمانع
 الجمع مانع الجمع والممانع الخلو مع مانع الخلو كل حقيقة
 موجبة مستلزم مثلها جنسا وكا وكيفا من يقض طرفها
 مثلا اذا صدق دائما اما ان يكون آ ب لو حـ حـ حقيقة
 يصدق دائما اما ليس آ ب او ليس حـ حـ حقيقة
 لان امتناع الجمع يبرر وجوب امتناع الخلو

دامت في الخلو بينهما بوجوب امتناع الجمع بينهما
 متى يكون بين آباء ووجه منع الجمع ومنع الخلو يكون
 بين ليس آباء وليس آباء كذلك يستلزم مثلها
 من مساوئ ليس معنى طرفيها لا يثبت ان يقتضي طرفيها
 لا اجتماع ولا يرتفعان فالجواب ان لها ايضا
 اجتماع ولا يرتفعان لان امتناع الجمع والخلو بين
 بوجوب امتناع الجمع والخلو ايضا بين اوجهها وتلزم
 مثلها من مساوئ ليس معنى احد الطرفين ^{الطرف} والآخر
 لا ضرر لان السمعين في اجتماع مع السمعين ولا يرتفع مع
 فكذا لا اجتماع ولا يرتفع مع مساوئ وبالعكس اي كل اوجه
 من هذه الحقيقتات الثلاثة مستلزم الحقيقة
 المذكورة بعينها ذكرنا من البرهان والحقيقة
 مستلزم سالبه حقيقة من بعض احوال طرفيها
 الطرف الاخر او ما يبارك غير الاخر لانه اذا صدق ان
 يكون آباء او صدق ليس آباء اما ان يكون آباء
 ليس آباء حقيقة والصدق ليس وهو قولنا قد يكون
 اما ان يكون آباء او ليس آباء حقيقة فيلزم ان يكون
 آباء معاندا كما وللمعنى معانده حقيقة وهو
 محال لانه بوجوب ارتفاع آباء مع بعضه ان كان آباء
 واجتماعهما ان كان غير آباء وكذا الصدق ليس آباء
 اما ان يكون هو او ليس آباء على ان هو آباء وبالعكس
 والصدق قد يكون اما ان يكون هو او ليس آباء وهو
 مساوئ بطلان ان يكون ليس آباء ووجه ليس آباء
 عناد الحقيقة وعدمها ان ذلك محال دون العكس
 اي لا يستلزم السالبة للوجه كجواز ان لا يعاند شيئا
 كذا واحد من المعنى عناد الحقيقة كالاتي والظاهر
 فان شيئا منها لا يعاند الجوان ولا عده عناد حقيقتها

فمقتضى

بصدق ليس آباء اما ان يكون آباء او جوا
 ولا يصدق داما اما ان يكون آباء او جوا
 وكذا بالنبذة الى الناطق وكل موجه مانع الجمع
 مستلزم مثلها من ملزومي طرفيها ومن ملزوم احد طرفيها
 وعبر الى هو وبالعكس ان يعاكس الطرفان امتناع
 الجمع بين آباء وبوجوب اجتماع الجمع بين الملزوم
 دامت في الجمع بين آباء ووجه بوجوب امتناع الجمع
 بينه وبين الغير فاذا صدق داما اما ان يكون
 آباء او صدق مانع الجمع بصدق داما اما ان يكون هو
 اوجه كما مانع الجمع اذا كان هو ملزوم ما لم يرد مع ط
 كذا لانه متى لم يجمع آباء ووجه ملزوم زمان هو ووجه ط
 يلزم ان لا يجمع هو ووجه ط ولا يلزم اجتماع آباء
 ووجه ط لان اجتماع الخلو بين بوجوب اجتماع الآباء
 هذا صلف وصدق ايضا داما اما ان يكون آباء
 اوجه ط لان آباء اذا لم يجمع مع كذا لم يجمع مع ط
 ولا اجتماع مع كذا لان ط ملزوم كذا واجتماع
 التي مع ملزوم التي بوجوب اجتماع مع اللان فان
 تعاكس اللزوم يكون السالبة ايضا مستلزمة للصدق
 بعينها ذكرنا لان اما اذا لم يعاكس فلا اذ ليس الجرم الجرم
 عناد الجمع وليس بالثاني الذي مولانا للشجر من غير
 عناد الجمع والموجه المانع الجمع مستلزم سالبه مانع الجمع
 من معنى طرفيها لان جواي المانع الجمع جاز ان يرتفع
 على التفسير الاخص فاما اجتماع فيقيضها فصدق سالبه
 مانع الجمع بينهما ولا مستلزم السالبة للموجه لواز اجتماع
 مع امكان اجتماع بينهما كالانسان مع الحيوان فانه جاز
 اجتماعهما وجاز ان يثبت عما يصدق السالبة ولا يصدق
 الموجه وكل موجه مانع الخلو مستلزم مثلها من لازمي

مع هذا إذا كان هنالك زيلاب وجر

سنة ١٩٢٤
الخلوص

ومما روي عن ابن جرير عن الصادق عليه السلام ان
 رجلين اختلفا في شاة فاحصوا حلقها فوجدوها بين
 الحريين ومن احد الحريين دخل في الحرة فوجد
 الحرة ايضا وقد بينا ان مانع الحلو يستلزم مانع الحلو
 من لزم في الجزئية ومن احد الجزريين دخل في الحرة فوجد
 وان كان ملازم الطرفين فكلاهما عن الصادق عليه السلام
 في رجب عن الصادق عليه السلام في رجب
 وما دام ضامان بين الانسان والحيوان عن الصادق عليه السلام
 وليس في الله فالحق والحسام لا يراى الله ان الحسام
 عن الصادق عليه السلام هذا اذا ضربت مانع الجمع وما نفع الحلو
 بالمتبعية اعم اما اذا افترقا بالمتبعية لا يصدق
 الحقيقة وكل منهما مانع فاه وكل من مانع الجمع وما نفع الحلو
 يستلزم الحرة من بعض جزئية لانه متى صدق
 الشئ من الجمع صدق بين بعضهما مانع الحلو ضرورة
 ومتى صدق بينهما مانع الحلو صدق بين بعضهما مانع الجمع
 مانع الجمع وذلك ظاهر فقولنا دايما اما ان يكون الشئ
 شجرة او حجر اما نفع الجمع يستلزم قولنا دايما اما ان يكون
 الشئ شجرة او حجر اما نفع الحلو وبالاعتكاف ان توافيق مانع
 الجمع وما نفع الحلو في الجزريين وبما لم ينفى اليكف
 فان كان الحرة سالبه يكون السالب له لزمه الموجبة
 ولما انقلب السالبة الموجبة حقيقة لانه اذا صدق مثلا دايما
 اما ان يكون آب او حكر مانع الجمع وجب ان يصدق
 قد لا يكون آب او حكر مانع الحلو ولما لا يصدق دايما اما
 ان يكون آب او حكر مانع الحلو وقد يكون دايما اما ان
 يكون آب او حكر مانع الجمع فيلزم انقلاب مانع الجمع
 حقيقة هذا لظف وكذا ان كان سالبه لزمه الموجبة
 فانه يستلزم سالبه مانع الجمع جزئية ولا انقلب

ما نفع الخلو صفة هذا خلف من غير عكس اي لو كانت
الحرمة موجهة لم يحلوا بها لانه اذا صدق ليس البتة
اما ان يكون الشيء انسانا او حيوانا ما نفع الجمع او ما نفع الخلو
قد يكون اما ان يكون الشيء انسانا او حيوانا لانه الخلو
ولا ما نفع الجمع واذا عرفنا ان الموجهة الكلية تستلزم
الحرمة فنقول لا تستلزم البتة الحرمة الموجهة الكلية
في مكان اجتماع التبرع امكان ارتفا عما كان في الخلو
وح لا يلزم من سالبه ما نفع الجمع موجه ما نفع الخلو كان
ارتفا عما ولا من سالبه ما نفع الخلو موجه ما نفع الجمع
اجتماعهما قال **الرابع** ان قوله من غير عكس
اقول العنا الرابع في ذلك في المتصل
والمتصل في كل صفة موجهة تستلزم متصلا موجهة
مواقفة لها في الكم من بعض كل من طرفيها او مملو
وعز الطرف الآخر ولا فائدة ان بعض كل من الطرفين
تستلزم عن الطرف الآخر امتناع في الخلو من الطرفين
موجهة من بعض كل من الطرفين وغير الطرفين الا من
بعض كل من الطرفين ولا في الطرف الا من طرف من طرف
يقضي كل من الطرفين وغير الطرفين الا من طرف من طرف
كل من الطرفين ولا في الطرف الا من طرف من طرف
مملو و ذلك ظاهر ولا تستلزم المتصل الحقيقة
لجواز كون تالي المتصل مع من مقدمها وح جاز صدق
التالي وصدق في ذاته مع بعض المقدم ومع كل من
المتصل كالانسان والحيوان فان بينهما اتصالا جاز
صدق الجواز مع الانسان واللا طاق ذلك هو مملو
وتستلزم متصلا من غير احد طرفيها او مملو و يقضي الطرف
الآخر او لا في بعضه لا تستلزم كل طرف منها يقضي الطرف
الآخر في امتناع الجمع يطرئها فيلزم متصلا موجهة

من
ن

من غير كل طرف و يقضي له من غير كل طرف ولا في
الآخر من طرف كل طرف و يقضي الطرف الا من طرف
مملو و كل طرف ولا في بعض الطرفين الا من طرف من طرف
المملو و مملو ولا تستلزم المتصل الحقيقة لجواز كون
اخر من مقدمها وح جاز كذب المتصل ومملو مع بعض
ولا فائدة ذلك كون بينهما امتناع حقيقة كالانسان والحيوان
فان بينهما اتصالا جاز الخلو ليس الانسان ومملو الذي
فما لا طاق ويراد حيوان ولا في الا حيوان الذي هو
اللا صا من يستلزم متصلا سالبه من طرفيها اذ لا يجوز للزوم
بطرفيها امتناع العناد والذوم معا في الشيء اذ لم
الذوم يحقق سلبا للذوم كقولنا دائما اما ان يكون العدد
زوجا او فردا فانه استلزم ليس البتة اذا كان العدد
زوجا فهو فرد ولا تستلزم البتة الموجهة الحقيقة
لجواز امتناع الذوم والعناد جميعا في الشيء كقولنا
ناطق مع كون الحمار ناظقا اذ ليس بينهما لزوم
وتستلزم سالبه متصلا من بعض طرفيها لانه لا يبرر
طرفيها امتناع حقيقة وح يمنع الذوم بينهما كما بينت الا
فيحقق سلبا للذوم ومن احد طرفيها ومملو الطرف
الآخر اذ لا يجوز ان يكون يبرر احد طرفيها ومملو الطرف
الآخر ملازمة والامكان الطرف متصلا للطرف الاخر
لان مملو مملو مملو مملو و اذا لم يكن بينهما ملازمة
سلبا للذوم والما نفع الجمع اذا كانت موجهة تستلزم
موجهة يبرر احد طرفيها ويقضي الطرف الاخر والعكس
اي تستلزم المتصل الموجهة موجهة ما نفع الجمع
مملو منها ويقضي لهما اما الاول فلا تستلزم كل
من طرفيها المانع الجمع بعض الاخر في امتناع الجمع
طرفيها واما الثاني فلا امتناع الجمع بين متصلي المتصل

بعض الطرفين

يكن

ن

ونقص باليهما واليهما كان بين الطرفين لزوم واستلزام
 احد طرفيهما او لزومه وطرف نقص الطرف الاخر والعكس
 ان تعاين اللزوم بين الطرفين اما الاول فانه اذا كان بين
 وجه عناد الجمع وكان ح ط ملزوما لآب وهذرا لآب
 ح كان آب ملزوما لآب فحينئذ ح ك لما مر يقين ح ك ملزوم
 لآب فكان آب ملزوما لآب واذا كان آب ملزوما لآب
 ح ط الذي هو ملزوم آب ايضا ملزوما لآب فحينئذ ح ك
 ملزوم وان كان بلا ح ط و آب وكذا اللان نقص ح ك
 وهذرا منعكسا كانت المتكسما ايضا مستلزما لما نفع الجمع
 لب اذا كان ملزوما لآب وهذرا ملزوم لآب فحينئذ ح ك
 قدر تعاين اللزوم كان آب ملزوما لآب فحينئذ ح ك
 عناد الجمع بآب وجه وكذا ح ط اذا كان ملزوما
 لآب راب ملزوم ح ط على قدر تعاين اللزوم بينهما كان
 آب ملزوما لآب المستلزم لآب فحينئذ ح ك فيكون آب ملزوما
 لآب فحينئذ ح ك يحقق عناد الجمع بينهما وان لم يكن
 الطرفين منعكسا مستلزم المتكسما ما نفع الجمع اذا
 الحيوان ملزوم للجمع وليس بغير الحيوان واللان الذي
 يكون الجسم ملزوما لآب فحينئذ ح ك عناد الجمع وكذا
 ليس بغير الان الذي هو ملزوم للحيوان من غير عكس
 وبين اللاكاتب الذي يكون الجسم ملزوما لآب فحينئذ ح ك
 عكس عناد الجمع واستلزام متصلا من ملزوم احد طرفيهما
 ونقص الطرف الاخر وبالعكس ان تعاين اللزوم
 اما الاول فانه اذا كانت اللان الطرفين مستلزم لآب
 الاخر فحينئذ ح ك طرفا ايضا مستلزم نقص ذلك الطرف اما
 الثاني فلان لانا المقدم ان كان منعكسا فحينئذ ح ك
 من طرف المقدم ونقص الثاني صدقت ما نفع الجمع بغير المقدم
 لان المقدم ح ك مستلزم ملزوم المستلزم لنقص الثاني فيكون

اللزوم

لنقدم

المقدم ملزوما لنقص الثاني فحينئذ ح ك الجمع بغير المقدم
 وان لم يكن منعكسا فلا يلزم من صدق المتصل صدق ما نفع
 الجمع اذا كان ملزوم للحيوان وليس بغير الجسم الذي هو ملزوم
 لللان والله صواب عناد الجمع واستلزام متصلا باليهما
 من طرفيهما لانه ح ك عناد الجمع واللزوم بغير المقدم
 مستلزم للزوم وطرف مستلزم باليهما ما نفع الجمع كوازا ان يكون
 بغير المقدم ولان عناد كذا في الانفاقات متساويان
 لان ناطقا وكون الحار ناطقا واستلزام ايضا باليهما
 متصلا من احد طرفيهما وملزوم الاخر فحينئذ ح ك اللزوم بغير
 احد طرفيهما وملزوم الاخر لان اللزوم بينهما لوجب اللزوم
 بين الطرفين هو محال واذا لم يكن من احد طرفيهما وملزوم
 الاخر فحينئذ ح ك سلبا للزوم وطرف مستلزم باليهما ما نفع
 الجمع اذا صدق سلبا للزوم من كون الانسان ناطقا وكون
 الحار حيوانا وليس بغير كون الانسان ناطقا وكون الحار
 حسا الذي هو لازم كون الحار حيوانا عناد الجمع
والثاني والمانع للزوم الى الاخر **اول**
 المانع المانع اذا كانت موجبة مستلزم متصلا موجبة من
 كل من جرنها وعكس الاخر وبالعكس اما الاول فانه لا يستلزم
 نقص كل من طرفيها ما نفع المانع غير ان طرفيها المانع
 بينهما واما الثاني فلانه متى صدقت المتكسما
 صدق عناد المانع من نقص مقدمها وعكس باليهما
 لان كل منهما لوجب الجمع بغير مقدم المتكسما ونقص باليهما
 وذلك محال واستلزام متصلا من نقص احد طرفيهما
 او ملزوم نقصه ولا نفع الاخر اما لزم المتكسما من
 احد طرفيهما وطرف الطرفين الاخر فحينئذ ح ك لانا
 ان نقص كل طرف مستلزم عكس الطرفين الاخر اذا
 كان كذلك كان مستلزما ايضا لللان ذلك الطرف اذا كان

مستلزما للآخر ذلك الطرف يكون ملزوما ايضا مستلزما للآخر
 الملازم مثلا اذا كان بين ا ب وج و عناد الخلو وتكون هـ
 هـ وذا ك يكون ليس ا ب ملزوما لهـ هـ اذ ليس ا ب ملزوما لـ هـ
 هـ من ا ب الخلو ليس ا ب و هـ و هـ و هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ
 ملزوما لهـ هـ اذا كان ليس ا ب ملزوما لهـ هـ و هـ هـ هـ هـ
 ح ط ملزوما لـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ
 الملزوم ملزوم والمضام ايضا مستلزما ما في الخلو ان يعاكس
 لزوم الطرف والافلا اما الاستلزام فلا اذا كان ليس ا ب
 ملزوما لهـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ
 ليس ا ب ملزوما لـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ
 وكذا اذا كان ح ط ملزوما لهـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ
 التعاكس ملزوما لـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ
 هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ
 ممكن ليس ا ب و هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ
 عدم التعاكس فلا ان الحيوان ملزوم للجسم وليس اللاحيوان
 والافان الذي كان الجسم هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ
 الخلو وليس ا ب هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ
 وبما ان الذي كان الجسم هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ
 متصلا من ملزوم بعض احد طرفيها وعبر الاخر
 هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ
 الاخر فيعلم منه ان ملزوم بعض كل من الطرفين مستلزم غير الطرف
 غير الطرف الاخر فان انعكس ملازم ملزوم السبب مستلزم
 المتصل ايضا المتصل وذو الذي هو الاول اذا لم يكن
 ملزوم للحيوان وليس ا ب الجسم الذي كان الا ان
 ملزوم لبعضه والحيوان عناد الخلو مستلزم متصلا
 سالبه من طرفيها لانه اذا كان سلبا عناد الخلو
 لا يكون بينهما ملزوم والا لكان نقض الثاني ملزوما لبعض

الطرف

الحق بعكس البعض فيمثل منع الخلو ان منع الخلو اما يحتمل
 ان لو استلزم بعض كل جـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ
 ان مستلزم بعض كل من الطرفين بعض الطرفين الاخر
 ايضا بان يكون البعض محالا والمحال جاز ان مستلزم
 المحال ولا مستلزم ا ب لانه ما في الخلو لواز ان لا يكون
 سلبا لـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ
 ايضا متصلا سالبه من احد طرفيها اذ لو كان سلبا احد طرفيها
 وملزوم الطرف الاخر لزم كان سلبا احد طرفيها والطرف
 الاخر ايضا لزم وبطل عناد الخلو وتعرفت ما فيه
 هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ
 فالما رجحان مع كذب قولنا داما اما ان يكون الا ان
 ناطقا او الخارجيا من واذا علم هذه الملازمات بين
 المتصلات وتبينها وبين المتصلات علم علم عكس بعضها
 ملازمة تـ اـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ
 من غير عكس تكون ا سالبه الحرمة التي هي نقض الكلية
 مستلزما لسالبه الحرمة التي هي بعض الكلية وذلك
 بعكس النقيض من غير عكس وكل موجه كلية استلزم
 موجه كلية وبالعكس تكون ا سالبه الحرمة ايضا مستلزما
 لسالبه الحرمة وبالعكس وكل موجه كلية استلزم سالبه
 كلية تكون الموجه الحرمة التي هي بعض ا سالبه الكلية
 سالبه الحرمة التي هي بعض الموجه الكلية وبالعكس
 تعاكس الطرفين ليس الموجه الكلية و ا سالبه الكلية والافلا
قال الخامس الى الاخر **اقول** العا
 الخامس في معان المتصلات والمفصلات متجانسة كانت
 او مختلفة اذ اختلفت لثلاثين بين الطرفين متجانسة كانت
 مختلفة فالضابط في معانها ان كل مصطلح ملازم وتعا
 تكون ليس عن كذا قضية ولعنه ا ب فري عناد حقيق الخ

التي مع المصنف المساوي لم يجمع ولا يرفع ولا يرفع ولا يرفع
 بحق المساوي بدون المساوي فان لم تكن المذمومة التي هي
 متعاضدا تكون من غير المصنف التي هي مرفوعة ومن غير
 المصنف التي هي مرفوعة عناد الجمع دون المصنف عناد الجمع
 ان كل ملاءمة تستلزم عناد الجمع يرفعها وتقتض بالها
 واما جواز الخلو فتكون لان الملاءمة اعم وازدوا المصنف
 بالها اذا كان السال اعم كما هو ويكون يرفع بعض القضية المرفوعة
 ويرفع الملاءمة عناد المصنف عناد المصنف عناد المصنف
 ان كل ملاءمة تستلزم عناد المصنف عناد المصنف عناد المصنف
 واما جواز الجمع فلان اعم صلا ان يوضع بعض المصنف
 وذلك ظاهر **قال** تدبر الى الاضر
 اشار الى ملازم الخليات والشرطيات وما ذكره المصنف
 منقول كل جملة كانت او سالت تستلزم متصلا موافقة
 لها في الحكم مركبة من جملة مشتركة في الموضوع بالها
 موجهها جملة الخلية ومكتنفا بالها ان كانت متصلا موجه
 وموجهها بعض جملة الخلية وكنتسها ان كانت سالت
 لم ان اذا صدق كل ج ب بالامكان صلا يصدق كلما كان
 التي فيما يثبت بالامكان ان لو صدق بعضه وهو قولنا
 قد يكون اذا كان التي فيما يثبت بالامكان كذب قولنا
 كل ج ب بالامكان هذا خلف وصدق ايضا ليس البتة
 اذا كان التي فيما يثبت بالضرورة والاصدق قد يكون
 اذا كان التي فيما يثبت بالضرورة مذهب كل ج ب
 بالامكان هذا خلف وقولنا كل ا ب ان كانت تستلزم قولنا
 كلما كان التي اننا نثبت بالامكان وقولنا ليس البتة
 اذا كان التي اننا نثبت بالضرورة وكذا اصدق
 طرشي من ج ب بالعلل صلا بلان كلما كان التي فيما يثبت
 ما يصدق ان لو صدق بعضه فكذلك سالت الخلية وبلان ايضا ليس

البتة

البتة اذا كان التي فيما يثبت دائما واللاذنية الخلية كما يستلزم
 الخلية ايضا موجهة كانت او سالت متصلا بالها بالها
 موجهة وسالت ان المتصل الملاءمة الخلية مستلزمة لموجهة
 الجمع من غير مقدمها وتقتض بالها بالها بالها بالها
 وغير بالها وسالت التي ما نفع الجمع وما نفع الخلو من غير طرفها كما هو
 قبل يكون الخلية ايضا مستلزمة للامان مرفوعة المرفوعة
 ولا ينعكس اي لم تستلزم الشرطيات الملاءمة الخلية انما
 لمواز امتناع موضوع مقتضى الشرطية فانه يصدق كلما كان التي
 خلا فلو بعد ولا يصدق الخلية وهي قولنا كل خلا بعد اذا
 اذنت خارجية او صفة متناهية الموضوع اما اذا افدت
 ذهنية صدقت لقولنا كل خلا بعد كسب الذهن هذا
 اذا كانت الخلية موجهة اما اذا كانت سالت يكون الشرطية
 ايضا مستلزمة لها اذا كان تالي الشرطية ان كانت الشرطية
 متصلا او مانع الخلو وتقتض بالها ان كانت مانع الجمع
 كقولنا كلما كان التي خلا فلو ليس ملاك فانه يلزم بالاشي
 خلا بما ذكر اما اذا لم يكن كذلك فلا يصدق كلما كان التي
 اننا فلو حيوان ولا يصدق طرشي من ا ب ان كحيوان

قال فانه الى الاضر
 الشرطيات قد يعبر عن الصنيع الدالة عليها صرعا وهي
 ح معرفة قولنا لم يكون ا ب ويكون ج ك وهو قوله قولنا اما ان
 يكون ا ب او ج ك مانع الجمع اذ ينفي منه في الاجتماع ا ب ج ك وفي
 قوله قولنا ان كان ا ب لم يكن ج ك فاعلم ان هذا المانع الجمع
 فاذا ابدلت الواو بامتل قولنا لم يكون ا ب او يكون ج ك يكون
 في قوله قولنا اما ان لم يكون ا ب او ج ك مانع الخلو لان ا و ب هما
 يدل على استمرار الاول الى وجود الثاني لانهما هما اما ان يكون
 معنى الى ان او معنى الادق قوله قولنا ان كان ا ب ج ك فاعلم ان
 هذا المانع الخلو وكذا اذا ابدلت الواو بامتل او الفاعل

على ما دل عليه من عناد الخلق والملازمة مع الدلالة على السور
 الكلى فانا اذا قلنا لا يكون اب حتى يكون ذكر نفهم منه اقتناع
 اب بدون ذكر يكون دال على استلزام اب بما ذكر دالما فيهم
 منه قولنا كلما كان اب محذوف قولنا دالما اما لسر اب او صمانه
 الملوكة اذا قلنا لا يكون اب الا ويكون ذكر نفهم ما ذكرنا من
 التليين ولو قيل الموجهة على المستفيدة كقولنا يكون اب والكون
 ذكر يدل على الاتصال الخواص بربا اب وليس حتى نفهم
 قد يكون اذا كان اب فليس ذكر ونفهم ايضا سلب الاتصال
 الكلى بربا اب و ذكر وقد يلقى القضاة الجملة هناك فينبغي
 زياده احكاما كان الالف واللام اذا صدر عن الموضوع
 بغير الجمع او التعريف اما التعريف فكقولنا ان الانسان
 ليع خيرا لا الانس انما هو التعريف فقد يكون لما هي
 التي لا يمنع منها الشوك وقد يكون ليعضد الذهبى
 وهذا اما ان يكون مع سبق معرفة اوله والاول يسمى تعريف
 الجنس وتعرف الماهية والساني للمفرد الخارجى والى
 للمفرد انه ههنا اما تعريف الجنس فقولنا الرجل حي
 من الطراة والانسان هو الحيوان الناطق عند التعريف
 واما المفرد الخارجى فكما يعلل الرجل قائم اذا كان بين
 المسك والحاظ لمعهودا او يكون مذكورا قبل ذلك
 منكرا كقولنا تم كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون
 الرسول واما للمفرد الذهبى فليقر كذا دخل السوق اذا
 كان السوق من حيث هو السوق معهودا بينك وبين
 محاطبك دون السوق مع المصنف فانه يكون من القسم الاول
 وقد يحى معنى الوصول كقولنا الضارب المضر وبان
 معنى الذى ضرب والذى ضرب وهو بالحقيقة راجع
 الى العموم او المفرد واذا دخل الالف واللام على المحل
 فنفسد الحصر كقولنا ان الانسان هو الضارب وزند هو



العالم فانه نفهم بغيره حصر الضارب في الانسان وحصر العالم
 في زند ويجب علينا ذكر الرابطة لئلا يتعربا المقصد فانا اذا
 قلنا الانسان الضارب جاز ان تكون مركبا بغيره اما اذا
 قلنا الانسان هو الضارب عن هذا وندم الخبر على المقصد
 كقولنا العالم زند ودخل انما كقولنا انما الانسان كات
 وتكرر الرابطة في الفارسية كقولنا زند استك ديت
 ايضا بغير الحصر من افعال هذه المضاربا احبابا ان احدهما
 احباب المحل للموضوع والساني احباب الحصر اذا دخل
 كلمة السب على هذه المضاربا افاد بحسب العرف المفرد
 لم يرفع الحصر كقولنا ليس الانسان بشئ هو الضارب كذا ليس
 زند هو العالم وان اراد به رفع الحصر يصح ويقع يقع
 الحصر بغيره لان الحصر يرفع اصل الحصر محال ودخل
 حرف السب على الموضوع والاستثناء عن المحل
 بغير اتحاد الموضوع والمحل بارة وبلازها اخرى
 مثال الاول قولنا ليس الانسان الا البشر مثال الساني
 ليس الانسان الا الناطق واذا دخل على المقصد يقع
 افادته الاتصال بغير حقيقة المقدم ايضا فنى قلنا كان
 الترخي عالم فالنهار موجود بغير الاتصال بغير المقدم الثاني
 وحقيقه طلوع الشمس يكون هناك احبابا ان احدهما الترخي
 والساني استثناء المقدم فكانا فنى لكن كانت الشمس طالعة
 فاذا دخل كلمة السب عليه بغير عرفه سلبا للتخي
 في سقابا سلبا واحبابه كوازلها معا اذا كان الترخي
 با بيا دون المقدم كانه قولنا كان الحلة موجودا فالبعد
 المحرر موجود فانهما كاذبان قال
 المقصد الساني الى قوله يدعى الاشباح اقول
 قد عرفت ان المقصد من المنطق انما هو معرفة طرق التفسيرات
 والمصداق بالمجمل ودل على ان الساب الصورات انما هو

بالقول الشارح والكتاب المصدق بالجملة المقصود
 الاول هو معرفة القول الشارح وقد مر بالمقصود الثاني
 هو الجملة وهو القياس وتوابعه وفيه فصلان الاول
 في تعريف القياس وعرفه بأنه قول عن لف من مضاي
 سلت لزج لذاته قول اخر بالقول كالجنس البعيد والخاص
 كالفصل والمراد بالقول هنا اعم من ان يكون ملفوظا
 او معنويا ليندرج فيه القياس المعقول وفي هذا التعريف
 نظر ان القول لفظ دال كما مر سوا كان ملفوظا او معنويا
 والقياس بالحقيقة هو المعنى اذ المفيد المطلوب هو
 سوا عبر بلفظ اول ولهذا عرفه الشيخ بأنه اللفظ الكاشف
 في النفس بالنفاذ والى الصدق انتهى لفظه وسلكنا
 ان ما ذكره قياسي لكن المعنى ايضا قياسي لما عرف
 ان المفيد هو وما ذكره الشيخ فلا يكون التعريف طاعا
 ويعني بالمضاي فوق واحدة والآخر في القضية الواحدة
 المستلزمة لعكسها دساير لوازمها لانه وان لم يعلم
 لذاتها قول لغير لكنها ليست مضاي فان قلت
 هذا التعريف صادق على شرطية واحدة اذ هي قول
 مولف من مضاي لزج عنها قول اخر وهو عكسها دساير
 لوازمها قلت ليس طرفا الشرطية فيصير عند التأليف
 لعدم اتصالها بالصدق والتدبر بل ربما عند رفع الشك
 كذا ذكرتم لم يكون الشرطية قول مولف من مضاي قولنا
 متى علمت لغير ضرورة القياس الصادق للمقدمات وكذا ذهبا
 فانها لو ان لم تكن صادقة لكنها بحيث لو سلمت لزج عنها
 قول اخر لقول كل انسان مجر وكل مجر جسم فانه لو سلم
 صدقناه لزج منها كل انسان جسم قولنا لذاته اي لذات
 القول اصرا رعا لم يكون لذاته موجبا للمدح بل
 لو ان مقدمه عزيم والمقدمة الغريبة اما اجنبية

والمراد من التضاف ما فوق
الواحد كما هو المتعارف
في مجموع المؤلفين في الفن
عصام

اى لا يكون بلزومه لاصري المقدمة فيكون بلزومه لاصري
 اما اليمينيه فكما في قولنا آسا ولت رب صار له فانه يلزم
 منه آسا ولا تكن له لذات هذا السالف وحينئذ لو كان
 هذا النوع من السالف متقاربا لما دلت على انه اذا لم
 المساواة بالمخالفة او بالصفية لا يتبع لنا اذا لم يكن
 مخالف لت رب مخالف له هذا السالف موجودا بل يلزم
 منه آ مخالف له لان مخالف المخالف لم يجب ان يكون مخالفا
 وكذا لو قلنا آ نصف لت رب نصف لم يلزم بل انما
 يلزم من هذا السالف لانه قولنا آسا ولت رب
 فاذا اخبرناه الى قولنا وكل ما هو مساو لما ياروى في فهو
 مساو في معنى قولنا آسا وفي هذه المقدمة اصح
 لم يصدق هذه المقدمة لم يتبع الساس كما في قولنا
 آ نصف لت رب نصف فانه يلزم منه آ نصف
 لكن لا يصدق قولنا كلما هو نصف نصف في هو
 نصف في في لا يلزم آ نصف وصدق صدق تنكر
 المقدمة يتبع كما في قياس المساواة وما جرى مجراه كقولنا
 آ ملزم لت رب ملزم كما فانه يلزم آ ملزم كما اذا قلنا
 كلما هو ملزم لملزم في فهو ملزم في وكذا قولنا آ جز
 لت رب جز كما فانه يلزم منه آ جز لا دخل هذا كما يكون
 من هذا القبيل يصحوا الساس قياس المساواة مع المقدمة
 اليمينيه بقاسير احدى ما بنفسه والثاني ما تركب من
 والمقدمة اليمينيه والثاني مكرر الوسط دون الاول
 فان قلت ان عيسى بن مكرم قياس المساواة لم يتبع بالذات
 انه لا يلزمه النسخة المذكورة ومضى قولنا آسا ولا تنكر
 باطل اذ لزمها ضرورة وان عيسى بن مكرم انه لم يظهر
 الى واسطة مقدمه لفكر فدل على ان الساس قياس المساواة
 من هذه البراهين ولهذا عده المحققون مع هذه

من ١٤ الاوليات وليس لنا ان نحتاج الى مقدمة لفكر لكن
 ذلك لا يخرجنا عن القياس بل هو لوجبان كمنز النكر
 الثاني والثالث والرابع من القياسية لا يحتاج اليها في
 الامتناع الى العكس الخلف غير كما يحى قلب المراد بل
 بالذات لا يكون بواسطة مقدمة غيرية بمعنى المقدمة
 التعزيبه ما يكون طرفاه معاير الحدود والقياس الى
 اطراف مقدمتي القياس وح لا يكون العكس الخلف غيريا
 اذ حدودهما لا يغير حدود والقياس ملا كمنز الامكان
 الملتزم عن القياسية بخلاف قياس المراه فانه انما
 مدعي بواسطة مقدمه غيرية اذ قولنا ما هو ما يابا
 ح فلا يصادق موضوعه معاير الحدود والقياس التي
 آ و قولنا ما ولب وبت وولنا ما و ح و ح ان اشاع
 قبا بين الماده يدعي بل المادعي ما توقف اشاعه عليه
 وهو قولنا ما و المادعي ما و لكن لما كانت هذه
 المقدمة لا ربه لقياس الماده في العقل ظن كونه
 يدعي الامتناع **قال** واعترض الى قول
 يدرك **اقول** اعترض صاحبنا لكشف بانكم
 ان قياس الماده مملئ بالذات قولنا اما ويا و
 ح فان كان قياس الماده قياسا بالنسبة الى هذه
 فيبطل ما علم ان كل قياس اقتراني يتركب من مقدمتين
 يشتركان في حد من المقدمتين هما ليس مشتركتين في حد ان
 لم يكن قياسا مع ان تعريف القياس صادق عليه اذ هو
 قول مولف من القضاة متى علمت ان عنده لزامه قول
 اخذ فطلب تعريف القياس لكونه لا غير مانع ح ثم قال
 بل الطريق في اخراج قياس الماده عن تعريف
 ان يقال انما مدعي قياس الماده بواسطة قولنا كل ما
 ليس هو ما و لكل ما يابا وبت فانه اذا انضم الى المقدمة

الاول

الاولى وهي قولنا اما ولب كما يقال اما ولب وكل ما
 لب فهو ما و لكل ما يابا وبت اي اما و لكل ما يابا
 وبت ويلزمه كل ما يابا وبت فاما ولب اذ المساواة انما
 من الحا بغير والمقدمة الثانية وهي قولنا ب يابا و
 بلزمها ح يابا وبت وذلك ظاهر في جعل هذا الحكم
 لقولنا و لكل ما يابا وبت فاما ولب لمدعي ح اما ولب وبت
 آ يابا وبت وهو المطلوب فليكن امتناع قياس الماده من
 قياس اصدعها الذي اي قولنا اما و لكل ما يابا وبت
 والذي اي ح اما وبت فاما ولب وكان الوسط في كل
 من القياس مكررا محلا في ما ذكره وان الوسط ما كان
 مكررا في القياس الاول كما مر هذا ما ذكره وفيه عيبان
 عرضنه من هذه التكررات ان كان دفع الاعتراض
 المذكور وهو ان القياس الماده استلزم بالذات
 آ ما ويا ويا و ح فان كان قياسا بطل وجوب التكرار
 والمفسد التعريف فذلك باطل لان هذا الاعتراض
 باق كما كان وان كان عرضه بصحيح الواسطتنا على
 ان ما ذكره لا يصح ان يكون واسطة لامتناع القياس
 فذكر باطل لان ابطاله نكح الواسطة اما ان يكون على
 ان الوسط غير مكررا اصدعها ذكره القياس كما يرضى
 به اولان ما قاله لا مدعي مع قياس الماده بالذات
 وكل منهما باطل اما الثاني فلان ما ذكره اوضح عند
 في امتناع هذا القياس بكثير من هذه التكررات اما
 الاول فكل ذلك لانه ليس تعريف القياس ما يستعمل هو
 الوسط اذ لو كان لذكرها احاطا جواز اخراج قياس الماده
 وغير عن هذا التعريف شي لا يخرج ح لعدم تكرر الوسط
 فعلم ان ما ذكره لا يابا وبت واذ اعرف ذلك بقول قولنا
 لزامه يقع ايضا صراعا عن قولنا فانه ان يكلم فانه

ايضا

اسماح هذا القياس الى مقدمه احببه فلا يكون قياسا
 ان تقول المقدمه الاحببه ما يكون مما لا يكون ^{طريقه} والحدود والقياس
 بطرف واحد والدليل على ذلك ان الشيء يتراسخ القياس
 المركب من مانع الجمع ومانع الخلو عند منظر ظاهري كذا واه
 منها بطرفه واحد حدود القياس اذ قال متى صدقت دائما
 اما ان يكون آية او صدق مانع الجمع ودائما اما ان يكون حرك
 او صدق مانع الخلو صدق كلما كان آية فهو لا يصدق صدق كلما
 كان آية فليس حرك وكلما كان ليس حرك فهو صدق كلما كان
 آية فهو يصدق هذا القياس طالعت ساليها حدود
 القياس وكراه خلفها فعمل ان لا يجوز استعمال ما يفتقر
 حدود القياس لا باحد حده واما القسم الثاني وهو ان
 الاستباح لو اخط مقدمه عوبه مع مقدمه محذوفه وماد كره
 المنطقون فكل قولنا هذا ابيض وكل زحى اسود دائما
 فانه يلزم هذا ليس زحى تكن بواسطة مقدمه محذوفه
 ومي قولنا كل ابيض ليس باسود مع عكس بعض الكثرة
 ومي قولنا كلما ليس باسود فهو ليس برحى بقول هذا
 ابيض وكل ابيض ليس باسود وكلما ليس باسود فهو
 برحى صدق هذا ليس برحى **قال** بقولنا قولنا
 اخر الى اخر **اقول** بقولنا قولنا اضر معنى يكون
 الصدق مغايره لكل واحد من تلك القضايا المذكورة
 بالفضل القياس اذ لو لم تقيد بذلك لكان محذوفه كذا
 على اي وجه كان قياسا مستلزما ذلك المجموع كذا واحد
 القصص والامراد من اللزوم اعم من البس وغير البس
 لست ادري منه القياس الكامل وغير الكامل والكمال يظهر
 عنه المطلوب من غير غير شيء بله القياس وهو
 الاول والقياس الاستثنائي وغير الكامل ما يتبين
 الصدق عنه بتعبير وضع الحدود كالشك الثاني والثالث

والدابع

والدابع والامراد بالحدود الطرف عن مجموع ما وضع في
 القياس من عن البعض فلا يقال لمجموع القياس
 وغيره قياسا بالقياس الى الصدق ذلك القياس فلا يقال
 كل آية وكل حرك وكل حرك ط قياس لقولنا كذا آية اذ لا
 ح ط منه فان قلنا اللانم يد يكون ما وضع القياس
 كالقياس الاستثنائي اذ اكان المطلوب منه ^{الكمال} الكمال
 فانه موجود في الشريطة مثل قولنا كلما كان آية فليس
 آية فجد هو الصدق وهو محذوفه القياس كقولنا
 دائما اما آية او صدق تكن ليس آية فجد هو الصدق وهو
 محذوفه وكذا القياس الاستثنائي لقولنا كل حرك حرك
 حرك صدق كل حرك وهو صدق الصدق وكذا قولنا
 كل حرك حرك صدق كل حرك وهو صدق الصدق وكذا قولنا
 والحجاب عن القياس الاستثنائي ان قولنا قولنا
 اخر معنى به قولنا مغاير للقياس الذي هو الصدق
 مضية والصدق في الثاني والثالث ليس نفسية
 اذ لا تختم الصدق والكذب بل هو مضمونه فان
 قلنا قولنا ان كان الحرك موجوده فالحرك موجوده
 لكن الحرك موجوده فالحرك موجوده يكون الصدق
 المقدم المستثنى وهو مضمونه بالفعل فتكون الصدق
 بعض القضايا الموضوعه في القياس فليس ان
 هذا قياس لان القياس نفسيا وهذا ليس كذلك
 ولا يترتب النوع الشفقي فاسيئته على انه لا يصدق
 واحاب صاحب الكشف وصاحب المطالع عن
 القياس الاستثنائي بان المقدمه مغايره للصدق لان
 لها صفات ليست للصدق ط منها موصوفه بكونها موصوفه
 المقدمه الاخرى وبكونها موصوفه او موصوفه عليها وبكونها
 على وضع غير القياس الى المطلوب اذ لكل من الصغر

منه

والكبرى وضع معية النفا من النسبة الى النتيجة لان الصغرى
لو جعلت كبرى والكبرى صغرى تكون معهما على نتيجة
المركبة فانا اذا امكن كل جزء وكل جزء يكون النتيجة كذا
واذا امكن كل جزء وكل جزء يكون النتيجة بعضا او غير بعضا
على ذلك بان المجموع كل صفة كيف كان ايضا كذا بالقياس
الى كل منهما فانا اذا امكن كل انسان حيوان وكل فرس صيهاك
فلهما كل انسان حيوان وهو غير المتقدم لكونها توصف
بالنسبة ومعنى العطفية والوضع المعبر فينبغي ان يكون
مساويا واحاب عنه صاحب الكشف فانا سلمنا انها
توصف بالنسبة والعطفية لكن ليس لها وضع معين
بالقياس الى انها اللانحالية لو بدلت المقدمة الاولى
بالتامة تكون اللانحالية محالة كذا في النتيجة كذا كذا
فنه نظرا لانه قد علم من القياس المذكور في الاثر الى ان
كل جزء وقب بارة صغرى وبارة كبرى مع ان النتيجة كانت
منها واحدة وهي كل جزء فعلم ان الوضع المعبر غير لازم
بل جواب هذا الاعتراض انه قد مر ان النتيجة بالبرهان
من المجموع والخصبة الواحدة ما ثبت من المجموع الصغير
ولا يردا النتيجة قال خاتمة الى الاخر
ان د ك المراد في المقدمة شكر على الاشارة
اخرها انه لو حصل النتيجة من القياس فالجواب لها اما
بمجموع الصغرى الكبرى وانذارا للصغرى تحت الكبرى
او كل واحد منها او بعضها دون البعض لا سبيل على شيء
منها اما الاول فيا طر من يلزم اوجه فاستحال وجود
المجموع في الذهن فنه لانا نعلم بالضرورة اننا اذا وجدنا
الذهن نحو معلوم استحالة منافي بذكر الحالة توصف بالذهن
معلوم اخر يمتي لم يوجد المجموع في الذهن اصلا لم يكن
عله للعلم بالنتيجة لا يحتاج كون المعلوم علم للشيء ثم

ثم

مجموع العلم الختبه ليس الى الفكر والفكر في شيء منافي العلم
به لان الفكر طلب وطلب الى اصل مجموع العلم يكون منافي
لنتيجة واذا كان لهال يكون علم لهال ان العلم يجب ان يكون
موجوده مع المعلوم سم اذا كان المجموع علم للنتيجة
كل واحد يلزم الخيال لان كل واحد منها لما لم يكن بوجه
عند اجتماعهما في من ان يحصل امر واحد ما كان عند
انفرادها اما انفراد امر كان او حصول شيء ما كان اولم
يحصل فاما لم يحصل امتنع من جهة المجموع والنتيجة عند
الاجتماع لانها عند انفرادها كانت موصية وما حصل
عند اجتماع امر اخر لم يكن عند انفرادها فيجتمع
المجموع موصيا وان حصل امر واحد فلا بد من موجب الموجب
لا يجوز ان يكون شيئا من تلك العلم ولا لكان خاصا
بقدر الاجتماع وليس كذلك بل يكون موصية المجموع فان لم
طاله الاجتماع ما لم يكن حاله انفراد لم يحصل موصية
المجموع وان حصل عاد التلخيص وتلخيص فعلم بانه
الوجه التلخيص ان موجب النتيجة ليس المجموع والبيان
ويمون يكون كل واحد من تلك العلم موجب النتيجة
باطل ايضا اذا المقدمة الواحدة لم توصف النتيجة على الاستقلال
وذلك ضروري ولانه يلزم توارد العلم على معلول واحد
بالخصص وكذا الثالث ويوان يكون موجب النتيجة
بعض تلك العلم فقط والما كان للبعض لا ضرورة
في الاشياء وتصور مستدركا الشك الثاني ليس القياس موجب
لنتيجة والاولى من ان يكون كل واحد من العلم بالنتيجة
للقياس والعلم بصدق المقدمة بدهيا اولم يكن فان
كان اشترك جميع الناس العلم بالنتيجة لان ما يلزم بالبداهة
على البدهي بدهي بالضرورة وليس كذلك وان لم يكن
واحد منهما بدهيا يكون الحق او كلاهما كسبيا فلا بد من

بحال هـ

متعده واما الكلام في ان العلم بلزومه عنه والعلم بغيره في
 العيان بديهي اولي ولا يتسلسل في متناه التسلسل فلا
 ينتهي الى ان يكون العلم بلزومه عن قياسه والعلم بغيره في قياس
 بديهي ويلزم اشتراك جميع الناس في العلم بالمعنى وذكر
 باطل وجواب اول ان الموجب للصدق هو المجموع قوله
 المجموع لم يحصل في الذهن قلنا لا لان العقل ليس بالمخصوصه
 والنسب المخصوصه لا يمكن عقلا بدون المنسب كالمعنى
 يتلوه الى المقدم او بعد ان يراه ويحكم بثبوت المحمول
 للموضوع او سلبه عند غيرهما من النسب بمعنى ذلك
 بدون العقل الطرفين معا قوله وان المجموع الموجب للفكر
 والفكر الذي ساقى العلم به قلنا بل الفكر هو ترتيب
 ذلك المجموع للتوصل الى المطلوب كما مر في كتاب
 فهو معيار للمجموع قوله وان حصل حال الاجتماع ما لم يكن
 حاله الا بمراد بموجبه اما كل واحد او بعضها او المجموع
 قلنا موجبه امر آخر لم يحصل عند اجتماع الهية المجموعه
 بالضرورة وهي مغايه لكل واحد من اجزاءه غير حوده
 طاله الى ان يزداد وموجبه امر خارج وهو الفكرة العليا
 التي يعقل تلك العلم وتولف بينهما كانه ساير المركبات
 لان العلم انما عليه لا يكون قاضيه في المعلول ضرورة
 وهو اب التكاليف ان قال ان غنيت بالبدهي
 المعنى الا ان يكون جنم الذهن قوفا على تصور الطرفين
 فلازم اشتراك كل البيان في العلم بالصدق على تقدير كون
 الكل بديهي لانه لا يكون المعنى من كون المقدم بديهي
 بديهي لان لو تصور طرفا ما ونسب احد الطرفين الى الآخر
 علم حصول تلك النسبة والمعنى من كون اللان بديهي
 انه لو تصور المقدمتان مع الصدق ونسب الصدق اليها
 عرف لزوجها عنهما فمن لا يحصل هذه المقصودات لا يحصل

لما تعلم بالصدق مما يلزم اشتراك الكلايين وان غنيت بالبدهي
 المعنى الى حقيق اي الذي يكون تصور المحكوم عليه كانيات
 جزر الذهن بالنسبة كما ان العلم بلزومه الصدق والعلم
 ليس بديهي في التسلسل بل ينتهي الى بدهي في العلم
 اشتراك الكل قلنا لا انه لزم بتسلسل ينتهي الى
 البديهي بهذا المعنى لجواز ان يكون الكل او بعضها
 بديهي بالمعنى الا ان ينتهي الى البديهي بالمعنى الا ان
 وجه لا يلزم اشتراك الكلايين كما ذكرنا او نقول لا
 انه لو انتهى الى البديهي لزم كونه بديهي واشتراك الكل
 لان البديهي ما لم يتوقف على غير تصور طرفه فانما
 على قياس او قياسات وان انتهى الى البديهي لا يكون
 بديهي لان جميع الطبقات كذا ذكر وليس في جميعها
 بديهي **والفصل الثاني في قول**
قريب من الحق اول **الفصل الثاني**
 في اقتسام القياس الساس على قسمين اشتراكي واستثنائي
 لان الصدق او بعضها لا يؤمن ان يكون مذكور رافيه
 بالفعل او لم يكن هي منها مذكورا فان لم يكن فهو انما
 هو اشتراكي وان كان فهو الاستثنائي مثال
 هو اشتراكي بولنا كذا فان حيوان وكل حيوان جسم
 متنج كذا فان جسم وليس قولنا كل ان جسم
 بعض مذكور رافيه بالفعل بل بالقوة سال الاستثنائي
 بولنا ان كان هذا اننا فهو حيوان لكنه انما
 انه حيوان فبما الصدق وهي قولنا مذكور
 بالفعل وان قلنا لكنه ليس حيوان متنج انه ليس
 وبما بعض الصدق وهو بولنا هذا ان مذكور
 بالفعل اما الاخر في قسمين الاول في التباين
 الحلييه وهي العياضات الحركية من الحليات الصرفة

ليس

ن

والثاني من القياسات الترطية قال الحركة في طيات
المحصنة او منها ومن الجملة في القسم الاول في القياسات
المعلمية وفيه اعطاء العتبات في المقدمات قال
كل قياسات فيراني على سبط اى لدى لا تركب من اكثر
مقدمتين كما يحى تركب من مقدمتين تركبان في حدسي ذلك
الحال وسط لتوسط سبط في المطلوب كقولنا كل انسان
حيوان وكل حيوان جسم متحرك كل انسان جسم فالحيران ان يكون
الوسط ويختص احدى المقدمات بحده هو موضوع المظن
ويسمى ذلك الحد بالاصغر لقولنا كل انسان حيوان فانه
يختص بالانسان وهو موضوع المطلوب فتلك المقدمات
لكونها متممة على الاصغر سميت بالاصغر في محضر
المقدمة الثانية بحده هو محمول المطلوب ويسمى ذلك
الحد بالاكبر والاعظم لقولنا كل حيوان جسم فانه يختص
بالجسم وهو محمول المطلوب فتلك المقدمات لكونها متممة
على الاكبر سمى بالاكبر والعظم والعصبة التي يكون
جود القياس يسمى مقدمه وما يتخلل اليه المقدمه
كال موضوع والمحمول دون الرباطه يسمى هذا للقياس
مقتضى السبب بل هو صدور الاصغر كالاتيان
في ما لنا بالوسط كالحيران فيه والاكبر كالجسم
هي نسبة الوسط الى الطرفين كالاتيان في اقتران
الاصغر بالاكبر كقوله فانه وصريا والقول بالان
من القياس يسمى مطلوبا ان سبق منه الى القياس
يتخرج منه قياسه كالاتيان بابا الجليل ويسته
سبق من قياسه اليه والقرينه المنطقه المطلوب يسمى
قياسا هذا ما ذكره الشيخ وبقية القوم وفيه عتبت
لان تعريف القياس غير متكرر الوسط والاكبر
واحبا في كل قياس ليس كذا اذا القياس الاستثنائي

اذا استثنى منه بعض السالى لم يكون فيه تكرار شي
ولما احتاجوا في اصراج قياس المساواه وغيره الى كلف
اخر وايضا تكرار الوسط ليس شرطه اسما القياس لانك
عرفت ان قياس المساواه يتبع بالذات اما باليابوك
لا بدون هذا الشرط وكذا القياس الى من يابوك
آملزوم لب وب ملزوم كانه يتبع بالذات آملزوم
لملزوم لا وكذا قولنا آملزوم لب وب جود كانه يتبع
آملزوم لجا لا وكذا قولنا الجسم فيه سواد وكل
سواد لون فانه لوجب بذاته الجسم فيه لون وكذا قولنا
كل جسد كذا لانه لوجب لاشي من ج
لانه اذا صدق بعض ج ا ب فانه الى المقدمه الثانيه
هكذا بعض ج ا وكل آملزوم ب يتبع بعض ج ا ب
ومد كان كل ج ب هذا صلف في يكون المقدمه
تكرر الوسط مستدركا بخرجا لبعض القياسات
عن القياسية العلم الى ان يقال القياس لا يفر الى
الحلى وان كان اعم من ان يكون متكررا الوسط
فكن لما كان القياس بهذا الشرط دايما اسما
معلوم البرهان ببسوط القواعد والى حكم في
الطرد اى الاستدلال من القياس على المنطقه
والعكس اى الاستدلال من المنطقه على القياس
على الثاني من الافاق المذكوره فانها غير معلوم البرهان
وعبر مضبوط القواعد والى حكم اما في الطرد اى
في العكس وفيها جميعا وكان القياس بشرط تكرار
الوسط مغنيا في حصيله المطالب على الثاني فاختاره
وكرر السالى لصعوبة ضبطها وهذا قريب من الحق
قال واذا عرفت ان الاخر اقول
اذا عرفت هذا فاعلم ان الاسكال منكره في اربعة

يكون المقدم في الشك في الحد الوسط فان كان الاول
 محمول في الصغرى موضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول
 كقولنا كل ج ب وكل ب ا فكل ج ا وان كان الثاني
 يكون موضوعا في الصغرى محمول في الكبرى فهو الشكل الرابع
 كقولنا كل ب ج و ا ب ب ج فكل ج ا وان كان محمول في
 هو الشكل الثاني لقولنا كل ج ب و ا ب ج فكل ج ا
 في شيء من ا و ان كان موضوعا فيها فهو الشكل الثالث
 كقولنا كل ب ج و ا ب ج فكل ج ا فظهر من هذا ان
 الشكل الاول والثاني والثالث في الصغرى وفيما كان
 في الكبرى في الاول ومحمول في الثاني والثالث
 مواضع في الكبرى وفيما كان في الصغرى في الاول
 موضوعا في الكبرى وفيما كان في الصغرى في الاول
 وموضوعا في الثالث والاول والثاني في الثالث
 والثاني كالتسليم الثالث فيهما لان الوسط محمول في
 الثاني وموضوع في الثالث والثاني كالتسليم
 الرابع في الصغرى دون الكبرى والثالث كالتسليم
 في الكبرى دون الصغرى وكل شكل يرتد الى اخر بعكس
 الحسنة التي كانت فيها في الاول والثاني يرتد كل منهما
 الى اخر بعكس كبراه والاول والثالث يرتد كل منهما
 الى اخر بعكس صغراه والاول والرابع يرتد كل
 منهما الى اخر بعكس مقدمته وكلما الباقى والشكل الاول
 هو القياس الكامل الطبيعي يكونه برهان الاستصحاب لان
 الوسط فيه لما كان حاصلا للصغرى وكان الحكم في الكبرى
 على ذلك حصل له الوسط كان ذلك الحكم بعينه واردا
 على الصغرى لا يحتاج الى فكر ولا الى شكل الاول
 المحصورات الرابع دون باقي الاشكال وبعد الشكل
 الثاني

كل

الثاني لان وان كان مقبولا للسلبي فكله صحيح الشكل
 الثالث وان كان صحيحا احاطت بكلمة صحيح
 اشرف من الجوهري بما كان حيا او اعلم لكونه النوع في العلم
 لواقع الشكل الاول في اشرف الحجة من وهو المنصير في شكلها
 على موضوع المطلوب وبعد الثاني الثالث في واقعته
 الشكل الاول في احدى المقدمتين في الكبرى دون الرابع
 فانه على الاول في كلتي المقدمتين وانه بعد عن
 ولا يحصل لنفسه ما جاء به الا بغير كبير كما في المثال
 الفارابي والشيخ الرئيس الغياض من بين الاشكال
 لمعه عن الطبيعة وصفا انتاجه وقوله الاصباح اليه
 والاستغناء بالاشكال المثلثة عنه وشرك الاشكال
 في انه قياس من حقيقته لا من باطنه ولا من كنهه
 وكونه كبرى وان التبعه يتبعها حسن التبعه في الحكم
 والتبعه في ذلك محققا بغير الاشكال
قال الحاشية على القراء بالاسم **اقول**
 الحاشية في ترويض الاشكال الرابع بحسب
 فيه الحاشية والتبعه دون الحكم ترويضها بغير
 معي اما الشكل الاول فترط انتاجه احاطت بالصغرى
 الكبرى اما احاطت بالصغرى فلا في الصغرى لو كانت
 سالبة لا يكون الا صغرى حاصل الوسط فلا سدرج
 الوسط ولا يلزم من حكم الحكم على الوسط الحكم على
 محاذ موقعا كبريا صغريا رة وسلبيه عنه اخرك
 لو كان الكبرى موجبة او سالبة اذ تصدق على شيء
 محجور وكل مجموع والحق احاطت به دونها كل ان
 جسم واذ ابدلت الكبرى بقولنا وكل محجور يكون الحق
 هو البطل وهو قولنا في من ان كان ذلك اذ كان
 الكبرى سالبة وذلك ظاهر اذ ان كان ذلك فلم يتبين

شيء من الحجاب بل يكون القياس متي اذا الحجاب بالاسما ج
 اشتد لم القياس لا صد ما حتى يشبه اليها وما كليه
 انكري كلامها لو كانت حرة كاذ ان يكون البعض المحكوم عليه
 بالان كبر عن البعض المحكوم به على المحض وما ان يكون عليه
 محض المصلحة وهو ضد فيه القياس بارة مع ان الحق
 احباب واخرى مع ان الحق سلب كقولنا كل ان حيوان
 الحيوان ناطق والحق الحجاب اذا به لسالكين يقولون
 بعض الحيوان فرس يكون الحق السلب والبعض المحكوم بالانقار
 في كل شكل منه عن كون حكم المحكوم حكم الجرمية لانها في قولها
 كما هو حكم المحصورة والطبيعة حكم الكلمة لانها متجان
 حيث يقع الكلمة كما هي فيقصد المحصورات الاربع في الصغرى الكبرى
 والخاص من ضرب الاربع في الاربع من غير ان ينظر
 في هذا السلك احباب الصغرى وكذا الكبرى بقدر اربعة اضرب
 وهي اقسام من ضربها في الصغرى في الكليات الكبرى وضرب
 الاولى في الاربع في الضرب الاول من موضعين للبيان
 موجه كليه كقولنا كل جيب وكل ما يتبع كل جيب الضرب
 الثاني من كليات الكبرى سالبه يتبع سالبه كليه كقولنا كل
 كل جيب ويتبعه من جيب يتبعه من جيب الضرب الثالث
 من جيبين والصغرى حرة يتبع موجه حرة كقولنا
 جيب وكل ما يتبع بعض جيب الضرب الرابع من جيب
 حرة صغرى سالبه كليه كبرى يتبع سالبه حرة بعض جيب
 كل شيء من جيب بعض جيب ليس وهذه القياسات الاربع
 كما لا يبينها نفسها وعلم من هذا ان هذا السلك يتبع المحصورات
 الاربع وقد ملوكة الصغرى بل المتبعة في جميع الاسماء لان
 هي عكس ما يجبها ونظر لوانها عن ذكر الصغرى بعكس
 المتبعة لكن ذكر الصغرى ليست قياسات بالنسبة اليها
 لتفرد الصغرى وان كبرها بل هو ملوكة وانها **قال**

فان

فان ملوكة الاضواء او القياسات هذه تكون برود على
 الترطبات المذكورة ونشرها ان سالت صغرى الصغرى
 ليست حرة في اتباع هذا القياس بل في القياس مع
 الصغرى سالبه وعدم اتباعها مع كونها موجه وكذا كليات الكبرى
 غير حرة اذ قد يحصل الاتباع مع صغرى وقد لا يحصل
 مع كلياتها لما هو ليس هو اتباع الصغرى سالبه فلان
 الوسط اذا كان مساويا لا كبرى كل شيء سلب عنه الوسط
 سلب عنه الكبرى ان احد المتساويين اذا سلب عنه شيء يكون
 الآخر ملوبا عنه ضرورة كقولنا لا شيء من الانسان يفرس
 وكل فرس صياله مائة يتبعه شيء من الانسان بصياله
 فان ملوكة هذا حسب المادة اذ هو محصور بنصوده يكون
 الوسط فيها مساويا لكبرى ما يكون حسب المادة لا بعد
 من احكام المخطوط الى يجب لجماعة المجموع فيها قلنا الحكم
 الذي يعالاه حسب المادة ما يكون حسب صورة او اكثر
 فيكون بينها ضابط كل سلفا منه ذلك الحكم وهذا
 ليس كذلك بل بضابط كل مقيدها بما ولو جعل انما
 ذلك حسب المادة لكان اتباع القياس حيث يكون صغرى
 موجه والكبرى كليه ايضا حسب المادة فيرد على ما ذكر
 علينا واما الثاني وهو عدم اتباع الصغرى الموجهة
 بل صدق قول بعض الحيوان ولا شيء من الحيوان بكلي
 مع كذب قولنا بعض الجنس ليس بكلي فان ملوكة هذا
 انما يتبع لعدم تكرار الوسط لان الحيوان الذي هو محمول
 الصغرى هو الحيوان المجرد والحيوان الذي هو موضوع
 المحصورات وحيث لم يرد علينا اننا انما قلنا ما اتباع القياس
 حيث يتكرر الوسط فحيث لم يتكرر لم يضرنا عدم اتباعه
 قلنا هذا باطل من وجهين فاما فيما مرارا ان محمول
 القضية هو المفهوم من حيث هو لم مع قديمه اعتبارا الى

الجنس

ليطر كثير من الحكماء في العكس وعبرها واما الصواب
 فلانهم انما استرطوا كلمة الكبرى ليندرج اليها الصغرى في الوسط
 وتكون في الوسط ويستفاد من مقياس تكرار الوسط
 ذلك في المواد فلما احتاجوا الى هذا ايضا في استرط
 كلمة الكبرى فان استرطوا تكرار الوسط بعضهم عن تكرار
 لان الوسط اذا كان متكررا في الناس هو كالكلمة الكبرى
 كلمة او جزئية فعمل انهم اكنفوا استرطوا كلمة الكبرى في
 في مجموع مع هذا الشرط يكون قادح في الاسماع واما البالت
 وهو استرط الكبرى الجزئية فلان الوسط اذا كان سادسا
 في الصغرى في كل مرة الاوسطا في حجاب الجزئية او سلب
 عنه ما ليس الجزئية بل في اعلاه على الصغرى او سلبه عنه
 فان الحجاب على اصل الحقي وبنياد السلب عنه على اي وجه
 كان يوجب الحجاب والسلب على اخر ضرورة كقولنا كل
 انسان باطئ وبعض اباطئ كانه بعض الناطق
 بعضا يشبهه في بعض الاول بعض الانسان كانه الباطئ
 بعض الانسان ليس كانه الباطئ والباطئ وهو علم
 الكبرى الكلمة فكما من قولنا بعض الخنزير حيوان لا يمشي
 الحيوان بكلي مع كذب قولنا بعض الجنين ليس بكلي
 والحجاب عن الاول وهو استرط الكبرى الجزئية ان هذا
 وان كان حقا لكن التباس مع هذا الشرط امل في وقوع
 بالنسبة الى السطر المذكور ومن مع ذلك معرفة هذا الشرط
 اصعب من معرفة وجه الصغرى في الاول وكلمة الكبرى
 في التاليف من معرفة المساواة متوقفة على معرفة احاطة
 كثير في معرفة احاطة مساواة كان كليا او جزئيا ومعرفة
 كذا واحد مساواة او سلبا استلزم من ذلك وجه
 الثاني وهو علم استرط الصغرى الموجبة والرابع وهو علم
 استرط الكبرى كونه قد مر في العكس في محقق المحصورات
 ان

ان الصغرى المستفاد في المنطق هي المقننات التي لا يكون
 موضوعاتها محال في محمولاتها في هذا الكمية او الجزئية فليطلب
 ثم واورد الشيخ سكاوه ان التكرار الاول قد اتي به
 من جهة الصغرى وكلمة الكبرى لانه اذا اصدق في شي من
 حجب وبعض تبنا صدق بعض ليس ثم اذ لم يصدق
 لصدق بعض وهو قولنا كل آخ فيجعل صغرى لقولنا
 في شي من حجب لمتى في شي من آخ ونفكر في المتكرر
 الى قولنا في شي من آخ وقد كان بعض تبنا هذا اطف
 وهو انه علم ان الكلمة انما سعيه في الصغرى لان
 يلد بها لوجب اسكيا لكلا في كلمة اخر منها انما
 يعينان بتغير الصغرى الذي هو موضوع المطلوب
 والاكبر الذي هو محمول المطلوب فعمل ان المقننات
 والقياسية بمخصوصة الى المقننات فان قيل هذا
 المخرج الى هذه المقننات يكون سلكا رابعا ينبغي
 في الصغرى في يكون بعض تبنا لكونه سلكا على
 الذي هو الصغرى والكبرى في شي من حجب في سلكا على
 في الذي هو الاكبر وان نفس في عكس المقننات وهو
 في ليس يكون سلكا اول لكن لا في انه يمتنع في اخذ انهم
 المقتضيات المذكورة في هذا حكم المحصورات واما الجملة
 حكمها حكم الجزئيات لكونها في قولها والمحصورات في
 حكمها حكم الكليات ولهذا ننفرد الناس عن صغر
 كونه هذا زائد وند كانه تبنا في شي هذا كانه في كونه
 في حكم الجزئيات في اذ الانسان في شيان ونفكر في الناس
 ايضا عن مخصوصة وجزئية ويصيح المحصورة ان يكون
 كبرى التكرار الاول والاكبر الثاني فلو لم يكن في حكم الكمية
 لما صحت ان يكون كذلك وكذا حكم الطبيعة قال
 اما السلك الثاني الى قوله كما في **اقول** اما

سالبه متى سالبه كلفه كقولنا لا شيء من آباء وكل آباء
 متى لا شيء من آباء سالبه بعكس الصغرى وجعل كبرى ليصير
 هكذا اكل آباء ولا شيء من آباء متى لا شيء من آباء بعكس
 المتحة ليصير لا شيء من آباء وهو المطلوب وبالحلف
 كما ذكرنا قبل الضرب — ثم من موجه حزمة صغرى سالبه
 كلفه كبرى متى سالبه حزمة كقولنا بعض آباء ولا شيء
 آباء متى بعض آباء ليس آباء كبرى ليرجع الى الاول
 كما مر والخلف والافتراض كما يدبر في الضرب الرابع
 الضرب — كذا سالبه حزمة صغرى وموجه كبرى
 متى سالبه حزمة كقولنا بعض آباء ليس آباء متى
 بعض آباء ليس آباء يمكن بيان هذا الضرب بعكس الصغرى
 لان السالبة الحزمة اما ان يعكس كانه الحاصل اذ يعكس
 كافي غير ما بان لم يعكس فظاه ان انعكست معكس حزمة
 وجعل جعلها كبرى ليصير كبرى الشكل الاول وله حزمة وقد عرفت
 ان ذلك غير جائز ولا يمكن ايضا بيانه بعكس الكبرى لان
 الكبرى موجهة فمعكسها يكون حزمة والصغرى سالبه
 فصير القياس عن ترتيبه لا متى بل يمكن بيانه بالخلف
 كما مر وبالا فتراض وهو ان متى بعض آباء الذي هو ليس آباء
 كما نحصله فصفان فليسا احدهما كل آباء والسالبة
 من كذا فصف السالبة الى كبرى القياس هكذا لا شيء من آباء
 وكل آباء ليس من الضرب السالب من هذا الشكل لا شيء من
 ثم بعكس المقدمة الاولى ونفخ عليها الى هذه المتحة فنقول
 بعض آباء لا شيء من آباء متى بعض آباء وهو المطلوب
 والافتراض اذا يكون من قياس احد ما من هذا الشكل
 معينه لكن من ضربا جلي والثاني من الكلا الاول
 ما ذكره وفيه نظر لان الافتراض في الكلا الثالث
 قياس احد من الكلا الثالث كما يجب في افتراض هذا الضرب

نظر

١٤٣
 ظهوره ان لم يصدق المقدمة الاولى وهي كل آباء فكل
 موضوع الى سالبه كقولنا يصدق السالبة ناسنا الموضوع
 الى ان تكون السالبة الحزمة مركبة فانه يجب وجود الموضوع
 يمكن ان يحاسبه عن هذا بان موضوع السالبة الحزمة
 الذي هو لا صغرى لا شيء من ان يكون موجودا او لم يكن
 كان ثم الافتراض وان لم يكن يصح سلب الكبرى عنه
 لان المقدم كوز سلب كل شيء عنه كما عرفت ويمكن بيان
 هذا الضرب بالبرهان الذي كما يجب **قال**
 ذكرنا الشيء الى الاخر **اقول** — ذكرنا الشيء ان قوما
 قالوا انه لا حاجة الى هذه الحسابات لان الوسط
 لا صد الطرفين سلب عن الطرفين صير يلزم حصول
 المساواة بين الطرفين فانا اذا قلنا كل آباء رابعا
 آباء يكون آباءنا آباء رابعا غير ما بين له فلم يكن آباء
 وهو الذي كان آباءنا لم يرد عنه الشيء بالمتجان
 جعلنا ذلك محله على الاحتاج لم يرد المحل على الدعوى
 لان سلبا الوسط عن احد الطرفين دون الاخرين
 لونه مساوية للاول وغير ما بين لبيان ان ذلك
 بعينه اعادة الدعوى فان جعلوا ذلك بينا بنفسه
 لم يفرقوا بين الاثنين بنفسه وبين الضرب من اثنين
 لان الاثنين ما لا يحتاج الى فكر وروية وهذا يحتاج
 فان الذين يلزم ضرورة عند الاحتاج الى ان يكون
 ان آباءنا كان هو بآباء الذي هو ما بين كما لم يكن بعد
 رده الى السلب بنفسه الى الكل الاول لكنه لما ارتدا ليه
 بنكر لطيف وروية عليه اعتمدوا كونه بينا بنفسه
 هذا اما ذكره الشيء والحق انه قريب من البين وكفى
 فيه ادلة بعبية وما ذكره في محل المحل كما انه تخرج
 من التفصيل والتوضيح لنفسه النفس والاعمال

يستعمل هذا في سائر المسائل وسهية الى الجية
 كما قال في الصريح الرابع من هذا الكلام اصدق
 في الصريح وكل ما يتبع بعضه ليس له ان يكون
 متبوعا عنه ويكون له ان يكون لا يكون او لا يكون
 في متبوعا عنه وهذا صريح **قال السبكي** والى
 القول الثاني في الصريح **قال السبكي** اما القول الثاني
 في شرط السبكي بحسب كونه المقدمات وكيفية ابرار
 احباب الصغرى وكيفية اخرى مقدمته اما احباب الصغرى
 فلانها لو كانت سلبية لكان ان يكون لها كبرية ثابتة
 في صغريها يكون الاوسط والاصغر مندرجين تحتها
 وتارة متبوعا عنه فان يكون الكبرية سلبية الاوسط
 كقولنا لا شيء من الانسان في فرس وكل انسان حيوان
 المحاب وهو قولنا كل فرس حيوان واذا بدلت الكبرى
 بقولنا وكل انسان ناطق يكون الحق السبكي متوقفا على
 من الفرس ناطق وكذا اذا كانت الكبرى سلبية
 ظاهرة واما كلياته اخرى مقدمته فلانها لو كانت سلبية
 حاز ان يكون البعض من الاوسط المحكوم عليه بالاصغر
 غير البعض المحكوم عليه بالاكبر فلا يحصل التباين الا
 والاكبر والاضداد كقوله كقولنا بعض الحيوان انسان
 وبعض الحيوان فرس وبعض الحيوان ليس بفرس والحق
 في الصوريين السلب ولو بدلتا الكبرى بقولنا وبعض الحيوان
 او بعض الحيوان ليس ناطق كان الحق السبكي المحاب
 والاكبر في الخوجه كانت تارة مع صفة المحاب وتارة مع
 السلب وكذا الكبرى السالبة فالمتبع لمعنى هذا في
 ستة اصناف الخوجه الكلية صغرى مع المحصورات تارة
 كبرى والخوجه الجزئية صغرى مع الخوجه الكلية والسالبة
 الكلية كبرى الاول من موهبتين كليتين يتبع موهبة

فون

الاول

كقولنا كل شيء وكل شيء يتبع بعضه او لا يتبع بعضه
 سلبية يتبع سلبية جزئية كقولنا كل شيء ولا شيء من
 يتبع بعضه ليس له ان يتبع بعضه من بعض الصغرى
 وبالعكس صغرى وكبرى القياس كبرى وبالعكس كقولنا
 لو لم يصدق بعضه في الصغرى الاول لصدق بعضه
 في الثاني من موهبتين الى الصغرى هكذا اكل شيء
 من موهبتين لا شيء من سلبية وقد كان الكبرى كل شيء هذا
 صغرى وهذا ان الصغرى ان لا شيء من الكبرى كل شيء
 الى صغرى اعلم من ان كبرية امتناع عمل الاضداد سلبية
 كذا ان زاد الى كقولنا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق
 في الصغرى الاول ولا شيء من الانسان بفرس في الصغرى
 واذا لم يتبع هذا ان الصغرى ان كلياته سلبية ما في الصغرى
 هذين الصغرى من الصغرى الباقية يكونان من كليتين
 دون الباقي يتم من موهبتين في الصغرى هرتيس يتبع
 موهبة جزئية كقولنا بعضه يتم وكل شيء يتبع بعضه
 سلبية بعكس الصغرى والخلف الاول متراضا كقوله بعض
 شيء الذي هو كقولنا كقولنا كل شيء وكل شيء يتبع
 الصغرى الاول من هذا الشكل بعضه او لا يتبع بعضه
 هذه المتراضة تم تقاسمها في المنطوقين فيكونا في
 تقاسمها في المتراضة التي هي كقولنا كقولنا
 كل شيء وكل شيء يتم الاول الى الكبرى هكذا اكل
 وكل شيء ليس يتبع من الاول كل شيء يتم جعل هذه كبرى
 كقولنا صغرى لمتبع من الصغرى الاول من هذا الشكل
 بعضه او لا يتبع بعضه او لا يتبع بعضه او لا يتبع
 هذا يتم من موهبتين وكبرى جزئية يتبع موهبة جزئية
 كقولنا كل شيء وبعضه يتبع بعضه او لا يتبع بعضه
 والمتراضة وبالعكس الكبرى وجعلها صغرى ثم عكس

واللبس الكلي في الثاني
 مع امتناع المحاب في الثاني

كبرى
 صغرى

ان من موجد حزنه صفري وما له كليه كبرى يتبع ما له
 حزنه كقولنا بعض نكح و لا شيء من نكاحه بعضه ليس
 بياته بعكس الصفري والحلف والامتناع ان من موجه
 صفري وما له حزنه كبرى يتبع ما له حزنه كقولنا كل
 نكح وبعضه ليس بمتبع بعضه ليس بمتبع ما له حزنه كقولنا
 الكبرى على مقدار انعكاسه لان صفري الاول يعكس اليه
 ولا يعكس الصفري لانه يحصر الناس عن حزنه بل يمتنع
 بالحلف والامتناع وعكس الطعن اسام هذا الطعن
 كوا ان يكون موضوع الكبرى كبريا ما له حزنه كقولنا
 لموضوع الصفري لان موضوع الكبرى ما زان يكون
 معدوما دون موضوع الصفري فاك الشرح في الشفا
 الشكل الثاني والثالث وان كانا راجعين الى الشكل الاول
 ويكون الشكل الاول معينا عنها لكن لها خاصية وهي
 ان بعض القضايا كان الحمل الطبيعي منها والباقي
 الذهني ان يكون احد طرفيها محمولا والآخر موضوعا حتى
 لو عكس كان الحمل غير طبيعي وغير باق الى الذهني كما اذا
 كان المحمول عاما والموضوع خاصا او يكون المحمول
 والموضوع وانا نقول الانسان حيوان او كائن بقولنا
 كل شيء من النار بارد ونقيله فنزل على طبيعتها وسببها
 الى الذهني كان اسطمانها على احد هذين الكليتين كما اذا
 اردنا ان نبين ان بعض الخوان ضاكن فقولنا كل انسان
 حيوان وكل ان في ضاكن لمعنه بعض الحيوان ضاكن
 ولورددناه الى الكلام الاول بعكس الصفري مثلا
 نقول بعض الحيوان انسان وكل انسان ضاكن فقلنا
 ما استحق الموضوعية بالطلع محمولا وما استحق المحمولية
 بالطلع موضوعا وهذا خلاف ما يعضيه الطبع فاما
 الى الذهني وانا نقول لها فاذن ان احزابا ان

بعض

بعض حزنه ما لم يرد الى الاول وهو الضرب الاول الرابع
 من الشكل الثاني والضرب الثاني من الثاني بالباقي
 ان بعض حزنه ما وان اردنا الاول يكون يكون الاول
 عكس بحقه وهي الضرب بعكس الصفري في الشكل
 الثاني وبكس الكبرى في الشكل الثالث دعنا الى عكس
 المتعده كما مر في كليات مائة هذين الشكل ومن هذا يعرف ان
 الشكل الرابع له وجه له لا بعده عن الطبع لخصه هذه
 العوائد فيه ايضا **قال** **الشكل** كم الى اخر
اقول اما الشكل كم بشرط اسامه ان لم يجمع حيثان
 اعني السبب والفرق لم مقدمه باصه ولا في مقدمه
 اذا كانت الصفري موجه حزنه فانه يجب ان يكون الكبرى
 سائمه كليه اما الاول فلانه لو اجتمع حيثان يلزم
 كقولنا لا شيء من الانسان بغيره ولا شيء من الانسان باني
 والحق السبب واذا بدلنا الكبرى بقولنا لا شيء من الانسان
 يكون الحق المحاب ومتى لم يتبع هذا الضرب لم يتبع
 بل اصريا اخرى تكون هذا الضربا صديقا وهي بالكلية
 من السبب حزنه من سائمه حزنه صفري سائمه
 كليه كبرى وبالعكس وكذا لو بدلنا الكبرى بقولنا بعض
 ان في تكون الحق المحاب متى لم يتبع هذا الضرب وهو
 المركب من سائمه كليه صفري وموجه حزنه كبرى لم يتبع
 السائمه الحزنه صفري مع الموجه الحزنه كبرى وكذا
 لم يتبع من موجه حزنه يمين كقولنا بعض الحيوان انسان
 وبعض الخوان حيوان والحق المحاب ولو بدلنا الكبرى
 بقولنا بعض الخوان حيوان كان الحق السبب وكذا
 لم يتبع من سائمه حزنه صفري وموجه كليه كبرى
 كقولنا بعض الحيوان ليس بانيان وكل ناطق حيوان
 والحق المحاب ولو بدلنا الكبرى بقولنا وكل فرس حيوان

الصالحه

ن

كان المقام المسمى بـ لا يمتنع من سالبه جزئيه وموجبه جزئيه
 وكذا لا يمتنع من موجبه كليته صغرى وسالبه جزئيه كبرى كقولنا
 كل انسان ناطق وبعض الحيوان ليس بانسان والحق ان كل
 واذا ابدلنا الكبرى بقولنا وبعض الحيوان ليس بانسان كان
 الحق السلب فهذه عشرة اضرب واما ما قلنا انه يجب ان يكون
 الكبرى سالبه صحت يكون الصغرى موجبه جزئيه لا يمتنع
 كذا نك يلزم المصلحة في قولنا بعض الحيوان انسان وكل
 فرس حيوان والحق السلب ولو بدلنا الكبرى بقولنا وكل
 ناطق حيوان كان الحق المعجاب واذا لم يمتنع مع الموجبه الكليه
 لم يمتنع مع الموجبه الجزئيه فيجب عذر من التوطيل لا يمتنع
 من الضرب بالسلب عشرة الا خمسة اضرب الموجبه الكليه
 مع السلب دون السالبه الجزئيه والموجبه الجزئيه صغرى
 مع السالبه الكليه كبرى والسالبه الكليه مع الموجبه الكليه
 الضرب سائر موجبه كليتيه يمتنع موجبه جزئيه كقولنا
 كل شيء وكل آت يمتنع بعض آسانه بتبديل المتكبر
 اي جعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى ليرجع الى
 الكل الاول فمثال كل آت وكل شيء لا يمتنع كذا
 ثم يعكس هذه المنطقه لمحصل بعض آت ويعكس الكبرى
 ليرجع الى الكل الثالث هكذا كل شيء وبعض آت
 يمتنع بعض آت وبالخلف وموانه لزم تصديق بعض آت
 لصدق شيء من آت منضم الى الصغرى هكذا كل شيء لا شيء
 من آت يمتنع شيء من آت ونعكس الى قولنا لا شيء من آت
 وممكن ان الكبرى كل آت هذا خلف وهذا الضرب لا يمتنع
 الكلي كذا تكون الا صغرا من الاكبر وانت في كل الاضرب
 على كل افرادهم لقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق
 انسان ولا تصدق كل حيوان ناطق الضرب آت من
 موجبه كبرى جزئيه يمتنع موجبه جزئيه كقولنا كل شيء بعض

ر

آت يمتنع بعض آسانه ما من من التبديل ويعكس الكبرى الخلف
 والافتراس ايضا بان يفرض بعض آت الذي ما يوجب كقولنا
 كل آت وكل آت يمتنع بعض كل آت وصغرى التماس صغرى
 هكذا كل شيء وكل آت يمتنع من الضرب الاول من هذا
 الشكل بعض آت في جعل هذه المنطقه صغرى وقولنا
 كل آت كبرى لمتنع من الشكل الاول بعض آت او المطلوب
 الضرب آت من كليتيه والصغرى سالبه يمتنع سالبه كليته
 كقولنا لا شيء من آت وكل آت يمتنع شيء من آسانه بالتبديل
 ثم يعكس المنطقه ويعكس الصغرى ليرجع الى الشكل الثاني
 يمتنع المطلوب وبالخلف وموانه لزم تصديق شيء من
 آت لصدق بعض آت انضم الى الكبرى لمتنع من الاول
 بعض آت ويعكس الى بعض الصغرى كبرى من كليتيه
 الكبرى سالبه يمتنع سالبه جزئيه كقولنا كل شيء ولا شيء
 من آت يمتنع بعض آت ليس بانسان يعكس المتكبر ليرجع
 الى الاول هكذا بعض آت ولا شيء من آت يمتنع بعض آت
 ليس بانسان ويعكس الصغرى ليرجع الى الشكل الثاني ويعكس
 الكبرى ليرجع الى الشكل الثالث وبالخلف وموانه لزم
 من بعض المنطقه الى الصغرى لمتنع من الشكل الاول
 ما من بعض عكسه الكبرى او يضم بعض المنطقه الكبرى
 لمتنع ما يضاد عكسه الصغرى وهذا الضرب لا يمتنع كليا
 كذا تكون الا صغرا من الاكبر لقولنا كل انسان حيوان
 ولا شيء من الفرس بان آت من موجبه جزئيه صغرى
 وسالبه كليته كبرى يمتنع سالبه جزئيه كقولنا بعض آت
 ولا شيء من آت يمتنع بعض آت ليس بانسان يعكس الصغرى
 ليرجع الى الشكل الثاني ويعكس الكبرى ليرجع الى الثالث
 ويعكسها ليرجع الى الاول وبالخلف والافتراس اعلم
 ان السالبه الجزئيه انما يمتنع في هذا الشكل اذا لم تنفك

العبد فلما واز عنها وايضا قد يتبع التماس في الاول والثاني
 والاربع في الضرورة التي شرطنا فيها كون الصغرى موجبة
 اذا كانت الصغرى سالبة مركبة لا يمكن ان يكون مضمومة للموجبة
 الشرطية موجبة او كذا يتبع التماس في التكرار الثاني اذا كانت
 المضمومة مضمومة في الكيفية واحدة سالبة مركبة لكن لا يكون
 هذه قياسات بالعبارة الى تلك التماس في طريقتها المرتبة
 ما وضع في التماس وقد مر ان هذا شرط بل هي مستلزما
 لقياسات تلك التماس **قال** **البيان**
 الى قولنا **وجوب علم الكل** **اقول** **البيان** الثالث
 شرايط التماس بحسب هذه المقدمات وبيان جهة النتيجة
 في المحلطات اما التمسك بآثارها اساسا بحسب جهة
 من احد الموضوعات بالفعل كما هو دأى الشيخ عليه
 اذا لو كانت الصغرى ممكنة كما ان لا يكون الاوسط
 ثابتا **صغرى بالفعل** فلا يحصل الجزم باندرج الصغرى
 تحت الاوسط فلا يلزم من الحكم على الاوسط استحبابا كما
 ارسلنا ان يصدق ذلك الحكم على الصغرى لاننا قلنا
 كل جيب بالامكان وكل بيان به جهة كانت او لا شيء من
 لا يلزم صدق قولنا كل جيب او لا شيء من جيب ان المراد
 بقولنا كل جيب ما هو جيب بالفعل فمتى لم يكن جيب بالفعل
 لا يلزم صدق ذلك الحكم عليه ووجه جازم بعبارة الكبرى
 للصغرى بانه وسلبه عنه اخرى فلهذا الاختلاف
 وهذا المصداق العام في الاعتبار الخارج والحق والحق
 واما في الخارجيات فقد توجد النقص لوجود جهة
 لا صدق التمسك بغير الفعل ولا ضرر بالامكان فيجعل النوع
 الذي حصل له تلك الصفة بالفعل على ما لا يتكسر الصفة
 بالضرورة الواجبة بشرط الوصف لا واما انما
 تلك الصفة في المحل فثبتت لفالصغرى الممكنة مع الكبرى

الضرورة

الضرورية بآلة ومع الشرطية الخاصة اخرى قياسا مع علم
 التماس واما قلنا انه يوجد صفة بهذه الحقيقة لا بد
 يوجد في الخارج استحبابا محض من حرف في هذه المجموع
 الى حرفه واحدة مع امكان كون الحرف الاخرى حرفهم
 فعمل الحرف الاخرى عليهم بالامكان ويجعل غيرهم
 على ما لا تلك الحرف بالضرورة الذاتية والوصفية
 امتناع حمل غيرهم عليهم بوجه او سلبون عن له
 تلك الحرف مع امتناع سلبهم عن انفسهم وكذا
 قد توجد صفات يكون ثابتا لا صدق المسامحة بالفعل
 ولا ضرر بالامكان كما اننا نجد انسانا كزبد ملاما
 في هذه جملة الماعز الفرس مع حواء ركونه على الحمار
 في يصدق كل حمار بمركوب زبد بالامكان الخاص
 لكل مركوب زبد فرس بالضرورة والحق هو السلب
 بدلت الكبرى بقولنا ولا شيء من مركوب زبد بالحق
 كان الحق الاحباب فقد وصدت الكبرى الموجبة
 الضرورية مع الصغرى الممكنة مع ان الحق كان هو
 السلب والكبرى السالبة الضرورية مع ان الحق هو
 الاحباب واما الكبرى الموجبة الضرورية مع جهة
 والكبرى السالبة الضرورية مع جهة السلب فليست
 بقولنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص وكذا
 كاتب باطلاق بالضرورة كان الحق هو الاحباب واذا
 بدلت الكبرى بقولنا ولا شيء من الكاتب فرس بالضرورة
 كان الحق هو السلب هذا اذا كانت الكبرى ايجابية
 واما الكبرى الشرطية الخاصة فاذا بدلت الكبرى
 بقولنا وكل مركوب زبد هو فرس مركوب زبد بالضرورة
 ما دام مركوب زبد لا واما كان الحق السلب واذا بدلت

هذه بقولنا في شيء مركوب زيد مولا فوس مركوب زيد
 بالضرورة مادام مركوب زيد طالما كان الحق لا محاب
 بعد وصفا لكبرى الشرطه الخاصه الموصيه مع
 الصغرى المحلّه مع ان الحق كان هو السلب والكبرى
 الخاصه السالبة مع ان الحق كان هو المحاب واما
 الكبرى الموصيه الشرطه الخاصه مع ان الحق كان هو المحاب
 والكبرى السالبة الشرطه الخاصه مع ان الحق كان هو السلب
 فكيف نقول كل انسان كائنا كان بالامكان الخاص كل
 كائنا كان بالامكان الخاص بالضرورة مادام كائنا كان
 والحق هو المحاب بل نقول لا شيء من الكائينات
 الا صانع بالضرورة مادام كائنا كان بالامكان الخاص
 بعد حصول الاحتياج الموجب للعلم واذا لم يمتنع الحكم
 الخاصه صغرى مع الضرورية الذاتية والشرطه
 الخاصه كبرى لا يمتنع مع شيء اخر لان هذا هو الاحتياج
 في هذين الصريحيين من موصي كبرى
 المحتلطات المتعده من الممكنه الصغرى لان
 الضرورية احض البسيط والشرطه الخاصه
 المركبات متغيره بوجبه جميع الاحتلطات
قال ونعم الشيخ الى قول هذا ما ذكره **اقول**
 ذهب الشيخ الى ان الصغرى المحكمه يمتنع مع الضرورية
 ومع اللا ضرورية وهي المركبات ممكنه خاصه ومع
 للضرورة واللا ضرورية وهو البسيط غير الضرورية
 عامه وتابع الامام وقع من الماهرين اما الاول وهو
 امتناع الصغرى المحكمه مع الضرورية ضرورية فاستدل
 بوجه فاقى صدق قولنا كل جوت بالامكان العام
 وكل جوت بالضرورة وجب ان يصدق كل جوت بالضرورة

الح

والاصدق بعض جوت ليس بالامكان العام وكل ما يمكن
 لا يلزم من فرض وقوعه محال بل يفرض ان هذا الممكن
 وقع بالفعل فبعض صغرى الكبرى العنا من هذا
 جوت ليس بالفعل وكل جوت بالضرورة لا يمتنع من
 الثاني بعض جوت ليس جوت بالضرورة وقد كان صغرى
 العنا من كل جوت بالامكان هذا ظن ولا يلزم هذا
 المحال من فرضنا الحكم بالفعل لان الممكن لا يلزم من
 فرض وقوعه محال ولا يمكن من الكبرى الصادقه اذ
 الصادق لا يستلزم المحال واللامتنع صدقه
 لزومه من بعض الشيء فكون السبب محال لا يصدق
 بعض الشيء وهو قولنا بعض جوت ليس بالامكان العام
 يفرضه بالفعل ونضمه الى الصغرى هكذا كل جوت
 بالامكان وبعض جوت ليس بالفعل يمتنع من الثاني بعض
 جوت بالامكان وقد كانت الكبرى كل جوت
 وهذا ايضا اما لان من بعض الشيء كاذبا لا يصدق
 بعض الشيء وهو بعض جوت ليس بالامكان العام
 الصغرى فعليه لمتنع مع الكبرى ما يمتنع بعض الشيء
 هكذا كل جوت بالفعل وكل جوت بالضرورة يمتنع كل جوت
 بالضرورة لا يذراع الا صغرى محال وسط وقد كان
 الشيء بعض جوت ليس بالامكان فبذلك امتناع الشيء
 وهذا اما لان من فرض الصغرى فعليه ولا من الكبرى الصادقه
 فكون لزومه من بعض الشيء كما مر ممكن محال لا يصدق
 الصغرى فعليه بل من الشيء ضرورية فطعن لا يذراع
 الا صغرى محال وسط واذا كانت ضرورية على هذا
 المقدور وجب ان يكون ضرورية في نفس الامر لا في الخارج
 لا ضرورية في نفس الامر لان المقدور الممكن وهو يكون
 فعليه مستلزما المحال وهو ان يكون باللا ضرورية ضرورية

و ذلك بحال ان السد بر الحلق لا يستلزم الحال وكذا يتم
 هذه الوجوه اذا كانت الكبرى سالبة هذا ما ذكره الشيخ
 و احاطوا برأى السد الاول بان الممكن لا يدل على
 محال ككثابة زرد و عدم كبايته في حاز ان يكون بعض
 السد و فرضه بالفعل و صدق الخلفان ممكن
 و يلزم من اجتماعهما محال و هذا المنع يتوجه على جميع
 الخلفه و جوابه ان كل مجموع يستلزم محالاً و بدوان
 يكون محالاً و لا يلزم بالضرورة ان يكون بعض اجزاء
 اما ان بعض الامراض لا يترتب موت البعض الا اذا
 لم يكن بعض اجزائه محالاً في نفس الامر و لا على تقدير
 المحال في جاز وجود المجموع في نفس الامر هذا خلف
 و اذا ثبت انه لم يدان ان يكون بعض اجزائه محالاً اياً
 في نفس الامر و لا يترتب الموت لبعض اجزائه
 في البرهان الاول فيلزم اجتماع وقوع بعض السد
 بالفعل الذي هو بعض اجزاء المجموع و اذا امتنع
 بالفعل امتنع صدقه ممكنه لان امكان المحال محال
 و كذلك هذا الجواب في البرهان الثاني والبرهان
 بل جواب الشيخ عن الاول ان يقال لا ان الصغير
 التعلية مع الكبرى الضرورية بل من الضرورة يتبع
 في الكلام الثاني ضرورية كما يجي وعن الثاني لا ان الصغير
 الممكنه يتبع في الثالث و يجي ايضا وعن الثالث لا ان
 الصغير لو فرضت فعلية لنفسها الكبرى صادقة على
 يتبع لو ان كذباً زدياً افراد الامور في كافي الثالث
 المذكور فاننا اذا فرضنا الجار مركوب زنه بالفعل لم يتبع
 الكبرى صادقة لانه لا يصدق كل مركوب زنه
 و اذا لم يتبع لا يلزم اجتماع السد في جواب الرابع
 ايضا بل ذلك بان نقول لا ان الصغير لو فرضت
 يتبع

يتبع الكبرى صادقة حتى يتبع ضرورية واحتج الشيخ على
 السد في القسم الثاني و هو ان يكون الكبرى من الامور
 ممكنه خاصه بالوجوه الاربعه المذكوره في القسم الاول بعينها
 الا ان قياس الخلف يختلف لانه محال ان يصدق الصغير
 الممكنه العامة مع الكبرى الممكنه الخاصه عند البرهان
 السد للباقي و يكون نفس السد التي هي الممكنه
 الخاصه اخرى الضرورية بنفسها لانه والموافقه نفس كذا
 منها الى ما لها في الكيف من حيزي الكبرى يتبع في الشكل
 الثاني بعض الصغير و يقع ايضا الى الصغير في بعض
 الثالث بعض الكبرى مثله اذا صدق كل ب بالمكان
 العام و كل ب بالمكان الخاص يصدق كل ب بالمكان
 الخاص و لا يصدق بعض ب ليس بالضرورة و بعض
 ب بالضرورة و بعض الاول ان الجزر المحال من الكبرى
 فهو قولنا كل ب بالمكان العام ليدفع من الشكل الثالث
 بعض ب ليس بالضرورة و قد كان الصغير كل ب
 بالمكان هذا خلف و ايضا نفس الثاني الى الجزر السلي
 الكبرى و هو قولنا لا شيء من ب بالمكان العام ليدفع
 من الثاني ايضا بعض ب ليس بالضرورة و قد كان
 الصغير كل ب بالمكان العام هذا خلف و ايضا
 نفس الاول الى الصغير هكذا كل ب بالمكان و بعض
 ب ليس بالضرورة ليدفع من الثالث بعض ب ليس
 بالضرورة و قد كانت الكبرى كل ب بالمكان الخاص
 هذا خلف و كذلك نفس الثاني الى الصغير ليدفع
 من الثالث بعض ب ليس بالضرورة و منافياً للكبرى و قد
 من القسم الثالث و هو ان يكون الكبرى محتمله للضرورة
 و لا ضرورة هذه الوجوه بعينها و وجه اخر و هو
 الكبرى اذا كانت محتمله للضرورة و لا ضرورة فاما ان

تصدق ضرورة او ضرورة وعلا القدرين ^{النتيجة}
 ممكنة عامة اما اذا صدقت ضرورة ^{ممكنة} مطلق النسخة ضرورة
 كما ذكرنا ان صدق ضرورة مطلق ممكن خاصة كما هو
 نكون صدقة اما ضرورة او ممكنة خاصة وعلا القدرين
 الممكن ان العاقل لما هذا ما ذكره الشيخ وقد عرفت الجواب
 وحيث ان يعلم ان الصغير الحكيم اما ينتج على من وجه
 من اعتبار الموضوع بالامكان كما ذهب اليه الفارابي ^{لا يفعل}
 كما ذهب اليه الشيخ فانه قد يندرج الصغير في الاوسط
 والشيخ لما غير الاصطلاح وما غير الاصطلاح ^{اصطلاح} على ذلك
 صار الكلام محققا **قال** اما الضابط
 الى قوله وقد عرفت جوابه **اقول** اما الضابط
 في وجه صدقة هذا الشك ان الكبرى ان كانت غير شرطية
 والعربية ويوسع تضاعفا كانت الصدقة كالكبرى في
 الجملة وان كانت الكبرى احدى الاربع يكون النتيجة
 كالصغيرة في الجملة في غير قلة الضرورة لانه ضرورة
 اي الضرورة الذاتية والوصفية والوصف ان لم يكن
 الكبرى مشروطة وان كانت الكبرى مشروطة ينتج الصغير
 في قلة الضرورة ايضا وفي غير قلة الوجود في اللادوام
 واللا ضرورة ان لم يكن في الكبرى قلة اللادوام ^{ان يكون}
 احدى العاقلين واما اذا كان في الكبرى قلة اللادوام
 ينتج النتيجة الصغيرة فيه ايضا وان لم يكن في الصغير
 قلة اللادوام نعم اللادوام الى الصغير فتكون الحاصل
 بعد اخذ ارا الفهم جهة النتيجة اما الاول وهو ان
 تكون الكبرى احدى التسع فلان الكبرى اذا كان محمول
 على جملة افراد الاوسط بحمة معينة وكان الا صغيرا محمول
 على افراد كان الكبرى محمول على الا صغيرا ايضا بتلك الجملة ^{ذلك}
 ضرورة وخالف ذلك الكسبي ^{في} انه هذه العادة ^{بال}

اذا

اذا كانت الصغيرة ضرورة والكبرى سلبية دالة يكون النتيجة
 ضرورة وعلا قاعدتها يكون دالة لكون الكبرى دالة
 وممكن فيه بكون الكبرى لنتج من السكك الباني المطلق
 فاما اذا صدق مثلا كل ب بالضرورة ولا ينتج
 ت لاما ينتج لا شيء من ب ا بالضرورة من الباني ويصح
 النتيجة الى الكبرى لنتج من الباني من الصغير لانه
 لو لم يصدق لا شيء من ب ا بالضرورة لصدق بعضه
 بالامكان فنضم الى الكبرى لنتج من السكك الباني
 ب ليس ب بالامكان وقد كانا الصغير كل ب بالضرورة
 هذا صلب وجوابه منع اسام الضرورة مع الدالة
 في السكك الباني بل مع الضرورة ضرورة كما هي مع
 اسام الحكم مع الدالة في السكك الباني ممكنة واما
 الثاني وهو ان يكون الكبرى احدى الوصفية في الاربع
 بقول الشيخ يصدق الصغير على الوجه المذكور
 لان الاوسط اذا كان مستندا لا كبرى يكون بحيث
 حتى وجد وحده الكبرى كلف العربية فان كان الاوسط
 ثابتا لا صغيرا كان الكبرى ايضا ثابتا لا صغيرا
 وان كان ثابتا في الجملة كان الكبرى ايضا ثابتا في
 الجملة وان كان الكبرى ضروريا للاوسط كما في الشرطية
 فان كان الاوسط ضروريا للاصغر ضرورة ذاتية
 كان الكبرى ايضا ضروريا للاصغر ضرورة ذاتية وان
 كانت صفية فوصفية وان كانت وصفية فوصفية
 وذلك ظاهر لان الضرورة للضرورة ضرورة
 ضرورة ضرورة واما وجب صدق الضرورة عن الصغير
 اذا لم يكن الكبرى مشروطة لان الدائم للضرورة في الجملة
 ان يكون ضروريا لكوننا كل مقبر جميع بالضرورة
 جميع مولف من الصوب والصورة من اجزاء لا يتجزأ

الحسنة
 الحسنة

كنهية صفة الكبر وان كان مولدا منها دائما على سبيل
 ملائحة كل متخيل من الحيوان والصورة اذ جازان
 لم يكن كنهيا او لم يكن كنهيا لان الانسان الحيواني
 وكل رخي اسود ما دام رخي ولا يبيح الانسان الرخي
 اسود بالضرورة لما مر ان الانسان الرخي جازا لا يكره
 اسود وان كان اسود دائما وانما لا يتغير عند الادولم
 والا ضرورة من الصغرى الى المتوسطة اذ لم يكن
 في الكبرى عند الادولم لان الكبرى وان كان دائما بدوام
 الاوسط لكن ذلك لان ثبوته لا يصح ايا كونه كل
 انسان ضا حكا واما كل ضا حكا حيوان مادام ضا حكا
 مع ان الحيوان دائم الثبوت لان دائما تتغير اولم
 من الكبرى الى المتوسطة سوا كانه الصغرى اولم يكن
 الصغرى مع الادولم الكبرى مع الادولم المتوسطة
 اذا صدق كل سبب بالفعل وكل ما دام بآداما
 بضم الصغرى مع الادولم الكبرى ومع قولنا ليس بآ
 بالفعل مع شي من آاما بالفعل هو الادولم المتوسطة
 لا يتغير بالضرورة من الكبرى الى المتوسطة اذ لم يكن
 الضرورة في الصغرى كوا ان يكون ضرورة الكبرى شرط
 الاوسط فليكن ثبتا الاوسط لم يحتم ضرورة الكبرى
 لا ادولم كقولنا كل انبان ضا حكا بالفعل وكل ضا حكا
 متحرك بالضرورة مادام ضا حكا ولا يصدق كل انبان
 متحرك بالضرورة الذي انبه او الوصفية او الوصفية
 ليس بآ كنهى هذه السابعة ايضا فاك اذا كانت
 الصغرى ضرورية والكبرى سابعة عرفته عامة بضم
 وعه فاعرفنا بضم عرفته واستدل على ذلك بعكس الكبرى
 ليس مع اي الفكر الثاني بضم الضرورة وبالخط ويدر
 ان لضم بعض المتوسطة وهو الحكم العامة الى الكبرى بضم

من

من السكك الثاني بعض الصغرى دح يلزمه اما بالصغرى
 الضرورية مع السواء المتوسطة وبنى الضرورية
 والملاحة والمشر وطمان والمعرفان لان المعرفة العامة
 اعلمها وهما ما مرة بمالمة الاولى **قال**
 فان قيل الى قوله عند المحصل **اقول** هذا شك
 لوجوب وروده على قولنا الكبرى المشروطة الخاصة مع
 الصغرى الدالة بفتح داحه وتقريره ان يقال الكبرى
 المشروطة مع الصغرى الدالة بفتح ضرورية لان ضرورة
 الكبرى كما كانت داحه بدولم وصف الاوسط
 الاوسط دائم لذات الاصفى بل ان يكون ضرورة
 الكبرى داحه لذات الاصفى وكذا اذا كانت الصغرى
 مطلقة عامة او احدى الوجود بفتح الكبرى بضم
 يلزم ضرورة الكبرى بعضا او ما لا يصح بضم
 فليكن هذه الضرورة لا صغرى مشروطة وصف الاوسط
 لا عيب ذاته حتى يكون ضرورة دائمة ولا عيب
 وصفه حتى يكون مشروطة والمحقق اصله لان
 يكون عيب وصف الاوسط الذي عيبه عند
 ولا يلزم ايضا ضرورة وفقه لما مر ان الضرورى شرط
 الوصف الحائز المسك كالعجب ان يكون ضروريا
 بضم لو كانت الصغرى مطلقة عامة او احدى الوجود
 يلزم المتوسطة مطلقة وفقه اي وفقه عرفته من
 فان ملته الضرورية الصغرى مع الوصفية بضم
 هذا الاضطلاع لم يفتح الضرورية مع السبع التي
 الوصفية والاضطلاع مع الوصفية وانما قلنا انها لا يفتح
 مع الوصفية لانها يصدق كل كتابه عرض من الاعراض
 الوصفية بضم شي من الاعراض الوصفية بضم
 الاضطلاع في وقت غير ملائمة كونه ساكن الاضطلاع

مع كذب قولنا لا شيء من الكتاب به فيها حركة الاصابع في وقت
غير صدق قولنا كل كتابه فيها حركة الاصابع بالضرورة
قلنا لا ان النتيجة كاذبة بل ان وقت علم الكتاب به صدق
سلب جميع لوازمها عنها بل سلب بعضها عنها كما عرفت
في محقق السوابب فصدق لا شيء من الكتاب به فيها حركة الاصابع
في وقت معين وهو وقت علم الكتاب به وصدق قولنا كل
كتاب به فيها حركة الاصابع بالضرورة لا يوجد كذا لان
المعاب حاله وجود الكتاب به والسلب حاله عديمها
واذا عرفت ذلك فبيان علم ان من تمام البرهان
النتيجة انما لا يصدق المعاب بالضرورة للقياس كما مر
العكس المستوي وطريقه ايراد التفتيح الحوادث كما مر
القياس الحركي من صغير مطلق والكبرى بكمية عامة
متى يمكن عامة ولا شيء احص منها كالمطلقة العامة فانه
يصح كل انباء ضاغط بالفعل وكل ضاغط كائنه
بالمكان ولا يصدق كذا ان كائنه بالفعل او بالان
الذي ذكرناه في العكس المستوي وهو ان بعض الضاغط
ان يصدق مع القياس علم ان الموضع غير ان كان ان لا
التي هي سطر المطلق العامة في هذا المثال كوزان
مع هذا القياس اذ لا يلزم من اجتماعهما محال وعلم هذا
في كل اختلاف يورد التفتيح لتمام البرهان وذكر طاهر
عند المحصل **قال** واما الشكل الثاني في قوله
علم الكل الا علم اقل **قال** واما الشكل الثاني فشرط
التأخير بحسب الجهة امران كل واحد منهما اصل لا مذهب
صدق الدول على الصغير اي يكون الصغير ضرورة
او كون الكبرى ما ينفي حال كونه بالية وهو الضرورة
والشرطان والعرفيان الامر الثاني استعمال الحكم
مع الضرورة الذاتية سواء كانت الحكمه صغير او كبرى

او مع

او مع الكبرى للضرورة اما الشرط الاول فلام لا يعلم
اختلاط اصري عن صغير ومي غير الضرورة والاداء
مع السبع كبرى ومي غير السبع المتكسفة سواء في
منها غير متي لان احص الصفات المستورطة الخاصة
واحصا كبريات الوقتية وملاصحات معها الجوار ان
لشي خاصه مفارقة مباينة لصفة اخرى لذلك الشيء
فيصح سلب تلك الصفة عن تلك الخاصة بالشرط
والوقت وحملها على ذلك الشيء بالتوقيت تارة على مباينة
ذلك الشيء اخرى مع امتناع السلب في الاول والآخر
في الثاني كالمختص الذي هو خاصه التزم المضي الذي
هو صفة فصدق لا شيء من المختص مضي ما دام
مختصا او في وقت معين كل قمر مضي في وقت معين
المعاب اذا صادق كل مختص بالضرورة واذا به
الكبرى بقولنا وكل محقق مضي بالتوقيت كان الحق
اذا صادق لا شيء من المختص بمحقق بالضرورة
ولوليه ان يصير الصغير موجه والكبرى كالمختص
الوسط في هذين الى اليمين فذكر كما تقول كل مختص
لومضي ما دام مختصا او في وقت معين لا شيء من التزمين
بالتوقيت كان الحق المعاب ولوليه لكبرى بقولنا
ولا شيء من التزمين مضي بالتوقيت كان الحق السلب
نعم لو اعد الوقت الوتر اي القياس دالة بالخلف
تكن انما اذا الوقت شرط زايه على الوقتية فلا يكون الوقت
منه بل احص منها فلا اذا صادق كلاهما بالتوقيت
ولا شيء من آباء بالتوقيت وفرضا ان وقت الصغير
وقتا لكبرى متى لا شيء من آباء اذا والاصديق بعض
فصحة الى الكبرى هكذا بعض آباء بالفعل ولا شيء من
بالتوقيت متى بعض آباء بالتوقيت بذلك الوقت

قد كان الصغرى كل جـ ب بالوقت في كل الوقت هذا طرف
 واما البقرط الثاني فلان الحكم لو لم يكن مع الضرورة مسا
 كانت صغرى او كبرى ما مع الكبرى المستوطدة بقى الاجلا
 الصغرى مع العشرة غير الضرورية والمشر وطيبين
 والكبرى بالحكم مع انى عشر دوى غير الضرورية وسى
 هذين التسميتين غير متج اما الصغرى بالحكم مع السبع
 التى احصها الوقتة قد مر عن اسماجهما الشرط
 فثبت الممكنة مع الدالة والوقتة من واما الكبرى
 الممكنة مع احدى عشره غير الضرورية والدالة قد مر
 اثباتها الشرط الاول بقى اخلاط واحد وما
 الصغرى الدالة مع الكبرى الممكنة بقى من التسمية
 الصغرى الممكنة مع الدالة والعرف من الكبرى
 الممكنة مع الصغرى الدالة واخص هذه البواقي
 هو الممكنة مع الدالة صغرى وكبرى لان الدالة
 اخص من العرف العامة ومن العرف الخاصة
 ايضا اذ لم يدخل تحت الدالة ولم في هذا الشكل
 اولاد ارجح كل من المقدمتين المقترنة الاخرى بل متج في الشكل
 الثاني سالا ضرورية التماس جـ عن مقتضى الكيف
 لان لا دواع كل مقدمه توافيق المقدمه الاخرى في الكيف
 علم ان شرط امساج هذا الشكل خلاف مقدمته بالكيف
 والدالة لا يتج مع الممكنة صغرى وكبرى لجواز كون المسلوب
 عن الشئ دائما ممكنا لئلا الشئ يكون المسلوب عن الشئ بالمكان
 حاصله لئلا الشئ دائما مع امتناع سلب الشئ عن نفسه
 ما سالا اول سى من الرضى بالمتج اما وكل رضى ابغض
 بالمكان مع كذب بولنا شئ من الرضى برضى متالس
 الثاني لا شئ من الرضى ما بورد بالمكان وكذا رضى اسود
 مع كذب بولنا شئ من الرضى برضى ذلك ايجوز سلب الشئ

عن

عن هذا المتناهي بل دائما ما بورد بالمكان ويجوز سلب
 اشئ عن اصراطها بين بالمكان وسواء بالمكان
 مع امتناع الامساج متالس الاول بولنا شئ من الرضى
 بكان دائما وكلان ان كان سلبا بالمكان مع امتناع كل
 محركات بالمكان العام متالس الثاني بولنا شئ
 من الرضى بولنا بالمكان وكلان ان كان بولنا بالمكان
 مع امتناع الامساج كما مر واذ لم يتج بالدالة مع الممكنة
 لا يتج البواقي مع بالمكان علم اسماجهما الاخص وجب
 عدم اسماجهما كمر **قال** **الصابط** **والضابط**
 الى قولنا والحمد **اقول** **الصابط** في جهة بقية
 هذا الشكل عند اصلاط الجهات ان الدالة وان
 صدق على كبراه اى يكون كبراه والدالة او ضرورية
 ذاته كانت المتيقنة دالة وان لم يصدق الدواع على
 الكبرى كانت جهة المتقنة كبراه الصغرى في غير
 قد الدالة ولم والدالة ضرورية سوا كان في الكبرى
 قد الوجود اى لم يكن وهو غير قد الضرورية ان لم يكن
 في الكبرى ضرورية وصفيه اما اذا كانت في الكبرى
 ضرورية وصفيه بحيث تكون للوصف مدخل فيها
 في قيد الضرورية ايضا دسانا الكيفية بالمتج عكس
 احدى المقدمتين المتراض كما مر في غير الوجهات
 اذا صدق كل جـ ب بالفعل ولا شئ من آباء بالمتج
 من جـ ا دائما والصدق بعض جـ ا بالفعل بعض جـ ا
 هكذا بعض جـ ا بالفعل ولا شئ من آباء بالمتج من كذا
 الاول بعض جـ ليس بـ دائما وقد كذا الصغرى كل
 جـ ب بالفعل هذا طرفا وبكسر الكبرى ليرجع التماس
 الى الشكل الاول من الصغرى المطلقة والكبرى الدالة
 ويتج دالة كما مر واذ صدق كل جـ ب بالفعل دائما

الوجهات

ولا شيء من آيات ما دام آياتنا لا يتبعها كالمصغرى دونها للأول
 وهو قولنا لا شيء من آياتنا لا يتبعها كالمصغرى دونها للأول
 دائما فخصمه الى الكبرى هكذا بعض آياتنا لا يتبعها
 ما دام آياتنا بعض آياتنا لا يتبعها دائما كما عرفت بالشكل
 الاول وقد كان الصغرى كل آياتنا لا يتبعها هذا خلف
 وقد عرفت عليه الباقي ونعم من الضابط المذكور ان هذا
 لا يتبع ضرورة من الضرورية لان الكبرى سواء كانت
 ضرورة او دالة تتبع دالة وان كانت الصغرى ضرورة
 وانما لم يتبع من الضرورية ضرورة كما ان حصول
 ضفة بالفعول النوع وعلى حصولها النوع اخر مع
 امكان حصولها لم يسلب النوع الاول من الثاني
 بالضرورة ويحمل على ما له تلك الصفة بالفعول مع
 سلب تلك الصفة عن النوع الثاني بالضرورة
 لكنهما ممكنة الحصول كما في المثال المذكور من حصول
 ركوب زيد للفرس بالمفعول والمار بالمكان فيحصل
 لا شيء من آياتنا بالضرورة وكل ركوب زيد فرس
 بالضرورة مع كذب قولنا لا شيء من المار بالمكان زيد
 بالضرورة لصدق بعضه وهو قولنا بعض المار
 مركوب زيد بالمكان العام ولو جعل الوسط معد
 صارت الصغرى موصية والكبرى سالبة مع علم
 انما جده ضرورة كقولنا كل حمار موطأ فرس بالضرورة
 ولا شيء من مركوب زيد بالفرس بالضرورة كما هو
 ولا يصدق هذه النتيجة ايضا بشرطه ولا يتبعه
 ان لا يصدق لا شيء من المار بمركوب زيد بالضرورة
 حمارا او في وقت معين اذ لو كان المار بمركوب زيد ممكن
 دائما فليعلم ان القياس المركب من ضرورة يتبعها الشكل
 الثاني لا يتبع ضرورة ولا شرطه ولا دالته واحتمل

الحمار

الاما

الامام بان اضرك المقدمة ان كانت ضرورة كما يتبعها
 ضرورة لان المقدمة الاخرى لا يتبعها ان يكون ضرورة
 او ضرورة ومضى المركبات والممكنة العامة او ممكنة
 للضرورة والآن ضرورة ومضى البسيط دون الضرورية
 والممكنة وعلى التقادير يلزم النتيجة ضرورة
 اذ اكانت ضرورة ضرورة فلا ان الوسط لا يكون
 ضروري السبوت لا هذا الطريق ضرورة ان السبب
 عن الطرف الاخر لان اضرك المقدمة ضرورة
 والاخرى سالبة ضرورة واذا كان كذلك يلزم الحافاه
 الدائرية من الطرفين يلزم النتيجة لا ضرورة وان كانت
 المقدمة الاخرى لا ضرورة يتبع ايضا ضرورة لانه
 لا يكون ضرورة الوسط ضرورة لطرف المقدمة
 الضرورية وضرورة السبب عن طرف المقدمة الاخرى
 فيرجع الى التمام الاول لا يتبع صياح النجا لولده ضرورة
 لا هذا الطريق ضرورة ان السبب عن الطرف الاخرى يلزم
 الحافاه الدائرية بين الطرفين يحصل النتيجة ضرورة
 وان كانت المقدمة الثانية محتملة للضرورة واللا ضرورة
 فلا يتبع من ان يصدق ضرورة او ضرورة ضرورة وعلم
 يلزم النتيجة ضرورة كما هو الاول ان الحافاه
 انما حصلت من ذات الصغرى ذات الكبرى ان الوسط
 ضروري السبوت لذات احد الطرفين ضرورة ان السبب
 عن ذات الطرفين لا يحصل الحافاه بين الدائريين
 ذات الصغرى وصف الكبرى الحافاه التي لا يتصور
 ما يكون كذلك موضوع النتيجة من ذات الصغرى
 وصف الكبرى الحافاه بين الدائريين لا يوجد الحافاه بين
 ذات الصغرى وصف الكبرى كما مر في السبق فان الدائريين
 حافاه وليس يبرز ذات الصغرى وصف الكبرى الحافاه

ثم يلزم من هذا ان يكون الشيء ذاته لا يشق
 وصفا كبر لذات الاصغر بالفعل ولا لصار الاصغر
 من جهة اخر اذ الكبر وكيفه الصغرى محالة لثبوت
 الكبرى فقلنا ان لا يبقى الكبرى كلية هذا خلف وجواب
 الثاني نعم اذ كونا ان والى التبعين عليها فاجاب
 جوابه اما اذا كانت الصغرى ضرورية والكبرى
 متروكة بحيث يكون الموصوف مدخل في الضرورة فليس
 البتة ضرورية لان المناقاة لا يقع بين الصغرى
 ووصف الكبر لان ضرورية الوسط لا يكون بالقياس
 الى وصف الكبر واما اذا لم يكن الموصوف مدخل
 لا يتبع الصغرى الضرورية مع المتروكة ضرورية ذاته
 ولا وصفية ولا وقتية لصدق قولنا لا شيء من الخار
 بقرى مركوب زنده كل مركوب زنده هو مركوب زنده
 ما دام مركوب زنده مع كونه لا شيء من الخار مركوب زنده
 بالضرورة ذاته ووصفيه ووقته ولو جعل الوسط
 محذورا صار الصغرى موجه والكبرى مبالغة لا يتبع
 شأن الضرورات ولو جعلت هذه الكبرى دقية علم ان
 الصغرى الضرورية مع الكبرى الوقفية لا يتبع ضرورة
 ذاته ولا وصفيه ولا وقته وايضا لا يتبع الصغرى
 المتروكة سواء كان الموصوف مدخل في الضرورة او خارج
 الضرورة الذاتية ضرورة ذاته ولا وصفيه ولا وقته
 لصدق قولنا كل ربحى ربحى متحرك الاصابع مادام ربحا كانت
 لا دالة ولا شيء من الربحى بالفعل ربحى متحرك الاصابع بالضرورة
 ولا يتبع لا شيء من الربحى الكائنات بل بالضرورة لصدق كل ربحى
 كانت هو ربحى بلا مكان ولو جعلت هذه الصغرى
 علم ان الصغرى الوقفية مع الكبرى الضرورية لا يتبع
 ضرورة ذاته ولا وصفيه ولا وقته وان جعل الوسط

كانت

محذورا

مقدر لا صا ولا الصغرى سالبه والكبرى موجه مع
 الاساج واما لا تنفرد الوجود من الصغرى او الكبرى الى
 الصغرى لا تنفرد لصدق كل ان لا يتحرك ماداما لا شيء
 من الفرس انما كان متحرك مادام فرسا كذا لا دالة
 لا يتبع من الانسان فرس ساكن لا دالة ومعنى اللادوام
 جميعا كل ان فرس ساكن بالفعل واما لا تنفرد
 اللادوام من اصول المقدمة الى البتة لا دالة
 لا دالة في هذا النكل لان لا دالة اخرى المقدمة
 مع المقدمة الا اخرى بواجب الكيفية وقد علم ان شرط
 اساج النكل الثاني صلافة مقدمته في الكيفية لا دالة
 احد با مع لا دالة اخرى لكونها مطلقة عامية
 لا تكون على شرط اساج بحسب الهمزة ان شرط
 اساج هذا النكل صدق لا دالة على الصغرى او الكبرى
 الكبرى ما تنفرد سالبه **قال** **الاصغر** وزعم
 الى الاضر **لوق** **قال** لا باح ان الصغرى
 الممكنة عامة كانت او خاصة يتبع مع الضمان
 المتكسرة السواب قد عرفت ما علم عامة وعلى
 لا يتبع الممكنة الا مع الضرورية والمشر وطريقا احتيجان
 الكبريات ان كانت سالبة فهي مشتركة في اللزوم
 على ان الوسط والاكبر لا يجتمعان فاذا دالة الصغرى
 الممكنة على حوازا انصاف الاصغر بالوسط وجب الحكم
 بجواز ضلوا الصغرى عن الكبرى فلكل الحالة لا يمكن ان
 المنا في وجب مكان استا المنا في الاخر فيمكن ان
 الا كبر عن الاصغر لا دالة اذا صدق كل ب لا مكان
 ولا شيء من اب بابه جهة كانت من الجاهات اب كانت
 معا ضالا وتكافا لا يكون آتيا لا سفا عين
 مصدق لا شيء من ا با لا مكان وهو المطلوب هذا

إذا كانت سالبة سالبة أما إذا كانت موجبة فهي شذوذة
 في الدلالة على أن الكبير ليس من الوسط فادعوا
 في الصغير كجواز الحمل والاصغر عن الوسط تكون الصغر
 ح سالبة ممكنة وجب في ذلك الحالة ظهور الصغر عن الأكبر
 لأن إمكان الخلو عن اللازم موجب إمكان الخلو عن المانع
 فإذا صدق لا شيء من ح ب بالمكان وكل آ ب بانه حنة
 كانت من المستلزم تكون ب ب بانه لا وحايضا لنفكالك عن
 فتكون ايضا حايضا لنفكالك عن ب ب فتصدق باني
 ح ب بالمكان وهو المطلوب وقالب ر ب بالمكان الصغير
 الممكن لا يصدق إلا مع البقاء بالثبوت بعكس الكبرى لزم
 أي الشكل الأول من الصغير الممكنة والكبرى المستعينة
 صدق الممكنة وبالحقيقة وهو أن نعم بعض النسخة الذي
 هو الصدق له الموجبة إلى الكبرى ليعني الصغير
 الضرورية والكبرى سالبة المنعكسة ضرورية كما هو
 مذهبه وكلا الخ صريح صحيح إلى الصغرى الممكنة
 مع الكبرى الضرورية أو المستوطنة كما ذكرنا قبل
 أما قال الاما في البنية الباقية فهي الدلائل
 إذا كانت سالبة مع الممكنة فيصير صحيح لأن المستدل
 بالمكان الثاني على إمكان اتفاق الثاني الاضراما يصح
 لو كانت المنافاة ضرورية اما إذا لم يكن ضرورية
 لانقائه كما في الدالة والعرفية على أن يكون الأكبر
 ضروريا للصغر كما هو انه يجوز أن يكونا شيئا مستويا
 الشيء دائما ومع ذلك يكون ممكن كما لم ينعى به المطلوب
 عن الرعي دائما وممكن تصديق كل رعي بعض بالمكان
 وطش من الرعي بايضا دائما مع صدق كل رعي تحت
 بالضرورة وإذا صدقت الموجبة الضرورية بمقتضى صدق
 الممكنة سالبة وكذا إذا كانت سالبة موجبة لأن الأكبر
 ليس

ليس ضروريا فلا وسط منها لجواز إمكان الوسط عن الأكبر
 وإذا لم يكن ملزوما لا يلزم من إمكان أن يقع الوسط
 عن الاصغر إمكان أن يقع الأكبر عنه لما من جواز
 كون المطلوب بالمكان دائما كقولنا لا شيء من الرعي
 بأحد بالمكان وكل رعي أسود دائما مع امتناع
 لا شيء من الرعي بزي بالمكان وقد ذكرنا جواب الكسبي
 في الشكل الأول أن الصغرى الممكنة لا يصدق في الكبر
 الأول والصغرى الضرورية مع السالب البنية
 ضرورية فلا يتم الحلفه قبل أن احتلاط الضرورية
 والدالة مع الوقتية لا يصدق والوقتية اضيق السبع
 الغير المنعكسة فلم يكن احتلاطها مع شيء من السبع
 متعينا بيان ذلك انه كوز أن يكون الوسط وال
 كل ما هو منها دائما لرات الاصغر ضروريا له مادام
 دانه موجودة والاصغر مقدم في وقت معين لا يصدق
 الوسط له صفة ذلك الوقت لأن موضوع القضية
 لم يجوز أن يكون معدوما مع كذب قولنا بعض الاصغر
 ليس بالأكبر بالمكان العام وذكرنا الشيخ لذلك مثالا
 وهو قولنا كل لون كسوف سواد بالضرورة ولا شيء
 الران اجرام السماوية بسواد بالضرورة في وقت
 وهو وقت التربع ولا يصدق بعض لون كسوف ليس
 يكون جرم سماوي بالامكان العام لصدق قولنا كل لون
 كسوف لون صرم سماوي بالضرورة وإذا لم يلزم الممكنة
 التي هي اعني الخصال لا يلزم شي من الموصفات وكذا
 يصدق في سالنا المذكورة الشكل الأول كل كناية
 جرم السماوي وطش من الاعراض الابنية في حركتها
 الاضلاع في وقت معين وهو وقت كونه ساكن في الاضلاع
 ولا يصدق بعض الكناية ليس تعرض من الاعراض

الوصفيات اي المش وطير والعرف مشركا في الصفات
 في الجهة كما في الشكل الاول وان كانت الكبرى احدى الاربع
 الوصفية يكون جهة الصفقة جهة عكس الصغرى غير
 قد الاول والاول ضروري اذا كانت الكبرى
 بالاول وان الصفقة مع عكس الصغرى في غير
 الاول او ايضا وان لم يكن في عكس الصغرى الاول
 جهة اليه فيكون الحاصل بعد الحذف او الضم جهة
 الصفقة وان الكل بعكس الصغرى يرجع الى الشكل
 الاول او الحذف او الضم اما العكس فلان الشكل
 الثالث يرجع بعكس الصغرى الى الشكل الاول وان
 كان كبراه غير قد الوصفيات الاربع مع كبرى
 لما في الشكل الاول وان كان صادري الوصفيات
 مع كبرى الصغرى التي هي عكس الصغرى هذا الشكل
 بدون قد الوجود ان لم يكن في الكبرى قد الوجود
 وبدون قد الضرورة ان لم يكن في الكبرى شرطية
 كما في الشكل الاول بعينه وذلك ظاهر واما الحذف
 ضم بعض الصفقة الى الصغرى كما عرف في
 بعض الكبرى مثلا اذا صدق كل بـ بال فعل
 وكل بـ بال ضرورة وجب ان صدق بعض بـ
 بال ضرورة والصدق طرشي من بـ بال لا يمكن ضم
 الى الصغرى هكذا كل بـ بال فعل وطرشي من بـ
 بال لا يمكن مع طرشي من بـ بال لا يمكن وهذا كالكبرى
 كل بـ بال ضرورة هذا خلف وكذا اذا صدق كل
 بـ بال فعل وكل بـ بال اما دا بـ صدق بعض بـ
 بال فعل وطرشي من بـ بال اما ضم الى الصغرى
 هكذا كل بـ بال فعل وطرشي من بـ بال اما ضم
 من بـ بال اما قد كانا كل بـ بال اما دا بـ هذا خلف

في
 ان

واما

واما المصرا من فلانة اذا صدق كل بـ بال اطلاق العام
 وبعض بـ بال ضرورة مع بعض بـ بال ضرورة فلان
 بعض بعض بـ الذي هو بـ بال ضرورة فيصدق
 بـ بال فعل وكل بـ بال ضرورة مع بعض بـ بال ضرورة
 كما هو بيان عدم لزوم الزائد على جهة الصفقة يكون
 في بعض في الحوادث والبيان الذي ذكرنا في العكس
 المستوي ودرع بعض المنطقيين ان جهة الصفقة
 الشكل بعينها كما في الشكل الاول من غير فرق في
 واضح لان ذلك انما يصح في القسم الاول وهو ان
 الكبرى غير الوصفيات الاربع واما في القسم الثاني
 وهو ان تكون الكبرى احدى الوصفيات الاربع
 فلما توافق جهة الصفقة جهة بعض القسم الثاني
 الشكل الاول فان صغرى الضرورية مع الكبرى شرطية
 مع في الشكل الاول ضرورية كما عرف في
 حينه مطلقة اذا صدق كل كاتبا بيان بال ضرورة
 وكل كاتبا متحرك الا صابع بال ضرورة مادام كاتبا
 بـ مع بعض البيان متحرك الا صابع بال ضرورة
 بل مع بعض البيان متحرك الا صابع حين
 ان بيان واما ما توافق فلما يكون الصغرى مطلقة عامة
 فان ذلك الاختلاف توافق القسم الثاني من الشكل الاول
 ودرع من الذين الكيستي ان الصفقة في القسم الاول
 كجهة القسم الاول من الشكل الاول وفي القسم الثاني
 اما مطلقة عامة او حودية لا داعية وليس كذلك
 قد يكون حينه مطلقة لا داعية كما اذا كانت الصغرى
 احدى الداعية او احدى الوصفيات الاربع والكبرى
 احدى الداعية فلان مع عكس الصغرى حينه مطلقة
 لا داعية واما واقع له هذا انه اعتقد ان الداعية

والوصفات الأربع اذا كانت موجبة تنعكس الى مطلقه
ومدبنا في عكس البتوى انها تنعكس حينئذ مطلقه
قال اما الشكل الرابع اي قوله امتناع السلب
فهما **اقول** اما الشكل الرابع بشرط انما يجب
الحكمه بله امورا صرها ان لا يستعمل الحكمه اصلا
كانت الحكمه ارسا له ام لم يستعمل ان الاله الحكمه
فما باني في الشرط الثاني ان الاله المستعمل في هذا
الشكل يجب ان يكون منطوقه ولما الموجبه فلا يها لوكا
كبرى سوا كما يتصغرها موجبه ارسا له بل ينسج كما مر
في الامثلة المذكورة في الشكل الاول مدره لصغرى الكبرى
كما نقول كل مركوب زبد وفرس بالضرورة وكل حمار
مركوب زبد بالامكان الخاص ولا شئ من مركوب زبد
ينطق بالضرورة مع امتناع الحجاب في الاول والسلب
في الثاني واذا ابدلت الصغرى بقولنا وكل مركوب زبد
ففرس مركوب زبد بالضرورة ما دلم مركوب زبد
ولا شئ من مركوب موط فرس مركوب زبد بالضرورة
ما دام مركوب زبد لا ابا لصيرا الصغرى مشروطه
مع امتناع الحجاب في الاول والسلب في الثاني فقد
امتنع الحجاب مع الحجاب الصغرى بالضرورة
وامتنع السلب مع سلب الصغرى بالضرورة
وامتنع الحجاب مع سلب الصغرى بالضرورة
فكثيرا هرو قد مر ايضا في الشكل الاول واذا لم
الكبرى الممكنه مع الصغرى بالضرورة والصغرى
لم ينسج مع شئ اخر لان هذا لا يصلح ايضا لاختلاف
التي تكون كبراهها موجبه مكر لان الضرورة اخص
والمشروطه الخاصه اخص المركبات وعلى اساس
وجب علم امتناع الامع كاعرف مرارا وان كانا موجبه

الحكمه

والحكمه صغرى فلا ينسج ايضا مع الضرورة والمشروطه ك
اما مع الضرورة فلصديق قولنا كل ربحي ايصن بالامكان
الخاص كل ربحي كاتب بالضرورة ولا شئ من الاله ربحي
بالضرورة مع امتناع الحجاب في الاول والسلب واما
مع المشروطه الخاصه فلصديق قولنا كل ربحي متحرك بال
اصن بالامكان الخاص وكل ربحي كاتب ربحي متحرك الاصاب
مادام ربحي كاتبا لا دام مع امتناع الحجاب واما الصغرى
الحكمه مع الاله المشروطه كبرى فيلزم من مجرد الحجاب
سالبه مطلقه عامه عامه كما هي في الشرط الثاني واما
الاله الوقتيه فلا تدخل في هذا الشكل لو حركت
الاله المستعمله كما تعرف في الشرط الثاني فيعلم ان
الحكمه لا تدخل في هذا الشكل اصلا الشرط الثاني كذا
الاله المستعمله لان الوقتيه اخص السوالب
الغير المنعكسه وما لا ينسج مع الضرورة وطبع المشروطه
الخاصه ولا مع الوقتيه سوا كما يتا لوقتيه الاله
او كبريا الصغرى الوقتيه مع الكبرى بالضرورة
الخاصه المعارفه بل شئ اذا سلب عنه وقتا معين
بالضرورة لا واما كالمختص من العزم حمل ذلك الشئ على
فصل بالضرورة لم يمكن سلبه عن خاصه كقولنا
لا شئ من العزم مختص وقت غير لاجل اياه كل ذي حمار
بالضرورة ولا يصدق بعض المختص ليس يذى
بالامكان العام الذي هو اعم الجهات ولو حمل فصل
خاصه بالضرورة صار الوقتيه الاله كبرى
فلا يمكن سلب الشئ عن فصل كقولنا كل مختص ذو حمار
ولا شئ من العزم مختص وقت غير لاجل اياه لا يصدق
ذى حمار ليس بالامكان العام ما سالبه الوقتيه
مع الضرورة الدائره صغرى وكبرى مع امتناع السلب

ر الاصل انما يتم ان لو لم يكن امتناع الاما ب ايضا كما
 في ساير الاما ب ان كل ذلك يمكن ان يكون ممكنا غير
 واما السالبة الوقتية مع المستزادة الخاصة اذا كانت
 كبرى فلان الخاصة المعارضة للشيء اذا اعلنت على خاصته
 الاخرى المستلزقة لها المعارضة كما لم يصف على الله تعالى
 وسلبه الاخرى عن الشيء بالوقت يمنع سلب ذلك الشيء
 عن خاصته كقولنا كل قمر لم يمتضي وهو محتمل مادام قمر
 لم يمتضيا له داما له شيء من القمر بغيره مضى وقت معين اما
 ومنع له شيء من المنخفض بقمر بالامكان العام ذلك لا يمكن
 منها بيان امتناع الاما ب حتى يتم الاما ب كالمبين
 واما اذا كانت الوقتية صغرى واصدق الخاصية الكبرى
 فلا يمكن ما ان السماع اليه ياذ يلزم من مجرد وصف
 اصدق الخاصية السالبة كلية مطلقة عامة لا يستلزم
 السالبة المطلقة العامة مع الخاصة صدق القياس بين
 الصغرى العامة والكبرى الخاصة في الشكل الاول
 المستلزم للحال مثلا اذا صدق كل ج ب مادام ج داما
 وحيث ان يكون ج بيلوبا بالفعل عن كل شيء فرض
 لصدق على شيء من الاشياء داما ولكن ذلك الشيء قد يصدق
 كج داما وكل ج ب مادام ج داما فيلزم كج داما
 داما كما مر في الشكل الثاني وهو محال اذا كانت السالبة
 المطلقة لازمة لمجرد الخاصة سواء اعبرت الصغرى او
 فلا يكون مدعى القياس لما مر ان النتيجة يجب ان يلزم
 من كل ما وضع في القياس وان قلت قلنا ان ذلك ليس
 لا يمتنع السالبة المطلقة العامة لكنه يمتنع موجه جرمه
 عامة لا يتطاول الكبرى الخاصة مع الموجه المطلقة التي ضم
 الصغرى الوقتية الى الادلة بالتبديك قيا سامنجا
 لموجه مطلقة كلية منعكسة الى موجه جرمه مطلقة عامة
 مثل

١٩١
 مثلا اذا صدق لشيء من ج ب بالوقت داما وكل ج ب
 مادام ج داما لصدق بعض ج ب بالفعل لا يمكن
 كبرى القياس صغرى وط داما الصغرى كبرى هكذا
 كل ج ب مادام ج داما وكل ج ب بالفعل ليس
 كل ج ب بالفعل من الشكل الاول ثم يعكس هذه
 النتيجة فتصدق بعض ج ب وهو المطلوب السمع
 قد استدل من الموجهات سالبة ومن السوابق
 في الشكل الثاني فهنا ايضا يجوز اسماح اكثر
 من القياس السالبة الصغرى ملتب قدرة اول
 القياس ان ما يلزم من القياس ان يكون بصفة ان
 لولزم من جميع ما وضع في القياس من البعض وهذا
 انما يلزم من الكبرى وبعض الصغرى فلا يكون بصفة
 فليعلم انه لا يمكن بيان امتناع السبع الكبرى الخاصة
 بل يلزم السالبة المطلقة لمجردها وانما بين عدم
 السالبة الوقتية معها بان الحاصل ما يلزم عن المخرج
 وهذا لا يقدح في اسماح الوقتية مع العامة بل
 لا يلزم من ذلك ان يكون حكم العامة ايضا كذلك
 فليس امتناع السبع منها بما مر من الحال للصغرى
 الوقتية من الكبرى الضرورية مبدلا الكبرى الضرورية
 بالوصفية كما يقول لشيء من القمر لم يمتض بالوقت
 وكل ذي قمر بالضرورة مادام ذا مجموع امتناع
 اذا لصدق بعض المنخفض ليس بمرتبة محال ان
 العام منها وهذا ايضا يمكن بيان امتناع الاما ب
 فليعلم ان السالبة الوقتية لا يمتنع مع الضرورية ولا مع
 الوصفية صغرى وكبرى واما مع الوقتية الموجهة
 ما يصلح صغرى وكبرى اما اذا كانت صغرى
 فتصدق قولنا لشيء من القمر المضى لم يمتض بالوقت

لا وهو كل مرفوض معنى بالترتيب لا داما مع امتناع السلب
 ولما اذا كانت كبرى فلصديق قولنا كل مرفوض معنى بالترتيب
 لا داما ولا شئ من المرفوض معنى بالترتيب مع امتناع السلب
قال سم الى قول المصنف **اقول**
 الشرط الثالث هو ان يكون الصغرى ايا لم ضرورية
 او دالة او كبراهما احدى الست المنطقية السوابق لا يمكن
 شئ منها لكان الصغرى احدى السوابق الاربع المحرورة
 المنعكسة لما مر في الشرط الثاني ان السالبة المسته
 في هذا الشكل ينبغي ان يكون منعكسة والكبرى
 السبع الغير المنعكسة السوابق احدى الاصلاط
 المنعكسة من هذه ما يكون الصغرى مشروطة
 لانها احدى الاربع والكبرى مقيدة لانها احدى السبع
 وهو غير صحيح لان النوع اذا كانت خاصتان
 متافقتان متافقتان كالمخفف والكبرى والمضيق
 فضع سلبا صريحا عن السالبة بالضرورة الرضائية لا داما
 وحمل السالبة على النوع بالترتيب لا داما مع امتناع
 سلب ذلك النوع من الاول كقولنا شئ من المضي
 بالضرورة القهرية مخفف ما دام مضيا لا داما وكل
 مرفوض بالضرورة القهرية بالضرورة لا داما ولا يصح
 بعض المخفف ليس مرفوضا لان العام وهدنا ايضا
 لا يمكن ما ان امتناع المحاب كما من هذه اربع امور
 بله شرط الامتناع هذا الشكل يجب الجملة
 بمسألة لا يمكن في الامتناع المذكورة في الشرط الثاني
 والثالث ما ان امتناع المحاب كما بين امتناع السلب
 ليعتبر الاختلاف الموجب للغير وزعم المخطئون ان
 هذا ممكن وليس كذلك لان ما ان امتناع المحاب
 في هذه الامثلة اما نعم ان لو كان الاكبر مرفوضا عن
 بالضرورة

حتى لا يصدق الوجه الممكن بالامكان العام القوي
 اعلم الوجهات يمكن كون الاكبر مرفوضا عن الصغرى
 بالضرورة بحال طلبة لو كان كذلك لصدق السالبة
 مما في محله وبلغ الحال وذلك لان الصغرى لا
 اما ان يكون موجبه او سالبة فان كانت موجبه ينتج
 السالبة بالضرورة مما في محله الكبرى شاك اذا صدق
 كل شيء بالضرورة ولا شئ من آيات بالترتيب لا داما
 فلا يمكن ان يصدق شئ من آيات بالضرورة ولا شئ من
 بل ينطبق مع الصغرى قياسا في الشكل الاول هكذا
 كل شيء بالضرورة ولا شئ من آيات بالضرورة ينتج
 من آيات بالضرورة وسعكس العكس المستوي الى قولنا
 لا شئ من آيات داما وقد كان لا داما والكبرى كليات
 بالفعل هذا اصله ان كانت الصغرى سالبة فمفك
 يكون السالبة بالضرورة ينتج مع الكبرى مما في دوا
 الصغرى مثلا اذا صدق لا شئ من آيات ما دام
 لا داما وكل آيات بالترتيب لا داما فلو صدق لا شئ من آيات
 بالضرورة منعكس الى قولنا لا شئ من آيات داما وينطبق
 مع الكبرى قياسا في الشكل الثالث هكذا اكل آيات التوقف
 لا داما ولا شئ من آيات داما ينتج بعض آيات ليس داما
 وقد كان لا داما والصغرى كل شيء بالفعل هذا
 نفهم انه لا يمكن في هذه الاصلاطات ان امتناع المحاب
 حتى يتم المحل قبل الطرقة بيان علم امتناع هذه
 الاصلاطات ان يقال ان المنع ينتج احدى كاسر
 قبل وفي هذه الاصلاطات احدى المقدمات سالبة
 مسبقا ان يكون نتيجتها سالبة ودينا امتناع السلب
 فيها فلا يكون منته **قال** **واما الضابط**
 الى اخره **اقول** الضابط في هذه ينتج هذا

العكس ان المتكافئ ان كانت موجه وهي انما يلزم من
 الصغر في الاول ليس ينعكس الصغر في الجملة ان لم يكن
 الصغر في احدى الطرفين واحدا في العرف فمتى ان كان
 الصغر في احدى الطرفين انعكس الصغر في الاخر فاما عند
 ان كان وضعه مع اللادوام ان كانت الكبرى وصفيه
 والصغر في مقدمه باللاادوام ولبية هذا الضابط
 ان هذين الطرفين يرتد الى الشكل الاول بالتبدل
 وسكان ما يكون عكسه بمتكافئ هذا الشكل لما عرفت انه
 اذا بدلت الصغر في الكبرى يجب ان يكون عكس المتكافئ
 في كل شكل كان فان لم يكن الصغر في احدى الوصفين
 المربع يرتد بالتبدل الى الاول فيصير الكبرى في الكبرى
 غير الوصفين المربع وقد عرفت في الشكل الاول ان
 المتكافئ ينعكس الكبرى فيكون المتكافئ بالصغر
 لكن يجب عليها فيكون جهة المتكافئ جهة عكس الصغر
 وان كانت الصغر في احدى الوصفين يرتد الى الاول
 ويصير الكبرى في احدى الوصفين وقد عرفت في
 الاول ان المتكافئ ينعكس الصغر بدون الضرورة
 واللاادوام اما اذا كانت الكبرى مقدمه بها فانهما
 ينعكسا فيها ايضا فان لم يكن في الصغر في اللادوام
 بضمها اليها لم يحصل جهة المتكافئ لكن يجب عليها عكس
 المتكافئ فيكون جهة المتكافئ عكس الكبرى بالترابط
 المذكورة في الكتاب وان كانت المتكافئ سالية يكون
 ان صدق الدوام على الكبرى وان لم يصدق الدوام على
 الكبرى يكون جهة المتكافئ عكس الصغر بدون
 اللادوام اذا كانت الصغر موجه والواقع في البعض
 بدون الضرورة وان لم يكن في الكبرى ضرورة وصفيه
 ولبية هذا الضابط ان المتكافئ ينعكس بالصغر

ص
 الاول
 ص

الم

الثلاثة الا حيزه وكل منها يرتد الى الشكل الثاني بعكس
 الصغر وقد عرفت في الشكل الثاني ان المتكافئ ينعكس
 دوام الكبرى ان صدق عليها الدوام ولا ينعكس الصغر
 على الوجه الذي ذكرنا لان وانما يتغير لادوام الصغر
 السالية دون لادوام الصغر الموجه لان لادوام السالية
 موجب فمتى مع الكبرى قد لاادوام مثلا اذ لصدق
 لشي من شي ما دام ت لادوام وكل آت يكون لادوام
 الصغر كل شي ما يفعل وهو ينعكس مع الكبرى في هذا
 الشكل بعض آ و كانت المتكافئ من الجزء الاول من الصغر
 مع الكبرى لشي من آ فكون المتكافئ لشي من آ
 لادوام في البعض واما اذا كانت الصغر موجه
 فيكون لادوامها سالية فلا ينعكس مع الكبرى شي لان الكبرى
 لا تكون ايضا سالية لان الكلام في منج ايلب في
 الصغر موجه كانت الكبرى سالية وبما ان عدم لزوم
 الزيادة في البعض او بالوجه الذي ذكرنا في العكس
قال ينعكس الى الاضداد **اقول** اذا
 كانت الاعتبارات الخارجية والاعتبارات الداخلية
 كان الخلط بينهما تسعة اقسام من ضرب الثلاثة في بعضها وحكم
 ثلثة من التسعة وهي خلط كل اعتبار مع نفسه وقد
 حاصر من الخلط طان لان ما من ا حكا المخلطات
 شاملة خلط كل اعتبار مع نفسه فمتى كانت اقسام في
 خلط كل اعتبار مع ما محال له والضابط في اعتبار الجملة
 من هذه الثلثة في الاسكان المربعة ان المتكافئ كانت
 موجه يكون اعتبارها كاختص الاعتبار من المخلط
 في ذلك القياس وان كانت سالية يكون اعتبارها
 كاعتبار المقدمة السالية في ذلك القياس وقد عرفت
 فضل اعتبار الضابط ان الموجه الخارجية اخص

اي ص

الوجه الحقيقي والوجه الحقيقي من الوجه الذهني
 وبالعكس ان كانت هذه اللمنة سالبة لان يقصر العام
 احسن من بعض الخاص لفصل ذلك في الاشكال اما
 الشكل الاول فاذا كانت الصغرى خارجة والكبرى
 موجبة حتمية تكون النتيجة خارجة وهو الاصح
 وذلك لان الكبرى دللت على ان حاصل لكل ما
 حصل له الوسط لكن لا صغر من جملتها والاصغر
 في الخارج لانه موضوع الوجه الخارج فيكون
 له ايضا في الخارج فنصدق النتيجة خارجة وان كانت
 الكبرى سالبة حتمية تكون النتيجة سالبة حتمية
 الكبرى دللت على ان الاكبر سلب عن كل ما حصل له الوسط
 بحسب الحقيقة والاصغر ما حصل له الوسط فكل ما
 سلب عن الاصغر بحسب الحقيقة والى به الحقيقة
 من الالى به الخارج فيكون الالى به الخارج صادقة
 ايضا واذا كانت الصغرى حتمية والكبرى خارجة
 شيئا لصدق قولنا كل عتق حيوان حقيقي ذلك حيوان عتق
 خارجا مع كذب قولنا كل عتق لا اعتبار اللمنة
 وان كانت الكبرى سالبة خارجة ينتج سالبة خارجة
 الكبرى دللت على سلب الاكبر عن كل ما حصل له الوسط بحسب
 الخارج والوسط حاصل للاصغر فيكون الاكبر سلبا عن
 بحسب الخارج واذا كانت الصغرى حتمية والكبرى
 فان كانت موجبة تكون النتيجة حتمية لان الكبرى دللت
 حصول الاكبر لطبيعة كل ما حصل له الوسط لان النتيجة
 انما لصدق ان لو كان من شأن طبيعة موضوعها حصول
 الى الموضوع احياء كانت اولية اذ لو لم يكن كذا كان الموضوع
 بحيث متى وجد في الدهر صدق تلك النتيجة واذا كان الاكبر
 حاصل لا طبيعة ما حصل له الوسط والاصغر ما حصل

له الوسط فيكون الاكبر حاصل لا طبيعة الا صغرى
 موضوع الحقيقة لان الصغرى حتمية فيكون يمكن مع
 ما حصل له لطبيعة فيصدق النتيجة حتمية وان كانت
 الكبرى سالبة تكون النتيجة سالبة ذهنية لان الكبرى
 دللت على ذلك كما عرف قبل وان كانت الصغرى ذهنية
 والكبرى موجبة حتمية فلا ينتج لصدق قولنا كل
 ذلك بعد ذهني وكل بعد مادي حتميا مع كذب
 قولنا كل ذلك مادي واذا كانت الكبرى سالبة حتمية
 تكون النتيجة سالبة حتمية لولاه الكبرى عليها
 كما مر واذا كانت الصغرى خارجة والكبرى ذهنية
 وان كانت الكبرى موجبة تكون النتيجة خارجة لان
 الاكبر حاصل لطبيعة ما حصل له الوسط فيكون
 لطبيعة الاصغر والاصغر موضوع الخارج لان
 الصغرى خارجة فيكون موجودا في الخارج مع ما حصل
 له لطبيعة فنصدق النتيجة خارجة وان كانت الكبرى
 سالبة تكون النتيجة سالبة ذهنية لولاه الكبرى
 عليها كما عرف هذا اذا كان الذهني كبرى اما اذا كانت
 صغرى والخارج كبرى فان كانت الخارجة موجبة
 شيئا لصدق قولنا كل ذلك بعد ذهني وكل بعد مادي
 خارجا مع كذب قولنا كل ذلك مادي بلا اعتبار اللمنة
 وان كانت الخارجة سالبة ينتج سالبة خارجة لولاه
 الكبرى عليها واما الشكل الثاني فانه اذا كانت الصغرى
 موجبة فان كانت خارجة والكبرى حتمية ينتج
 حتمية ملة اذا صدق كل آية خارجة وطبيعية
 من آية حتمية لصدق طبعي من آية حتمية والخارج
 لصدق بعض آية حتمية فننتهي الى الكبرى هكذا
 حتميا ولطبعي من آية حتمية ينتج بعض آية حتمية

واذا صدق هذا صدق بعضه ليس ^ب خارجا
 ان ^ب سالبه الحقيقة اخص من ^ب سالبه الخارجيه وكذا
 الصغرى كل ^ب خارجا هذا خلفه ان كان الصغرى
 موجهه حقيقه والكبرى سالبه خارجيه يكون الساميه
 خارجيه بعكس الكبرى وجعل الكبرى للصغرى الساميه
 من الاول سالبه خارجيه وبالحلف بان ^ب صادق
 ونضم عكسه مع الصغرى ان كانت الصغرى كليه ليس
 الكبرى ونضم عكس الصغرى مع بعض النسخ كان
 الصغرى جزئيه ليس ما يكون عكسه يقصر الكبرى مثلا
 اذا صدق كل ^ب حقيقا ولا شئ من ^ب خارجا
 ليس ^ب شئ من ^ب خارجا والا لصدق بعضه ^ب اذا
 نضم عكسه وهو بعض ^ب خارجا الى الصغرى
 بعض ^ب خارجا وقد كانت الكبرى لا شئ من ^ب خارجا
 هذا خلفه فاذا كانت الصغرى بعض ^ب حقيقا
 يكون الساميه بعض ^ب ليس ^ب خارجا والا لصدق
 خارجا محصلا كبرى بعكس الصغرى هكذا بعض ^ب
 حقيقا وكل ^ب خارجا ليس ^ب من الاول بعضا
 خارجا وبالعكس الى بعض ^ب خارجا وقد كان الكبرى
 لا شئ من ^ب خارجا هذا خلفه فاذا كانت
 الصغرى موجهه اما اذا كانت سالبه فان كانت خارجيه
 ليس ^ب مع الكبرى الموجهه الحقيقه سالبه خارجيه والمصدق
 موجهه خارجيه وليس ^ب مع الكبرى بعض الصغرى وان
 الصغرى سالبه حقيقه ليس ^ب مع الكبرى الموجهه الخارجيه
 سالبه حقيقه والا لصدق موجهه حقيقه نضمها الى
 الكبرى ليس ما يكون مستلزما بعض الصغرى مثلا
 اذا صدق لا شئ من ^ب حقيقا وكل ^ب خارجا ليس
 لا شئ من ^ب حقيقا والا لصدق بعض ^ب حقيقا نضم الى

الكبرى

الكبرى الخارجيه ليس ^ب من الاول بعض ^ب خارجا
 الخارجيه اخص من الحقيقه فصدق بعض ^ب حقيقا
 وقد كانت الصغرى لا شئ من ^ب حقيقا هذا خلفه
 واذا كانت الصغرى موجهه حقيقه والكبرى سالبه
 ذهبيه ليس ^ب سالبه ذهبيه والا لصدق موجهه
 ليس ^ب مع الكبرى سالبه ذهبيه والا لصدق سالبه الذهبه
 اخص من ^ب سالبه الحقيقه فصدق سالبه حقيقه
 ما مضى للصغرى وان كانت الصغرى موجهه
 والكبرى سالبه حقيقه ليس ^ب ايضا سالبه حقيقه
 بعكس الكبرى وبالحلف بان الوجه الذي ذكرنا في
 الصغرى الحقيقه مع الكبرى الخارجيه واذا كانت
 الصغرى سالبه حقيقه ليس ^ب مع الكبرى الموجهه
 سالبه حقيقه لان نضمها مع الكبرى ليس ^ب بعض
 الصغرى وان كانت سالبه ذهبيه ليس ^ب مع الكبرى
 الموجهه الحقيقه سالبه ذهبيه لان نضمها ليس ^ب
 مع الكبرى ما مستلزما بعض الصغرى كما مر في الصغرى
 الحقيقه مع الكبرى الخارجيه وان كانت الصغرى
 موجهه خارجيه والكبرى سالبه ذهبيه ليس ^ب سالبه
 ذهبيه وان كانت الصغرى موجهه ذهبيه والكبرى
 سالبه خارجيه ليس ^ب سالبه خارجيه وان كانت
 الصغرى سالبه خارجيه والكبرى موجهه حقيقه
 سالبه خارجيه وان كانت سالبه ذهبيه والكبرى
 موجهه خارجيه ليس ^ب سالبه ذهبيه بعض ما مر في
 المذكور فبما ^ب الشكل الثالث بعكس الصغرى يتردد
 الى الشكل الاول ويلزم اعتباره الساميه كما ذكرنا
 يكون اعتباره الساميه الموجهه كما اخص المعتبرين
 واعتباره الساميه كما اعتبار المقدام سالبه

مثلا اذا صدق كل شيء خارجيا وكل شيء حقيقيا
 بعض ما ذكرنا في الخارجيات الصغرى تنعكس الى قولنا بعض
 م ب خارجيا وصدق مع الكبرى من الاول بعض ما اثار حيا
 كما هو عليه هذا الناس واسم الشكل الرابع بالضرورة
 المتقدمة على ما ب منه يرتدنا للبديل الى الاول
 فظهر ما ذكرنا من اعتبار المتقدمة كما اذا اصدق
 م ب خارجيا وكل آ ب حقيقيا وصدق بعض ما اثار حيا
 لانا نبذل الصغرى بالكبيرة فنقول كل آ ب حقيقيا
 وكل م ب خارجيا والضروري المتقدمة السليمة
 يرتد الى الثاني بعبكس الصغرى وصدق ما ذكرنا كما اذا
 صدق لمشي من م ب خارجيا وكل آ ب حقيقيا
 لمشي من م ب خارجيا اذا بعبكس الصغرى يرتد نصير
 هكذا لمشي من م ب خارجيا وكل آ ب حقيقيا
 وهو من م ب خارجيا وهو المطلوب وهذا باب حسن
 ما ذكره المنطقيون وهو يفيد في علم الخاطيات
قال خاتمة الى هو **اقر**
 ما ذكرنا في انعكس المستوي من علم انعكاس الممكنين
 انعكاسا لآلية الضرورية سلبية ضرورية بل دالة
 وما ذكرنا في الخاطيات من علم اساج الصغرى
 الممكنة في الشكل الاول والثالث وعلم اساج الممكنة في الشكل
 الرابع وعلم اساج الضرورية الرابعة في الشكل
 الثاني ضرورية انما كان على وفق مذهب من اهل الموضوع
 بالفعل وهو ان م ب وبقية او اما على مذهب من
 الموضوع بالامكان على ما هو راي الفارابي فيكون الحكم
 محققا ما ذكرنا في الممكنة عامة او خاصة ح تنعكس
 عامة لانه اذا اصدق بعض م ب بالامكان العام يكون
 معناه بعض ما صدق عليه م بالامكان صدق عليه

م ب

ب بالامكان وح يلزم بعض ب بالامكان م ب بالامكان
 يمكن اسامة بالرجوع الى السلسلة المذكورة في العكس المستوي
 من الامر اض والضم والعكس اسامة الضرورية تنعكس
 سامة ضرورية لانه اذا صدق لمشي من م ب بالضرورة
 تنعكس الى قولنا لا شيء من م ب بالضرورة والضروري
 م ب بالامكان وتنعكس الى قولنا بعض م ب بالامكان العام
 وممكن ان لا شيء من م ب بالضرورة هذا حلف او بضم
 بعض العكس الى المصلحة لصدق الحال لان الممكن م ب
 في صغرى الشكل الاول كما بين لان وصدق الصغرى الممكنة
 في الشكل الاول لانا اذا امكن كل م ب بالامكان وكل
 ب آ يكون معناه ان كل م ب حقيقيا على م ب بالامكان
 آ لكن م صادق على م بالامكان فيكون م ب حقيقيا
 في الاوسط ويلزم المتقدمة وكذا يصدق الممكنة في صغرى
 الشكل الثالث لانها تنعكس ويرتد الى الشكل الاول
 وصدق الضرورية الدالة في الشكل الثاني مع جميع النضا
 ضرورية بالحلف مثلا اذا اصدق كل م ب بالضرورة
 ولمشي من آ ب بالامكان العام معناه الى الكبرى هكذا
 بعض م ب بالامكان العام ولمشي من آ ب بالامكان العام
 يصدق من الاول بعض م ب بالامكان العام وكذا
 الصغرى كل م ب بالضرورة هذا حلف الصغرى
 الممكنة في الصغرى من الاولين من الشكل الرابع يصدق
 عامة بالحلف والبديل مثلا اذا اصدق كل م ب
 بالامكان العام وكل آ ب بالامكان العام يصدق بعض
 م ب بالامكان العام والضروري لمشي من م ب بالضرورة
 وصدق مع الصغرى لمشي من م ب بالضرورة وتنعكس
 الى قولنا لمشي من آ ب بالضرورة وذلك ان الكبرى
 كل آ ب بالامكان هذا حلف واذا اصدق كل م ب

وان كانت الكبرى دون
 الصغرى م ب حقيقيا
 عامة بالتبديل م ب

بالاطلاق وكل آية بالإمكان العام تصديق بعض آيات
 بالاطلاق والعمدة وذلك ظاهر والبرهان في القوم
 الثالث من الشك الرابع يقع مع الصغرى الضرورية
 ضرورة ذاته بالبدل وهو ظاهر في الضرورية
 الحار من الشك الرابع ان كانت السالبة التي فيها ضرورة
 كانت النتيجة ضرورة بالخلق مثلا اذا صدق بعض
 آيات بالامكان العام ولم تنس من آيات بالضرورة وبما الضر
 الخاص يقع بعض آيات ليس بالضرورة والصدق كل آية
 بالامكان العام ويصح مع الصغرى بعض آيات بالامكان
 العام وينعكس الى قولنا بعض آيات بالامكان العام قد
 البرهان في آيات بالضرورة هذا خلف هذه الخلق
 ما ذهب اليه المتكلمون ولعل مرادهم بالموضوع
 بالامكان كما ذهب اليه القائلين بانها انما تصح على هذا
 المذهب واسم اعلم **قال** القسم ثم الى قول
 غير متفق **اقول** القسم الاول كان في السياسات
 الخلق الامر انما اعلم ان الصغرى الشرطية تكون كلية
 كقولنا ان كانت العشرة موجودة ما لعلنا موجودا
 اما ان يكون الشيء موجودا ام معدوما قد يكون كسيرة
 معرفتها الى برهان واستنتاج الشرطية من السياسات
 الكلية غير محب على المطلق ان منظره الا يقسم الشرطية
 ما ذكرها في التعليم وفتح قوم ان اسفل انما ذكر اعتم
 على العلم بالسياسات الكلية في العلم بها وذلك باطل بل هو
 المغايبة والاحتكام في الاحكام بين الاقسام الكلية والشرطية
 كما ستعلم وتقال الشيخ لعل المعلم ذكرها ولم يقل الى العبر
 واعترض عليه ان البركات ما تزداد كرها لتقل الى العبر
 او البركات غير لازم وتقال الشيخ في الشفا انا قد علمنا في هذا
 الباب كتابا في مدة مائة عشرة سنة فبعد استخراج دفع

الثاني في الشرطية ضرورة بالفاضل القائل ان كان
 متحول عليه لعل ضرورة وكثرة خطاه وضعف براهينه
 وجعل ما هو عظيم متحدا وهو متحدي عظيم واقول لعل
 المعلم انما جدها لكونها غير متحدي المتنازع كما ينبغي
 ان لا يتم وودع ما ذكرنا من ان المراد بالاقسام الشرطية
 ما تركت اما من الشرطية الصغرى او منها ومن الجمليات
 فيلزم ان يكون اقتضاها حتمية لانه اما ان تكون من مصلية
 او مصلية او علمية ومتصل او علمي ومفصل او متصل
 ومفصل القوم الاول ما تركت من المصلية وبذلك
 اصناف فلو لم يترك من المصلية اما ضرورة او من كليتها
 اي يكون احد طرفي احد طرفي كل واحد منهما او قاع من
 غير باع من الضرورية والقسم الثاني والمثلث ما ذكرها
 الشيخ بلها من محتجات المباحين وتعلم بعد ذلك
 ساد فترحم فيها اما الاول وهو ان يكون المتوسط
 حريا اما من كل منهما ففهم ملكا الاول ما تركت
 من لزوم متبر ومقدمة المسالك الاربعة من المتوسط
 ان كان بالبيان الصغرى مقدما في البرهان في الشك
 الاول وان كان مقدما في الصغرى بالبيان في البرهان
 الشكل الرابع وان كان بالبيان فهو الثاني وان كان
 مقدما فهو الثالث وشرائط السياسات وعددا الضرورية
 وحده المتقدمة وكيفية المتقدمة وكيفية بيان السياسات
 الضرورية التي لم يبين في نفسها في كل شكل كافي الجمليات
 هكذا ذكره المعلقون وقد عرفت في هذا القول
 لما ساقنا ان النوا ضرورية في اللزوميات غير متح
قال شكك الشيخ الى الاخر **اقول**
 شكك الشيخ على الشكل الاول اذا كان قولنا من كره
 ما لا تصدق قولنا كلما كان الانسان فردا كان عددا

وكما كان عددا كان روحا مع كذب قولنا كلما كان الانسان
 فردا كان زوجا وذكرنا في حله ان الصغرى كادته
 ان تكون الا بغير فردا امر يمنع لما زان يلزمه الحال
 قال بل يجب ان لا يكون عددا على هذا التقدير لانه
 ليس شيء من الاعداد هو انسان فرد وليس هو انسان
 بعدد ومنه نظر ان ذلك قد خرج في جميع الشواهد التي
 تكون المقدم فيها منعها لانه لا يرد هذا المنع مع ان
 العنا صرحا بصدقها والنتيجة ايضا صرح بصدقها
 في كثير من المواضع ومن حملتها حيث قال بصدق
 قولنا كلما كان الشيء فلان فهو بعدد وان الكبرى انما
 لان العدد اعني ما ان يكون زوجا او فردا فلان الشيء
 عدد الاستلزام كونه زوجا استلزاما لثبوت بل هو
 لان العالم يستلزم الخاص على جميع المواضع والاركان
 بل على بعضها كما ان كون الشيء جسيما يستلزم كونه
 حوايا المجرى وقد مر في تركها المقتضى ان منكر
 قولنا كلما كان الشيء جسيما فهو حوايا لزمه كاذبه
 صادقة فنعلم ان قولنا كلما كان الانسان عددا انه
 زوج ليس بلزومي بل انما هو انفي والزوج فيه
 جبري اذ من جملة اوضاع كون الشيء عددا كونه فردا
 واذا كانت الكبرى العاقبة فلا يخرج القاسم على فان
 قلت المواضع المختارة في الشريطة هي ممكنة
 المقتران مع المقدم كما مر وكون الانسان عددا يمنع
 ان صادقة كونه فردا املا بغيره كلفه الكبرى قلت
 امناع الاقتران انما هو بالنسبة الى الامنيين وهو موضوع
 المقدم والمقدم والمقتران انما بغيره مع المقدم مع
 موضوعه فانما اذا قلنا كلما كان الانسان زوجا فهو كذا
 من جملة اوضاع المقدم كون الايمان حادا وركوزا

في

في الجدل تحت التراب مع ان شيئا منها لا يمكن ان يمتنع مع
 فقال بعضهم في بيان جزئية الكبرى ان من جملة اوضاع
 كون الانسان عددا كونه فردا لان الصغرى منعكس الى
 قولنا قد يكون اذا كان الانسان عددا فهو فرد وهذا
 موقوف على انعكاس المصداق على العكس المستوي وقد عرفت
 ما فيه فقال بعضهم ان الاوسط غير متكرر لان
 تالي الصغرى كون الانسان عددا منعكسا كمنكس
 ومنه نظر ان شرط اسامه الشكل الاول انما هو احاط
 الصغرى بكلمة الكبرى فقط وانما اشترط كلفه
 الكبرى ليستغنوا عن اشتراط تكرار الاوسط
 لصغريه ضبط ذلك في المراد ولو اشترطوا ذلك
 فما الحاجة الى اشتراط كلفه الكبرى اذ مع تكرار
 الاوسط يخرج الشكل سواء كانت الكبرى كلفه ارجو
 فاعلم انهم اکتفوا باشتراط كلفه الكبرى عن اشتراط
 تكرار الاوسط فتي لم يتكرر الاوسط مع تحقق هذا
 الشرط في صورة جاز ان يكون كذا في كل صورة
 ولفظ المقدم في المتيقن فالتمسك بغير تكرار الاوسط
 لم يصح ان يكون حوايا بل هو بيان لسبب عدم انشائها
 في صورة المنقضية في جواب النزاع في ان عدم
 الامناع لا يرد له سبب وقال صاحب المطالع في علم الصواب
 تسليم صدق المقدمات يمنع استحالة صدق النتيجة
 فان كون الا بغير فردا محال لما زان يستلزم المحال هو
 كونه زوجا على تقدير كونه فردا وهذا ضعيف لان
 الزوج والفرد متافان في نفس الامر فلو كان بينهما ملا
 في نفس الامر يلزم اجتماع المتناقضين في نفس الامر لان
 المتناقض متافان لمتافاه وقرين من المتناقض قد حو في
 اسامه الشكل الاول على وجه ضربان قالوا انما يتبع هذا

في الصغرى
 منعكس الى
 قولنا قد يكون
 اذا كان الانسان
 عددا فهو فرد
 وهذا موقوف
 على انعكاس
 المصداق على
 العكس المستوي
 وقد عرفت
 ما فيه فقال
 بعضهم ان
 الاوسط غير
 متكرر لان

الشكل ان لو سلمنا كبرى صادقة على تقدير مقدم الصغرى
 لكن ذلك ممنوع لكون كبرى الكبرى على تقدير مقدم الصغرى
 وان كانت الكبرى صادقة في نفس الامر اذ تصدق
 قولنا كلما كان الشيء سوادا فهو ايضا فهو سوادا وكلما كان
 الشيء سوادا فهو ليس بياض وليس البتة اذ كان الشيء
 سوادا فهو بياض مع امتناع قولنا كلما كان الشيء سوادا
 وبياضا فهو ليس بياض في الاول وامتناع قولنا ليس
 البتة اذ كان الشيء سوادا وبياضا فهو بياض في الثاني
 وذلك اما ان من كذب الكبرى في القسم على تقدير
 الشيء سوادا وبياضا لانه اذا كان الشيء سوادا وبياضا
 فكذب قولنا كلما كان الشيء سوادا فهو ليس بياضا كذا
 فكذب قولنا ليس البتة اذ كان الشيء سوادا وبياضا
 والمطعون تحير في جواب ذلك وجواب ان الكبرى
 الصادقة في نفس الامر لو كذبت على تقدير صدق
 الصغرى لكان مقدم الصغرى منافيا لاستلزام مقدم
 الكبرى لئلا لهما لكن استلزام مقدم الكبرى لئلا لهما
 طرأ على طبيعة مقدم الكبرى لما مر من كيمياء الطبيعة
 ان الموجبة الكلمة الضرورية اما بحقق ان لو كان
 مقدماتها ما لم ينعقد مقدماتها لئلا لهما ولما كان مقدم
 منافيا لاستلزام مقدم الكبرى لئلا لهما لكون منافيا
 لمقدم الكبرى لان منافي الملازم الطبيعي يكون منافيا
 للملزم واذا كان مقدم الصغرى منافيا لمقدم الكبرى
 فلا بد من ان يكون مقدم الكبرى غير باكي الصغرى او لم يكن
 فان كان يلزم كذب الصغرى اذ الملزم لا يكون منافيا
 لئلا لهما والميلين اجتماع الصغرى هو الملزم مع كبرى
 الملزم في نفس الامر لان المناقاة ملزمة بغير الملزم
 والتقدير صدق الصغرى هذا اختلف فان لم يكن مقدم

الكبرى

الكبرى عن تالي الصغرى فلو كان الوسط مكررا او المقدم
 كونه مكررا هذا اختلف وهذا محتمل ايضا ان كبرى
 سالبه فان قلنا لا محالة انه لو كذب الكبرى على تقدير مقدم
 الصغرى لكان مقدم الصغرى منافيا لاستلزام مقدم
 الكبرى لئلا لهما لم يلزم ان يكون كذبا على تقدير مقدم
 الصغرى بطريق الاتفاق فلو حواه سهل لانه طرأ
 من ان يكون كذب الكبرى باسباب غير مقدم الصغرى
 او لم يكن فان كان يكون مقدم الصغرى منافيا للكبرى
 ويلزم ما ذكرناه وذلك ظاهر وان لم يكن فاشبهه
 بل كذب في نفس الامر واسبق معارضة تعرض مقدم الصغرى
 فذلك فاسد من جهة من فآ يلزم انقله باسباب
 اخرى عن حالته الضرورية الطبيعية وهي ايضا المقد
 لئلا الى بعضها ويلزم انقله باسباب الطبيعة وهذا
 بدكي المستحالة ثم لا يرد علينا اننا قلنا لو كانت
 الكبرى صادقة في نفس الامر مع الصغرى للمنتجة
 فتمت لم تكن صادقة لا بدح عدم الامساح في قولنا كل
 الشئ ايضا على الشكل الثالث فان كل امرين لم يكن
 لاصدهما علق بالآخر اطلاقا كذا في رند وشراب حمراء
 كلما شربا كل رند وشراب حمراء بيت اكل رند وكلما شرب
 اكل رند وشراب حمراء بيت شراب حمراء بيت فلا يكون اكل
 رند شراب حمراء فيلزم الملازمة بينهما مع انه لا يعلق
 بالآخر وليس بينهما ملازمة اصلا ومنع صاحب
 كذب هذه الجزئية واعتقادها صادقة لانه اذا اكل
 رند مع شراب حمراء ومع ملزم شراب حمراء لزمه شراب حمراء
 فتكون شراب حمراء لزمه على بعض المواضع وهذا
 في محقق الطبيعة الجزئية فساد هذا القول ونعم في
 الملازمة الجزئية فانه بين اي امرين كانا وان كانا

اذا

يقتضيه بهذا البرهان فاعلمنا في ذلك حتى ينزل
 كثيرا من الحكماء وفيما د هذا بين رجل الشك يعرف
 فيما سلف من علم اسامه المرحومين الذين يمتثلون الشكل
 الثالث **قال** الميك تم ان قوله كونه
اقول الميك الناي القاسيات المركبة من الساكنات
 الصرفة والمختلطة بالبرهان قد فرضنا في الشك
 المرفقة الموجهة لم يتوقف صدقها على صدق المقدم
 بل على صدق السال ولو كان المقدم كاذبا لكان
 السال اياه ان السال موجود في نفسه مع كون المقدم الكاذب
 مفروضا وان السال موجود مع وجود المقدم فان لم يكن
 على تقدير كونه المقدم يكون كاذبا دائما فكيف يصح
 كلما كان المرفق غير ناطق فلا مانع ناطق اي الاول
 لو كان حقيقة مفروضة تكون السال في نفس الامر
 فعلم من هذا المثال ان علم المناقاة ليس بشرط بين المقدم
 والسال عنده في الاتفاقية ثم قال اذا قلنا كلما كان
 كل انباء ناطقا فكل حارنا هو عيننا بالمقدم الفرض
 وبالسال المعاقبة فكانا قلنا كلما نفرضنا ان الاول
 ناطق لما فرضنا على انه حق في نفس الامر وهو
 الفرض يعني يكون حقيقة مفروضة او يكون مفترضا
 موقوفا فانه توافق ان كل حارنا هو ولو كان يدرك على
 حارنا هو كل انباء ضاحك كان الفرض على احد
 الوجود الملازم للزمه السال في الاتفاقية والمفروض
 بشرط كان في الفرض سمعه هذا السال وقال لو كان
 المراد بوجود المقدم في الاتفاقية فرضه بوجود السال
 كونه حقا في نفس الامر امكنا ان نقيس قياس الخلف
 مع العنينا فاننا انما نفهم بان نأخذ بعض المتكوك فيه
 ونصيفنا اليه الحق لذلك كان موجودا ولم يتولد عسى

ان ص

ان

اننا احدا بعض الحق لم يصدق معه الصادق الا هو لو كان
 المراد بوجود المقدم حقيقة في نفس الامر لمنا عسى
 احدا بعض الحق لم يصدق معه الصادق الا هو
 ثم اشار الى السؤال جواب ونفرض السؤال ان قال
 القوم المستثنون بعض السال ويثبتون به المقدم
 فقد استدلوا من فرض بعض السال في السال شيئا
 لم يكون مفروضا بل محبان يكون حقا اما في نفس الامر
 او عند المقدم والاول يتم الصانع المستثنى اذا
 كان حقا في نفس الامر محبان لم يتوقف جود المقدم
 مع قال صاحب الكشف في كلام الشرح نظر له ولم
 يشترط علم المناقاة من مقدم الاسماء وتاليها
 لما صدق الملازمة من الكاذبين البقية انه لا يكون
 بعض السال وعين المقدم موافقة لصدق بعض
 السال مع فرض المقدم لكن مصاحبة بعض السال
 للمقدم بطلان الملازمة من المقدم والسال
 لان مصاحبة بعض السال للمقدم من علم الوجود
 التي تبطل الملازمة كما ذكره الشرح وايضا قد علم الشرح
 في الشرح ان الموجهة الاتفاقية اعم من الموجهة المرفقة
 ولو كان بعض السال موافقا للمقدم لم يكون السال حقا
 له كذبا لسال واذا لم يكن السال موافقا للمقدم لم يكون
 لمزنا له والاما كما ستعلم في اعم والجواب عن الاول
 لام انه لو كان بعض السال موافقا للمقدم لما كان
 لمزنا له وانما يكون كذا لان لو كان بعض السال موافقا
 لوجود المقدم وليس كذلك لانه موافق لفرض المقدم
 كما ذكر الشرح فاساق بعض السال للمقدم على هذا التفسير
 لم ينافي الملازمة بين المقدم والسال جواب السال
 ان كلام الشرح بان كان متعرا يكون الاتفاقية اعم

من العدمه لكن يكون ان ما لم يرد به بالانفا فيه
 المتصل مطلقا وتقر فيرد الانفا فيه باضداد هـ
 السج وهو ان يكون وجود السال موافقا لوجود المسمى
 ذلك الى السج ايضا واستدلوا على انه ان كان السج
 ما في فصل القياسات المتصلة في الشكل السال في
 المتد منس ان كانا انفا صدق الكبرى سالبه فلا يكون
 في ذلك بيان شئ محمول فقالوا هذا السال لا يمكن
 الا اذا كان المراد انفا فيه خاصه لا نهالوك عامه
 يمنع اجتماع الصغرى مع الكبرى على الصدق لان
 الصغرى لكونها موجب موجب صدق الاوسط
 الكبرى لكونها سالبه كذب الاوسط لان السال لا يمكن
 انما صدق بكونها سالبه عنده خلاف من شرط علم
 المناقاه من المعنى والسال فانه جاز صدقها بالحق
 اما اذا اخذنا الكبرى اساقه خاصه جاز صدقها
 بالنسبة الى كبرى يصح اجتماع الصغرى مع الكبرى على الصدق

قال واذا اخرجت الى اخر اقول
 السج ذكر في السفا ان الشكل الاول المركب من الانفا
 اول ان لا يكون قفا سالان الكبرى ان كانت موجبه يكون
 الى كبرى معلوم الوجود وان كانت سالبه يكون الى كبرى معلوم
 العدم واذا كان وجودها الى كبرى اعدمه معلوما يكون السج
 معلومه قبل تركيب القياس لانه اذا كان معلوم الوجود
 سم انفا فيه مع كل شئ صدق في العالم فتعلم السج لكون
 وان كان معلوم العدم يعلم عدمه مع كل شئ يكون السج
 السالب في لا يكون في هذا القياس فابده وكذا اذا كانت
 الصغرى لزميه والكبرى انفا فيه لكون الى كبرى معلوم
 الوجود وان كانت الكبرى موجب معلوم العدم ان كانت
 سالبه ولما اذا كانت الصغرى انفا فيه والكبرى لزميه

لوج

مع

موجه فلا يكون القياس ايضا مفيدا لان الاوسط الذي هو
 نالى الصغرى انفا فيه لا يكون معلوم الوجود وعلم صدق
 الكبرى معلوم منها صدق الى كبرى مع كل شئ لان العلم
 بصدق الملزوم موجب العلم بصدق اللانم راجع لم يكن
 له خال الا صغرى القياس فايده بعد بها هذا اذا
 كانت الكبرى موجه اما اذا كانت سالبه منع مع الموجه
 الانفا فيه سالبه لزميه لانه اذا اصدق كلما كان انفا فيه
 انفا فيه وليس البتة اذا كان كبرى لزميه صدق
 البتة اذا كان انفا فيه لزميه والصدق بغيره
 لا يكون اذا كان انفا فيه فاذا انقضت انفا فيه بغيره
 هـ كذا لان صدق على ما وضع ستلحق هذا صدق
 اذا كان كذا فيهم وقد كانت الكبرى ليس البتة اذا
 كان كذا فيهم هذا اختلف ومنه نظرون فرض الملزوم
 مع لوجب لزميه اياه والى البتة الملازمه
 اليشيان فرض ملزوم شئ مع شئ آخر وايضا الصغرى
 وانع لانه صدق كلما كان الى كبرى في حيوانا فالجرح
 انفا فيه وليس البتة اذا كان الجرح حيا كان الانسان
 حيا لزميه ولم يصدق ليس البتة اذا كان الانسان
 حيوانا فلا فان جرح لصدق قولنا كلما كان الانسان
 حيوانا فلا فان جرح واما الشكل الثاني فلا يمكن تركبه
 من انفا فيه عاقلين لما عرفت قبل انه يلزم صدق
 ذكره في العلم الا ان شرط عدم المناقاه بين المعنى
 فانه جاز تركبه منها كما مر ايضا في تفسير الانفا فيه
 الموجه انها الى يكون تا ليها صا دما ولا يكون بين
 طرفيها علامه بمعنى الملزوم كما مر في تعريف الشرطية
 جاز صدق السالبه الانفا فيه بالحق الملزوم لا يكدر
 التالى العلم الا ان يفسرهما بانها التي لا تعتبر فيها

شئ

كلما كان كل آه فورد هكذا كلما كان كلما كان كل آه نكل
 آه كلما كان كل آه فورد وليس البتة اذا كان كلما كان
 كل آه فورد كلما كان كل آه فورد ليس من الشكل الثاني
 البتة اذا كان كلما كان كل آه فورد كلما كان كل آه
 فورد وانما كانت ان هذه صند وبقولنا كلما كان كل آه فورد
 آه كلما كان كل آه فورد وانما كانت ان هذه الصند
 لان مقدمها مع صغرى القياس مستلزم بالهما كما لو
 كلما صدق قولنا كلما كان كل آه فورد آه فورد
 قولنا كلما كان كل آه فورد صادة مستلزم منها ما
 هكذا كلما كان كل آه فورد آه فورد كلما كان كل آه فورد
 كل آه فورد بالهما مستلزم كما ثبت مقدمها بالهما
 وانما كانت ان قولنا كلما كان كل آه فورد آه فورد
 فورد صادة لان كلما صدق مقدمه وبقولنا كلما كان
 كل آه فورد آه فورد كلما كان كل آه فورد آه فورد
 وكلما كان كل آه فورد آه فورد بعض به مقدم كلما كان كل
 آه فورد آه فورد كلما كان كل آه فورد بعض به وكبرى القياس
 قولنا كلما كان بعض به فورد ملزم كلما كان كل آه فورد
 وكلما كان كل آه فورد وهو المطلوب وفيه لکن بقديم
 هذه المقدمة على لزوم المحال واما السان بالشكل الثالث
 فالقوام من المقدمتين الصاقل قياسي في الشكل الثاني مستلزم
 للمنفعة من هذه كلما كان كلما كان كل آه فورد آه فورد
 كل آه فورد كلما كان كل آه فورد آه فورد كلما كان كل آه فورد
 فورد اذا كان كلما كان كل آه فورد آه فورد كلما كان كل آه فورد
 وهو المنفعة وكذا ايضا اجمع ضرب الاسكان الربوع هذا
 القسم وهو الذي يكون الاشتراك بين مقدمي المقدمتين
 الطريقة كل عرف ان كلا من البرهانين اما الاول
 فانه انما يتم مقدمتين جنبيتين هما المقدمتان الصادقتان

لان

لان اطرافها مغايرة كدور القياس قد عرف في فصل البيا
 ان امثال ذلك لم يسم ما ساوله البرهان الثاني لان
 القياس منه من المقدمتين المذكورتين وسبق ذكر كون
 غير احديهما انما يتم ذلك ان لو كان الشكل الثالث من
 موصيتين مصلتين متغايرتين وقديمتا فاما رانه غير متغاير
 البعض موجود اذا صدق كلما كان كل آه فورد
 فكل ان بان مردك وكلما كان بعض الناطق حيا فممنوع
 يكون كل ان بان مردك ولا يصدق قولنا قد يكون اذا كان
 كلما كان كل ان بان حيا فكل ان بان مردك كلما كان كل
 ان بان حيا فممنوع ان يكون كل ان بان مردك
قال المبدأ الى قوله كما عرف **اقول**
 المبدأ الثاني ما يكون الا ومما مشترك من البرهانين اذا
 قولنا قد يكون اذا كان فورد فكل آه فورد يكون اذا كان فورد
 فممنوع به مخرج قد يكون اذا كان ليس كلما كان فورد فكل آه
 فليس كلما كان فورد فكل آه لان لنا مقدمه صادقة في
 وهي قولنا كلما كان ليس البتة اذا كان كل آه فورد
 فليس كلما كان فورد فكل آه لان مقدمها مع الكبرى القياس
 مخرج من الشكل الثاني بالهما كما قولنا قد يكون اذا كان فورد
 به وليس البتة اذا كان كل آه فورد بعض به مخرج ليس
 كان فورد فكل آه فورد وترجمه ان فورد كلما صدق مقدمها
 صدق مقدمها مع كبرى القياس يكونها صادقة في
 ومتى صدق مقدمها مع كبرى القياس لنم بالهما مخرج كلما صدق
 مقدمها صدق بالهما وهو المطلوب وبالهما هو المطلوب
 صدق بعض لا مرد وكلما كان ليس البتة اذا كان كل آه فورد
 فليس كلما كان فورد فكل آه لان مقدمها مستلزم من
 البتة مع الصغرى بالهما الذي هو الا صغرى وذلك لان
 مقدمها مستلزم قولنا ليس البتة اذا كان كل آه فورد

الشكل الثاني المركب من متصلين ذا كات كراه ساليه
قال القسم يتم الى قوله فكلام يكون في خط
اقول القسم الثاني ما كانت التركيب جرات
 من احدى المقدمات غير باح من المخرى وذلك انما يكون
 ان لو كان احد طرفي احد طرفي المقدمات شرطية شارك
 فيكون التوطية مع المقدمه المخرى من القياس في احد طرفيها
 ويكون التوطية اما مقصدا او مفصلا وعده المقدمه
 اما بالي الصغير او مقدمها او بالي الكبرى ومقدمها
 فتحصل ثمانية اقسام وينقسم الاشكال الاربعه في
 من هذه الاقسام الثمانية والترطفي اسما هذه القسام
 اصلها من اقسامها اشتمال المتشارك كبر على بالي
 مع احاطة المتصل الشرطية الثاني ويكون المقصود كليه
 ان كان المتشارك من المقصود الشرطية الجزئية تاليها والافكر
 جزئيه متالب الضرب الاول من الشكل الاول والمقدمه
 مقصود الجزئيه والمتشارك تاليها كلما كان حكمه كلما كان
 فرد وكلما كان فرد في خط صدق كلما كان حكمه كلما كان
 في خط لا يصدق باليه وهو كلما كان حكمه كلما كان
 ومع قولنا كلما كان فرد في خط وكلما صدق صدق كلما كان
 اب في خط من الشكل الاول يصدق كلما صدق حكمه صدق
 كان اب في خط وهو المطلوب متا اذ المتشارك مقصود المقصود
 الشرطية الجزئيه كقولنا كلما كان كلما كان اب فرد فبذلك كلما
 كان فرد في خط يصدق ان كان حكمه كلما كان اب
 في خط بعكس الصغير ليرجع الى القياس الاول ويصح
 متا والمقصد الشرطية الجزئيه ساليه بان كان المتشارك
 تاليها كقولنا كلما كان اب فبذلك ليس البتة اذ كان في خط
 كلما كان فرد فبذلك قد لا يكون اذ كان كلما كان اب
 فرد في خط اذ لو لم يصدق هذا الصدق كلما كان كلما كان
 اب

١٧٩
 اب فرد في خط فبذلك صغير وكبرى القياس الكبرى ليس
 من الشكل الاول ليس البتة اذ كان كلما كان اب فرد
 كلما كان حكمه فرد فبذلك كلما كان اب فرد وهو باطل لصديق
 قولنا كلما كان حكمه فرد فبذلك كلما كان اب فرد لا يصدق
 مع صغير القياس تاليها من الشكل الاول وان كان
 المتشارك مقصودها كقولنا كلما كان اب فبذلك ليس البتة اذ
 كان كلما كان حكمه فرد في خط يصدق قد لا يكون اذ كان
 كلما كان اب فرد في خط والا لصدق بغيره وهو قولنا كلما
 كان كلما كان اب فرد في خط فبذلك الكبرى وكبرى القياس
 صغير ليس من الشكل الثاني ليس البتة اذ كان كلما
 كان حكمه فرد وكلما كان اب فرد وهو باطل لصديق
 قولنا كلما كان حكمه فرد فبذلك كلما كان اب فرد لا يصدق
 مع صغير القياس تاليها من الشكل الاول هذه كلها
 اذ اى تالي المقدمه مقصود الجزئيه اذ اى تالي مقصود الجزئيه
 والمتشارك تاليها كقولنا كلما كان حكمه كلما كان
 اب او هرمانه الملو وكلما كان حكمه في خط فبذلك كلما كان
 حكمه كلما كان اب في خط من مقدم المقدمه الشرطية
 الجزئيه وينتجها لما يلف ولزومها ظاهر وان كان المتشارك
 مقصودها كقولنا كلما كان تاليها اما اب او هرمانه كلما
 كان حكمه في خط يصدق قد يكون اذ اى حكمه كلما كان
 اب في خط بعكس الصغير ليرجع الى القسم الاول واذا
 كانت الشرطية المقصود الجزئيه ساليه والمتشارك تاليها
 كقولنا كلما كان اب فبذلك ليس البتة اذ كان في خط فبذلك
 اما هرمانه او هرمانه قد لا يكون اذ اى تاليها اذ اى تاليها
 اب فرد في خط والا لصدق بغيره وهو قولنا كلما كان
 قد يكون اذ اى تاليها اب فرد في خط يصدق الى الكبرى ليس

من الشكل الاول قولنا ليس البتة اذا كان قد يكون اذ لم يكن
 اب فورد اما جده او ورت وينعكس الى قولنا ليس البتة اذا
 كان اما جده او ورت فعد يكون اذ لم يكن اب فورد ورت
 لصدق قولنا كلما كان اما جده او ورت فعد يكون اذ لم يكن
 اب فورد لا يحتاج مقدم هذه الشرطية مع صغرى القياس
 باليهما وان كان الجزر المثار كموال مقدم كقولنا كلما كان
 اب فورد وليس البتة اذا كان اما جده او ورت فخط يخط
 اذا كان قد يكون اذ لم يكن اب فورد فخط يخط لصدق
 مقصده وهو قولنا كلما كان قد يكون اذ لم يكن اب فورد
 في خط مقصده الى الكبرى لصدق الشكل الثاني ليس البتة اذا
 كان اما جده او ورت فعد يكون اذ لم يكن اب فورد وهو كلاب
 لصدق قولنا كلما كان اما جده او ورت فعد يكون اذ لم يكن
 اب فورد لا يحتاج المقصم التي هي مقدمها مع الصغرى
 المقصم التي هي باليهما ومن علم هذه الاقياس اسد دعاء
 سائر الصواب في الشكل الاول وغيره من الاشكال
قال والامر تم الى الاخر **اقول**
 الامر الثاني اصد الامور في الثلاثة اسلح مقصده بالالف
 من المثار كين او اسلح عكسها اذ افرض كلما مع المقصم
 البسيطة اي التي هي عين المقصده الشرطية الجزر المقصم
 الكلمة الشرطية الجزر من الشكل الثالث ان كان المقصم
 بالالف ومن الشكل الاول ان كان المقصم عكسها كلما
 او اسلح مقصده بالالف مع المقصده البسيطة لاني
 المقصم السالبة الشرطية الجزر والمقصده في هذه الاقياس البتة
 مقصم باليهما الطرفين الجزر المثار من المقصده الشرطية
 الجزر ومقدمها في المال الاول والثالث مقصده بالالف
 وفي المثال الثاني عكسها ماله يكون مقصده بالالف
 المقصم البسيطة مقصده المقصم المقصم الكلية الشرطية
 الجزر

من الشكل الثالث كلما كان قد يكون اذ كان ورت فخط
 وكلما كان قد يكون اذ كان طاقاب مجده مدي كلما كان قد
 فاقب جده من مقصده بالالف من المثار كين والجزر الجزر
 المثار وك من الكبرى وذلك لانا فاضد مقصده بالالف
 قولنا كلما كان ورت فاقب مقصده الى المقصده البسيطة هكذا
 قد يكون اذ كان ورت فخط وكلما كان ورت فاقب مقصده
 الثالث قد يكون اذ كان فخط فاقب مقصده الى الصغرى
 هكذا كلما كان كلما كان ورت فاقب مقصده اذ كان
 فخط فاقب وكلما كان قد يكون اذ كان فخط فاقب جده
 لصدق من الاول كلما كان كلما كان ورت فاقب جده وهو
 المطلوب فان قلت مقصده بالالف غير صادقة اذ
 ليس المثار كان مقصده هية مقصده يكون الكبرى
 الشكل الاول ضرورة قلت المقصده بالالف مقصده
 مقصده ومنه يصير مقدم المقصده ومقدم الشرطية
 جازان لم يكون محققا وكذا في كل موضع يكون مقصده بالالف
 مقصده هذا تقرير بيانهم مقصده استعملوا الشكل الثاني
 ومقدمنا انه غير مدي ماله الثاني اي الذي يكون
 المقصم عكس مقصده بالالف كلما كان قد يكون اذ كان
 اب فخط مجده وقد يكون اذ كان فخط فورد مدي كلما
 كان كلما كان ورت فاقب مجده لانا فاضد مقصده بالالف
 كين مقصده قولنا كلما كان ورت فاقب وكبعا كبرى الكبرى
 القياس هكذا ام يكون اذ كان فخط فورد وكلما كان ورت
 فاقب مدي قد يكون اذ كان فخط فاقب وينعكس بالعكس
 المستوكمال قولنا قد يكون اذ كان اب فخط مقصده
 كلما كان ورت فاقب مقصده اذ كان اب فخط مقصده
 اي الصغرى هكذا كلما كان كلما كان ورت فاقب مقصده
 اذ كان اب فخط وكلما كان قد يكون اذ كان اب

مقدم ج كلما كان كلما كان
 يكون اذ كان فخط فاقب

كلما

نقطه بعد ليدج من الاول كلما كان كلما كان ورا بآب تجد
 وهو المطلوب فاستعمل مينا عكر المتصل وتبين
 ان ذلك غير لازم ما لب السائل الذي يكون ^{بالنفس}
 مع النسيطة منها السائل المتصل السالب الشرطية الجوز
 ليس البتة اذا كان جد بعد يكون اذا كان اب نهط وكما
 كان ورفهنا منا خذ بده الساليف فرضا وهي
 قد يكون اذا كان اب فورد وبنه الى المقدمة البسيطة
 هي الكبرى مينا هكذا قد يكون اذا كان اب فورد وكما
 كان ورفهنا ليدج من الاول قد يكون اذا كان اب
 نقطه وبنو تالي المتصل السالب تصديق كلما كان قد
 اذا كان اب فورد قد يكون اذا كان اب نهط فمحصلا
 هذه الملازمة صغرى المقدمة السالبة هكذا كلما كان
 قد يكون اذا كان اب فورد قد يكون اذا كان اب نهط
 وليس البتة اذا كان جد بعد يكون اذا كان اب نهط
 ليدج من الشكل الثاني ليس البتة اذا كان قد يكون
 اذا كان اب فورد مجز وهو المطلوب وقد عرفت ان
 الشكل الثاني المركب من متصلين ليدج اذا كان ^{صغرا}
 موجه واعلم ان حكم هذه الاقسام حكم المولف من الحكم
 والشرطي كما في البرهان المتعارك ثم حكم مينا شرطي
 وبنه الساليف مينا من قياس شرطي وبنه من قياس حكم
 فرباط الاما عود وعود الضرب في كل شكل من كل قسم
 يعرف من **قال** القسم ثم الى قولنا
 اعراضهم **اقول** القسم الثاني من القياس
 الشرطية ما مركب من متصليتين بولنه ايتا لكون
 الاوسط اما جواز من كل واحدة منها او غير جاز من
 واحدة منها او تارة من احد هما غير جاز من الاخرى الاول
 ان يكون الاوسط جزا تاما من كل واحدة منهما لا يميز

الصغرى

الصغرى عن الكبرى في هذا القسم بالطلب الى موافق
 في المتصل لا يميز عن السالبي بالطلب بل انما يميز الصغرى
 عن الكبرى الا بالوضع فان كانت المتصليتان ^{جميعتين}
 انما متصلتين بوحدة من الطرفين لا يستلزم كل
 واحد من الطرفين بعض الاوسط المتصلين الطرفين
 الاخرين ولا يميز من بعض احد الطرفين ولا يقضي الاخر
 وما يعنى الجمع وما يعنى الحلوا ايضا ان نفي ما لا
 وما نفي الجمع بالمعنى المجمع كما هو بيلنم ^{المتصليتين} صدق
 تصديق ما نفي الجمع وما نفي الحلوا ذلك لانه اذا صدق
 ما اما اب او جد واما اما جد او هـ جميعتين
 ليدج كلما كان اب نهط وكما كان هـ فآب لان اب
 يستلزم ليس بآب وليس جد يستلزم قد لان كلا
 من طرفي المتصليتين يستلزم بعض الطرفين الاخر
 كل منهما يستلزم من الاخر وبنه يكون اب يستلزم
 هـ وكذا يكون هـ يستلزم اب يعني ما ذكرنا فكذا ايلنم
 ليس البتة اذا كان اب وليس هـ وليس البتة اذا ^{كان}
 هـ بيلنم بانه اذا كان اب يستلزم هـ وهـ بآب
 لكون شي منها يستلزم بعض الاخر وكذا تصديق
 اما ان يكون اب او ليس هـ واما اما ان يكون هـ وليس
 اب ما يعنى الجمع وما يعنى الحلوا لان المتصليتين لا يجمع مع علم
 الدائم المساوي ولا يرفع معه والميلنم على المقدور
 اجتماع احد المتبادرين مع بعض الاخر واذا صدق
 كل من الطرفين بعض الطرفين الاخر ما نفي الجمع وما نفي
 الحلوا يجمع المتصليتين فاما فليكن صدق جميعتين وانما يلنم
 ما نفي الجمع وما نفي الحلوا لتفسير الحق وهو ان
 في ما نفي الجمع حوازل الحلوا فاما نفي الحلوا او الجمع اذ
 امتناع الحلوا وامتناع الجمع لم يجمع حوازل الحلوا وجر له الجمع

المستوي لشيء ما يلزم في الكليتين من المتصلين والمتصلين
 فكما ينبغي ان ذلك غير لازم واذا كانت احداهما سالبة
 كانت كلمة او جزئيه لا يمتنع مدعيها طرف معين بل
 متصل سالبه جزئيه مقدمها اما طرف الموجبه او طرف سالبه
 المتساخ من طرف معين فلا صلح في الوجه بل يمتنع اما طرف
 الموجبه فلا انه يصدق دائما اما ان يكون الشيء انما اولنا
 وليس الله اما ان يكون الشيء لا ناطقا او لا انما مع
 الحق معانده الا صغرى لا كبر واذا بدلت الصغرى بقولك
 ليس الله اما ان يكون الشيء لا ناطقا او لا انما مع
 يكون الحق استلزم الا صغرى لا كبر واما من طرف سالبه
 فلا انه يصدق ليس الله اما ان يكون الشيء ناطقا او لا انما
 واما اما ان يكون الشيء انما او لا ناطقا مع ان الحق
 معانده الا صغرى لا كبر واذا بدلت الصغرى بقولك
 الله اما ان يكون الشيء لا ناطقا او لا انما يكون الحق
 الا صغرى لا كبر واما انه يمتنع سالبه جزئيه مقدمها اما
 طرف الموجبه او طرف سالبه فلا انه لو لم يصدق لا طرف
 الموجبه ولا من طرف سالبه بل يمتنع استلزم الا صغرى
 وبالعكس فصير الا صغرى الى كبرى وسقط سالبه
 موجبه وذلك لان اذا صدق دائما اما ان يكون آية او حجة
 وليس الله اما ان يكون حجة او حجة بحسب ان يصدق
 قولنا قد يكون اذا كان آية فهذا قولنا قد يكون اذا
 كان حجة فآية اذا لم يصدق شي بينهما كان آية مستلزما
 لهذا وبالعكس فيصير آية وهذا مبادى ووجه معاندا
 حقيقيا ملتبسا ان يكون معاندا لهذا ايضا حقيقيا لان
 معاندا لما وكم معاندا يصدق دائما اما ان يكون حجة او حجة
 حقيقيا وقد كان ليس الله اما ان يكون حجة او حجة
 حقيقيا هذا خلف هذه احكام الحقيقة اما اذا كان

مع الحقيقة ما نفع الجميع او ما نفع الكل وان كانا مرجحين
 يلزم من عدم كونه موجبه من الطرفين مقدمها طرف ما نفع الجميع
 ان كانت مع الحقيقة ما نفع الجميع وطرف الحقيقة ان كانت
 مع الحقيقة ما نفع الكل وذلك ظاهر لانه اذا صدق اياها
 ان يكون آية او حجة ما نفع الجميع واما اما ان يكون حجة
 او حجة حقيقيا يصدق كلما كان آية فهذا ان استلزم
 ليس حجة وليس صدق ملتبس بهز يمكن ان يستلزم
 لهذا وان فرضنا ان الصغرى حقيقة والكبرى ما نفع الكل
 يمتنع ايضا كلما كان آية فهذا يمتنع ذلك البرهان ولا يكون
 مقدم المدعي طرف الحقيقة اذا كانت مع الحقيقة ما نفع
 الجميع ولا طرف ما نفع الكل اذا كانت مع الحقيقة ما نفع
 لان لو كان كذلك وقد بينا ان طرف ما نفع الجميع ملتبس
 في الاول وطرف الحقيقة في الثاني ملتبس بما واه الا حجة
 ولا كبر واذا كان الا صغرى وبالله كبر والوسط
 معاندا لا حجة عندا حقيقيا فمكون معاندا للاخر ايضا
 عندا حقيقيا كما عرف ملتبس ان لا ب ما نفع الجميع في المثال
 الاول وما نفع الكل في الثاني حقيقة هذا خلف واذا
 كانت احدى المقدمتين حرة اتي متصلا موجبه حرة
 مقدمها ما ذكرنا اي يكون طرف ما نفع الجميع في المثال الاول
 وطرف الحقيقة في الثاني يمتنع ذكرنا من الدليل
 اذا كانت الجزئيه حقيقة ولا كبرى ما نفع الجميع فالا يمتنع
 شيلا عندا ولا لزوما لصدق قولنا قد يكون اما ان يكون
 الشيء ناميا او حادا حقيقيا كما في الاجسام فان الجسم يد
 وان يكون ناميا او حادا واما اما ان يكون الشيء حادا او
 ما نفع الجميع والحق للذوق واذا بدلت الكبرى بقولنا دائما
 اما ان يكون الشيء حادا او حادا يكون الحق عندا
 قال وان كان غير الحقيقة الى قولنا يكون الحق عندا

ان ص

أقول — ان كان عمر الحقيقة من مائة الجمع وما لم يخلو
سألبه والمقدّمات كليتين للجمع مقصداً سأل به كليتيه مقدّمها
طرف ما نفع الجمع اذا كانت مع الحقيقة ما نفع الجمع وطرف الحقيقة
ان كانت معها ما نفع الخلو كما مرّ قبل ما خلفه ان يقبل ^{لا}
سأرك عن طرف الحقيقة لكونها متساوية في كلاً من الطرفين
لان كل واحد من القسمين المكونين للمساوي لا زرع كانا القسمين
مكديتاً سأل به مثلاً اذا صدق لسر الله اما ان يكون
أب او جد ما نفع الجمع ودأما اما ان يكون جد او جد حقيقة
انني لسر الله اذا كانا أبا فهو والصدق قد يكون
اذا كان أب فهو وهدميا وليس جد لان جد وجد
طرفا الحقيقة فيكون ليس جد لان جد لان جد لان جد
الما نفع لا زرع واذا كان ليس جد لان جد لان جد لان جد
من أب وجد منع الجمع في الجملة مصدق قد يكون اما أب
ما نفع الجمع وقد كان لسر الله اما ان يكون أب او جد ما نفع الجمع
هذا خلف فاذا فرضنا الصغر سأل به ما نفع الخلو في
لسر الله اذا كان جد ما نفع الصدق قد يكون اذا كان
جد ما نفع وهدميا وليس جد كما مرّ مصدق قد يكون اذا كان
جد ما نفع لان لان المساوي لا زرع واذا كان جد جد ملزوماً
في الجملة صدق قد يكون اما أب او جد ما نفع الخلو وقد كان لسر
الله اذا كان أب مجد ما نفع الخلو هذا خلف وقد يكون
مقدم التمسك طرف الحقيقة اذا كان معها ما نفع الجمع ولا طرف
ما نفع الخلو اذا كانت معها ما نفع الخلو واذا كان ^{لا} يقين
أخص من طرف ما نفع الجمع ونسب الموسطا والطرف
الحقيقة يكون طرف ما نفع الجمع اعم من طرف الحقيقة وحي
لا يمكن سلب طرف ما نفع الجمع عن طرف الحقيقة لا مناج
سلب ^{لا} اعم عن الأخص بل يجب استحالة كلاً وكذا اذا
كان بعض الموسط اعم من طرف ما نفع الخلو فان بعض

١٧٢

لا وسط مساو لطرف الحقيقة فيكون طرف الحقيقة اعم
 طرف ما نفع الخلو فلا يمكن سلمه عنه لما مر من بحسب الاما
 كليا مثال الاول قولنا داما اما ان يكون الشيء حيا سا اول
 وليس الله اما ان يكون الشيء حيوانا او جسم ما نفع الجمع
 وبعض الوسط اي الحيوان اخفى من الجسم فلا يصدق
 لا ليس الله اذا كان الشيء حيا سا فهو جسم يكون الجسم اعم
 من الجسمين ما لم يات الثاني داما اما ان يكون الشيء حيا سا
 او حيوانا وليس الله اما ان يكون الشيء حيوانا او
 انما ما نفع الخلو والحيوان الذي هو يقضى لا وسط
 اعم من الاثنين فلا يصدق ليس الله اذا كان الشيء ^{حيوانا}
 فهو حيا سا هذا اذا كانا سال به غير الحقيقة اما اذا
 ان به حقيقة لا ينجح الساس شيئا اما مع ما نفع الجمع
 فلو اذ صدق الساببه الحقيقة مع احد طرفي ما نفع الجمع
 وبعض الطرفين لا ضرورة ومع احد طرفيها والآخر
 للطرف الاخرى فتلزم الاختلاف المحجب للحقيقة
 مثاله داما اما ان يكون الشيء انما او حيوانا ما نفع الجمع
 وليس الله اما ان يكون الشيء حيوانا او انما حقيقة
 والحق العناد بين الاثنين والافان واذا بدلت
 الكبرى بقولنا ليس الله اما ان يكون الشيء حيوانا او
 حقيقة كان الحق الدفوع من الاثنين والناطق اما مع
 ما نفع الخلو فلا مكان صدق الساببه الحقيقة بين احد طرفي
 ما نفع الجمع وبعض الطرفين لا ضرورة من احد طرفيها
 والناطق المياوي لا ضرورة تلزم الاختلاف مثاله داما اما ان
 يكون الشيء انما او حيوانا ما نفع الخلو وليس الله اما ان
 يكون الشيء حيوانا او انما حقيقة والحق العناد
 واذا بدلت الكبرى بقولنا ليس الله اما ان يكون الشيء حيوانا
 او انما قلنا كان الحق الدفوع وانا قد التزم بالميادى

حصہ ۱

كماله بطن صدق السالبة الحرته مقدمها الدليل / الاصح
 وبالنسبة المخلووع لموارسب الخاص عن بعض افراد العا
 اما اذا كان ماسونا لا يمكن سلب شي منها عن هذا
 اذا كان غير الحقيقة سالبه وبما قيلتان اما اذا كانت
 الحقيقة سالبه واحدهما حرته منج سالبه حرته مقدمها
 ما مر اي يكون طرف مانعة الجمع ان كانت مع الحقيقة
 الجمع وطرف مانعة الخوان كانت معها الخلو ل اذ كانت
 الحرته صفة والسالبة مانعة الجمع وان القياس لا يصح
 لعنا حاد ولا لزوما اما الاول فلان الحقيقة الموجبة لكانت
 كونه يظهر النسخة بالخلف كما مر في الكل ليس لانه اذا
 صدق مدركون اما ان يكون اب او جد مانعة الجمع واما
 اما ان يكون جد او جد حقيقة ابية فلا يكون اذا كان اب
 فهذا اذ لم صدق كلما كان اب بهذا وهذا مباد ليس
 فتكون اب ملزوما ليس جد فاصحت منع الجمع بين اب جد
 والبقدر صدق سالبه مانعة الجمع بينهما هذا خلف
 وان كانت السالبة الحرته مانعة الخلو ابية فلا يكون اذا كان
 هذا اب اذ لو صدق كلما كان هذا اب وهذا مباد ليس
 يكون ليس جد ملزوما ل اب فاصحت منع الخلو بين اب جد
 والبقدر كحق بغير هذا خلف ان كانت الحقيقة الموجبة
 حرته ابية مع سالبه مانعة الخلو دون سالبه مانعة الجمع
 الاول فلانه اذا صدق قد يكون اما ان يكون اب او جد
 حقيقة وليس البتة اما ان يكون جد او هذا مانعة الخلو ابية
 اذا كان اب فهذا اذ لو صدق كلما كان اب بهذا وليس جد
 ملزوم ل اب حرته فتكون ليس جد ملزوما لهذا وهذا محقق
 منع الخلو بين جد وهذا حرته والبقدر كحق بعضها
 هذا خلف واما الثاني وهو علم اساس الحقيقة الحرته
 الموجبة مع سالبه مانعة الجمع فلانه صدق ليس البتة اما ان
 يكون

يكون الشيء محموا ولم اعني مانعة الجمع وقد يكون اما ان يكون
 الشيء لا اعني او لا بصيرا كما في الخوان فاعلم ان عتقان فيه
 ولا بد من ان مع ان الحق المخلووع اذ الخلو سلب كونه بصيرا
 واذا بدلت الصغرة بقولنا ليس البتة اما ان يكون الشيء
 بصيرا او لا اعني يكون الحق العناد اذ البصير عائد البصير
قال واذا كانتا منفصلتان الى الاخر **اقول** اذا كانت
 المنفصلتان انهما معاً الجمع لا يصح القياس متبادر
 اذ لصدق قولنا داما اما ان يكون الشيء اما ان يكون
 وداما اما ان يكون الشيء اما ان يكون او فسادا والحق العناد
 واذا بدلت الكبرى بقولنا داما اما ان يكون الشيء جديا
 او باطقا كان الحق الدليل وقال بعضهم بل من متبادر
 حرته من معنى الخلو صغرة الكبرى من الكل السالبة لاد
 عين الاول وسط لانه اذا صدق داما اما ان يكون الاول
 وداما اما جد او هذا معنى الجمع ابية فلا يكون اذا لم
 اب لم يكن هذا لان جد سلب لم يكن اب ولم يكن
 هذا بل من الكل السالبة لاد لم يكن اب لم يكن
 هذا وهو المطلوب وهذا باطل لما عرفنا ان الكل
 السالبة من شرطية غير منج وبقدر اساسه لا يكون
 هذا بقية القياس لان النسخة مانعة من الخلو صغرة
 والكبرى او من غيرا وبقدر الخلو من البصير
 اما اذا كانت المنفصلتان مانعتي الخلو فلا بد من النسخة
 ايضا لانه لو ما وادعنا ا لصدق قولنا داما اما
 ان يكون الاربعة موجودة ا لم يكن العنق موجودة
 وداما اما لم يكن العنق موجودة او الخمسة موجودة
 مع ان وجود الاربعة لا سلب وجود الحية ولا ثابته
 او بقول صدق قولنا داما اما ان يوجد الكل زيد ولم يوجد
 اكل زيد وترب عمرو وداما اما ان لم يوجد اكل زيد

عمر واد يوجد سرب عمر ومع ان اكل زبد لا يستلزم سرب عمر
 ولا منافاه وقال بعضهم بل من متصلا بوجه جرنه من الشكل
 الثالث والارسطه بعض الارسطه وقد عرفنا ان
 الشكل الثالث من لزومتيه وان كانت احداهما ما تعني الجمع
 او ما تعني الخلو بل بل من سلبه جرنه متصلا بوجه طرفه الثالث
 ما تعني الجمع وطرفه الموجه في ما تعني الخلو والاكبر
 اب ليه مثله اذا صدق ليس الله اما ان يكون اب
 او جد ودلها اما ان يكون جد او قد ما تعني الجمع
 بدلا يكون اذا كان اب فهذا اذ لو صدق كلما كان اب
 ممتزجا كلما كان قد لم يكن جد صادق بل كلما كان اب
 لم يكن جد واذا كان اب مسلما لبعض جد يكون
 اب وجد عناد الجمع والقد برعده هذا خلف وان كانت
 ما تعني الخلو بل بدلا يكون اذا كان قد فاب اذ لو
 صدق كلما كان قد فاب وحولنا كلما لم يكن قد ممتزجا
 صادق بل لم يكن جد فاب واذا كان بعض
 مسلما لاب يكون من اب وجد منع الخلو والمقد
 صدق اب ليه بل هذا خلف ولا يكون متصلا
 طرفه الموجه في ما تعني الجمع وطرفه اب ليه في ما تعني
 الخلو لانه لو كان طرفه اب ليه اعم من طرفه الموجه في
 الجمع واخضع ما تعني الخلو بسبب الامم عن الاخص
 يمنع اذ صدق قولنا داما اما ان يكون الشيء ان
 اذ هو حيوان وليس الله اما ان يكون الشيء حيوانا
 او جسم ما تعني الجمع ولا صدق سلب الجسم عن الانسان
 وصدق ايضا داما اما ان يكون الشيء حيوانا او
 لانا وليس الله اما ان يكون الشيء لانا
 او زمنا ما تعني الخلو لا يصح سلب الحيوان عن الانسان
 وان كانت المتصلا ان احداهما ما تعني الجمع والاخر
 مانه

من ص

ما نفع الخلو لانه متصلا بوجه مقدمها طرف ما نفع الجمع من
 غير ممكن اما الاول بل ان طرف ما نفع الجمع يستلزم بعض
 الارسطه وبعض الارسطه مسلما طرف ما نفع الخلو وطرف
 ما نفع الجمع مسلما طرف ما نفع الخلو واما الثاني وهو
 ان لا يكون طرف ما نفع الخلو مسلما لطرف ما نفع الجمع
 فلا بد لو كان طرف ما نفع الخلو مسلما لطرف ما نفع
 الجمع وبعدها ان طرف ما نفع الجمع اسلمنا طرف ما نفع
 الخلو فيكون الطرفان متباينين والارسطه يعاند
 احد ما عناد الجمع والآخر عناد الخلو فيكون الارسطه
 معاندا لعناد الخلو لما عانده عناد الجمع ويعاند
 الجمع لما عانده عناد الخلو فيكون الصفري والكبر
 حقيقته هذا خلف وان كانت احداهما جرنه
 فان كانت الجرنه ما نفع الجمع بل من موجه جرنه ان
 طرف ما نفع الجمع مسلما لبعض الارسطه جرنه
 وبعض الارسطه مسلما طرف ما نفع الخلو ليه
 فيكون طرف ما نفع الجمع مسلما لطرف ما نفع الخلو
 جرنه وان كانت الجرنه ما نفع الخلو فلا يصح
 لصدق قولنا داما اما ان يكون الشيء فيكون او
 قبلا وقد يكون اما ان يكون الشيء قبلا او جريا
 ما نفع الخلو اذ هما بعض الصور لم يتصور ان كان
 العنا صري هو العناد واذا بدلت الصفري
 بقولنا داما اما ان يكون الشيء نارا او متصلا يكون
 الحق هو العند وبقولنا متصلا بوجه من بعض
 والاكبر لانه اذا صدق قد يكون اما ان يكون اب او جد
 ما نفع الخلو وداما اما ان يكون جد او قد ما نفع الجمع
 منع قد يكون اذا كان لم يكن اب لم يكن قد اذ صدق
 قد يكون اذا كان قد لم يكن اب وكلما كان قد لم يكن

جرنه ص

هذه من الناحية تكون اذا لم يكن أب لم يكن قد ولد
المطلوب وانما قلنا انه يصدق قد يكون اذا كان قد لم
يكن أب لان الصغرى مانع الملو فصدق قد يكون اذا
لم يكن أب كذا ونعكس الى قولنا قد يكون اذا كان قد
لم يكن أب فماد كرهه مبدئي على اسامى الثالث من لروايت
وانعكاس القروية ومعرفة في دما وان كانت
اصدك مما سأل به لم يمنع شيئا من الخص من يصدق
قد يذب مع يصدق ومع طرته الحادك فصدق مانع
موجبه وما نفع الملو سأل به مع منافاه الى صغرى كبر
بارة ومع ساواته اياه اضره فملزم الاصله للموجب
للعلم لقولت داما اما ان يكون التي لحيوانا او ابنا
ما نفع الجمع وليس البتة اما ان يكون الشيء ان
اوصوا ما نفع الملو والحق منافاه الى صغرى كبر واذا
بدلت الكبرى لقولنا ليس البتة اما ان يكون الشيء
انبا ان اول حيا سا كان الحق ساواه الى صغرى لا كبر
وكذا الا مع من يصدق التي قد يصدق مع يصدق الشيء
ومع لارته الحادك فصدق مانع الملو موجبه وما نفع
الجمع سأل به مع منافاه الى صغرى كبر بارة ومباراة
اياه اضره فملزم الاصله فقولنا داما اما ان يكون
الشيء انبا ان اوصوا ما نفع الملو وليس البتة اما ان يكون
الشيء حيوانا او ابنا ما نفع الجمع والحق المنافاه اذا
بدلت الكبرى لقولنا ليس البتة اما ان يكون الشيء حيوانا
او لانا طق كان الحق الحيا واة فحصل لنا من استقرا
هذه الاقار انه شرط في اما هذه الاقار اما اضره
المقدمين وكلية اضرهما يكون سأل به منافاه الملو اضره
تلك سأل به من طرفي الموجبه وكذا لم يمنع موجبه مانع
الجمع مع سأل به مانع الملو وموجبه مانع الملو مع سأل به مانع

الجمع

الجمع لانه جاز يصدق سأل به كل منهما من طرفي موجبه الى اضره
اذ ما لا منافاه وانما الموجبه الحقيقية مع سأل به مانع الجمع
وسأل به مانع الملو لان سأل به الى يصدق من طرفي الموجبه
لكونها منافاه ليس للموجه الحقيقية فصدق لكان سأل به
كانت منافاه للموجه لمنع ان يكون من الى صغرى الى كبر بارة
والى يصدق السلب من طرفي الموجبه لان السلب يصدق
لشيء على اى وجه كان من الموزم والعناد ويطلب عن كبر
التي واذا يصدق السلب يصدق الموجبه كدنت الموجبه وكذا
يلزم كذب المقدمه السالبة لان الحجاب على الحياى باى وجه
كان احباب على الحياى الى اضره فملزم كذب الحجاب من طرفي
السلب وللملزم كذب السالبة واذا لم يكن من الى صغرى لا كبر
ساواه اما ان يكون منهما منافاه او مجموع لما مطلقا او من
وجه وعلى كل تقدير يصدق السلب المفضل للمرضى وان كان
المحققا منافاه يلزم السلب الكلى **قال**
الشيخ ثم الى اضره **اول** القسم ثم ما يكون الاوسط
هو اضره من كل واحدة من مقدمتي الياس وشرط
امامه امور احباب المقدمتين يصدق منع الملو عليها بان
يكونا مانعتي الملو او جمعيتين وكلية اضرهما والتمار
المشار كبر على النفس مبدئي والبتة مانع الملو من عين
ما لم تارك ان كان شي من طرفيها غير تارك ومن يصدق
السلبه واة او كبر وان كان كل من طرفيها تاركا
فالمستحقة من سأل به المنافاه هذا القسم خمسة مسائل
من المتاركة اما جزء واحد من اضره المقدمتين او جميع اجزا
فان كان جزءا واحدا فاما ان تارك اجزا واحدا من المقدمتين
الى اضره فقط او تارك جميع اجزا الى اضره وان كان تارك
جميع الاجزا فاما ان تارك كل واحد منهما واحدا من المقدمتين
الى اضره فقط او كل واحد كل واحد من اضره او واحد جميع

واما كل آ واما كل دة وكل من السكس مركبة من
 الجزاء المتارك لهما من صدق السالكين البرهان
 كما قد عرفنا ان المياك الخمسة من مائة الملوطين
 السكس مائة الجمع في مائة منها لمتماثل كون بقية السالكين
 فيها اعم من السالكين المتيقن لها تصديق بدون السالكين
 مع اجزاء اخر مبطل منع الجمع كقولنا في المبدأ الاول
 داما اما ان يكون كل ان بان لنا هنا او هنا هنا وداما
 اما ان يكون كل ناهق ضا صكا او كل جار ليس
 ربيعه داما اما ان يكون كل ان بان لنا هنا او كل
 ان ن ضا صكا او كل جار ليس ضا صكا فبطل منع الجمع
 بقية السالكين مع الجزاء المتشاركين بطل منع الجمع
 نعم بل من بعض اجزاء السكس في هذه المياك
 وبالعكس تصديق المبدأ الاول داما اما ليس كل
 اب واما ليس كل آ واما ليس كل دة لكن يكون ذلك
 بواسطة السالكين مائة الملوطين مائة الجمع في لهات
 القياس على بعد بقية السالكين كما عرفت وعرف
 من استقرأ هذه المياك انهما قد تقع بحيث تشارك
 اجزاء احدى المقدمتين في صد كانه المبدأ الاول
 فان طرفي الصغرى تشارك في آ وقد تقع بحيث تشارك
 اجزاء كل واحدة من المقدمتين معا في صد فان طرفي
 الصغرى المتكاملتان تشارك في آ وطرفي كبراه
 في آ وقد تقع بحيث تشارك في مائة اجزاء المقدمتين
 كانه المبدأ الثالث وعرفنا ان السكس في هذه المياك
 واحدة كانه المبدأ الاول والثاني والرابع او اكثر
 كانه المتكامل الثالث والخامس وعرفنا ان اجزاء السكس
 هل هي ثلثة كانه المبدأ الاول والثاني والثالث
 والخامس او اكثر كانه الرابع والسفح الثاني من الشكل

السائر

في هذا القسم عليه كقولنا كل آ اما ب واما ج
 واما دة من ك اما ب واما ج واما دة من ك اما ب واما ج

الثاني من هذا القسم عليه كقولنا كل آ اما ب واما ج
 واما دة من ك اما ب واما ج واما دة من ك اما ب واما ج
 تعلم ان المصطلح بينهما سادسهما بالجلد من آ
 في الصغرى موضوع اما ب واما ج واما دة من ك اما ب واما ج
 موضوع واما ب واما ج واما دة من ك اما ب واما ج
 من الخمسة عليه من السوطين **والقول** القسم الثاني ان يكون
 القسم الثاني الى المخر **القول** القسم الثاني ان يكون
 الوسط جزا اما من احدى المقدمتين غير ان
 وذلك انما تصور اذا كان احد طرفي احدى المقدمتين
 غير كاح شرطية متصلة كانهما منفصلان مشتركين
 الشرطية مع الشرطية السيطرية في جود تام والبقية
 مائة الملوطين الجزاء المتشاركين ومن بقية السالكين
 من الشرطية لعدم الملوطين الواقع عن ذلك الجزاء والقياس
 المتبع لبقية السالكين مائة مائة واحدة طرفي احدى المقدمتين
 داما اما اب واما كانهما كان جدهما مائة الملوطين داما
 اما د واما ج ط مائة الجمع في مائة داما اما اب واما كانهما
 كان جدهما ليس حط لانه ط مائة من ان تصدق اب او
 فان صدق وجد احد طرفي السكس وان لم تصدق
 صدق كانهما كان جدهما والبرى صادقة فصدق كانهما
 كان جدهما ليس حط لانه كانهما كان جدهما وهو مناف
 لحط مائة كان جدهما ليس حط وهو المطلوب مثاله
 واحد طرفي احدى المقدمتين داما اما اب واما داما اما ج
 او هذ مائة الملوطين باليهما مائة الجمع واما اما هـ
 او هـ مائة الملوطين داما اما اب واما كانهما كان جدهما
 حط لانه ط مائة من ان تصدق اب او لم تصدق فان صدق
 وجد احد طرفي السكس وان لم تصدق صدق داما
 اما ج او هـ والبرى وهو قولنا داما اما هـ او هـ

صادقة بلزم منها كلما كان حد محظوظ به كلما صدق قد لم
صدق هذه الحق عناد الجمع من صدق وهو متى صدق
صدق صدق خط للتحقق منع الملو في الكبرى نصدق كلما كان
حد محظوظ وهو المطلوب **قال** القسم من العيادات
بلازم الترطيات **أول** القسم من العيادات
الترطية الأولى ما يتركب من علم ومقتضى وفيه أربعة
ما يكون المشارك الجملي أما في المقصود أم قدما
وكيف كان فالجملي أما صغيرة العيادات أو كبراه وسعد
المشارك في رابع في كل منهما بحسب وضع المشارك
المشارك الأول أن يكون المشارك تالي المتصل والجملي
كبراه والساني أن يكون المشارك تالي المتصل والجملي
صغرى المشارك الثالث أن يكون المشارك مقدم
المتصل والجملي صغرى والرابع ما يكون المشارك
مقدم المتصل والجملي كبرى أما المشارك الأول
والساني فهما متصان مقصودا مقصودا المقصود
وبالجملي بقية الساليف الحاصلة من تالي المتصل
والجملي بشرط أن يكون الجملي كبرى وتالي المتصل
صغرى في المشارك الأول والجملي صغرى وتالي
المتصل كبرى في المشارك الساني لأن المشارك الأول
أما يميز عن المشارك الساني بهذا وبشرط أن يتاح
هذه المشارك أن المتصل أن كانت موجه يكون
المشارك أن على ما لزم متى بالشرط المذكور وان كانت
سالية يكون بقية الساليف مع الجملي متقائلا في السالية
والمتقى بحد المقصود في الكم سالت الشكل الأول
في المشارك الأول من المقصود الموجه أن كان كل أب وكل أم
وكل دة انتهى أن كان أب فكل دة لأنه على قدر مراتب
لصدق كل دة وكل دة وكلما صدق بلزم منها كل دة فكل

هذا هو المطلوب
في المشارك الأول
في المشارك الثاني
في المشارك الثالث
في المشارك الرابع

هذا

7

هذا بقدر مراتب لصدق كل دة وهو المطلوب مثال
الشكل من المقصود الموجه في الشكل الساني كل دة وكلما
كان أب فكل دة متى كلما كان أب فكل دة وكلما كان
أب فكل دة وكل دة وكلما كان كل دة وكل دة فكل دة
بمتى كلما كان أب فكل دة وهذا هو الضرب الأول من
الشكل الأول لأن الساني والجملي كلاهما موجه فبقية هذا
بأن الضرب في الشكل الأول وفي سائر الأشكال وان
كانت المقصود موجه جزئيه يكون المتصل متصلا
ويعرف ذلك من المتشابهين المذكورين بحسب المتصل
جزئيه مثال الشكل الأول في الشكل الأول المتصل
السالي ليس البتة إذا كان أب وليس كل دة
وكل دة بمتى ليس البتة إذا كان أب فليس كل
دة لأنه إذا فرض صحة الساليف وهي قولنا ليس
كل دة صدق ليس كل دة وكل دة وإذا صدق
لصدق ليس كل دة من الشكل الساني وليس كل
دة تالي المقصود السالي فبمنظور من هذه المقصود
والمقصود السالي فبمنظور من الشكل الساني هكذا البتة
إذا كان أب فليس كل دة وكلما كان ليس كل دة فليس
كل دة وحيث ليس البتة إذا كان أب فليس كل دة فليس
مثاله في الشكل الساني كل دة وليس البتة إذا كان أب
كل دة بمتى ليس البتة إذا كان أب فليس كل دة
إذا فرض صحة الساليف وهي قولنا ليس كل دة بصدق
دة وليس كل دة وكلما صدق لصدق ليس كل دة فليس
السالي وهو تالي السالية فنقول ليس البتة إذا كان
أب فليس كل دة وكلما كان ليس كل دة فليس كل دة
لنتم من الشكل الساني ليس البتة إذا كان أب فليس كل دة
وهو المطلوب فبقية علمه بأن الضرب في هذا الشكل

وباقى الاسكال دعه هذا ان كانت المقصود باليه حرة
 ومن الشئ في الشئ جميع الصواب باليه الصفر
 بطريق اخرت على ان الالبه اللزوميه يستلزم
 لزوميه من عين مقدمها وتضمن باليهما كالتا في المثال
 الاول اذا صدق صغراه وهي قولنا ليس الالبه اذا كان
 اب ليس كل م يلزمه كلما كان اب مكل م الصفر
 وهو كل م صادق ومما يحتمل كلما كان اب مكل م كما
 في المقصود الموجه ويلزمه ليس الالبه اذا كان اب ليس
 كل م وهو النتجه هذا ما ذكره الشئ وقد بينا
 في ملازم الشرطيات ان الالبه لا يستلزم الموجه
 الالبه **قال** واورد الشئ الى الماهر
اقول واورد الشئ شكى على استاج هذين
 المبكيرين قال هذه القرائين بما يمنع ان لو صدق الجمليه
 على تقدير صدق مقدم المقصود لانه لو لم يصدق المقصود
 منع الالبه على تقدير صدق المقدم فلا يحصل
 النتجه لكن صدق الجمليه على ذلك التقدير غير لازم اذا
 كلما كان الحلا موجودا من قبل البعد قائم بذاته ويصدق
 في تقدير البعد لا شئ من البعد قائم بذاته او شئ من البعد
 بعد وبنظم السالى مع الجمليه في الاول على ما يليها النكر
 الثاني وفي السالى على ما يليها النكر الاول مع منافاه المقدم
 الجمليه لانه صدق الحلا موجودا كدبتا الجمليتان لان
 بعد قائم بذاته ولو فرضنا صدقها معا يلزم من التباين
 نتجه كاذبه وهي قولنا كلما كان الحلا موجودا فبعض
 ليس البعد فاحاب الشئ عن الاول با ما يحصل استاج
 هذين المبكيرين بقرينه لصدق الجمليه مع المقدم يكون
 النتجه لازمة بالضرورة وذلك حق اذ يحق الجمليه مع
 محال فجاز ان يلزمه المحال لان المحال صا زان يستلزم

الحار

المحال واعترض صاحب الكشف على الاول بان عدم
 التناهاه المقدم الجمليه على تقدير المقدم لا يقتضي صدق
 الجمليه على تقدير المقدم لواز ان لا يكون المقدم منافيا
 لها ومع هذا انكذب على تقدير المقدم فلا بد من كمال
 على امتناع هذا الاحتمال وعن السالى بانه دعه بغير
 معين ولا يلزم منه سقوط المنع الوارد على اصل
 القياس ثم قال بل جوابه انه يلزم من هذا القياس
 منضم ما نفع المحلوم من بعض المقدم وينفع السالف
 ضرورة عدم ضلوا الواقع عن بعض المقدم والقياس
 من السالى والجمليه المنع لنتجه السالف لان الجمليه
 صادقه في تقدير البعد فلو صدق معها السالى صدق
 المنع لنتجه السالف فان لم يصدق مع الجمليه صدق
 بعض المقدم سببا سفا الثاني ثم ان سببا يرد
 هذه المنضم الى المنضم المذكوره لما عرف من يلزم
 الشرطيات ان كل منضم ما نفع المحلوم مستلزم
 من بعض مقدمها وعن لا اليها او يجعل هذا المنضم
 نتجه هذا القياس هذا ما ذكره وفه محال اذا
 الشئ ما قال ان التالي متى لم يكن منافيا للجمليه يلزم
 النتجه حتى يوجه كلك صاحب الكشف ان عدم
 منافاة لها لا يقتضي صدقها على تقدير صدق المقدم
 قال ان الجمليه متى صدق على تقدير مقدم المقصود
 صدق النتجه فحسب لا يصدق الجمليه على ذلك التقدير
 لم يرد بيقضا وكذا السالى لان جواب الشئ عام
 في جميع موارد هذا المنع لان صورة هذا القياس
 متى قطعوا ولو لم يحال ما ما يلزم من استحالته بانه
 واما جواب صاحب الكشف فطاهر البطلان لان
 صدق التالي مع الجمليه يمنع فجاز ان يلزمه النتجه

وهو قد عكس بهذا المنع في مواضع وليس لنا الرجوع
 منها لكن لا آخ لرفع ما نفع الخلو من النسخة البالية
 وتضمن المقدم عما دونه وانما يكون كذا لو كان كل
 من يعني الحزين مستلزم عين الخلو وليس كذلك لان
 محقق مقدم المقصود الذي هو تبين صدق الخلو لا مستلزم
 البالية بل كذب الجملة لا ولا مستلزم ايضا سبق المقدم
 بغير البالية سبق المقدم والاولى ان عين المقدم
 لتتبع البالية بغير تبين البينة قد عينا انه ليس كذلك وان
 فليس لو كمن يضمن بغير البالية الجملة محققة بل
 استأثر بالترطية والمقدم بغير البالية اذا استلزم
 البالي اسبق المقدم فيكون بغير النسخة مستلزم
 المقدم فلتحج يكون بغير النسخة البالية بغير
 الجملة مستلزم بغير المقدم لا وصدقه وليس لنا ذلك لرفع
 ما نفع الخلو بل لا آخ لرفع المقصود البالي وانما يلزم ذلك
 ان لو ثبت المقصود صدقه على تقدير صدق المقدم
 وليس كذلك لاننا لو فرضنا صدق المقدم فقدم الخلو
 من الحزين لانه لا يلزم كذب الجملة فلا يصدق بغير
 المقدم ولا بغير البالية **والسؤال**
 الممكن البالي في المواضع **اقول** **الممكن**
 البالي لما يكون المتشارك مقدم المقصود والجملة صغرى
 او الرابع ما يكون المتشارك مقدم المقصود والجملة كبرى
 وقد مر ذكرهما والنتيجة فيها مقصود مقدمها بغير
 البالية بترط ان يكون الجملة صغرى ومقدم المقصود
 كبرى في الممكن الثالث والجملة كبرى ومقدم المقصود
 في الممكن الرابع وتالي النتيجة تالي المقصود والنتيجة
 في الشئ تفصيل ضروري هذين المسلكين بما ذكرنا ضابطا
 تاما وكذا صاحب الكشف وقد وجد ذلك من كلام

صاحب

صاحب الخط الى رحمه الله ضابطا حسنا فنذكره مهيئا
 بهما زاد علينا روتنا صواب الضابط ان المتشارك
 اي الجملة ومقدم المقصود ان اشتغلا عينا لبيان
 بترط رعاية وضع الجملة كما ذكرنا اساجا ابتدا او بعد
 جعل المقدم الحزبي المقصود الكلية كلية لفصية الحزبه
 المقدم في قوة كلياته اذا الكلي مستلزم للارز صراحتا
 القاس من كل ضرب في كل شكل من كل شكل الحزبي
 بغيره كليه المقصود والبرهان من البالي والاول
 مقدم المقصود او بالحلف من الشكل البالي والاول
 تالي المقصود وان لم يشتمل المتشارك ان عدا ما لبيان
 وجب كون الجملة مع بغير البالي مع عكس النسخة البالية
 بكليته متفقا لمقدم المقصود والمقصود محبان يكون في
 هذا القسم كليه لانها لا يصير كبرى في الشكل الاول والبرهان
 صحت يكون المتحج بغير البالي يكون متاثر الشكل الاول
 والمراد مقدم المقصود والنتيجة كلية كلية المقدم صحت
 يكون المتحج بغير النسخة البالي يكون البرهان من الشكل
 الثالث والاولى ذلك العكس والنتيجة حيزه مثال
 الضرب الاول من الشكل الاول في الممكن البالي المتشارك
 عدا لبيان صحت كل شيء كلما كان كل بيا فور بيا
 اذا كان كل بيا فور اما البرهان من الشكل البالي لانه
 كلما فرض مقدم المقصود وهو كل اب صدق كل بيا وكل بيا
 وكل صدق كل بيا وكل بيا النسخة من الشكل الاول كل بيا
 متحج كلما صدق مقدم المقصود صدق كل بيا بجمع صغرى
 والمقصود كبرى لمتحج من الشكل البالي لانه اذا كان
 كل بيا فور وان كان المقصود حيزه المتحج في المثال المذكور
 كقولنا كلما كان بعض بيا فور كحليها كليه المقدم هكذا
 كلما كان كليه بعض بيا او كلما كان بعض بيا فور

كلما كان كل بـ فور واما البرهان بالملف المالك المذكور
فانه لو لم يصدق لصدق في قولنا قد يكون اذا كان كل
بـ فور صدق بضمها وهو قولنا ليس البتة اذا كان كل بـ
فور مضى الى الكبرى هكذا كلما كان كل بـ فور وليس البتة
اذا كان كل بـ فور لم يصدق في الشكل الثاني ليس البتة اذا كان
كل بـ فور امكن بـ فور ذلك باطل لصدق قولنا كلما كان كل بـ فور
بـ فور انه اذا صدق كل بـ فور والمضاد صدق في كل بـ فور
كل بـ فور وكل بـ فور امكن بـ فور امكن صدق كل بـ فور صدق
بـ فور وهذا من الشك في السلف جميع الضروب بالقياس
المشارك كان فيها على ما لم يصدق ولما في البرهان في المثالين
قبل ان الشكل الثاني المركب من وجهين لزوميه الشكل
الثاني اذا كانت كبراه سالبة غير معلوم الاشارة وفي
على هذه المسئلة بالقياس الضروب في كل شكل من كل شكل
مثال ما يكون المشارك كان متجا والمضاد المتكامل
الحلية مع بقية السالف كل بـ فور ليس البتة اذا كان
بعض بـ فور ليس فور بـ فور ليس البتة اذا كان لا شيء
بـ فور لم يصدق في فرص بقية السالف وفي قولنا لا شيء
من بـ فور وكلما صدق كل بـ فور ولا شيء من بـ فور وكلما صدق
كل بـ فور ولا شيء من بـ فور صدق من السالف بعض بـ فور
ليس وكلما كان لا شيء من بـ فور بعض بـ فور ليس بـ فور
المضاد وفي قولنا ليس البتة اذا كان بعض بـ فور ليس
فور لم يصدق في الشكل الاول ليس البتة اذا كان لا شيء
من بـ فور وهو المطلوب ثالث ما يكون المضاد لصدق
المضاد الحلية مع بقية السلف لا شيء من بـ فور وكلما كان لا شيء
من بـ فور فور بـ فور يكون اذا كان بعض بـ فور لا شيء
السالف في فرض بعض بـ فور انعكسها بعض بـ فور
كلها فبصرف كل بـ فور كلما كان كل بـ فور فلا شيء

واذا صدق في كل بـ فور

بـ فور

بـ فور وكل بـ فور كلما كان لا شيء من بـ فور وكل بـ فور فلا شيء
من بـ فور من الشكل الثاني بـ فور كلما كان كل بـ فور فلا شيء
بـ فور مضى الى المقصد هكذا كلما كان كل بـ فور فلا شيء من
بـ فور وكلما كان لا شيء من بـ فور فور لم يصدق في الشكل الاول
كلما كان بـ فور فور فبجعل هذه السلف الكبرى واستلزام
بعضها لبعض صدق هكذا كلما كان بـ فور فبعض
وكلما كان بـ فور بـ فور من السالف يكون اذا كان
بعض بـ فور وهو المطلوب وقد عرفنا ان الشكل
السا لغير معلوم الاشارة وفي قولنا كلما كان بـ فور
المشكال **قال** القسم ثم الى هذا **اول**
القسم الرابع من الصائبات الشرطية ما يكون مركبا
من الحلية والمضاد والحلية سلف لا شيء من ان يكون
بعد اشارة الى اتصال والسلف من السالف كل حلية
مع جزء من اجزاء المنفصل حلية واحدة او لم يكن هذا
سكان الشكل الاول ان يكون الحليات بعد اجزاء
المضاد والسلف من كل السلف حلية واحدة والمسمى
بالبيان من المقسم وقال له الاستقراء السالف والسالف
في كل حلية مع جزء من اجزاء المضاد قياسا من حلية
المطلوب اما من شكل واحد او اشكال مختلفة مثال
ما يكون من شكل واحد اما كل بـ فور او كل بـ فور
وكل بـ فور وكل بـ فور كل بـ فور اما ما يكون من شكل
دائما اما بعض بـ فور او كل بـ فور وكل بـ فور او كل بـ فور
بعض بـ فور او بالسلف بعض بـ فور في كل بـ فور في الشكل
وبالسلف كل بـ فور مع كل بـ فور من الشكل الرابع واذا كان
كل حلية مع كل جزء من اجزاء المنفصل بالسلف قياسا
الحلية المطلوب يكون اجزاء المنفصل مشتركة في طرف
من الحلية المطلوبة والحليات في طرف اخر كما في المثالين

ن

يتجلى السائر في القسم ان لو اجمعت الحملات على الصدق
 وذلك غير لانع لخواز كونها متناهي فمخرج من صدق بعضها
 كدنيا لبعض الآخر ووجه لا يحصل المطلوب لخواز ان يكون
 الصادق من المقتضى متادكا للحيلة الكاذبة فانه اذا صدق
 دائما اما كل ا ب او كل ا ليس ب وكل ب و كل ب ليس ب
 يعكس عكس بعض كل من الحملتين بالعكس المستوي الى صافي
 المخرى لان الجملة الاولى هي قولنا كل ب و يعكس يعكس
 الى قولنا كل ما ليس ب ليس ب و يعكس هذا بالعكس المستوي
 الى قولنا بعض ما ليس ب ليس ب و قد كان الجملة الثانية
 يعكس يعكس لبعض ا لكون كل ما ليس ب و يعكس
 هذا الى قولنا بعض ب ليس ب و قد كانت الجملة الاولى كل
 ب و هذا صلف وقد مرد لكونه فضل التعديلات لان
 ب و المثال المذكور ان كان وجودها يمنع صدقها على كل
 ما ليس ب لان ليس ب سائل للعدوات والمنعقات وصفا
 الوجودي على ما ليس بوجوده يمنع ووجه نكذب الجملة الثانية
 وان كان ب و عدسا لئلا يكون عدم امره نكرا لامر ا ب و
 عليه ب كذا الجملة الاولى وهي كل ب و لانه ب و يكون ذلك
 الامر من امزاد ب و اذا كان كذلك يمنع صدق ب و
 لانه ب و صدق احد المقتضى على الآخر وان لم يصدق
 ب و نكرا لامر ب و الجملة الثانية لان ذلك الامر
 ب و يكون ليس ب و يمنع صدق ب و على كل ما ليس ب و
 لانه ب و صدق احد المقتضى على الآخر فليعلم انه لا يصدق
 من الحملتين الارادة لانه ب و هذا مستوفى لصدق
 مروت كل موقوف اما واجب او ليس بواجب ممكن لا يمكن
 العام وكل ما ليس بواجب ممكن لا يمكن في العار لان كل
 ما ليس بواجب ما يمنع او ممكن ولا يمكن ممكن لا يمكن
 العام لا ما يقول لا ب صدق الجملة الثانية وهي قولنا

عزاضه وكذا
اليد الناعمة طرية

كذا ليس واجب ممكن بالإمكان العام فان ما يكون طرفاً
 لا يكون واحداً ولا مكنياً بالإمكان العام لأن الإمكان العام
 لا يحقق بدون طلب الضرورة من أحد الجانبين فما يكون طرفاً
 ضرورياً بين ما يكون مكنياً بالإمكان العام فان قلت ما يكون
 طرفاً ضرورياً يكون ممتنعاً وكذا ممتنع مكنياً بالإمكان العام
 قلت لا إن كل ممتنع ممكن بالإمكان قبل الممتنع الذي هو
 بالإمكان العام هو الممتنع الذي يكون ضرورياً للعلل
 لما يكون ضرورياً للعلل والوجود وحواجب التبع
 ان لا ندعى ان ما بعد ما في القاسم من المنفصل والجلية
 متى صدق صدق السامحة فلو لم يصدق في بعض المواد
 لا يكون بعضا علينا اذا استأ المقتبح لا يكون بعضا
 دعوى الملازمة والجهتان المذكورتان انما تتوحدان
 فيما اذا كان محمولا على المنفصل من اقصى كونها اما كل
 أب او كل آ ليس وتكون الجملتان معكستين بعض
 السبب ما اذا لم يكن فلا **قال** **الممكن**
 ثم الى قول المذكور **اقول** **الممكن** السبب السبب
 مستفيضة الجملات بعد اجزاء الانفصال والجلية المطلوب
 من كل باليف واحدة وهو صنفان لانه متى لم يكن الجملية
 بعد اجزاء الانفصال والجلية واحدة فاما ان يكون
 الجملات بعد اجزاء الانفصال والجلية متعددة او لا يكون
 الجملات بعد اجزاء الانفصال الصنف الاول ان يكون
 الجملات بعد اجزاء الانفصال شارك كل واحد منها باحد
 من اجزاء الانفصال شارك متعنه مكن يكون سابع اما ليس
 متماثفة متعنه ما يقع المعلوم سابع الباقين بالجملة
 مستحسن جعل احدهما جزءا للآخر وتشرط ان يكون المنفصل
 موجه ما يقع المعلوم حقيقة للصدق احد اجزاء الانفصال
 داما كما في الفصل السابق كقولنا اما كل أب او كل

۱۵

مستوفى

ملزوم الملة مع ملزوم و ملزوم كدب عناد الجمع ليس
 لان الملزوم لم يعاند اللازم و اذا لم يكن معه التا
 مستلزمه للطرف الاخر يكون الطرف الاخر ملزوما
 عنه سلبا جبريا و هو المطلوب بقا له اذا صدق
 داما اما كل آية او كل جزء وكل آية متنج ليس كلما
 كان كل آية مكله جزء و الا لصدق كلما كان كلاء
 مكله جزء وكل آيات الذي هو الطرف المتنازل مستلزم
 لكل آية الذي هو متنجها التا ليف ملزومة كلما صدق
 كل آية صدق كل آية وكل آية وكلما صدق الذي
 كلاء و اذا كان كل آية مستلزم لكل آية ملزوم كان
 كل آية مستلزم لكل جزء يكون كل آية مستلزم لكل
 جزء وقد كان سيق كل آية وكل جزء عناد الجمع هذا
 صفة ملزوم مقدار المتنج الطرف الاخر و كذا
 متنج التا ليف يجوز كون متنجها التا ليف اعم من الطرف
 الاخر و لا يمكن سلب متنجها التا ليف عن الطرف
 الاخر كقولنا داما اما ان يكون الجسم ساكن او متحركا
 وكل متحرك متنج و متنجها التا ليف هي قولنا الجسم
 متنج اعم من قولنا الجسم ساكن فلا يصح ان يقال
 ليس كلما كان الجسم ساكن فهو متنج و لما التا ليف و ملزوم
 لذوم المتنج من تنج التا ليفا فلهذا ساء التا ليف
 هي لوازم اجزا المفصلة المعاندة عناد الجمع و جاز
 ان يكون من لوازم المتعاند من لوازم نارة و تعاند
 اخرى ملزوم الاصل في الوجه للعلم كقولنا داما اما ان
 يكون الشيء متنجرا او مجردا عن كل جسم و كل جزء متنج
 والحق العزيم وهو قولنا كلما كان الشيء جسما فهو متنج
 و اذا قلنا كل متنج اعم و كل جزء جماد فالحق العناد وهو
 داما اما ان يكون الشيء مائيا او جاما هذا كله اذا كان

ما نفع الخلو والجمع في الصنفين موجب اما اذا كانت حكم سالب
 ما نفع الجمع حكم موجب ما نفع الخلو في الاسماع وشرايطه
 وحكم سالب ما نفع الخلو حكم موجب ما نفع الجمع وشرايطه
 فاذا كانت السالبة ما نفع الجمع يكون شرط انتاجه
 احتمال الحد او كمن على ما ليس صحيح كما كان في الموجبة
 الخلو ويكون النتيجة سالبة ما نفع الجمع من نقطة السالبة
 والطرف الاضداد من جهة واذا كانت السالبة ما نفع
 الخلو يكون شرط انتاج الساس كون نفع السالبة
 مع الجملة المشار اليها مستقيا للطرف المشار اليه كما كان
 في الموجبة الخلو والجمع ويكون النتيجة سالبة ما نفع
 من نفع السالبة والطرف الاضداد او نفع الطرف
 الاضداد لكن لا يلزم من سالب ما نفع الخلو مع الجملة السالبة
 المتصلة بالجزئية كما يلزم من موجب ما نفع الجمع وانما قلنا
 ان النتيجة السالبة صادقة في هذا الوجه لصدق لزوم
 كذب المتصلة السالبة اما في ما نفع الجمع فيكون المشار اليه
 على ما ليس صحيح كما قلنا يكون الطرف المشار اليه مستقيا
 لنفع السالبة فلو امتنع الجمع من نفع السالبة وبغير
 الطرف الاضداد كان ذلك الطرف غير متاثر من
 جهة ان كان متاثر كما يلزم امتناع الجمع بين الطرفين
 السالبة لان امتناع الجمع مع التاثر بوجوب امتناع الجمع
 مع الخلو في نصير المتصلة السالبة موجبة هذا اختلف
 سالب ليس الامة اما كل اشارة ما نفع الجمع وكل سالب
 متعي ليس داما اما كل آية او آية ما نفع الجمع والاصد
 داما اما كل آية او آية ما نفع الجمع لكن آية الذي يكون
 المشار مستلزم لكل آية الذي هو نفع السالبة
 فلو ان يكون آية معاندا لمعناد الجمع وقد كان
 منها سالبه عناد الجمع هذا اختلف داما ما نفع الخلو

فلان

فلان نفع السالبة اذا كان نفعه للطرف المشار اليه كما قلنا
 فلو امتنع الخلو من نفع السالبة والطرف الاضداد ان كان
 غير متاثر من جهة ان كان متاثر كما يلزم امتناع
 الخلو من الطرفين لان امتناع الخلو مع الخلو مع الخلو موجب
 امتناع الخلو مع التاثر من سالبه كل سالب وليس السالبة اما
 بعض آية او آية ما نفع الخلو من نفع السالبة اما كل
 آية او آية ما نفع الخلو من نفع السالبة قد يكون اما ان يكون
 كل آية او آية كل آية الذي هو نفع السالبة
 مستلزم بعض آية الذي هو الطرف المشار اليه كما عرف
 فلو كان من كل آية او آية من الخلو لان من بعض
 آية او آية امتناع الخلو من امتناع الخلو من الخلو
 ومعلوم غير موجب امتناع الخلو من من ذلك
 الغير لكن كان بينهما سلب مع الخلو هذا اختلف ولا يلزم
 من المتصلة بالجزئية السالبة كوازا استدلال مستلزم
 احد الكاكي بغير سلب السالبة كوازا استدلال مستلزم
 نفع السالبة الذي هو مستلزم الطرف المشار اليه للطرف
 الاضداد فلا يصح سلبا لطرف الاضداد عن نفع السالبة
 كقولنا ليس الامة اما ان يكون كل حيوان غير ذلك
 او كل انسان حاد وكل حجر غير مدرك وبسبب السالبة
 وهي قولنا كل حيوان حجر مستلزم للطرف الاضداد
 قولنا كل انسان حاد اذا صدق كلما كان كل
 حيوان حجر امكلا انسان حاد واما الحقيقة فاذا كانت
 موجبة متعي في كل مياساتي موجب ما نفع الجمع بغير
 بعضها وكذا ان نفع في كل مياساتي ما نفع الخلو بغير
 النسخة لبعضها لوجوب استدلال الخاص بالمتعلق العام
 واما اذا كانت الحقيقة سالبة فلا يفي شيئا منها لوجوب
 في مياساتي نفع سالب ما نفع الجمع وسالبة

ما نفع الملو تلك المنفعة بعينها لكن كل واحدة منهما
 اخبر من السالبة المنفعة وهو بامساح الما من يدعي
 العام وليس كذلك اذ كل منهما لا يدعي في مياس بعينه
 بعينها وكل واحد من ما نفع الجمع وما نفع الملو
 كانت ارسالية يدعي حيث يدعي الما اذ كان اجزائها
 يباين اجزا الما اخرى لا تدادها الى الما اخرى لكن
 لا يكون ذلك الامساح بالذات بل بواسطة الامساح
 الى الما اخرى فلا يسمى اما ان ذلك قياسا **قال**
 بيبه الى الما اخرى **اقول** اذ كان موضوع اجزا
 الما اتصال واحد او مورد تقسيم كل واحد واحد الكل
 يدعي المفضل مع الجملة في الشكل الاول والما في كل
 موضوع الاجزا دوني الشكل الاول والثاني والوسط
 محمولات الاجزا جميعا ويكون المنفعة كاللبركة في
 الحسب الكيفيات العاشر شبه العاشر الحار مثال
 ما يكون الاوسط موضوع الاجزا في الشكل الاول كل
 ب وكل ب اما ك ولما ك يدعي كل ب اما ك واما ك
 كاللبركة في ضمن الاتصال اي يكون المنفعة حقيقة
 ان كانت اللبركة حقيقة صانعة الجمع ان كانت يدعي
 وما نفع الملو ان كانت ما نفع الملو ان ج تدرج
 موضوع الاجزا فيمعدى الحكم منها ليد مثال ما يكون
 في الشكل الثالث كل ب ب وكل ب اما ك واما ك يدعي
 ب اما ك واما ك يعكس الجملة يرجع الى الشكل الاول
 ويدعي ما ذكرنا خالسا ما يكون الوسط محمولات الاجزا
 وتشرط في هذا القسم كون المفضل حقيقة وانفع
 الملو لئلا يذبح اجزا ما نفع الجمع وج لا يلزم التسعة اما
 الشكل الاول فكقولنا كل ب اما ك واما ك وكل ما هو
 ت ارك فهو آتية كاللبركة كل ب اما ك واما ك هذا لان

ت تدرج تحت الاوسط فمعين الحكم منه اليه واما الشكل
 الثاني فكقولنا كل ب اما ك واما ك واما ك يدعي
 ب اما ك واما ك يدعي ب اما ك يدعي ب اما ك يدعي
 واما ك انما يجب كون مورد الاتصال كل واحد واحد
 لو كان الكل لكان العاشر يرجع الى الايام المذكورة
 كقولنا كل ب اما ك او كل ب اما ك وهو القياس المركب
 من علمية واحدة مثا وكبرى منفصلة ذات ج من ودر
 وقاب التبع في التبع اذا كانت المنفعة في الصغير
 مشتركة الاجزا في احد الطرفين والجملة مكان الكبرى في
 ب ب كفا في اعقاب المفضل واما اذا كانت المنفعة
 كبرى اعترضا كانت موجبة اوسالبة بشرط ان يكون
 موجبة الاجزا وفيه نظرا قد ظهر ان السالبة ما نفع الجمع
 كانت ما نفع الملو صغيري كيتا وكبرى موجبة الاجزا او
 سالبة يدعي بالشرائط التي ذكرناها ثم **قال**
 القسم في الما اخرى **اقول** القسم الحار من التباينات
 الشرطية ما تتركب من المفضل والمفضل وفيه يلزم ما ذكر
 لان الاوسط اما ج ر تابع من كل واحدة من المفضل
 او غير تابع منها او تابع من احداهما غير تابع من الاخرى الملو
 الاول ان يكون الاوسط جزءا اما من المقدم من وينقسم
 هذا المجلد ما عباد مثا ك مقدم المفضل وباليها
 لعدم ميم مع المفضل عن باليها بالاطمئني اذ كان
 المفضل صغيري فان جعلناه مقدم المفضل بطريق
 على هبة الشكل الاول وان جعلناه تالي المفضل بغير
 العاشر على هبة الشكل الثاني وان كان المتداول مع
 المفضل ان جعلناه مقدم المفضل كان العاشر
 على هبة الشكل الثالث وان جعلناه تالي المفضل
 العاشر على هبة الشكل الرابع وان كانت المنفعة

كبرى لم يغيرا شكل الاول عن الشكل الثاني والى
 عن الرابع فان التارك ان كان مقدم المقسم
 جعلناه مقدها بالى المقصود كان البياض عليه
 الشكل الاول وان جعلناه مقدم المقصود كان البياض
 على هبة الثاني ان كان التارك بالى المقصود فان
 جعلناه بالى المقصود يكون القياس على هذا الشكل
 الثاني وان عكسناه كان على هبة الرابع واذا كان
 كذلك فالقياس هذا المبدى يكون باعتبار الاشكال
 بل بان المقصود انما يكون صغيرا او كبيرا وعلى البين
 اما ان يكون الوسط مقدها او بالىها وهذه اربعة
 وسوط اساج هذه الاربعة بعد احبابا حتى المقدر
 وكون احدهما كليمه ان المقصود ان كانت موجبة شررك
 بتا لهما ما نفع الجمع ومقدورها ما نفع المخلو ان كانت
 ما نفع الجمع وما نفع المخلو موجبة وبالعكس ان كانت
 سالبتين اى شررك المقصود سالبيها ما نفع المخلو
 ما نفع الجمع والسالبة ما نفعه كالمقصد جنبا وكيفاه
 لو كانت المقصود ما نفع الجمع كانت السالبة ما نفع الجمع
 وان كانت ما نفع المخلو كانت ما نفع المخلو وسبعها ايضا
 في الاحباب والى هذا اما اذا كانت المقصود الموجبة
 بالىها لما نفع الجمع الموجبة فكقولنا كلما كان اب
 مجدد واما اما ان يكون جد او هزما نفع الجمع ينتج اما
 اما ان يكون اب او هزما نفع الجمع لان هزما اذا امتنع
 اجتماعه مع جد امتنع اجتماعه مع اب لان جد لا يمتنع
 راسخا اجتماعه مع اللان ووجب امتناعه الاجتماع
 مع المخلو واما اذا كانت المقصود سالبة فكقولنا كلما
 فقولنا كلما كان اب مجدد واما اما ان يكون اب او هزما
 ما نفع المخلو ينتج واما اما ان يكون جد او هزما نفع المخلو

لان

من صدر اذ لم يمتنع مع اب لم يمتنع مع جد لان ما لا يمتنع
 اذ لم يمتنع مع اللان في مع المخلو واما اذا كانت المقصود
 سالبة فكقولنا كلما كان اب مجدد واما اما ان يكون اب او هزما
 نفع الجمع ينتج واما اما ان يكون جد او هزما نفع الجمع
 هزما اذا جاز اجتماعه مع اب جاز اجتماعه مع جد
 لان ما جاز اجتماعه مع المخلو جاز اجتماعه مع اللان
 واما اذا كانت المقصود سالبة فكقولنا كلما كان اب مجدد
 فقولنا كلما كان اب مجدد وليس النعم اما ان يكون
 جد او هزما ما نفع المخلو ينتج ليس النعم اما ان يكون
 اب او هزما نفع المخلو لان هزما اذا جاز اجتماعه مع
 جاز اجتماعه مع اب لان ما جاز اجتماعه مع اللان
 جاز اجتماعه مع المخلو هذه كلها اذا كانت المقصود
 موجبة اما اذا كانت سالبة فشرط اساج القياس
 كون المقصود سالبة كليمه سواء كانت متاخرات
 المقصود او سالبيها كانت المقصود ما نفع الجمع او ما نفع
 المخلو او كون المقصود سالبة لمقدورها ما نفع الجمع
 لما نفع المخلو ان لم يكن كليمه فان كانت مع المقصود
 المخلو كليمه يكون السالبة ما نفع الجمع كالمقصد في التكميل
 ويلزم ايضا ما نفع المخلو كالمقصد كما وكيفاه ان كانت المقصود
 عليه وزغير هذا القسم يكون للمقصد سالبة جريه ما نفع المخلو
 ما ان الكليات لو صدر بعض المقصود ونفي ما يلزم منه من المقصود
 الى ما يلزم من المقصود ينتج بعض المقصود سالبة ووجه
 فيما سبق ان ما نفع الجمع يستلزم مقصود من عن كل طرف
 وبعض الطرفين اخر وما نفع المخلو يستلزم مقصود من
 بعض كل طرف وغير الطرفين اخر واذا عرفت ذلك
 نقول اذا كانت المقصود سالبة كليمه ينتج مع ما نفع الجمع

البيان
 ٨٢

ما نفع الخلو سلبه حرته ما نفع الخلو سوا كاستار كالمقصود
 المقصود بقدرها وسالها مثلا اذا صدق ليس
 الله اذ كان اب محمدا واما ان يكون صفة او ههنا
 ما نفع الجمع بفتح ليس داما اما اب او ههنا ما نفع الخلو
 ولا لصدق داما اما اب او ههنا ما نفع الخلو وبلغ المقصود
 كلما كان صفة فليس ههنا ولتضمن النفع كلما كان
 ليس ههنا فاب بفتح كلما كان صفة فاب وسعس الت
 قولنا قد يكون اذ كان اب محمدا واما ان يكون
 الله اذ كان اب محمدا ههنا صفة وكذا في هذا
 ان كانت المقصود ما نفع الخلو بفتح ما ذكرا من النعم وال
 لصدق داما اما اب او ههنا ما نفع الخلو وبلغ المقصود
 قد يكون اذ كان صفة فليس ههنا بل من عكس استلزام ليس
 ههنا بل من النفع كلما كان ليس ههنا بفتح
 قد يكون اذ كان صفة فاب وسعس الى قولنا قد يكون اذا
 كان اب محمدا ههنا صفة وكذا اذا كان شاذ للمفصل
 بقدرها كما يقول داما اما ان يكون اب او ههنا ما نفع الجمع
 وليس الله اذ كان صفة ههنا بفتح ليس داما اما ان يكون
 اب او ههنا ما نفع الخلو ولا لصدق داما اما ان يكون اب
 او ههنا ما نفع الخلو وبلغ المقصود كلما كان صفة فليس اب
 وبلغ المقصود كلما كان ليس اب بفتح ههنا كلما كان صفة
 ههنا وقد كان ليس الله اذ كان صفة ههنا ههنا صفة
 فان كانت المقصود ما نفع الخلو بفتح ايضا ما ذكرا من النعم
 والصدق داما اما اب او ههنا ما نفع الخلو وبلغ المقصود
 قد يكون اذ كان صفة فليس اب بل من عكس لازمة كما مر
 وبلغ النفع كلما كان ليس اب بفتح ههنا بفتح قد يكون اذ كان
 صفة ههنا صفة وسعس مثلا ما سنا ان كان المقصود
 في هذه الايام حرته هذا اذا كانت المقصود الى الله

ما نفع الخلو سلبه حرته ما نفع الخلو سوا كاستار كالمقصود
 المقصود بقدرها وسالها مثلا اذا صدق ليس
 الله اذ كان اب محمدا واما ان يكون صفة او ههنا
 ما نفع الجمع بفتح ليس داما اما اب او ههنا ما نفع الخلو
 ولا لصدق داما اما اب او ههنا ما نفع الخلو وبلغ المقصود
 كلما كان صفة فليس ههنا ولتضمن النفع كلما كان
 ليس ههنا فاب بفتح كلما كان صفة فاب وسعس الت
 قولنا قد يكون اذ كان اب محمدا واما ان يكون
 الله اذ كان اب محمدا ههنا صفة وكذا في هذا
 ان كانت المقصود ما نفع الخلو بفتح ما ذكرا من النعم وال
 لصدق داما اما اب او ههنا ما نفع الخلو وبلغ المقصود
 قد يكون اذ كان صفة فليس ههنا بل من عكس استلزام ليس
 ههنا بل من النفع كلما كان ليس ههنا بفتح
 قد يكون اذ كان صفة فاب وسعس الى قولنا قد يكون اذا
 كان اب محمدا ههنا صفة وكذا اذا كان شاذ للمفصل
 بقدرها كما يقول داما اما ان يكون اب او ههنا ما نفع الجمع
 وليس الله اذ كان صفة ههنا بفتح ليس داما اما ان يكون
 اب او ههنا ما نفع الخلو ولا لصدق داما اما ان يكون اب
 او ههنا ما نفع الخلو وبلغ المقصود كلما كان صفة فليس اب
 وبلغ المقصود كلما كان ليس اب بفتح ههنا كلما كان صفة
 ههنا وقد كان ليس الله اذ كان صفة ههنا ههنا صفة
 فان كانت المقصود ما نفع الخلو بفتح ايضا ما ذكرا من النعم
 والصدق داما اما اب او ههنا ما نفع الخلو وبلغ المقصود
 قد يكون اذ كان صفة فليس اب بل من عكس لازمة كما مر
 وبلغ النفع كلما كان ليس اب بفتح ههنا بفتح قد يكون اذ كان
 صفة ههنا صفة وسعس مثلا ما سنا ان كان المقصود
 في هذه الايام حرته هذا اذا كانت المقصود الى الله

اما اذا كانت جزمة فحسب ان يشارك في قدرها ما نفع الجمع
 كلما كان صفة ههنا بفتح ليس كلما ان يكون اب او ههنا ما نفع
 الخلو ولا لصدق داما اما ان يكون اب او ههنا ما نفع الخلو
 وبلغ المقصود كلما كان صفة فليس اب وبلغ المقصود
 كان ليس اب بفتح ههنا بفتح كلما كان صفة ههنا وقد كان ليس
 كلما كان صفة ههنا ههنا صفة واما ما ذكرا ان المقصود
 ان كانت مع ما نفع الخلو الكلمة تكون النعم ما نفع الجمع
 كالمقصد كما وكيت وبلغ ايضا ما نفع الخلو كالمقصد كما وكيت
 ان كانت المقصود كلمة فانه اذا صدق ليس الله اذ كان
 اب محمدا واما اما ان يكون صفة او ههنا ما نفع الخلو بفتح
 ليس الله اما ان يكون اب او ههنا ما نفع الجمع ولا لصدق
 قد يكون اما ان يكون اب او ههنا بل من عكس قد يكون اذ كان
 اب لم يكن ههنا وبلغ المقصود كلما كان ليس ههنا بفتح
 قد يكون اذ كان اب محمدا وقد كان ليس الله اذ كان
 اب محمدا ههنا صفة وكذا اذا كانت المقصود حرته بفتح ما نفع
 الجمع جزم بعض ما ذكرا ان ولا بفتح صفة يكون المقصود
 مشاركا ساليها ما نفع الجمع اذ لصدق ليس كلما كان
 حيا فلو ان كان داما اما ان يكون الله ان كان اذ جزم
 ما نفع الجمع والحق اللزوم واذا ابدلت الصغرى بقولنا ليس
 كلما كان الله حيا فلو ان كان والحق العناد بفتح
 ما نفع الخلو ايضا فذلك مستط ان يكون المقصود كلمة
 فانه اذا صدق ليس الله اذ كان اب محمدا واما اما ان
 يكون صفة او ههنا ما نفع الخلو بفتح ليس الله اما ان يكون
 اب او ههنا ما نفع الجمع ولا لصدق قد يكون اما ان يكون
 اب او ههنا وبلغ قد يكون اذ كان اب لم يكن ههنا وبلغ
 المقصود كلما كان ليس ههنا بفتح ههنا بفتح قد يكون اذ كان اب
 محمدا وقد كان ليس الله اذ كان اب محمدا ههنا صفة وكذا اذا كانت

المتصل جزية متى ما نفع الجمع هـ بـ بعد ما ذكرنا ان يكون
 متى يكون المتصل مشاركا لهما لهما نفع الجمع اذ تصدق
 ليس كلما كان الشيء جسما فهو انساني واما ان يكون الشيء
 انما اوله حيوانا ما نفع الجمع والموت للوزع واذا اريد
 بقولنا ليس كلما كان الشيء جسما فهو انساني والموت للوزع
 وبتى ما نفع الحلو ايضا لكن بشرط ان يكون المتصل كلمة
 اذ اصدق ليس الله اذ كان اب محمدا واما ان يكون
 حذ او هـ ما نفع الحلو بمتى ليس الله اما ان يكون اب
 او هـ ما نفع الحلو ولا تصدق بمتى يكون اما ان يكون اب
 او هـ ما نفع الحلو ويلزمها بمتى يكون اذ كان اب فليس هـ
 لانه يحل ان يكون اب بمتى هـ اب ويلزم المتصل كلما كان
 ليس هـ بمتى بمتى يكون اذ كان اب محمدا واما ان يكون
 اذ كان اب محمدا هذا صنف وبتى ما نفع الحلو بمتى
 المتصل انما ليه جزية اذ تصدق ليس كلما كان الشيء
 فهو حيوان واما ان يكون الشيء حيوانا او انما ما نفع
 الحلو بمتى ان المتصل مع الحلو ليس الجسم والانسان واذا اريد
 بقولنا ليس كلما كان الشيء جسما فهو حيوان كان الحيوان
 والانسان جوارا للوزع في هذه السان صراحتا الى العكس
 المستوي نظرا لما يثبت ان انكا المتصل بالمتصل المستوي غير ان
 سببه صنف لم يمتح الموصلان سببه موافقة كروا العباس بها
 شرط ما ذكرنا ان لا يشارك المتصل بالهما ما نفع الجمع ويقتربها
 ما نفع الحلو بل بالعكس فان كانت المتصلة ما نفع الحلو انما التباين
 موجب جزية متصلة من بعض طرف المتصل وعن طرف
 المتصل لا يستلزم بعض الارسط بعض طرف المتصل وعن طرف
 المتصلة وان كانت المتصلة ما نفع الجمع ابى العباس بمتى
 موجب جزية من غير طرف المتصل ببعض طرف المتصل لا يلزم
 الارسط غير طرف المتصل وبعض طرف المتصل مثال

الاول

الاول كلما كان اب محمدا واما اما حذ او هـ ما نفع الحلو
 بمتى بمتى يكون اذ ان لم يكن اب فمتى اذ تصدق كلما كان
 حذ ليس اب بعكس بعض المتصل وكلما لم يمتح بمتى يكون
 المتصل ما نفع الحلو بمتى من الشك انما لا بد يكون اذ ان لم
 اب فمتى وهو المطلوب ما لم يمتح واما اما ان يكون اب
 او حذ ما نفع الجمع وكلما كان حذ فمتى بمتى بمتى يكون اذ ان لم يكن
 اب فمتى اذ تصدق كلما كان حذ لم يكن اب بمتى يكون المتصل
 الجمع وكلما كان حذ بمتى بمتى بمتى يكون اذ ان لم يكن اب فمتى
 وهو المطلوب هذا اذ ان كانت المتصلة ما نفع الجمع
 ما نفع الحلو اذ كانت صنفه فان كانت موجبة بمتى
 العباس صنف بمتى كل من نفع الجمع وما نفع الحلو بمتى بمتى
 بعضها يكون الموجبة الحقيقية اصف من كل منهما وان كانت
 الحقيقية سالبة فلا يمتح العباس شيئا لانه لو اتممت بمتى
 سالبة ما نفع الجمع وسالبة ما نفع الحلو فذكرنا انما سببه
 بعضها يكون كل واحد من سالبة ما نفع الجمع وسالبة ما نفع
 الحلو اصف من سالبة الحقيقية وهو يستلزم الى ان
 العام بمتى عرفنا بما هو ان العباس بمتى والمتصلة سالبة
 ما نفع الجمع بمتى بمتى العباس والمتصلة سالبة ما نفع
 في سبب من ايجاب المذكورة وانما شافنا في ذكرنا كانت
 من الشك انما لا بد وتقدمت صنفه **قال** ما نفع
 الى اخره **امور** ذكرنا في الشك ان الحقيقة الجزية
 كانت كبرى لم يمتح مع المتصل الموجبة الكلمة المتشابهة الى
 بقولنا كلما كان اب محمدا وبتى يكون اما حذ او هـ ما نفع
 قال صاحب الكشف هذا اذ انما سببه بمتى يكون اما اب او حذ
 ما نفع الجمع بمتى واما فان ما سببه في الجملة وحده بالمتصل
 واما ايضا ما سببه في الجملة بمتى بمتى بمتى بمتى بمتى بمتى
 ما سببه في الجملة واما الشك انما لا بد بمتى بمتى بمتى

سببه

هذا القياس منضم جزئه موجب مقدمها لصدقها بالبيان
عبر الكبر وذلك لانه لصدق كلامه لم يكن أب يعبر
تضمن المنضم وقد يكون اذا لم يكن جده قور سبقه يكون اذا لم يكن
أب قور ومرا المطلوب في الشيء لم يراع موافقه المنضم بل
في الحدود لانه احد الشيء في بعض الصور من تسع الصور
الكبرى ومن بعض الصور يمكن ان يكون هذا باطل لان
البارز اذا كان عاملا ملزم من ضامه الشيء اياه في الحواشي
فكر الشيء الملزم اذا لصدق كلما كان الشيء ملزم
وقد يكون اما ان يكون الشيء ملزم كما او لم يكن حقيقة
الاجزاء فان الله ملزم والاساس ان لا يتحقق في الاجزاء
ولا يرتفعان مع ان الحق الملزم وهو قولنا كلما كان الشيء ملزما
فهو ملزم او نقول كلما كان الشيء ملزما فهو ملزم وقد يكون
اما ان يكون الشيء ملزما او لا جمادا في الاجزاء والحق الملزم
وتدعى صغرى اسامى الثالث وقال في الشيء المنضم الوجه
المشارك الثالث لا يتفق مع مانعة الملزوم بل لا يمكن ان
كان أب جده وليس الله اما جده واما مانعة الملزوم فله
صحيح ليس الله اما أب او واما مانعة الملزوم لصدق
وهو قولنا قد يكون اما ان يكون أب او واما مانعة الملزوم أب
ملزم كجدرام في الملزوم الملزم بوجوب امتناع الملزوم
مع الله في ملزم ان يكون سيرة وجه منع الملزوم الملزم
منع الملزوم هذا صغرى واضحة التي على كبره عدم امتناع
هذا القياس بانه صدق كلما كان هذا عرضا ملزم
مع قولنا ليس الله اما ملزم او ملزم يكون جوهر اما ملزم
قولنا ليس الله اما ملزم او ملزم يكون كل مقدار متناه
ان الحق في الاول الملزم وفي الثاني العناك واحاطت
المطالع بان المنضم ومما يلبه مانعة الملزوم وانه القياس
الاول ضرورة امتناع الملزوم العرض واللا جوهرية

في القياس الثاني ان احدت على انها عناني من غير كاد لصدق
سببها عناديه وهو قولنا قد يكون اما ان يكون ملزم او
كل مقدار متناه هي مانعة الملزوم امتناع الملزومها اذا كان
ذلك الشيء عرضا لانه ج ط يه من صدق كونه في الملزوم
عنه انها الناقصة هي ايضا فاذ ان كان ذلك الشيء عرضا
لصدق احد الملزوم ج وهو كونه في الملزوم وان لم يكن ذلك الشيء
عرضا بل ملزم كذب الملزوم كونه عرضا وكون كل مقدار متناه
واذا كذب الملزوم ان صدق سالبه مانعة الملزوم حقيقة
المنضم هذا اما ذكره وفيه نظر لان الملزوم المذكور قد
قد يكون اما ان يكون ملزم او لا يكون كل مقدار متناه هي
ليست بغيره لا متناه في عناديه وهي استلزام بعض
كل منها عن الملزوم الملزوم ان عدم كونه في الملزوم لا يستلزم ان
لم يكون كل مقدار متناه هي وكون كل مقدار متناه هي
كونه في الملزوم لا حقا بل لا يمكنه منها اصل بل هي
وذلك واضح واذا لم لصدق هذه الجملة عناديه صدق
عناديه فصدقنا بكبرى عناديه وبطل ما مال بل جواب
التي ان المنضم وهي سالبه مانعة الملزوم صادقة في القياس
الاول وفي القياس الثاني لا يفي من ان لصدق الوجه الملزوم
التي هي بعض الكبرى عناديه او لم لصدق فان صدق
كبرى الكبرى لصدق بعضها وان لم لصدق عناديه كذب
المنضم يكون هذه الوجه الملزوم مع بعض المنضم ملزم
لان ما مل الملزوم ساد للعرض واذا كان ذلك فكل
بعض المنضم عناديه وصدق المنضم سالبه عناديه
المطلوب واما ملزوم ان ما مل الملزوم ساد للعرض لانه
ما ملزوم الملزوم اذ لو اراد الملزوم المطلق كذب
الكبرى الا لصدق بعضها وهو قولنا قد يكون اما ان يكون
ملزوم او لا يكون جوهر اما ملزوم الملزوم في الصور الجوهرية قال

ستلزم

ان المنفصل اما ان

المسك ثم الى اخر المسك ثم **اقول** المسك الثاني
من القسم الخامس ان يكون الوسط جزءا غير تام من المنفصل
والمنفصل يكون قسمه غير تام يكون ما نفع الجمع او ما نفع
وعمد المقدرين اما ان يكون موجب او سالبه وعمد التقدير
الرابعة اما ان يكون المنفصل صغيرا او كبيرا وعمد التقدير
السادسة فالطرف المشارك منها اما مقدمها او باليهما و
الاسكان الرابع فكل قسم منهما وبنية كل قسم بصيغة
منفصلة بوجه من الجزاء الغير المشارك من المنفصل
من نفعه التالف من الملتزم ومن الطرف الغير المشارك
من المنفصل والتالفة من بعض من الطرف الغير المشارك
من المنفصل ومن منفصل حاصل من الطرف الغير المشارك
من المنفصل ومن نفعه التالف بغير المشارك كما ان الضرر
الاول من الشكر الاول كلما كان اب فكل مكرر واما اما
كل مرة او ربما نفع المخلو بغيره كلما كان اب فاما كل مرة او
لانه كلما صدق اب صدق كل مكرر ولا يمتنع ان يصدق كل
مرة او واما ان صدق كل مرة لنفع منه ومن كل مكرر كل مرة
وان صدق وتر مظاهر وبنية ايضا اما واما كلما كان
اب فكل مرة لانه ان صدق قد فداك وان لم يصدق
كل مرة يصدق كلما كان اب فكل مرة لانه متى صدق اب
صدق كل مكرر وكل مرة وكل صدق لنز كل مرة وهو المخلو
واسما هذه الارقام هذين السبعين كما يكون بعد اجتماع
شرايط كل قسم وقد عرفت ذلك الشرايط حيث بينا اما
مع ما نفع المخلو ومع ما نفع الجمع موحدتين لئلا يكون المشارك
من المنفصل ممتنا سوا ان مقدمها او باليهما يكون مكان الخلية
من معروف ما ذكرته بقدر على تفصيل القول في ضرب
هذه الاقسام المستندة ان يكون الاوسط جزءا تاما من
اصك المقدم من غير تام من الاخرى وقد عرفت ذلك

الجزء

من المنفصل ان هذا التام مقصور ان لو كان احد طرفي المقدم
متوسطا لهذا الشرطية والمقدمة الاخرى متساوية كان جزءا تاما من
كل واحدة منهما ثم الحد الاوسط اما ان يكون جزءا تاما من
او من المنفصل وان كان الاوسط يكون العباس كالتالي
من الخلق والمنفصل والمنفصل يكون مكان الخلق كقولنا كلما كان
اب محبة واما اما كلما كان حة فمحبة واما وبنية واما اما
كلما كان اب فمحبة واما وبنية متى صدق مقدم المنفصل
كلما كان حة فمحبة والمنفصل صادقة يصدق كلما كان اب فمحبة
وان لم يصدق مقدم المنفصل يصدق باليهما وهو وبنية
مولفه من نفعه التالف والطرف الغير المشارك من المنفصل
وبهذا شبه العباس المولف من الخلق والمنفصل كقولنا
كل مكرر واما اما كل مكرر او حة فانه بنية واما اما كل مكرر
او حة فان هذه النسخة ايضا مولفه من نفعه التالف
والطرف الغير المشارك من المنفصل ويكون المنفصل مكان
الخلق من حيث ان المشترك جزءا تاما من المنفصل
ثم وانه كان الجزاء التام من المنفصل يكون العباس كالتالي
المولف من الخلق والمنفصل ويكون المنفصل مكان الخلق كقولنا
كلما كان اب فاما حة واما وبنية الجمع واما اما وبنية
واما وبنية المخلو بغيره كلما كان اب فكلما كان حة فمحبة
سند من هذا المستند لانه يصدق كلما كان اب فكلما
حة فمحبة والنسخة مولفه من الجزاء الغير المشارك من المنفصل
بنية التالف وبهذا شبه العباس المولف من الخلق والمنفصل
كقولنا كلما كان اب فكل مكرر وكل مرة بنية كلما كان اب فكل
فان هذه النسخة ايضا مولفه من الجزاء الغير المشارك من المنفصل
ومن نفعه التالف يكون المنفصل مكان الخلق من حيث
المشارك جزءا تاما منها **اقول** هذه تامة السابيات الشرطية متى
كل مرة **اقول** هذه تامة السابيات الشرطية متى

الجملة المطلوبة في معنى ان معنى بعض بفتح الالف
 من طرف المنفصل الالف مع بعضا صد طرفها غير
 المؤخر وما نفعه الحلو مع عن صد طرفها بعض المؤخر
 في ما نفعه الجمع للملزم الحلف مثال ما نفعه الحلو ليس
 دائما اما ليس كل ق ب واما ليس كل ق ا اما نفعه الحلو
 وليس كل ا ه معنى كل ق ه لان المنفصل يستلزم كل ق ا
 اذ لو صدق ليس كل ق ا صدق كلما كان كل ق ب فكل ق ب
 وليس كل ق ا وكلما صدق لنز ليس كل ق ب كلما كان
 كل ق ب وليس كل ق ا ويلزم دائما اما ليس كل ق ب ا
 ليس كل ق ب ا وديكا تا الصغرى ليس دائما اما ليس كل
 ق ب ا وليس كل ق ا هذا صلف واذا حصل المنفصل
 كل ق ا نضم الى الجملة لمعنى كل ق ه وهو المطلوب
 ما نفعه الجمع ليس دائما اما كل ق ب واما كل ق ا اما نفعه الجمع
 ا ه معنى كل ق ه لان المنفصل يستلزم كل ق ا اذ لو صدق
 ليس كل ق ا صدق كلما كان كل ق ب فكل ق ب وليس
 كل ق ا وكلما كان كذا نكر فليس كل ق ب كلما كان كل ق ب
 وليس كل ق ا ويلزم دائما اما كل ق ب ا وكل ق ا اما نفعه
 وديكا تا ليس دائما اما كل ق ب ا وكل ق ا هذا صلف
 واذا لنز كل ق ا نضم الى كل ا لمعنى كل ق ه وهو المطلوب
 واذا عرفت هذه الامثلة الشك في الاول عرفت سائر
 الامكان وضروبها فليكن بالاستقراء **قال**
 ثم ان قولنا يقين امثال ذلك **اقول** القسم الثاني
 الشرطيات من القسمة الجملة كقولنا كل ق ب وكل ق ا
 ما نفعه كلما كان كل ق ب فكل ق ا لان الجملة الاولى
 كلما كان كل ق ب فكل ق ب والما نفعه يستلزم كلما كان
 كل ق ب فكل ق ا واما ان الشرطيات ان معنى قولنا
 كلما كان كل ق ب فكل ق ا من الشك في الاول اما استلزام

الجملة

الجملة الاولى لقولنا كلما كان كل ق ب فكل ق ب فكل ق ب
 كلما كان كل ق ب فكل ق ب فكل ق ب واما استلزام
 الجملة الثانية لقولنا كلما كان كل ق ب فكل ق ا فكل ق ا
 صدق كلما كان كل ق ب فكل ق ب وكل ق ا وكلما صدق
 لنز كل ق ا فكلما كان كل ق ب فكل ق ا فكل ق ا فكل ق ا
 المسألة والصواب في نفسه قياسه هذه الامثلة
 التي ذكرناها استلزام الجملة من القسمة الشرطية
 وبالعكس انما هي متوسط خارجي لتغير بعض الحدود
 فيها وانقلاب بعض المقدمات الى لوازمها
 المعقولة بالذات كما عرفت فيما ذكرناه وان لم يخرجها ذلك
 عن صد القياس في قياسات لذلك النتائج والافهم
 بلزومات لقياسات برمتى فترى كيف من غير
 قياسه اذ اكثر اعتبارا وسطيا واكثر بالنسبة الى
 بعضها واكثر ان يكون الاستزاد في صورتها وغير
 ملزم باعتبار الاول مدحمة وكذا باعتبار الثاني
 لقولنا كلما كان كل ق ب فكل ق ا وكلما كان كل ق ب
 فكل ق ا معنى من الشك في الاول كلما كان كل ق ب فكل
 ق ا كما مر واذا صدق هذا صدق كلما كان كل ق ب فكل
 ق ب وكل ق ا وكلما صدق لنز كلما كان كل ق ب فكل
 ق ب فكل ق ا وهو المطلوب وقين على ذلك **قال**
 الى الامور **اقول** هذه حكمة القسمة الاولى ابيه
 وهي في القياسات التي لا تكون او عليها متكررة وهي
 كثيرة لكن اكثرها وقعا موقعا من القسمة وهو ان جعل
 القسمة مع احد المنفصلين محولا على المؤخر في الصغرى
 اولى الصغرى والكبرى وهذا القياس معنى قولنا بالذات
 يمكن موضوع القول بالذات بالذات الصغرى محولا
 النسبة التي في الصغرى الى الكبرى لقولنا رنداب بكر وبكر

ن

الشرطية الجزئية قد يكون بحسب طبيعة المقدم كقولنا قد يكون
 اذا كان الشيء حيوانا فهو ناعم وقد يكون بحسب فرد من
 افراده كقولنا قد يكون اذا كان الشيء حيوانا فهو انسان
 وسنأخذ ان التي بحسب طبيعة المقدم لم يرد وان يقع شرط
 بين الزمان والواقع كقوله الشرطية في بكفي في
 في جميع الارضين واما التي بحسب فرد فلا يكتفي فيها ذكر
 بل يجب ان يكون الاستثناء فيها في جميع الارضين وعلى
 جميع الاوضاع الممكنة الا قسرا ان لان الشرطية التي
 بحسب فرد جاز ان يكون كقوله بحسب وضع دري
 كقولنا قد يكون اذا كان الشيء حيوانا فهو عقاب في
 يجب ان يكون الاستثناء في جميع الارضين وعلى جميع
 الاوضاع الممكنة وان قلت هذا قد يمنع كانه الحال
 اذ لا يصح ان يقال لكن الحيوان موجود في جميع الارض
 وعلى جميع الاوضاع الممكنة اذ ليس الحيوان على وضع
 كونه حصاة للحيات اصلا بل هي المرجح انه لو صدرت
 الشرطية والاسم على هذا الوجه انما لا ينما صلا
 في جميع الجراد بحيث انما في شؤنها لا يفرض وان كانت
 الشرطية شخصية لزم ان يكون حال الشرط حال ال
 حق اعمه الحاله ان لقولنا ان كانت اربعة وذكر الزمان او
 ذلك الوضع محدد يكن اربعة وذكر الزمان او ذلك الوضع
 صفة ذلك الزمان او ذلك الزمان او مع ذلك الوضع
 الشرط الثاني كون الشرطية الموضوعه في القياس
 غير انفاقة لان استثناء شي من طرفي الانفاقة او بعضها
 لا ينفذ شي اخر لان الانفاقة ان كانت متصلة لا ينفذ
 العلم تركيب القياس لا لما علم صدق الشرط اذ ان
 محقق المال معلوما قبل تركيب القياس لم يكون مستغلا
 من القياس والي يلزم من دفع المال دفع المقدم ايضا

والتي على الوضع والا نصار
 كالمقنع والمال يكون كقولنا
 في الزمان

اذ ليس بينهما اتصال بل بطريق اللزوم ولا بطريق الات
 اما اللزوم فلهذا ليس بين دفع المال ودفع المقدم علاقة
 اذ العلاقة اما يكون في اللزومية في الانفاقة واما
 في اتفاق فلان الانفاقة اما خاصة او عامة فان كانت
 خاصة يكون المقدم والمالي صادقين مع بعض مع
 طرفيها يصدق الانفاقة الخاصة مع دفع طرفيها يمنع
 وان كانت عامة فكذلك لو ان صدق الطرفين الانفا
 العامة ووجه لا يلزم بعض المقدم هذا اذا كانت
 الانفاقة متصلة اما اذا كانت متصلة بالانفاقة
 الوضع او الرفع شيان يصدق احد طرفي المنفصل
 الانفاقة او كذبه معلوم قبل الاستثناء فلا اذا
 قلت داما اما ان او صدق انفاقة صفة فاما تعلم
 ان لو يعلم صدق احدهما وكذب الاخر فيكون المطلوب
 معلوما قبل القياس فلا يكون في تركيب القياس بل
 وقال قوم الانفاقة ان كانت متصلة ينفذ شي
 دون المتصل لان صدق احد طرفي المنفصل وكذب الاخر
 وان كان معلوما قبل القياس لكن بعينه غير معلوم
 والقياس ينفذ هذا محققا فالمتصل بان المعلوم
 فيها معلوم قبل القياس على التعيين لا ينفذ شي
 الشوط الثالث كون الشرطية موصية لانها لو كانت
 سلبية يلزم الاحتلاف الموجب للعلم اما اذا كانت
 الشرطية متصلة فلا ينفذ صدق القياس ويكون الحق
 صدق المال تارة وكذبه اخرى مع صدق المقدم في
 المال في صدق ايضا ويكون الحق كذب المقدم تارة
 وصدقه اخرى مع كذب المال في الصدق اما الاول فلهذا
 يصدق ليعلم ان اذا كان الانسان حيوانا فالقوس
 حيوان لزوميه والحق صدق المال وصدق ايضا

ليس الله اذا كان الانسان حيوانا فالعريس حيوانا
 والمقصود الثاني والصدق ايضا ليس الله اذا كان
 الانسان حيوانا فالعريس حيوانا كذبا لاني مع صديق
 الانسان في الحاضر واما الثاني فانه لا يصدق ليس الله
 اذا كان الانسان حيوانا فالعريس حيوانا كذبا لاني مع صديق
 ايضا ليس الله اذا كان الانسان حيوانا فالعريس حيوانا
 والحق صدق المقدم مع كذب الثاني في الصور وفي اذ كان
 الشرطية منفصلة لصدق العباس مع صدق اظفر الطير
 نادرة وكذبه اخرى على تقدير كذب المظهر وصدق اذ
 لصدق ليس الله اما ان يكون الانسان حيوانا فالعريس
 حيوانا حقيقة وما نفع الجمع وما نفع الخلو وليس الله
 اما ان يكون الانسان حيوانا فالعريس حيوانا كذبا لاني مع صديق
 في الاول صدق الثاني وفي الثاني كذب مع كذب المقدم
 في الصور وفي كذا لصدق ليس الله اما ان يكون الانسان
 حيوانا او العريس حيوانا حقيقة وما نفع الجمع وما نفع الخلو
 وليس الله اما ان يكون الانسان حيوانا فالعريس حيوانا
 حيوانا والحق الاول كذبا لاني وفي الثاني صدق
 صدق المقدم في الصور وفي كذا لصدق ليس الله اما ان يكون
 الشرطية الموضوع في العباس الاستدلال ان كان
 جرمه كانت غير متعده مطلقة وان الاستدلال كذا لصدق
 ان يكون الشرطية الجرمية بحسب وضع غير ثابت ابدا
 وقد بينا ان ذلك انما يكون ان لو كان كذا لصدق الجرمية بحسب
 فرد من افراد المقدم ومع هذا لو كان الاستدلال كذا
 اي يكون في جميع الارض مع جميع الاوضاع الممكنة
 لوصول المقدم يكون متعده ضرورة كما ذكرنا في كلمة الاستدلال
 واما اذا كان كذا لصدق الجرمية بحسب طبيعة المقدم بحسب
 فرد من الافراد فاستدلال المقدم في جميع الارض

انفسار

اعبار شي من الاوضاع لكن كذا لصدق الجرمية وقال
 قوم ان الجرمية متعده مطلقة بشرط ان يكون الاستدلال
 كذا والمقصد هنا التفصيل وهو ان يقول الجرمية المتعده
 كانت بحسب طبيعة المقدم لا بحسب استدلال كذا لصدق الجرمية
 المقدم واما ان كانت بحسب فرد من افراد طبيعة المقدم
 فلا يحسب استدلال كذا لصدق الجرمية المقدم لما عرفت
 في فصل عكس السبب ان المصطلح الجرمية لا ينعكس بعكس
 السبب وحي لا يلزم من استدلال الثاني دالما استدلال المقدم
 كقولنا قد يكون اذا كان الحيوان موجودا في الانسان
 موجودا فاذا قلت لكن الانسان غير موجودا فاما لا يحسب
 ان الحيوان ليس موجودا في الجرم بل يلزم ان يكون موجودا
 دالما لان الانسان اذا لم يكن موجودا دالما يكون الانسان
 موجودا دالما وحي يلزم وجود الحيوان دالما اما استدلال
 عين المقدم فلو كان كذا لصدق الجرمية اذا كان الاستدلال
 كذا كما عرفت سواء كانت الجرمية بحسب الطبيعة او بحسب
 فرد وكذا المتصلة في الجرمية اذا كان الاستدلال كذا
 كذا يكون متعده سائر المصطلحات كما سيجي **قال**
 واذا عرفت ان قوله في الفصل الثاني **اقول** اذا عرفت
 ما ذكرنا فالشرطية الموضوع في العباس الاستدلال
 ان كانت متعده اي استدلال متعده غير بالهياكل
 سبب بالهياكل اي سبب متعده اما اذا كانت المتصلة
 جرمية وتكون بحسب فرد من افراد طبيعة المقدم كما مر
 والدليل على الامتناع انه لو لم يكن كذا لصدق الجرمية
 لانه متى لم يلزم من كذا لصدق المقدم كذا لصدق الثاني او من استدلال
 الثاني استدلال المقدم لما كان يبر المقدم والثاني لزوم واما
 استدلال سبب المقدم واستدلال غير الثاني فلا ينبغي ان
 لاحتمال كون الثاني اعم من المقدم لان رفع الخاص لا يرفع

رفع العلم ووضع العلم لا يوجد وضع العلم كقولنا كلما
كان الشيء انسانا فهو حيوان فانه يلزم من تحقق الانسان
تحقق الحيوان ومن رفع الحيوان رفع الانسان اما المانع
من رفع الانسان رفع الحيوان ولما من وضع الحيوان
الانسان وان كانت الشرطية مفصلة فان كانت حتمية
اي استتبا اي جزم كان ينعقد الجزم الاخر لا يتناع
الجمع بينهما واستتبا يقتضي جزم كان غير الاخر لا يتناع
الحد بينهما وان كانت مانعة الجمع اي استتبا اي جزم
مستلزم الاخر لا يتناع الجمع بينهما واما استتبا
فمستلزم شيئا فلا يلزم شيئا كقولنا كذا شرط في مانعة
الجمع معا وان كانت مانعة الملوحة استتبا يقتضي
جزم كان غير الجزم الاخر لا يتناع الملوحة اما استتبا غير
شيء منهما فلا يلزم شيئا كقولنا صدق شرط في مانعة الملوحة
وكل ذلك لا يصدق في المخلص ان كان السالك في المخلص
عاما لم ينع استتبا ليعرفه بعض المقدم كقولنا كلما كان
هذا انسانا فهو ضاحك بالافعال بالاطلاق في العلم فاذا
فلنا لكنه ليس بضاحك لم يلزم انه ليس بان في بعض
ما ليس بضاحك انسان بالضرورة واما ان كان ليس بان
وهنا ضعيف لان السالك متى كان مطلقا عامة مضمرة
يكون داعية في استتبا بعض السالك اما يكون ان يكون
منه الدوام فاعتبار الدوام لا يكون قيدا زائدا على استتبا
بعض السالك بسببه فبما في فصل جهات الطبقات
ان المقدم والسالك قد يقعان من دوائيهما في حجب
عليه رعاية جهة المقدم والسالك ليعرف ان السعة
على انه جهة وكيف ينبغي استتبا بعض السالك حتى ينع
الساس فاذا قلنا كلما كان هذا حيوانا فهو نائم بالافعال
فالشرطية بينهما مطلقة لما مر ان جهة الشرطية تعتبر
بجزم

310
بجهة السالك فحيوان فانه لكنه ليس بنائم واما المانع انه
ليس بحيوان واما ان يكون السعة دائمة فانه يمنع وقوع
من امتناع القياس الاستتبا في قولنا المستتبا الذي هو
اما المقدم او بعض السالك فاذا ان يكون مضمرة فاما ان
لا يبقى المداراة على تقديرها اذا كان جاز ان يستلزم
الحال وهذا المانع غير وارد لان من يتكلم بهذا القياس
يريد اما اسات السالك او امتناع المقدم ولما يتم هذا المانع
بشرط سوت المقدم في الاول وعدم السالك في الثاني اما
في نفس الامر او عند المضمرة لما علم ان القياس الاستتبا
مركب من شرطية ومضمرة فكل من يمانع من جزمها او
وجه لا ينع هذا المانع لان هذا الشرط لو تحقق لنع
او عند المضمرة لم ينع هذا المانع والاولى يكون القياس
صحتا ويحوي المصلحة اما ان كان على تقدير صدق القياس
قال فصل الى الاخر **قول** هذا الفصل
في توالي القياس وفيه مسائل المسألة الأولى أن كل قياسي
كان اعتراضا او استتبا فانه مقدمتان لا ازيد ولا نقص
اما ان كان بعض فلما علم ان القياس قول مولف من بعض
واما ان كان ازيد فلا في المطلوب اما مكتوب من المعلوم
وذلك ما هو عليه وان يكون المطلوب نسبة الى ذلك
المعلم من النسبة المقيدة الى ما في اي الجملة والفرق
او العناد والالم يكن المعلوم قريبا واذا كان النسبة
اليه فاما ان يكون النسبة ككلمة او لكل واحد من
اولاه من حربه دون الاخرين كانت لكلمة نسبة
الى ذلك المعلوم حصلت مقدمتان احداهما دائمة على
النسبة والساوية على ذلك المعلوم وتم القياس ويتر
الساس المستتبا كما اذا كان المطلوب ان هذا حيوان
والمعلوم ان هذا انسان وكلمة قولنا هذا حيوان

الى المستقيم والقياس الخلف عكس لانه كما بطلت لبيان الشيء
لصدق المقدمة فكذا بطلت المقدمة لصدق الشيء ^{وصدق}
بان نفي الاصل من المقدمة ليس ما سائر المقدمة الاخرى لانه
اذ اصدق بعض ^{الشيء} نفي الى قولنا لشي من آي شيء بعضه
بب وهو نفي قولنا كل ج ب وكما نفي القياس بانه ^{الشيء} فكلما
شيء مع عكس المقدمة فكل المقدمة الاخرى وذلك انما يمكن ان يثبت
طرفا ٢ الموجه لبعكس المقدمة كذا وسمى قياس الرد
كقولنا كل انسان حيوان وكل حيوان جاسوس ^{شيء}
كل انسان جاسوس فنعني الشيء الى عكس الكبرى كلما
لشيء الصغير هكذا كل انسان جاسوس وكل جاسوس
حيوان ^{شيء} كل انسان حيوان وهو الصغير ^{حيث}
جعل الشيء اخر مقدمتي القياس ^{بمعنى} صادرة كما اذا كان
المدعى قولنا كل انسان حيوان ^{بمعنى} قولنا كل انسان بشر وكل
بشر حيوان والكبرى عين الشيء لان البشر هم الانسان
فكانه نكاشا الكبرى وكل انسان حيوان فان
ثم اني قوله عر صا اقول الممكن لما في طرفتي
اكتساب المقدمات المتقدمة المطلوب اذا اردت ذلك
ضع طرفي المطلوب وانظر الى الموضوعات كل منها او جملته
سواء كان احدهما وسطا وكذا انظر الى ما سلب عن احدهما
او سلبا صريحا ^{بمعنى} انظر الى نسبة طرفي المطلوب الى
الموضوعات والمحولات فان وجدت من محولات ^{المطلوب} موضوع
ما هو موضوع المحول المطلوب فقد حصلت المقدمات
المتقدمة المطلوب من الشكل الاول كما اذا اردنا ان نعلم
ان العالم حالكات ام لم يطرنا في موضوعات الطرفين
ومحولاتها فوجدنا الصغير محمول على الموضوع ^{بمعنى} وهو صا
للمحولات فقلت العالم صغير وكل صغير حالكات ^{بمعنى} حصل
القياس من الشكل الاول وهكذا وان وجدت من محولات

موضوعي

موضوع المطلوب بالسبب لا يحاب ما هو محمول على محمول
المطلوب بشرط ان يخالف حمل على المحول حمل على الموضوع
ما تكيف والقياس من الشكل الثاني وان وجدت من موضوعات
الموضوع ما هو موضوع المحول والقياس من الشكل الثالث
وان وجدت من موضوعات الموضوع ما هو محمول ^{بمعنى}
والقياس من الشكل الرابع كذلك ما عتدنا وشروط
كل شكل من الاشكال الاربع كما عرفت قبل وسمى هذا
تركيبا لقياس الممكن ثم في تحليل القياس وبيان
ان القول الذي جعل مدعى المطلوب يقيس ^{بمعنى} ويكون
الترتيب فاذا اردت ذلك ضع المطلوب وانظر الى
القول الذي جعل مدعى له فلا بد وان يكون فيه لعلية ^{بمعنى} المطلوب
او طرية ^{بمعنى} سببه الى شيء سببه لعدة المحتاج كما مر والاما
كان مدعى المطلوب وان كانت لعلية المطلوب ^{بمعنى} سببه
فلو القياس الاسمي ^{بمعنى} كما عرفت قبل وان كان طرية
سببه فانظر الى الجزء الذي له سببه ^{بمعنى} هو محمول على المطلوب
او محمول به فان كان محمول عليه فقد حصلت الصغير ^{بمعنى} في
كان محمول به فقد وجدت الكبرى واذا عرفت الصغير
او الكبرى فضع الطرف الاخر منهما الى الذي غير طرف
المطلوب الى الطرف الاخر من المطلوب فان حصلت ^{بمعنى} بينهما
نسبة سالفة مع النسبة الاولى على احد النكاشات من
الاشكال الاربع فذكر الطرف المصغر هو الوسط ^{بمعنى} وهو
لكن المقدمات والشكل والنتيجة وان لم يحصل بينهما نسبة
سالفة مع الاولى على احد النكاشات فيكون القياس مركبا
لا بسيط في وضع الطرف المصغر مع الطرف الاخر من المطلوب
كما وضعت طرفي المطلوب اوله فلا بد وان يكون لكل منهما
نسبة الى شيء ماني القول الذي جعل مدعى والاما كان
ذلك القول مدعى له فاذا وجدت البتة ^{بمعنى} قد تضمنت

والكل المتبع لنفسه القسمة وتكون القول الذي جعل
 ما سواها مركبا مدعى المطلوب وكذا اذا كان المطلوب شرطيا
 مطلق بهذا الطريق فمما ساهى اليه في الاستقراء وهو
 اسات حكم كانه تراسله موت ذكر الحكم في المراسلة فان علم
 حصر الحركات بعد التبريد في استقراء ما هو القياس
 المستقيم كما يقال كل جسم اما جواز او سات او حال او كذا واحد
 منها محير بمتي ان كل جسم محير وان لم يعلم حصر الحركات
 فلا تند الا ان يكون حوازا ان يكون حال غير المستقر الحركات
 حال المستقر اكا سال علم بالاستقراء ان اكثر الحيوانات
 كالاسان والدواب والطيور تحرك فكما الاسفل عند المضغ
 مكد حوان عند المضغ فكما الاسفل وحكم القياس في ذلك
 اذ هو محرك فكما عند المضغ فكما لا يحل المسدك في التمييز
 وهو الخاف شي شبيهه في حكم بابتله والفتها بمتي
 والاول يسمى نزعاً ومقيباً والثاني اصله ومقيب عليه
 ووجه الخفاء الذي بينهما جامعاً وعده كما يقال السماء
 حادث كالبني لكونه مولفاً ومنشكلاً كالبني وبنيون
 عليه المشترك في حصر احد هما الدوران وهو ترتب الحكم على
 الذي لا صلح في العلية مرة بعد اخرى كما سال في الحان المذكور
 الحدوث في الالف وجود او عدمه اما وجوده في
 انواع الاحياء فانها مولفة حادثه واما عدمه في الراجح
 فانه ليس بخلق ولا حادث ودوران الشيء في الشيء ان يكون
 الموانع للدارين يكون الالف في الحدوث وهذا الضعيف
 لان المعلوم في الالف من العلم بالامه ومع الشرايط
 المساوية للعلم بالامه مع ان شواهدنا ليس علم المعلوم الراجح
 الثاني الرد بغير غير المنحصر كما يقال علم حدوث البني اما
 الالف والوجود والثاني باطل والاما كان الواجب حادثاً في
 ان العلم في الالف وذكره في الالف انما يصح ان يكون

عزم

كل

كل حكم معلل وليس كذا اذا لوجب ذلك لكان هذا الحكم وهو
 كون كل حكم معلل ايضا معلل وكون هذا الحكم معلل
 ايضا حكم يكون ايضا معلل وبلغ اليه السلسل وليس لنا
 ان كل حكم معلل لكن لا في علمه اصدا ذكرتم وانما يكون ان لو
 الا فسام محض فمما ذكرتم وذلك غير معلل لكونه ان يكون
 معلل بشي خارج عما ذكرتم او هو مما ليس انما ذكرتم
 وهو حاصل في الفري لكن طام حصول الحكم في الفري
 لكونه ان يكون الفري او شي ما يختص بها فاعلم الحكم ان يكون
 المصل او شي ما يختص به شرط لعله المشترك فالتقدير
 في السلسل بعد تحقق هذه الامور لكنه عزم جداً
قال المسدك الى قول في مقابلة البرهان
اقول المسدك السابع في البرهان وفيه مسدك
 الاول في اصناف المسدكات من جهة تراوها وانما هي
 للصدق في غير ذلك وهي خمسة لان السلسل لابد ان يكون
 معنوا فاما ان يكون معنوا لغير الصدق كما لعل في
 او للصدق فان كان الاول يسمى ذلك السلسل هو ان
 كان للصدق فاما ان يكون للصدق فاما ان يكون
 فان افاد غير خارج فهو الخطابة وان افاد خارجاً فاما ان
 لا يعتبر فيه كون ذلك الصدق حقا او اعتباراً فان لم يعتبر
 فان اعتبر جميع اعتراف الناس او المصنف فمما ذكرتم
 فهو الجدول وان اعتبر ولا يكون كذا في السلسل ان اعتبر
 كون ذلك الصدق حقا فان كان كذا في السلسل لا امر لكونه
 والمزول السفسطة والسفسطة مع الشغب كذا صنف واحد
 موافق لطة والبرهان لكونه مقيماً للصدق الجاد
 اما ما لم يكن مدمات صاه في السلسل لا مد واجبه القول اي
 يكون الصدق بها ضرورياً سواء كان ضرورياً او ممكنة
 يكون مدمات كل منها على الوجه الذي سلف ذكره المظن

كما علم في المحلطات وقال لرسطو البرهان قياس مولى من
معدلات معينة لمطلوب يعنى ونفسا للمعنى ما يكون الحكم
فيه ضروري بالضرورة ونعم اكثر من يعقبه ان مرادة بذكر
القضايا الضرورية والحق ان تحل ككلام لرسطو على ما ذكرنا اي
يكون مراده بالضرورة ما يكون صادقا في نفس الامر ويكون
الصدق به ضروريا سواء كان ضروريا او جوهريا او يمكن ان
البرهان من معدلات معينة موقع للصدق بالضرورة
مفروض بانه قياس مولى من سميات لاسماح معنى والتفسير
المستلزم مراعاة ما لا يتبدون احتمالا ليعلم والقياس
صورة البرهان والمعدلات صادقة والتفسير المستلزم
عائنه بهذا المعنى من المعدلات والبرهان يكون الصورة
في البرهان معينة لاسماح لتفسير التفسير والتفسير
المعدلات وغيرها للمعاني واما القياس الجدل فيكون
قياس مولى من المعدلات المشهورة او المسمى عند
حقه كانت تلك المعدلات او باطل لا يلزم الحكم او منع
اللزاج وحيث ان يكون صورته متعديا بحسب علم الحكم
وان لم يتعدي في نفس الامر كلاسفرا الما فصورته المميز
والضروري الغير المتعدي من الاسكان المربع والمساكن
مقاس مولى من معدلات مظهره ومعنوا التي ليست مشهورة
صحف كانت او فاسدة لاسماح لاسماح الطن الغائب لهذا
جاد استعمال الاسفرا والمميز والضروري العقيم فيها والقياس
التعدي مولى من معدلات المتعدي صادقة كانت
او كاذبة لانفعال النفس بالترعب والترهب والتعدياس
مولى من معدلات سعيهم بالمشهورات والسفسطة فيهم
مولى من معدلات سعيهم بالتقنيات وهي الوهميات
فالتعدي مقابل الجدول لانه من الجسم بالمشهورات والجدول
من المشهورات والسفسطة في مقابل البرهان لانه من المعدلات

السمية

السمية بالمعنى البرهان من المعدلات السمية
قال ولما القياس في قوله عظم **اقول**
المعدلات سمية امتيازها الاوليات وهي القضايا التي يكون
العقل بها مجرد لصور طرفيها وان كان لصور طرفيها بالكتيب
كثرت الكل اعطى من الجرم والواحد نصف لا يميز وسمي
الاوليات بسمية ايضا لانه المحسوسات وهي القضايا التي
مكونة جزع العقل بها سمية لانه من قوى لها صورة
للمواسم المحسوسات سمية هذان لكون النار حارة والشمس
معية او من قوة باطنه وسمي الوجدان كعلم كذا كذا
وعظمته وحله وعصية ولا يحصل من القياسات الخولقة
من المحسوسات سميا كانت هذات او وجدانيات راي
كل بل هي مبادي حصول بعض النضوات الكلية والصدق
الاولية فانه قد يحصل من المحسوسات صور الامور المشتركة
بسمية والمختص بها والصدق بها فذكر من مقدسها
قد العلم التي ستفاد من تلك المحسوسات كاذبة الاكاذب والعجز
في المحسوسات وهي التي يكون الجرم بها واسطة بكونها هذات
ترب المحسوسات على الموضوع او لا تربته مع قياسه فيكون
لو كان انفا فاما كان دايما او اكثر ما كان الجرم بان تربته السمي
على لاسمها بسبب ما هذات الاسماء لعقبة مرة بعد مرة
مع قياسه فيكون دايما تربتها لاسمها عليه لو كان انفا
لما كان اكثر من الحسوسات وهي التي يكون جزع العقل
بها بواسطة حدس النفس بسبب ما هذات الفرائض دون
المزكفون نور التميز مستفاد من الشئ لا حتم ولا شكلا
بحسب قوته وبعد عنها واما ملنا دون المثلث لجزع
المجربات لانه تربته المثلث وتكرره ايضا من الفرائض فاذا
ملنا دون المثلث جزع المجربات وقال لبعض الفرق في الجزع
والحدس ان الجزع موقوف على فعل الانسان دون الحدس

وفيه نظرون العلم كواحد الكواكب وبأثرها من التغيرات
وليس يفعل الإنسان مدخل فيه والحدس وهو سرعة الاستدلال
من المبالغة إلى المطالب في المتواترات وهي التي تكون
العقل بها بواسطة كثرة الشهادة أو الحوقلة لليقين
الشهادة أو التام عند النفس بعد العلم من قواطع الخبر
وأنها المحبات إلى الحاشية ولا يتحصر مبلغ الشهادة
في عدد معين متى حصل اليقين علم أن كان العدد حاصل
كالحكم بعد أدلة الحوادث الواقعة في الازمنة الحاضرة
العضايا النظرية العبادات وهي التي تكون الخلق بواسطة
مستقرة في العقل كقولنا الأربع زوج ما تقر في العقل
أنها متقسمة بنسب ومن ذلك إذا شك في زوجة عدد
العقل إلى أنه هل يتقسم بنسب من لم وكل من هذه
الشيء المعنوية على صفة هو حبه للبر وكل ما يوصل
معله أحق وكل ما هو أحق معله أصلي كما قيل أن قولنا
الشيء ما أن يكون وأما أن يكون مبدأ أحق بالبيان
أدنى راجعة إلى الأساس الحقي مبدأ التغيرات وكذا
في غيرها وكل من هذه الشيئ قد يكون ضروري وقد يكون
ممكن وقد يكون وجوده في ذلك الشيئ مبالغة أولئك
البرهان بالنسبة البرهان منها أما ابتداءها مستفاد
من هذه الشيئ والملازمة التي تدل على الشيئ التغيرات
والحدسات والمواضع بل لا بد من الشيئ قبل الملازمة
أي الملازمة المذكورة والحجيات لا يكون هي على غير
حصل له التفسير بها والعمدة في البراهين هي الأوليات
والعضايا النظرية الأساس لمحصل العلم بها لذلك
الناس بهذه هي افتراض المعنويات وأما غير اليقينية
فالنسبة فالتغيرات وهي العضايا التي يحكم العقل
بها بواسطة اعتراض الناس بها أما المصلحة عامة

وجود م

كأن

كقولنا العدل حين وانظلم قبح أو رقة كقولنا رعاية
الضعفاء بحمد واجبه أرجح كقولنا محارطة أهل البيت
وهذه العضايا مد يكون مستفاد من عادات أو من
شرايع أو آداب ثم المسلمات وهي العضايا التي يكون
سلطة في علم أو عند الحكم كقولنا العلم بالإجماع والتكليف
ثم المقبولات وهي العضايا التي يقبل من تحصيلها
فمنه كالمحذورات من العبادات الحاشية أما لزاد علم
أودن أو لم يسمو كقولنا المظنونات وهي قضائيات
العقل بها بواسطة الظن الحاصل بتلك العضايا والظن
هو اعتقاد واحد المعنويات كقولنا القيعن الآخر كقولنا
فله أن يطوف بالليل فهو سارق فتأخذ الظن الحاصل
بأن كل من يطوف بالليل فهو كذا كقولنا المحذورات
وهي العضايا التي سائر اليقين عند ورودها بيقين
أو ببطء أو كالتصديق أو كاذب كما يقال للرجل
والبطء كقولنا قبحه سياله منبسط المعنويات رغب
فيها وللرغبة واليقين العقل مرة مقناه لليقين
وتسعين عنها في الوضعات وهي قضائيات كذا علم
بها الوهم في أمور غير محسوسة بأحكام المحسوسات فهو
تابع للحس فقد يحل كقولنا موضوع محسوس ومثاله
ودر العالم فتأخذ بنسبته ولو لم يكن العقل الشرح
عبر لما عدت من الأوليات قال الميدان
ثم إلى قولنا لطمعنا الطالب أقول الميدان
في افتراض البرهان البرهان ما يسمى بالاولويات
لا بد وأن يكون علم لصدق الحكم فإن كان مع ذلك علم
لنسبة الأكبر إلى الأصغر في نفس الأمر سواء كان النسبة
بالجواز أو بالضرورة أو العناد أو بسبب هذه الملة سمى
البرهان برهان لأنه يعطي اليقينية أي السبب في الصدق

م

بالكم وطلب الحكم في نفس الامر فيكون برهان لم معطيا
 للعلة مطلقا اي في الدفن والغير وان كان الوسط
 علة للتصديق ولا يكون علم لنسبة الا كرا الى الصغر
 برهان ان لا نه ح دل على انية الحكم اي سوية نفس الامر
 دون طيمته والوسط في برهان ان وان كان علة
 للتصديق الحكم لكن قد يكون معلولا لنسبة الا كرا الى
 الصغر في نفس الامر لقولنا هذا الشخص معصوم
 الصغر اذ ارج العروق لانه محمول على وجه معلول
 لبعض الصغر اذ ارج العروق وقد يكون الا وسطا
 والم كرا لانه معلول علم واحدة كقولنا هذا الشخص
 له شعيرة فانه محمول على ما والتعريف وجه معلول
 علم واحدة وما الصغر المتعينة خارج العروق فيكون
 الوسط والم كرا مصصا نفس لقولنا هذا الشخص
 لان له ابنا والوسط ان كان معلولا وتكون اعرف من
 الا كرا في كل البرهان ولذا نقول هذا الشخص متعريف
 الصغر اذ ارج العروق لانه محمول على نسبة الوسط
 المعلوم انما بقدر انه الحكم ان لو علم ساو الم معلول
 اذ يجوز تعدد العلة لمعلول واحد كالذبح والشمس وانواع
 الامراض الحمى الموت وكل واحد من اهل التدبير والمخارج
 المركز لمكانات الشمس من الشمس وحدث بالبرص بعد
 عن الارض وقد تفرقت وحالة البعد يكون بطيئة الحركة
 وحالة القرب سريعة وتبين بطيئوس في المحي على العلم
 هذا اما ان السجين يتحرك على محيط فذكر خارج المركز
 مركز العالم او على محيط تدوير مركز في فلك مواقيت
 حتم يتحرك على التدوير الى خلاف التوالي حتى يكون
 ناره بعيدة بطيئة وبارة قريبة سريعة فلو لم يعلم ساو
 الوسط والم كرا يحصل المتبين المتعينة فلا بقدر

انها ص

نور

قولنا ان هذا الشخص مذبذب لانه ميت اذا عرف
 هذا معقول الوسط في برهان لم يقع كل واحد من
 الاربع اما الفاعلية فكقولنا هذه الخبثية محترقة
 النار ما ستمها هذه الخبثية واملأ الدروميه فكقولنا
 ان كاشا الارض متوسطة بين البرس كان القمر مخفيا
 يكن الارض متوسطة بينهما والقمر مخفيا في المفضل
 فكقولنا اما ان يكون الارض متوسطة بين البرس
 او لا يكون القمر مخفيا حقيقة لكن الارض متوسطة
 فيكون القمر مخفيا والمسيقية الدروميه تارة العناد
 كالحدا الاوسط واما الما ديه فكقولنا البتة في كل
 الما هذا لانه من العناصر والعناصر صمادة في كل
 الما هذا لاما الصورة فكقولنا الما بسيط لانه كرى
 والكره صورة البسيط واما العاصه فكقولنا الطراب
 عريضة لانه الموضع وجوده الموضع عانة تكون الطراب
 عريضة وهذه الاقسام حاز ان يجعل لزوميه عناده
 كما نقول ان كان الما كونا فهو بسيط لكنه كرى فهو بسيط
 او نقول الما كرى بالاطبع او ليس بسيط لكنه كرى
 بالاطبع فهو بسيط وكذا في غير هذه الاقسام اذ ابدت
 الاوسط بالم كرا لبرهان البرهان برهان النافع في
 الاوسط في كل واحد من المعلومات الاربع اما معلول
 العلم الفاعلية فكقولنا هذه الخبثية ما ستمها النار
 لانه محترقة وكقولنا كذا كان القمر مخفيا فالارض متوسطة
 منه وبين الشمس لكنه مخفيا الارض متوسطة واما معلول
 الما ديه فكقولنا المدن من العناصر صمادة في كل
 ومعلوم العلم الصورية كقولنا الما كرى لانه بسيط
 العاصه كقولنا الطراب وجوده الموضع لانه عريضة
 الموت حاز ايضا ان يجعل لزوميه عناده كما مر وعلم

بات

ان ما قلنا ان الوسط في برهان لم يحبان تكون علمه لا نفى
 به كونه علم لك كبر مطلقا بل كونه علم لنفسه الا كبر الى
 الاصغر وان كان معلوما لك كبر او الاصغر كقولنا الحجر
 طالب للمركز لان النقل والقل علم لنفسه الا كبر الى
 رمي كون الحجر طالب للمركز مع ان النقل معلوم لطبيعته
 طالب للمركز **قال** **خام** الى الامور **اقول**
 قال المتقدمون شرائط معدرات البرهان بعد كونها
 متضمنة لكونها اقدم عند العقل من النتائج ليكون علم
 للصدق وان يكون مناسبه اي يكون محمولات تنكر
 المقدمات وانه لموضوعاتها ويكون اوليه بمعنى الاوليه
 سفي وان يكون ضروريه لئلا يارادوا بالذات منها اع
 لتدريج في الاعراض الذاتية ومعنى التي لطف الموضوع
 لما تضمنه كالضمان لان ان والزوجيه للعقد **ع**
 بانه الذي يقع في هذا الموضوع او يقع الموضوع في هذا
 اما الاول وهو الذي يقع في هذا الموضوع هذا صفا
 فهو المقدم كالمجران والناطق الواقع في هذا لان
 والذاتي وهو الذي يقع في هذا الموضوع هذا اضطرارا
 اي يكون رساما لان تعريفه التلويح صفة الذي يكون
 محصاه اما يكون تعريفه سميا كما يقال في تعريف الزوج
 انه عدد يتقسم متساوين فقد احد العدد الذي هو
 الزوج في تعريفه وهذا الضم هو العرض الذي هو
 بعضه الذاتي باجم من هذا التعريف فالذاتي الذي هو
 الذي يقع في هذا الموضوع او يقع الموضوع في هذا
 او يعرفه هذا الموضوع او يعرفه في حده واداروا
 ما يكون محمول على وسط اعم كمال الجبر الفصل الرابع عشر في الترتيب على النوع
 لا صغر الجنس البعيد والعرض الذاتي الذي كماله الحراطة
 على النوع وما كماله كون المحمول مغولا على جميع افراد الموضوع

دائما بالضرورة اعم من الذاتي والصفي والوقفي هذا
 نقل من الاقدمين في شرائط البرهان وفي هذه الشرايط
 نظرون الذاتي بالفسير الاول اي الذي يقع في هذا
 الموضوع او يقع الموضوع في هذا كغيره من العضا
 الي يست في المحمل طائفا فادتها البرهان لان كثر
 المحمولات يقع في هذا موضوعها ولا موضوعها
 في تعريفها لعلنا لان ان ماض والتظن ابيض وامثال
 ذلك وما للفسير الثاني ليعرفه زياده شرط على محمولات
 العضا المستعملة في الايدي البرهانية اذ كثر
 يقع اما في هذا الموضوع او الموضوع او صفة او صفة
 او يعرفه في حده وفيه الاول والكلية كثر
 ايضا كغيره من العضا التي يتسا فادتها البرهان
 كمال الجنس البعيد وانشاء الجري والحكمة واليهود لعل
 هذه الشرايط اما ذهب بها من تقدم على صاحب المنظر
 قبل الخيول القول في العضا يا واذا عرفنا هذا بغير
 ان معرفة صفات العضا وكيفية احتلالها وانشاءها
 في البراهين عن هذه التعريفات **قال**
 ان من اي الامور **اقول** **المقدم** السابق في لفظ
 العلم كل علم له احدى اربعة موضوع ومبادئ وما ياراد
 علم فرض لانه وان يحتمل به احكام يكون المنفرد منه
 الاحكام ومع المسايل والمسايل لم يدوان بتوقف على اشياء
 كالدورات وغيرها من الضرورات وبعض الجبرهات
 العامة كبطون الدور والتسلسل وغير ذلك
 المسايل والمسايل لم يدوان بتوقف على اشياء
 بتوقف احد او اشياء متناهيه فذكر الشيء او الاشياء موضوع
 ذلك العلم ووجه الحصر ان ما يتعلق بذلك العلم ان كان
 ما يتعلق به عن خواصه الذاتية فهو الموضوع وان لم

يا

فان كان مقصودا بالدراسة في ذلك العلم فهو الحساب والاه
 فالجاء في اما الموضوع فما يكون شيئا واحدا كالمثلث في الهندسة
 فان المهندس يبحث عن عوارضه الدائرية والاعداد
 فان الحساب يبحث عن عوارضه الدائرية وما يكون شيئا
 كبدن الانسان واجزائه والادوية والاعذية للطب
 فان الطبيب يبحث عن عوارضه الدائرية كالمعقولات
 الثانية للمطوف فقال في ذلك الشيء او الامور موضوع في ذلك
 العلم وانما يسمى بذلك لان موضوعات ما يدل ذلك العلم
 يرجع الى ذلك الشيء والاشياء اركان انواعها او الاعراضها
 الدائرية والاعراض الدائرية قد يفرق بها في صدر
 الكتاب واما الجباري فهي الاشياء التي تبين ما في ذلك
 العلم عليها وهي اما تصورات وهي تعريف موضوع ذلك
 العلم واخرها الموضوع وحرمانه ان كان له حرمانا كالمثلث
 فان له حرمانا بمعنى الخط والسطح والجسم وتعرف اعراضها
 الدائرية واما تصورات وهي المقدمات التي تليها
 قياسات ذلك العلم او يسمى اليها قياسات ذلك العلم
 اما تصنيفه او غير تصنيفه والتصنيف المتعارف كالأوليات
 مثل قولنا الشيء اما ان يكون ولما ان يكون والشيء الواحد
 في آن واحد في محله ويسمى اما في ذلك اصول متعارفة
 او خاصه بعلم او علمين كقولنا الخطان المستقيمان الخطان
 بطل فانه خاص بالهندسة وكقولنا المقادير المساوية
 لمقدار واحد متساوية فانه خاص بالهندسة والمساوية
 المتساوية اما سلمها المتعارف على سبيل علمه الطن والمساوية
 او سلمها على الشكل والامكان اما الأول فقد يفرق في علم لفر
 كقولنا اذا مرت الدائرة العظيمة على كرة قطبي عظيم
 اخرى مرت الاخرى ايضا تقطعها فانه من مباركي الهية
 وسنذكر كتابه لا كره وقد لم يسمع علم اصلا كاجابة اول
 فابر

فابر

كتابا فليس لنا ان نصل من تطهير مفروض من خط
 مستقيم وان نعلم دائرة على كل نقطة ونأى بعداد ذوات هذه
 سمي اصول موضوعه وقد سمي هذه مع المقصورات المذكورة
 اي تعريف الموضوع و اجزائها وحرمانها واعراضها ايضا
 ولما الدائرية وهي التي سلمها على الشكل والامكان يسمى
 مصارقات وهي قد لم يسمع في العلم اصلا كاجابة
 في اول كتابا فليس الخط المستقيم اذا وقع على خطين
 وصيرا لداخليه في جهة اقل من قائمتين فان الخطين اذا
 اخضا في ذلك الجهة المتقاربا وسرع ذلك العلم بعينه
 علم اخر كتركيب الجسم من الهيولى والصورة فانه من
 الطبيعي وما يدل الامور العامة وقد يسمع في الامور
 وفي الطبيعي ايضا اما الحساب في المصناعات التي
 العلم عليها وتطلب الدليل عليها في ذلك العلم وهو
 العلم بموضوعات تلك الحساب قد مر انها قد يكون
 العلم وقد يكون انواعها او اعراضه الدائرية واما محركات
 تلك الحساب فيجب ان يكون معرفة لموضوعاتها اذا
 المتعم لا يكون مطلوبا بالليل اللهم الا ان يكون
 الموضوع متصورا لمفهومه بل لوجه من الوجوه فانه
 حاز ان يكون بعض مقوماته مطلوبا بالليل
 قال في الاخر اقول **المسألة السابعة**
 في تداخل العلل وسماسها وسماسها والتداخل والسبب
 والبيان سعلق متداخل موضوعاتها فاذا كانت
 موضوعاتها متداخلة اي يكون بعضها اعم من البعض
 سمي بذكر العلم متداخلة سواء كان العلم صيا اي
 يكون العام جنس الخاص او اعتبارا فاما في الاول
 المتداول والجسم التعليمي فان المتداول الجسم التعليمي
 موضوع الهندسة والجسم التعليمي الجسمات فيكون المتداول

صين

والمجسمات من العلوم المتداخلة ما لا يكون العلوم
اعتبارا كما يكون موضوع احد العلم مطلقا وموضوع
الآخر مقيدا مثل الحركة والكنز المتحرك فان الكون موضوع
لعلم الحركة والكنز المتحرك لعلم الحركة المتحرك وكذا
الانسان من حيث انه متحرك وسكن مطلقا وسكن
من حيث انه متحرك او سكن في الصحة والحركة في الاول
موضوع العلم الطبيعي والثاني للطب او يكون موضوع
احد العلم من حيث اعراض خاصه لموضوع العلم الاخر
كالوسيقى والحساب فان موضوع الموسيقى العلم في
بعضها لها نسب عددية معينة لها في النسب العددية
اعراض خاصه للعلم والذكر هو موضوع علم الحساب
فبذلك الموسيقى تحت علم الحساب مع ما بين موضوعها
وذلك لان النسب اذا اختلفت عن النسب العددية
فلا بد وان تعتبر فيها ضرب من القوت فكأنها
عدد مخصوص فبذلك بهذا الاعتبار تحت العلم
موضوع الحساب ويدور كبا العلوم في الموضوع والعلم
ان يسمي الى موضوعه اعم الموضوعات كالطبيب الاخص
من الطبيعي الى صف من الفلسفة الاولى اي العلم الاخر
لان موضوع العلم هو الوجود من حيث هو الوجود الواحد
والكثير والواحد والكل والقديم والحادث والعلة
والمعلول والبيد والمركب وغيرها مما يعرض للوجود
من حيث هو وان لم يكن الموضوعات متداخلة فاما ان
يكون مقاسبه او يكون مقاسمه لانه لو كانت الموضوعات
شياء واحدا لكانت باعتبارات او كانت اشياء لكنها مشتركة
في العلم او في تحت جنس واحد بحيث سببه في العلم
فمما يسهل فان كانت مقاسبه لسمى العلم مقاسمه لاسم
شياء واحدا ويختلف باعتبار اجرام العالم فانها من حيث

الموجود وهو الموضوعات
العلم الاخر عن الموضوعات

موضوع

موضوعه العلم ومن حيث الطبيعة السما والعلم من العلم
الطبيعي وكذا قد يحد بعض السائل فيها مع احكامها
بالرأيه يكون لا يرض مستدرك وفي وسط السائل يكون
من علم العلم التي ومن السما والعلم لمي لان احكام العلم
يضمن بالاسند له من العلم ما راعا الموترات احكام
السما والعلم بلسان اسند له من الموترات علم
الانسان وما لا يكون مقاسمه لكانت مشتركة في العلم
كموضوع العلم الاخر فان موضوع العلم الطبيعي
الانسان من حيث انه يصح فيقرب من موضوع العلم
من حيث صدق العلم فانها مقاسمه لكانت
شركة في العلم عن القوى الانسانيه ما لا يكون
مقاسمه لكانت مشتركة تحت جنس واحد كموضوع
الهندسه والحساب الى المقادير والعلم فانها مقاسمه
لكانت مشتركة تحت العلم وان كانت الموضوعات مقاسمه
لان يكون مقاسمه بالاداء والعلم والحساب مشترك
العلوم مقاسمه كالطبيعي والحساب فان موضوع العلم
المجسم من حيث انه متحرك وسكن وموضوع العلم
ومما يسهل ان بالاداء والعلم والحساب مشترك
للموضوع في العلم الخاص يصح في العلم العام كتركيب
الجسم من الهوى والصورة فانه من مبادي العلم الطبيعي
ومن مبادي الامور العامة وقد يصح مبادي العلم العام
في العلم الخاص كما يصح في العلم المجسم من لغير الجسمي فانه
من مبادي الامور العامة لمبادي الهوى ومن مبادي العلم
لكن علم وجهه بل في الدورات مثلا لكانت مقاسمه لكانت
المجسم من لغير الجسمي في العلم من الامور المقسمة
المجسم من الهوى والصورة واما نقل البرهان من علم الى علم
اضر على وجهه اصدا ان من اصول الموضوعات التي

هان

الاصول

ن

كذلك ان العلم اربعة اشياء هي العلم
الطبيعي ومن سائر الامور العامة

وضعت في علم بالبراهين التي ذكرت عليها في العلم الذي
كانت تلك المصولة ما يدل ذلك العلم كما نرى مركب الجسم
من المهيول والصورة في علم الطبيعي بالبرهان الذي ذكر
عليه في الأمور العامة السال ان سئل البرهان من العلم
العام الى العلم الخاص كسئل البراهين الهندسية الى
علم المناظر فبراهين الحساب الى ما يدل موسيقى الى ما يدل
المناظر لو جردت عن الصور لوزن البصر كما يعلمها
من الهندسية وما يدل الموسيقى لو جردت من النغم كانت
لعمري من الحساب **قال** **هـ** الى الامور **اقول**
المسكن العاشر ان الحد لا يكتب بالبرهان نزع الكسوف
وقوع من المستدبر انه يكتب بالبرهان وبرهنا عليه
بالعاس الا قتراني ولطريق القسمة وبالمستدل ان
الصند اما الى ما الى غير صحيح والالكان المحدود اصغر
والحد الاكبر من المطلوبين جميعا وان يقال المحدود هو
واذا كان كذلك فالوسط بينهما اما ان يدل على الاصغر
على انه صدق له اصغر او صدق له اوسطا او على انه محمول كسائر
المحمولات فان كان الاول يلزم ان يكون له اصغر صدق
بما لا اوسط والاكبر وذلك محال وان كان محمول على انه
صدق له لم يحد الا كبر على الاوسط اما ان يكون صدق له
لا وسط او صدق له كاكافة الاوسط صدق له اقصا له او صدق
لا وسط او محمول كسائر المحمولات وان كان محمول على انه
صدق له لا وسط كان الحد كبر صدق له اقصا له لم يحد
وبما الى وسط ولا اصغر وذلك محال وان كان محمول على انه
صدق له لما كان الحد اوسطا صدق له اقصا له يكون الكبرى عين
المطلوب فيكون مصدرة وان صدق له انه صدق له اقصا
لا وسط يكون جريا لا وسط والاوسط جريا لا اصغر
لكنه صدق له اقصا له فيلزم ان يكون الحد كبر صدق له اصغر

لان

لان الحد كبر صدق له اقصا له كان الحد كبر صدق له اصغر لم يكون صدق
بما لا وان كان محمول على الاوسط صدق له انه محمول كسائر المحمولات
يلزم ان يكون الحد كبر صدق له اقصا له الاوسط كسائر المحمولات
ولا يلزم من ذلك كونه صدق له الاوسط هذا اذا كان الاوسط
محمول على الاوسط صدق له انه صدق له اقصا له فان كان محمول على
على انه محمول كسائر المحمولات فلا كبر اما ان يكون محمول على
الاوسط صدق له انه صدق له اقصا له او صدق له اقصا له
لا الاوسط او محمول على ما يتصله الاوسط كسائر المحمولات
فان كان محمول على انه صدق له يلزم ان يكون التي الوا
صدق له ما لما هيئته محمول على صدق له ان كان محمول على الاوسط
على انه صدق له اقصا له الاوسط يلزم ان يكون الكبرى
عين المطلوبين المصادرة فان قلت ما ذكرتم يدل
على ان الحد لا يكتب بالبرهان اذا جعل المحدود اصغر
والحد الاكبر من المطلوبين انما يكون بطريق اخر كما يقال ان هذا
المجموع جنس وفصل له وكل ما يوصف وفصل له
فهو صدق له ان هذا المجموع صدق له وج لا يلزم شي
ما ذكرتم قلت لو علم الجنس والفصل فما الحاجة الى البرهان
واما طريق القسمة كما قال الله ان اما جوهرا وعرض
لكنه ليس بعرض لعيانه بانه فهو جوهرا والجوهرا اما
حيوان او غير حيوان لكنه ليس غير الحيوان فهو للحيوان
والحيوان اما طائر او راحف او ماش لكنه ليس بطائر
ولم راحف فهو ماش والماش اما ناطق او غير ناطق
والثالث باطل فهو ناطق ثم يحسم هذه الاجزاء ويركبها
هكذا هذا المجموع قول مفصل والى ما هيئته ان
وكل ما يكون كذلك فهو صدق له ان فهذا المجموع صدق له ان
وهذا الطريق للقسمة مركب من قسمة الكل الى جواسنة
كما قسم الله ان الى اجزائه من الجوهر والحيوان وان

وسم كل جزء منه الى حركات ذكر الحروف منه نظرا الى ان
 هذا الطريق هو موقوف على امتداد الذي عن العرضي
 كلاما يحصل من التسمية من غير فرق ولو حصل الاختيار
 فلا حاجة الى التسمية نعم التسمية بعد تفصيل الحركات
 دانه كانتا عرضيه وهذا نوع من الفائدة في التسمية
 اذ بعد ذلك في طلب الالفاظ لما طرق الاستدلال
 بالبعد كما اذا علم ان السواد لون فابصر علم لغير
 البياض لون موقوف للبصر اذا علم ان الحرارة كمنه محركة
 الى فوق علم ان البرودة كمنه محركة الى اسفل وذكر
 صغيفنا ذ ليس لكل شئ ضد كما في الحكمة وليس لكل
 شئ ضد لكن اطراد هذه القاعدة غير معلوم واستقرا
 بعض الصور لم بعد اليقين قال **القول** **المسلك** الحادي عشر في الخطاب المطالب
 ستم الى الالمات وهي في تقويم غيرها مقامها وهي تقويم
 مقام الغير الى فردج وهي التي تقويم غيرها مقامها
 اما الالمات فادع مطلب ما رهل واي رهل اما مطلب
 اما مطلب به ما هيته مهم الام سم وكما تفصيل ذلك
 عليه الام سم احالا كما قال ما الحلال في باب الال
 مجرد عن المادة او مطلب ما هيته شئ موجود وكما يضاف
 القول في جوابها هو بالمد كمنه وبالربع توسعا واضطارا
 والاول تعريف كمنه الاسم والاني كمنه الحقيقة والتعريف
 كمنه لا سم تعريف كمنه التعريف كمنه كمنه كمنه كمنه
 المعرفة الخارج او مطلب رهل فاما سيط او مركب البسيط
 هو الذي مطلب به وجود شئ حال كذا مثل رهل زيد موجود
 في الدار والطلب مطلب رهل طلبا هو طرفي البسيط
 مطلب اي فهو الذي يطلب به التسمية بعد العلم بالمكان اما
 في معنى السبعة واخص من السبعة نقولنا اي شئ هو اري

حيوان

حيوان هو وكما بالما لم يرد قبل مطلب اي من الفردج
 من مطلب ما هيته عنه اذ هو مطلب المشترك والمميز جميعا
 اما مطلب لم بعد مطلب به علم التصديق وهي الحد الاوسط
 وقد طلب علم الحكم في نفس الامور اما مطلقا كقولنا كانت الحركة
 سريعة او لم كانت شريطة وقبل مطلب لم ايضا من الفردج
 من مطلب ما هيته عنه اذ تقويم مقامه نقولنا ما الذي هو
 العلم فكل هذا الذي يخصص الالمات فيسار هل هو
 رهل للتصديق ولما الفردج قبل كيف وايين متى
 وكمن ومن واما كانت فردج الالمات مطلب علوما حركية فالتسا
 الى الالمات ولا يعم فائدة بها فان لا كمنه له لا سئل عنه
 وكيف وما ليس باني لم يال عنه دانه وما ليس باني
 لم يال عنه متى ولم بعد دانه لم يال عنه كمنه وما لم يال
 له لم يال عنه لمن ولتق ايضا غيرها مقامها او غيرها
 بدخل تحت مطلب اي كما يقال على اي كمنه هو داني
 مكان هو داني زمان هو داني مقدار له وبدخل ايضا
 تحت هل المركب اذا علم ذلك الكيفية والايين والاني
 والعلة دون نسبة الى الموضوع كما قال رهل زيد امر
 رهل زيد في الدار رهل زيد الان رهل زيد عن
 اما اذا لم يعلم ذلك لم يندرج ومن ذلك علم انه عين
 اي من الالمات لمدخل جميع المطالب في الالمات اذ
 لرجع الالمات ما رهل مدد رهل مطالب بخرجه عما
 من الالمات في الالمات كمنه تكون شاملا لا كمنه
 شئ من الخطاب والتم الاول من مطلب ما هو الذي
 به ما هيته مهم الام سم مقدم على باني الخطاب لان باني
 متاخر عن فهم معنى الاسم والتم الثاني منه وهو الذي
 مطلب به ما هيته شئ موجود ما فخر رهل البسيط الذي
 يطلب به وجود شئ مطلقا لان طلب الحقيقة الموجودة

عما

متا هرعن العلم بوجود تذكر الحقيقة **قال** **المجيب** الثاني عشر
 الى قوله قوم ومرسه **اقول** **المجيب** الثاني عشر
 والمتا طرقت وقد كان من عادة الحكماء القدماء ترتيب كسبي
 المسطر فابعد قسم الجدول لما صار علم الخلق في هذا
 الزمان معناه بعد او دعت مكان الجدول فانواع اداب
 البحث وتربيته وتوجيه الكلام وتعمده وهي في صلبه
 والتحرير كالخطوط الروية والتفكير وبها تنصرف العلوم
 ويخلص عقيدة الكلام ورويته على قسمين آ في علمية البحث
 وآدابها والثاني في الفلوسوفيا سبانه اما المتيقن آ في علمية
 اما المقدمة فتراتب العلم وكيفية البحث فيها كل علم
 يقع فيها العشا اما ان يكون معلقا بالفاظ او بالهيات او بها
 جميعا اما الاول فاللغة والنحو والنظريات والعروض **ذكر**
 واما الثاني فتراتب المعقولات كالتفكير والطبيعي والرياضي
 والطب والاصول وبالجملة لا يعلو له بالفاظ واما الثالث
 فكا لتفسير الحديث واصول الفقه والعقود وما شابه ذلك
 وفي كل واحد من هذه العلوم اصطلاحات ومهمات يجب
 على الباحث في ذلك العلم ان يسلمها فيه سواء كان بعينه
 او غير بعينه وذلك لان ادله كل علم لها في لغتها التي
 والحريته بغير العبادات عنها فونها وكيفية العرض
 العلم بها كالعقود مثلا فان فصاري ادلائه الظن العالبي
 وكيفية منه المطلوب من الفقه وهو العلم بوجه العمل
 في كل مطلبه كل علم لا ما هو متغير فيه ولا يطلبه العلم
 النحو والعقود البرهان بل لتفصيل على حصول الظن
 والاصول والادلة والاحسن اليهم الا ان يلتزم العمل ذلك
 وسعدى فانه في مطالب مطالبة البرهان ودليل العلوم
 قد ترتب في الصنف والعقود ادناها مرتبه دلائل
 النحو والتفصيل ما يتعلق بعلم اللغات ثم دلائل الفقه

ثم دلائل

اصول

اصول الفقه والخلاف ثم دلائل الحكم ثم المنطق ثم الفقه
 ثم الهندسة وهي اعلى الدلائل ومرتبه **قال**
المجيب آ الى قوله لم يدخل لها العلم **اقول** **المجيب**
 الاول في ترتيب البحث وتوجيه الاصول والاحكام اعلم
 ان العشا ما يقع فيما منه حكم اما بغير ادبيات وبغير
 الى تعريفات والى المسائل لان الحكم ليس بغير ان كان لان
 احد ما يعرف للاخر فلهذا الاول والا فلهذا الثاني وكل
 منها طرف مخصوصة في البيان والخطابه اما التعريفات
 فقد علم في المنطق انها اربعة اشياء حدتها وحدتها
 ورسمها ورسم ناقص وعلم ان شرايط التعريفات
 خاصة وعامة والخاصة ما يختص بتمتع بكون الحد الثاني
 مركب من الجنس والنفس القريبة بكون الحد الثاني
 من الفصل القريب وغير الجنس القريب وكون الرسم
 الثاني مركب من الجنس القريب والخاصة وكون الثالث
 من الخاصة وغير الجنس القريب والفصل القريب **الشرائط**
 العامة ما يختص بتمتع من الاشياء بل يكون شرطاً في
 الاشياء المعرف ككون المعروف غير المعروف وما
 له في الصدق والتدبير لانه لو كان لغض منه لما كان جامعاً
 ومنفكاً ولو كان اعم لما كان مانعاً ومطرداً وكون المعروف
 من المعروف ليعيد وغير موقوف في المعرفة عليه وكون العلم العام
 من التعريف ممتد ما على الخاص وعلم بكونه فلهذا فائدة ما ذكرنا
 الخلد في شئ منها سواء كانت مختصة بتمتع او لا فلهذا التعريفات
 في الشرايط المختصة بما يكون بالاساس اجزاء التعريفات
 كما يبين الجنس بالعرض العام او بفصل الجنس كما يقال
 في حد الحيوان انه ناعم مائش والحاشي خاصة الحيوان او ناعم
 حاسين والحاسين جزء فصل الحيوان الذي هو حاسن يجرى
 بالارادة لو تلبس القريب بالبعيد كما تشارك حد الانسان

ما في ناطق او هم من ناطق وكما يسمي البعض بالخاصة او بجزء
 الفصل كما يقال في حد الحيوان انه ناطق ما من ذلك في خاصية الحيوان
 او ناطق جابل والحكم ان جسم ناطق والجسم من غير جابل
 والمعرفة الشرايط العامة يكون ما حصله ان احوال الحروف
 المساواة الصدق المساواة المعرفة وما اذا السالف بان
 نطق الخاص على العام وعدم المساواة في الصدق يكون افعال
 فان لا يكون مساوياً كما يكون اعم او اخص او يكون مساوياً لكن
 لم يكون صادقة الحروف بان يكون من لوازم الوجود الغير
 العامة كما تعدل والمعلومات كما عرف الوجه بان لا يفرق
 وتعرف الاتصال سبب الراجع وعرفهم به اذ لا يكون مساوياً
 ولا صادقة الحروف كما سالف اندرج مراده وقد عرف
 هذا الاقاييم بالتصديق المنطوق من بيان طلبه صحة
 هذه الشرايط علمه كانت اوضاعه وورد في بعض
 ان الحروف مع فقد المعرفة او بالعكس وبغير ما دافع
 كما ذكرنا في علم من عرف الوضع بان فيه تعرض للجم
 نسبة بعض احواله الى البعض بانه في ذلك ان يكون وضع
 الا فان عند قنائه كوضع معلومات يكون نسبة هذا
 حالها وليس كذلك بها وضعها متعدياً ان بلها فيجب
 ان يقال في تعريف الوضع انه فيه تعرض للجم لاسباب
 بعض احواله الى البعض والى امور ضارفة وكما قالوا في تعريف
 البرودة ان العلم المراد ما عرَضَ عليه بان البرودة كيفية
 محيوسه والعلم غير محسوس والسفوف اقوى الطرق اظهار
 فساد التعريف لانه اظهر واسهل للربا لمحض المشهور
 التعريف لا يمنع بل يورد التعريف وفساده والحق قوله
 المنع لانه متى صار ان هذه الشيئ وكذا اعم انه تعريف
 فهذا دعوى من الدعاوى وجاز ان يكون المستحسن وجماز
 ان يمنع لاسبابا انه يدعى ان هذا احواله لانه في شملها

دعوى

دعوى الجنس والفصل فتوجه المنع ويجب عليه بيان الجنس
 والفصل الذي يدعى ان هذا التعريف عند علم فلاي
 فانه يستلزم دعوى الاصطلاح منه في توجه المنع ويجب
 لصحة النقل عنهم واستدل قبحه انه لا يصح ان يمنع من المنع
 اما توجه العلم بان ليس يمكن ان يكون ابيات التعريف لبيان
 فدا توجه المنع عليه وفيه نظر اذ لا يمكن ان يكون بيان التعريف
 لانه اذا بين اجزاء التعريف من الجنس والفصل والخاصة
 بصير التعريف ميبنا وليس كماله لانه يمكن لبيان لكن لا يمكن
 متى كان كذلك توجه المنع والاما توجه المنع على كل مظهر
 بمنع سانه ويجب تسليمه وليس كذلك هذا من طرف سالف
 اما من طرف المعدل فاذا اعترض عليه قبحه فلم يمكن عليه
 والحواب عن التعريفات التي يكون بحسب الاسم اسهل بكثير
 من التعريفات التي بحسب الحقيقة لان حاصل الحواب فيها
 يرجع الى الاصطلاح والاعتبار بمقتضى المعنى لفهم هذا
 الاسم سوى هذا المعنى كما في الجنس لانه المقول على كثير من
 بمختلف الحقيقة في حواب ما يوردوا عرض على كونه صادقاً
 ليس المراد بالجنس سوى هذا المعنى كما مر في المنطوق من كلام
 الشيخ وكما يقال ان الله ابعاد مجرده عن الحاذة فلو اعرض
 يقال في المعنى بالكلية سوى هذا المعنى وقد يصح التعريف
 بالنقل عن اصطلاح كما يقال في العلم العقلاني ارادوا به هذا
 المعنى راما اذا كان التعريف بحسب الحقيقة فحوايه صعب
 والحواب المذكور لا ينفذه كما لو قيل في حد النمل انه حيوان
 كرى محيط بالاعضا صرف فلو اعترض على صلاته فلا يصح ان
 يقال في المعنى بالنقل سوى هذا المعنى اذ لم يدخل للعناية
 في التعريف الذي بحسب الحقيقة لان الماهية الوجودية
 الخارج ليست اصطلاحية حتى ينفذ فيها الارادة القياسية
 بل بحسب منه كحقق الدايات واسماها عن الرضيات وذلك

صعب جدا عليه متى كان الموقوف عند اراد البتة
 ان مرادى هذا اللفظ معنى هو وكان ذلك المعنى لا يتم
 منه ظاهرا فقد استغنى والتعريف داعي الى المعرفة
 بفساده **قال** — واما السائل الى انما هو **اقول** —
 ما مر كان حكم المعربات واما السائل والفساد الى يقع
 فيها البحث يكون ما سمعني عن الدليل من جميع الوجوه
 والى لما وقع البحث فيها بل ما يحتاج الى الدليل اما في
 نفس الامر او عند السائل فلا بد من دليل وكل دليل لابد
 وان يكون اكثر من مقدم واحد وادناه ان يكون مركبا
 من مقدمين اكثر غير محدود فاذا شرع المحدث
 بحصول اقامة الدليل على ما ادعاه فخر المباحث فليبر
 الا قال ولذا ذهب حتى يعمرون النزاع وظرف
 القوم فيه والسائل ان يطلب صحة ما نقل من الاقوال
 والمذاهداد وما يقع الخلل في البحث من ذلك لان المحدث
 اذا وضع غير المنازع في مقام المنازع وقد يستعمل
 في اثبات البحث مقدمه او مقدماته فكل ذلك الغير
 انما سلكه عند المنازع ولين الخطب كما اذا قيل العالم
 حادث فلهذا في الكلام من زعمهم في اثبات البحث
 ان الواجب احتاد على انه مذهب المنازع وبسبب ذلك
 العالم شاع ذلك واذا استقصى باقامة الدليل على
 فلما ان منعه السائل في شئ ارجح منه اصله فانما
 فقد اوقفه ما قال فيتم كلامه وان منعنا ان منع قبل
 تمام دليله وهو انما يكون على مقدمه من مقدمات دليل
 او بعد تمام دليله فان منع مقدمه من المقدمات فاما ان ينصر
 لمجرد المنع او لم يقتصر فان لم يقتصر فاما ان يقتصر
 او يقتصر فلهذا في انما يسمى لا وان اي نحو والمنع
 مع المستند ما قصد يسمى لثالث عصبان حاصل بوجه

الى

الى التعليل والتعليل منصب المحدث فيكون عصب
 المحدث والعصب غير مسموح عند المحقق لان المحدث
 في التعليل ليس له ما يقع الا التسلية والمنع وغاية المستند
 حتى يبين صحة دليله او فسادا وسقط البحث اما اذا
 يعرض ذلك سوا كان دليله على استفا تلك المقدمه او
 دليل بل في الخط في البحث وتطول الكلام والنزاع على
 المرام نعم قد توجه اقامة الدليل على استفا تلك المقدمه
 لكن بعد فساد المحدث عن اقامة الدليل عليها والمستند
 هو ما يكون المنع مبنيا عليه وصيغته ان يقال لا هذا
 لم يحد وان يكون كذا او لم يحد ذلك وانما يبين ان البرهان
 كذا او لم يحد كيف هذا والحال كذا هذا ان كان المنع قبل
 تمام الدليل اما ان كان بعد تمام الدليل فلا يخفى من
 لا يسل الدليل او يسل فان لم يسل فلما ان يكون علم
 تسليم شاع على مقدماته بحلف الحكم عنه في شئ من الصور
 اولم يكن فان لم يكن فذلك كما بره معنا ذلك في الجواب
 وان كان بنا على حلف الحكم يسمى مقدمات الاحتمال ان حاصله
 يرجع الى منع شئ من مقدمات دليله على ان حاله
 كان الثاني مع ان يسل الدليل ويحد وان منع المحدث
 فاما ان يكون ذلك شاع دليله اضرب على يقين المحدث
 اولم يكن فان لم يكن فهذا ايضا كما بين لم يسمع ولا حجاب
 وان كان بنا على مقدماته ذلك يسمى معارضة ذلك الدليل
 فلهذا من ان يكون غير دليل المحدث كما في المقالطات العامة
 الورد او لم يكن فان كان يسمى قلبا وان لم يكن عينه
 فاما ان يكون صورته مثل صورته اولم يكن فان كان شح
 معارضة بالمثل وان لم يكن يسمى معارضة الغير فلهذا
 ان التقص اما لتبطل وهو المناقضة المذكوره لواجب
 وتوجيه الاحتمال ان يقال ما ذكرتم من الدليل ليس صحيح

العلم ان كان دليله المباحث من بين
 دليله المباحث ما ذكره في صورة
 شاع في المباحث في صورة
 شاع في

بما تقدم منة لخصائصه عنده في تلك الصورة واما المعارضة
فتوصفها ان يقال ما ذكرتم وان دل على بطلان القول فكيف
عندنا ما ينافيه وهو كذا وكذا اذا استخرج المعارضة ^{الدليل}
يصير معلوما والمعدل ما ينافيه ^{للعلة} والنقص ^{الاحتمال}
يوجهان ايضا على مدمات الدليل بان يعارض ^{دليل}
تلك المقدمة او ينقص بالنقص ^{الاحتمال} وذلك بالنسبة
لكل المقدمة يكون معارضة ونقصا ^{احتمال} والقياس
مخرج ذلك الدليل يكون مناقضة على دليل المعارضة
وبعض بمصليا على طريق ^{الاحتمال} هذا من طريق الدليل
اما من طرف المعدل فادامع مقدمه من مدمات ^{دليل}
يلتزم عليه دفعه اما بدليل او نفي من السببية ^{المصير}
كما يقول العالم صغيرا فان هذا الصغير ^{المعادن}
والاثار المختلفة فاذا اني بدليل بان فلا بد وان يكون
ذلك الدليل ايضا مركبا اما من مقدمته او كبرها
ان منع السبيل على شئ ولم يمنع فان منع فلو ان يكون
من المناقضة والمعارضة والمصير ^{انته} فيه وكذا
ان انتهى بدليل ثالث ورابع مصاعدا ^{لا بد من} لا يتما
اما الى التوام الخانع او الخاف المعدل بان المعدل ^{المتطوع}
بالمنع او المعارضة او النقص فقد حصل ^{الافعال} وان
ملازم من ان ينهي ادلته الى ما هو ضروري القول ^{حق} كان
او باطلا بحسب علم علم او لا ينهي فان انتهى ^{الزعم} الزعم
فان لم ينته يلزم ^{الافعال} لانه اما ان يتسلسل او يحجر
المعدل عن اقامة الدليل ^{والاول} باطل لانه من طرف ^{المبدأ}
اي من طرف العلم بان سوت ^{المخرج} يحتاج الى دليل ^{دليل}
الى دليل الى غير النهاية والبرهان تمام على امتناع التسلسل
الذي من طرف ^{المبدأ} صغير ^{المعدل} عن اقامة الدليل ^{دليل}
الافعال وقد برر تسليم التسلسل ^{للمفاهيم} ايضا لان المعدل

لا يمكن

لا يمكن من ابيات امور غير مناهية ^{قال} ^{بنيته}
الى ^{الاضا} ^{الاضا} اذا سال سائل ^{مستدبر} المعدل ^{الاضا}
في الجواب بل يطلب عن السائل توجه المنع ^{بمقتضى} اذ را
لا يمكن من التوجيه ^{بمقتضى} او يظهر فساد او سداد جواب
عند التوجيه ^{بمقتضى} اذ المنع على قسمين قسم ^{بمقتضى} المعدل ^{دليل}
ظاهر وقسم ^{بمقتضى} لما بان يكون انتا ^{المقدمة} المنوعة ^{بمقتضى}
للعقلاء فبرده المعدل ^{بمقتضى} تفتت ^{المقدمة} واسفاها
ويستعمل كل تقدير ما ادعا ^{بمقتضى} على تقدير ^{بمقتضى} ^{بمقتضى}
وعلى تقدير انتا ^{بمقتضى} لا يمكن ^{بمقتضى} ان يكون ^{بمقتضى} المنع ^{بمقتضى}
يلتزم جوابه ما ذكرتم كما اذا مال المعدل ^{بمقتضى} هذا
ليس يعلم له لك لانه ما حرجه ^{بمقتضى} والمعادن ^{بمقتضى} ان يكون
ممنوع السبيل لانه لم يكون ان يكون ^{بمقتضى} فان جوابه ^{بمقتضى}
لونه ما حرجه ^{بمقتضى} لان الشرط ^{بمقتضى} ايضا لم يكون ^{بمقتضى} ما حرجه
وكذا الجواب على قسمين ^{بمقتضى} ^{بمقتضى} ^{بمقتضى}
اما بان لا يكون ^{بمقتضى} او ان كان ^{بمقتضى} ^{بمقتضى} ^{بمقتضى}
في موضع اخر كما اذا ادعى المعدل ان هذا ^{بمقتضى} ^{بمقتضى}
لذلك ومنع واستدل عليه بكونه ^{بمقتضى} ^{بمقتضى} ^{بمقتضى}
في هذا الدليل ان ^{بمقتضى} شرط ^{بمقتضى} ^{بمقتضى} ^{بمقتضى}
ثم فطلب ^{بمقتضى} ان يطلب ^{بمقتضى} ^{بمقتضى} ^{بمقتضى}
فياده او لا يمكن من التوجيه ^{بمقتضى} واما اذا كان ^{بمقتضى} ^{بمقتضى}
فلا عند الجواب عن ^{بمقتضى} ^{بمقتضى} ^{بمقتضى} ^{بمقتضى}
المنع اذا ^{بمقتضى} ^{بمقتضى} ^{بمقتضى} ^{بمقتضى}
المنوعة اما في نفس الامر او في ^{بمقتضى} ^{بمقتضى} ^{بمقتضى}
لا وجبا ^{بمقتضى} ^{بمقتضى} ^{بمقتضى} ^{بمقتضى} ^{بمقتضى}
ولا بحث ^{بمقتضى} ^{بمقتضى} ^{بمقتضى} ^{بمقتضى} ^{بمقتضى}
ولا يجوز البحث عليه ^{بمقتضى} ^{بمقتضى} ^{بمقتضى} ^{بمقتضى} ^{بمقتضى}
المستند واعلم ان طريق جوابه ان يرد ^{بمقتضى} ^{بمقتضى} ^{بمقتضى}

نفي

اذ لم يله من قسم ادناه عدمه وليس على كل تقدير بيان
 عرضة من تقرير او ابيانه ذلك لا من بله اسان
 المحب اما ان يقرر على حصر قسماته او لا فان لم يقرر بعد
 الحواب وان قدر فاما ان يمكن من البيان على كل تقدير
 مناسب عرضه ارم يمكن ان لم يمكن على ما يمكنه الكواب ايضا
 لم يمكن ثم حواه والحق ان القسم الاول وهو الذي لا يمكن
 الحصر ارجع الى القسم الثاني وهو الذي يمكن من الحصر
 من القريب لان كل شي مريض يمكن حصره في قسمين
 اما في قسمين فان تكرر ديبته ومن بعضهما
 فان تكرر من الامرين وعدمها او من امر واحد
 لكن قد لا يقرر على البيان والقريب في الحصر
 القريب على نقاد يرد بده او يمكنه ويتم كلامه
 القريب كما قال المسكون في حوازي رتبة ابيه ثم اننا نرى
 والاعراض فصفه الرويه مشترك بين الحواضر والاعراض
 لها من علم مشترك ايضا وعليها اما الوجود والحدوث
 ان يكون العلم هو الحدوث لان الحدوث عبارة عن وجود
 يصح مكنون عرما والعدي لا يجوز ان علم للوجود الذي
 هو صفة الرويه فيعرف ان علم صفة الرويه هي الوجود
 حاصل به ثم مكنون لونه حازه فلم يمنع ويبدل
 المساب في الوجود والحدوث لم يجوز ان يكون علم صفة الرويه
 العر او عيني من الكفاية والامكان والتركيب والاحكام
 واللوان والعظم والصغر والقرب والبعد وغير ذلك
 الاعراض في بعد حصرها بالاطرير الذي ذكرناه
 ان اريد الحصر في قسمين يقال علم الرويه اما الوجود او
 وان اريد في الثلاثة يقال العلم اما الوجود والحدوث
 وان اريد في الاكثر يقال العلم اما الوجود والحدوث
 التي في الجملة وعرضا يمكنه الحصر على اي وجه
 لكن بعد

المقرب

المقرب اذ يتقرر عليه ان يقرر ليس غير الوجود والحدوث
 الرويه او ليس كون التي في الجملة على ما لا يمكن
 من القريب كما اذ لعل المصلح لوط بعد ما صدرت
 بل من ان لا يكون الا لا موحيا اذ لو كان موحيا لما عرفت
 لان معلوم الموحى لا يلد له دمج يمنع ان يكون حاديا
 ومن لا يانه لو كان موحيا لما عرفت العالم عنه لم يجوز ان
 عنه لغوات شرط اول لغوات شرط لا يانه ان يكون شرط
 اذ لو كان كذلك لم يحتاج صدق ذلك الشرط عن الواجب
 الى صدق شرط اخر والامكان ان حاديا لما ذكرنا لغوات
 في الشرط الثاني ولعلم التسلسل لم يكون لغوات شرط
 ما ذكرنا قال

الممكن ان الى قوله من سبي اقول
 المسكن الثاني من اجزاء البصير ومراعاتها عن الخط اعلم
 ان بعض هذه البصير المباهك والارباط والمخاطب والمباشر
 هي لعداوي ونحو المباهك تقرير المذاهبة والارباط هي
 الالاول والحق التي سئل بها على العداوي والمخاطب هي
 المدمات التي تسمى الاول والحق اليها من الضرورات
 المسكن كافي العلم الطننه ومثل الدور واليتسيل
 السبيل وحمل النقص على التيقن وتلبس السبيل
 ديباه الاعلى للاصغر والرجح بلا مزج وما جرى
 وفي لغات لرفع الحازر والاشتراك والاصار والمصير
 والسبح والنقل عن المعنى الاصلي والتميز عن كل المعنى
 والزيادة والنقصان والاطلاق واللفظ على ما لا يحيط
 واشتراك كل ذي كل واحد من هذه الاجزاء البصير
 وابهايات مشابهة الفلظ في العطف على الباطن
 منقضى احوالها لظهور الحق وسند باب الفلظ وهذه
 الاجزاء البصير لا يمكن باصل الدعوى بل نية حقيقة
 الى كل مقدمه يقال الدليل اذ يحقق فيها كبريا

فيما عنه بانه لو كان ان
 موحيا وكلف العالم عنه
 ان يكون كلف العالم عنه

والحق طع اما الجبدي في كبره الجبدي قد تفرقوا هذا
 يقع الخلل فيها بسببها مع الدعوى والحداه ^{الاصطلاح}
 بحيث يمتنع الدعوى وبعض الحداه بما يقع للعدل ^{الاعتدال}
 ما يضر بان يكون مضافا لدعواه او لثانيه من لوان دعواه او كذا
 وربما لا يكون دليله متين لدعواه ويطن كونه متيقنا اذا كانت
 الدعوى محققه مخبوءة والحداه متعينة بهذا ^{الاصطلاح} على ذلك
 وربما يتدارك دفع الخصم سوا كان الخصم سائلا او محبا
 المستفاد من اللفظ التي تقع في العناد ان يكون طاهدة
 الدلالة او يكون طاهدة الدلالة لكن المصلح ان ادعى احد
 التفسير بحسب السائل ان سطرانه هل يلزم من دليله ذكر
 الحق في تلك التفسير او لم يلزم وان لم يلزم من دليله فعل يلزم
 منه ما ادعاه او لم يلزم اذا رتبنا التي بتفسير محض
 المطلوب لكن لم يلزم ذكر التي من دليله في ذلك التفسير وربما
 يلزم من دليله ولكن لم يحصل منه المطلوب هذا ما يتعلق
 بالجبدي واما الارباط في الدلائل التي تنافي على الدعوى
 وهي باصنافها المختلفة كما عرفت في المصنف يرجع الى الفياك
 المستفاد من المستفاد في غير المقدم وذلك لان الدلائل
 وان يكون ملغيا بالمطلوب والاما كان دليلا واذا كان
 ملغيا والمطلوب بدينه فكله قياسا استغناء ^{استغناء}
 المقدم في تقع البحث ما بين احد ما تنويف الملتزم بالبيان
 الدائم وقد استعملوا كل منها اصنافا لا بد من الاستغناء ^{استغناء}
 والاستغناء به والاسقرار والتمثيل بسيطة ومركبة بان يكون
 مركبة من الاقراني والاستغناء به والاقتراني والتمثيل
 وغير ذلك فبحسب على المستدل ان يفصل الاقضية وذكر كذا
 باللفظ حتى يظهر لزوم المطلوب بتفسيره يرد من المصنف انه على انه
 معذرة مع عاين ان امكن التمسك بالان يرد تعقيد الخصم وتبسيطه
 فذكر بعض المقدمات على الامكان للدلائل المخلل متسايل

ان يطلب ما من مقدمات الاقضية باللفظ لتظهر انفسا المصنف
 ان كان وكما ان لا يسامح في شيء من الخائس وان كان لطن
 سببا اذا رتبنا الخلل الكثيرين ^{سبب}
 سميات الى قول وعين اقوال ^{قوله} قد عرفنا ان كل دليل
 يرجع الى ما من استغناء مستغنى المقدم فذكر ^{استغناء}
 قد يكون مستغنى وقد يكون حليفا والمستغنى به ما ثبت
 به المدعى لم يطبق فرض بعض المدعى وابطاله ^{الخطوط}
 به المدعى لم يطبق فرض بعض المدعى وابطاله ^{الخطوط}
 بحسب الاصطلاح في ثلاثة مواضع احدها بعض المدعى ^{ملغية}
 بعض المدعى لغير الواقع وثانيه الدلائل اما احد التفسير
 فما يوضع غير البعض اما من جهة الكمية او الكيفية
 الجدة مقام البعض كما يوضع بعض الكلمة كلية او الجزئية
 جرمه وبعض الموصف موصفه او بالكلية سالبه بعض الخطوط
 مطلقة او الضرورية ضرورية وغير ذلك كما قال الامام
 الوجود ليس حرا التي من الماهيات اذ لو كان حرا لها
 لكان اعم للذات فكان يجب لجميع الماهيات ولا بد
 لها هيئات الوجودية من حصول موهودة فكان الوجود
 ايضا جنس لتلك الفصول ويجب لتصورها فصول اخرى
 موجودة وعلى هذا فنلزم تركبها لاهيات من امور غير ^{متسايل}
 وهو محال فلهذا اما ان لم يلد احد بعض السالبة الكلمة المحجبه
 الكلية لان قول ليس الوجود حرا التي من الاهيات
 سالبه كلية اعم موضوعها مضمونها فلو ان الوجود حرا ^{بعض}
 الى ما تنويف لم يلزم كون الوجود حرا للفصول فلا يلزم
 تركبها لاهيات من امور غير متسايله ولما لم يرد ذلك لانه
 احد مقام قول الوجود حرا لبعض الاهيات قول الوجود
 حرا لجميع الاهيات مثل ذلك كثيرا كلام الامام اما
 ملغية بعض المدعى قد جعل هو مع الغير ملغيا

لشيء وسبب من استأ ذلك الشيء بعض المدعى وذكر
 على قسمين ما يكون متقيا وما لا يكون متقيا اما المتقيا فيكون
 ذلك الغير معلوم الثبوت لان بعض المدعى اذا كان مع
 الغير ملزوما لشيء يلزم من استأ ذلك الشيء استأ المجموع والغير
 فليزم استأ بعض المدعى ضرورة واما غير المتقيا فيكون
 ذلك الغير معلوم الثبوت لان في حاز ان يكون استأ المجموع
 باستأ ذلك الغير باستأ بعض المدعى مالا لا
 كقولهم ليس الفلك مكعبا اذ لو كان فمركب لزم الخلل في محال
 من يكون مكعبا وذلك لانه في يلزم من استأ الخلل استأ
 المركب من كونه مكعبا مع الحركة وحركته بآبته فليزم استأ
 كونه مكعبا مالا الثاني كما قال بامسطوس الفلك ليس
 بعدسي اذ لو كان عدسيا وحركه على القطر الاطول لزم الخلل
 وهو محال فلا يكون عدسيا وذلك غير لان لا ان المثلث
 كونه عدسيا مع الحركة على القطر الاطول في اوان يكون
 باستأ حركته على القطر الاطول بان يترك على القطر
 مالا باستأ كونه عدسيا واما في الثاني فمدعى غير بعض
 اما من جهة الكم والكيف والحكمة مقامه كما مر وقد سطر
 في بيان في الثاني ما لضر الملازمة وهو كذا مقدمة ناشئة عن
 الملزوم لوجوب استأ الثاني مصير تلك المقدمة فيلزم
 لمنع الملازمة كما يقال ليس الا اننا نحتاج ان يكون استأ
 قول الا بيان اما حوانا وجميع ما نفع الخلق ضرورة ان الا
 على بعد ثبوته حوانا يمنع ان يكون خاليا عن الحيوانية
 والجسمية فالما نفع الخلق ملزمة لكون الانسان حوانا لكنها
 كاذبة اذ لو كانت صادقة يلزم من استأ كلامهم منها كقولهم
 بل هو الآخر وليس كذلك اذ لا يلزم من استأ كونه حوانا
 فاذا ذكر في الثاني وهو ان بعض احد مدعى لا يستلزم عين الآخر
 بعض في الملازمة فيجعل اليأس يستند لمنع الملازمة

منقول

منقول لا ان الانسان لو كان حوانا لصدق انه اما حوان
 او جسم مانع الخلق واما لصدق ان لو كان استأ كونه حوانا
 لكونه حوانا وليس كذلك كما ذكرتم وقد سطر من الدليل
 الدليل متقيا له ويقال له وضع ما ليس على كذا في
 المقاطعات متقيا كل دليل متقيا كان على مقدمة من
 الدليل اربعة اصل المطلوب بحبان سطر انه صل يلزم
 ما ادعاه اذ لا اذ رب دليل في ولا يلزم منه المدعى وقد سطر
 في الدليل مقدمة من مقدمات الغامضة وهي التي يكون
 عند الخلق مقلد وذلك كونه الطينيات ولله بيان غاية
 الطينيات والكدمات على الطين والزلزال المضمين
 بذلك واما العلقات فلا يجوز فيها استئمال الا لبيان
 اذ الدعوى فيها ايها ما تبه في نفس لا حول عنه المحقق
 وذلك لا يحصل الا باستئمال مقدمة كمنه في نفس الامر

قال واما المقاطع ان قوله كما في الخطب **اقول**

اما المقاطع فموجب الاحتياط فيها اذ ربما طعن وقد ع
 للدور ولا يكون دورا كما توقف الشيء على متعلق شيء
 والآخر على الشيء مطلق الدور لموقف الجنس الفصل
 وموقف النوع على الجنس مطلق ان الجنس متوقف
 على النوع في جميع الدور كما قال ليس شيء من الحاس
 الطبيعية موحدة بلذم الدور اذ الجنس متوقف على احد
 انواعه وكل نوع متوقف على الجنس الطبيعي كونه حوانا
 لا نوع فاذا علم ان الجنس متوقف على الفصل اربعة
 من العلل رالت الشبهة وربما يقع دور ولا يكون
 مثل المضا نفس كالحق واليقين وذلك لان الدور
 على قسمين احدهما ما يتوقف كل من الامرين على الآخر
 الثاني كوقف المعلول على علته وذلك يكون محال لا
 يتم الشيء على نفسه والثاني مالا يتوقف كل منهما على الآخر

توقف الساخر لكن محبا ان يكون معا كالا يرد مع البني و ذلك
غير محال وسمى كل دورا محبة وثبوتها صا السبب في عدم
النظام هذا القيد كبروت المطلقة وعدم الدلالة لان كلا
منها مع الآخر بالضرورة من دون كل منهما على وجهه فيقال
المرعى بابت لان عدمه يتوقف على تحقق بعضه وحقق بعضه
على عدمه فعدمه يتوقف على نفسه فيكون محال فافهم ان
اصد السبب في تحقق السبب لارالت البنية هذا اذا
كان استقفا صا السبب في تحقق السبب فيكون محال فافهم ان
اما اذا كان عينه والحق هذا يكون استقفا السبب في
الموضوعات ان عن معتبرا واحد ولا يتصورا للدور ورايظن
وفوق التسلسل فلا يكون كذلك او يكون لكن لا يكون محال
سأله الاول كاشف لو كان حصول الشيء في المحل امر او
لكن حاصله ايضا المحل لكونه عرضا فيكون حصول
حصول اخر وبعود الكلام في حصول الحصول في السبب
فاد اعرف ان حصول الحصول بنفس ذاته الا امر زائد ذات
الشبهة وذلك لان ما يكون ماهيته بين الحصول فلا يحتاج
في حصوله الى امر زائد بلها هتة كانه كذلك وكذا كل صفة
مفهومها مفهوم موضوعها كوجود الوجود والعدم والرفع
ووصدة الوصدة وقسم القسم وحدث الحدث وما جرى
هذا المجري وكان ان الواحد يلزمه كونه نصف لا ينصف
المرس كونه ثلث الثلاثة وثلث الثلاثة ربع الاربعة
هذا الى غير النهاية تقطن تحقق التسلسل وليد كذلك
فان امثال ذلك من اعتبارات العقل فتم في معتبره سوط
يقع التسلسل ولا يكون محالا كما يكون من طرف المعلوم الى
اعلم ما معلول ومعلولها معلول اخر واذ لكل المعلول معلول
آخرا الى غير النهاية فان البرهان الدال على استقفا
التسلسل الذي من طرف الجهد اي يكون الشيء معلوما

كونه

علم

علم اخرى وعلى هذا الى غير النهاية ودر نظرا اجتماع السبب
ولا يكون كذلك كما في المضايقة في الجهة او الاطلاق
الكم او كيف كقول كل حب بالمكان ليس كل حب بالمكان
او كل حب ليس كل حب بالمكان احدهما وصفيه دون اخرى
كما وقع في قول كل محمول مطلقا يمنع الحكم عليه فاد الاستفسار
صحتها بما ظهر على الساقص والمحل متى يكون شرطاً
الساقص مستقدا او مدبطن على السبب على السبب
كذلك كقولنا بعض الموجود معدوم فان معناه بعض
عليه انه موجود في المحل فهو معدوم في المحل اللهم الا ان يكون
الموضوع او المحمول مستقدا بالذات كقولنا بعض الموجود
دائما معدوم او بعض الموجود معدوم دائما فانه يحل
السبب على السبب ودر بطن سلب الشيء عن نفسه
او سلب لانه عنه وذلك على قسمين احدهما لا يكون سلب
و بطن والماني ما يكون ولا يكون محالا سلب لا ولا كقولنا
بعض الموجود ليس موجود ومعناه ان بعض ما هو
موجود في المحل ليس موجود في المحل كما مر مثال الثاني
متى لم يكن الشيء الخارج فيصدق سلبه عن نفسه او سلب
عنه بحسب الخارج اذ يصح ان يقال لمشي من الخلة في الخارج
خلة ولمشي من الخلة في الخارج بعبء كما عرف في المنطق
وكذا الصدق بحسب الحقيقة لان الخلة يمنع وقد مر ان
الحقيقة كون الموضوع مكنا قال ولما اللغات
الى اخره اقول ما مر كان اقاربها ذاتا عقليا
اما اللغات وما يتعلق بها في كثير من اللغات فيقال فيها النقل
من اهل ذلك الفن والفرع المحال والمشارك في الشيء
والخصيص والعقل والمضمار وهو ان يكون شيء مقدرا
كأنه قوله نعم واسئل القهية والسائل ان يطلب صحة
العقل واما المحال والمشارك والمضمار والخصيص

المجاز

ذلك ما هو في بطنها بالاصل والخرج الاصل عبارة عن
 كون الشيء في عالم معارضة معارض ان يقول الاصل هو
 ارك المعنا متعلقا لمعارضه معارض فلا يصلح ان يستعمل
 الالفاظ الحقيقة دون المجاز ما لم يعارضه شيء من فوائد
 المجاز كالتلفيف الكلام وعذوبته واتساع الابدع من السجع
 والترصيع وعزده لكل ورعابه ورون الشعر والقافية
 بل الحقيقة انك من المجاز بل من المجاز بوجاهة خلاف العلم
 اذ انتم سبق الى المعنى الحقيقي وترك الاصطلاح
 لان الواضع اصطلاح على انما يتطرق هذا اللفظ
 فربما المعنى الفلاني فلما رتبته المعنى المجازي بل قد
 الاصطلاح ولان الحقيقي ارجح لكونها بالوضع وهو
 المجاز فلما استعمل المعنى المجازي بل قد ترجح المخرج والجمهور
 في تعريف الاصل انه دلالته مستمرة ما لم يعارضه معارض
 وهذا غير صحيح بل انتم تقولون الاصل العدم والعدم ليس له
 دلالته مستمرة ولذا الحقيقة لفظ مستعمل في مرادو الخطاب
 وليس اللفظ دلالته مستمرة هذا في استعمال الالفاظ
 واما في الاستعمال فاذا وجد اللفظ مطلقا وجد على
 على الحقيقة ما مر ان المصطلح هو الحقيقة اما اذا وجدت
 فيه خالية او متعلقة تعرف اللفظ عن كونه حقيقة
 حله في المجاز اما الخالية فكما علم بحسب العقل مثل قوله
 جاء ربك اذ العقل حكم ان المراد منها ليس بجي الرب
 لتعاليه عنه او علم بسبب خصوص الواقعة ان المراد
 مجازي كما يكون الحكم في ذكر الشجران ويذكر المراد فانه يعلم
 انه مراد النبي واما المتعالية فكما علم سياق الكلام
 انه تكلم بالمجاز كما يقال رأت اسدا يرمى او رأت بدرا
 سكره واذا علم ان الاصل هو اول المعنا فليس في معارضة
 معارض فنكون الشيء ارك لما في اسفاؤه سبب محقق

معارض

معارض ونعم لظنون يستعملون الاصل في استعمال المجاز
 والمضار وغير ذلك مطلقا كما يقولون مثلا لا يجوز استعمال
 هذا اللفظ في هذا المعنى لانه ما وضع له فاستعمله
 بطريق الحقيقة باطل ولذا بطريق المجاز اذ الاصل هو العلم
 فليكن بل ان يقول الاصل لا يوجب استعمال المجاز بل هو
 عديم ما لم يوجد شيء يوجب لكن هو هنا وصدق ذلك في ذلك
 ما هو مروج له من تلفيف الكلام واصناف الابدع والوزن
 والقافية وغير ذلك ولزوم امر مستبعد على تقدير
 الحقيقة **قال** حاشا الى المصداق **اول** استعمل
 من الحد لغيره زمانا يمنع الامور الباقية على تقدير
 امر اذا كان ذلك الامر منعنا اما في نفس الامر او عند
 وهو منع التقدير كما منعنا في الكل الاول من التمييز
 مثلا اذ قيل متى صدق كلما كان آية محذو كلما كان
 قد محذو متى كلما كان آية فهذا يقولون لا ثم انه محذو
 وانما منع انما لو منع الكبرى صادقة على تقدير منع
 محذو المحال صا ان نستلزم المحال وكذا منعنا عكس
 السبق على تقدير اننا الله لم لا قيل متى صدق كلما كان
 آية محذو حيان بصدق كلما لم تكن قد لم يكن آية محذو
 بل قد لزم العكس وانما لزم ان لو قيل الاصل صادق على
 لم يكن قد وصدق محذو لولا استلزم المحال المحال
 وكذا منعنا استعمال استلزم الشيء لشيء والشيء بغير
 على جواز كونه محذو في محال ويجوز العلم في جواب هذا المنع
 بصعوبة واحاب فهم من الحد لغيره كما انما في سجع
 بالضم وهو احد التقدير بصدق المقدمة الممنوعة
 كما في لواء اما في الترتيب الكبرى صادقة في نفس الامر
 فالمضم إليها لصدق مقدم السجحة صدق اليها وكذا
 قالوا في العكس الاصل صادق في نفس الامر فالمضم اليه

في قوله
 في قوله
 في قوله

لو صدق بعض الناس صدق بعض المتكلمين ولما انكر
غيره ما ردها الخواص ضعيفا لانه يعينه اعادة ما منع
من غير دليل فليمنع ان يقول سلطنا انه لو كان المقدر
مضاهي الحق في الصادقة لحقوا المطلوب لكنهم
انه كذا نك وانما يكون كذا نك ان لو بيعت الحق في الصادقة
على هذا المقدر وهو كون الكلام واذا عرفت هذا
فاعلم ان هذا المنع قد يكون حقا وقد يكون باطلا
فحيث يكون المقدر مضاهيا للباقي فانه يستلزم
كاسره الباسر المركب من الخصم والمثلية لكونه كما كان الخلق
موجودا فبعض البعد قائم به انه واما في من العام بزمانه
فان كون الخلق موجودا واما في صدق الخلية الصادقة فيكون
وجه لا حرج عنه الا في غير المدعى ولا يحصى ان انكر
الشيء انا نحن الكلام بان يكون الخلية صادقة على قدر
المقدر واما الثاني وهو ان يكون صادقا لكون المقدر
مضاهيا للباقي اصل فان المقدر قد لا يكون مستلزما
لعلم الباقى فهذا المنع هناك عناد محض ولا يكون
في هذا الزمان فكونه مطلقا وطريق جوابه ان ينظر
ان المقدر هل يكون نفسه معندا للمطلوب او لا فان كان
معندا لجوابه سهل كما سبق ان كان فان لم يكن معندا
جوابه طريقا ان اصلاح المقدر في نفس الاستلزام اما
المطلوب فيقول بقدر الشيء قد يكون على انه معذور لانه
حق كانه مقرر بان الخلق زمان وقد يكون على انه حق
في الخارج كما في سوق السهم بحيث يقال لا في من ان يكون
الواقع كذا او كذا فان كان كذا او وجود الخلق على ان
المطلوب غير محال وعلى الوجه الثاني محال وايضا على ان
لا يصح ان يكون المقدر مضاهيا للباقي بل يكفي ايضا الخلق
او امتناعه بدون اللازم واما في الاستلزام فيقول

المقدر

المقدر لا في من ان يكون مستلزما لعلم الباقى لا جاز
ان يكون مستلزما والا لكان منافيا للباقي في بعضه
عدمه اذ المقدر ماضى يقين لانه ويمنع بدون لانه
وليس كذا نك اذ لا منافاه بين المقدر والباقي لا احتياج
له الى علم الباقى فان قيل لم يمتنع انه لو كان مستلزما
الباقى لكان منافيا للباقي لم يمتنع ان يكون مستلزما
له ايضا فان المحال جاز ان يستلزم البعض قلنا
لو كان مستلزما للباقي ما اذ عينا فان قيل سلطنا
ان المقدر ليس مستلزما للباقي لانه في نفس الامر لم
يكون ان يصير مستلزما على قدر كفايته لان محله
فيما ان يستلزم المحال تلك حقيقة وان كان محال لكن
حقيقة على انه مفروض لا على انه محقق ليس محال بل
محال فان قيل سلطنا انه ليس كذا نك مستلزما للباقي
اصلك لكن لم يمتنع ان معنى الباقى على قدره بطريق
الامتناع بطريق التدرج قلنا لا يكون الحق رديا
فيه فبغير حاصل المنع انه لم يمتنع ان معنى هذا الباقى
فما يدل على موافقه من الضرورة والدليل جوابه انه وادخل
هذا ان الاصلان سهل الجواب سهل يقول في الباقى
المذكورة ان المراد بالملامحة ايضا طبيعة الملامحة
وجه سقط المنع اذ لا حاجة على هذا التفسير الى تقدير
شيء حتى يرد المنع على ذلك المقدر بل يكفي تصور المقدر
وتقديره وهذا فيكون معنى قولنا كذا نك ان استشهد
كان في جهز ان اب معصية واحدة معصية اخرى
يلزم ان يكون اب معصيا لجهز ان يقول معناه ان اب
يمنع بدون جهز وهذا المقدر كصدا هو المراد من
ولا يحتاج وقد مر لهذه الشبهة جواب آخر المنطوق
ماد كرامتنا اسهل والحق بالحق به كصدا المقصود

وكذا في العكس نقول لما كان متلفعا الاصل متلفعا لكأن
وحب ان يكون بعض لازمه متلفعا لمتلفعه واذا كان
بعض متلفعا لازمه والمقدرة حلا فيه او نقول لما كان متلفعا
الاصل متلفعا بدون لازمه يكون بعض لازمه متلفعا
بدون بعض متلفعه والممكن ان الاصل متلفعا بدون
وكذا يجب عن هذا وطريق في الاستدلال كما عرفت
هذا اذا لم يكن في المقدرة متلفعا للمطلوب اما اذا كان
كما يكون للمطلوب من القياس المذكور استقانا الاصغر عكس
المتلفع استقانا بعض اللان محو اب المتلفع ان يقال في قول
سمى الامر بالمتلفع على هذا التقدير ان لم يكن متلفعا
بشيء ما ذكرنا سالما عن المتلفع وان استمر يكون هذا التقدير
كل في الواقع وما يكون متلفعا لمتلفعه الواقع يكون
متلفعا في الواقع ضرورة او نقول فيكون هذا التقدير
متلفعا للواقع وما هو كذا فيكون متلفعا في الواقع
او نقول فيكون المتلفع محال في الواقع وفيكون متلفعا
فان قيل في ذلك انه لو استقانا بالمتلفع على هذا التقدير
يكون هذا التقدير متلفعا لمتلفعه او متلفعا لشيء
لم يحوز ان يكون استقانا على هذا التقدير بطريق
المتلفع في ذلك فذكر جوابه ان هذا لا يكون منع
التقدير بل منع امر ثابت ولبس جوابه او يقال في
الكبرى على تقدير الاصغر الملازمة على تقدير بعض
اللان بل في الكبرى على تقدير الاصغر في الاول وبعض
الملازمة على تقدير بعض اللان في الثاني لكن لا يكون
المتلفع باطلا بالدليل الذي يدل على بطلانها بل في
استقانا التقدير الذي منع عليه في ذلك استقانا المجموع
اي صدق الكبرى مع الاصغر في الاول وصدق الملازمة
مع بعض اللان في الثاني لكن الكبرى والملازمة صادقة
في

التقدير
المتلفع
في الواقع

في نفس الامر متلفعا استقانا الاصغر وبعض اللان وهو
المطلوب واورد بعضهم منع التقدير على شئ التردد
في كل موضع يقال في ذلك من ان يكون هذا او ذاك فان كان
هذا كذا وان كان ذاك بلزم كذا يقال في قولكم في التقدير
ان كان هذا امكذا وان لم يكن كذا التقدير بغير استقانا
واذا قدر احد ما جاز ان يكون الواقع خلافا فصدق
الشيء في بعضه لما زان في لزمه ما ذكرتم لان الاحمال جاز
تستلزم الاحمال فلو عابها في ذلك من ان يكون خلافا
المقدرة واقعا او لم يكن والاول باطل لانه لو كان خلافا
واقعا لما كان الواقع هو التقدير خلافا متعلقا بالشيء
وهو ان لم يكن خلافا واقعا ولزم ما ذكرنا فتقولون
هذا ايضا شق التردد في السؤال بعينه واراد عليه
واعلم ان هذا المتلفع متلفعه وعناد بعض كمتلفع في
ان تقدير الاشياء على قسمي احدهما تقدير الشيء على ما هو
في ذاته محقق كما في مقدرة الملازمات والثاني تقديرها على
محقق واقع حيث يقال لو كان الواقع هو هذا كما يقال
في شق التردد والاول جاز ان يكون الواقع خلافا واما
الثاني فلا يمكن ان يكون الواقع خلافا لان ذلك تقدير
الواقع لا تقدير الشيء واقعا حتى يكون خلافا **قال**
القسيم ثم الى قولكم يكون متلفعا ذكرنا **اقول**
القسيم الثاني في القسط فاسبابه افعال المتلفع اما ان
يكون في امور خارجة عن الدليل او في نفس الدليل
والاول متلفعا لمتلفعه بالعرض وهو اما ان يكون عاما
يستعمل كل واحد من الخصم في الدليل المتعارف او يكون خاصا
بالمتلفع او بالمتلفع كما ذكر في الكتاب هو غنى عن الشرح
واما الذي في نفس الدليل فالسبيل العام فيه علم المتلفع
الشيء ومنه سببه لانه لو لم يستفهم شيئا شاملا لما استعمل

ب
ل

ما

المعاني في العلق اما ان يكون سبب المادة او الصورة
 او بها جميعا واسباب العلق السبب في عشرين
 لان العلق اما ان يقع في اللفظ او المعنى والاول اما في
 مفردات اللفظ او مركباتها اما الذي يقع في المفردات
 ثلاثة لانه اما ان يكون من مادة اللفظ او صورته
 والاول انما يكون لكونه مدلولات مادة اللفظ مجتمعة
 ويدخل فيه الاشتراك والحجاز والتشكيك وثالثه لفظ
 واما الذي من صورة اللفظ فكا اشتراك الصورة
 صيغة المضارع فانها مشتركة من الحال والاستقبال
 وكذا لفظ العقود مثل بعث وكتب فان صيغتها مشتركة
 من الاخبار والماضي وكصيغة المختار فانها مشتركة من
 الفاعل والمفعول وكصيغة العاقل الذي علم وان
 يظن ان القول فعل صدر عنه صدور الفعل عن
 والتفعل وفعل بمعنى مفعول فان صيغتها مشتركة
 من المذكر والمؤنث والتفعل فانه قد يكون للفاعل
 للمفعول واما الذي من عوارض اللفظ فكالاعراب
 والاعجام والعتيف والتشديد واما العلق الذي يقع
 في المركبات فثلاثة لانه اما ان يتعلق بمبنى التركيب
 او بوجود التركيب او عدمه والذكر يتعلق بمبنى التركيب
 وهو ان يقع في التركيب اشتراكا كقولنا ضرب زيد
 جاز ان يكون فاعلا وجاز ان يكون مفعولا اذا اختار
 الى الفاعل ومدى ما في المفعول وكقولنا الكاتب
 اذا كتب شيئا فهو كاتب فان هو جاز ان يكون عابدا الى
 وجاز ان يكون عابدا الى الشيء وكقولنا العاقل اذا اختار
 شيئا فهو مختار لان هو جاز ان يكون عابدا الى العاقل
 التي واما الذي يتعلق بوجود التركيب وعدمه فكما يظن
 الموجد معدوما كقولنا الخنة زوج وفرد وكلما كانت

اذها

ووجاه فردا في زوج لان معنى قولنا الخنة زوج وفرد
 انها مركبة من الزوج والفرد لانها موصوفة بانها زوج
 وفرد وكقولنا المهيول في الصورة جسم لان المعنى ان
 والصورة مجموعها جسم لان كل واحد منها جسم
 المركب او يظن التركيب المعدوم وهو كقولنا شاعر
 وطبيب ما صدق طين انه شاعر ما صدق كقولنا الانسان
 حيوان فظن ان مجموعها من حيث المجموع حيوان وهذا
 مركب المفصل لهذه ستة اشياء يتعلق باللفظ
 اللفظ الذي يكون له جل المعنى فاما ان يكون بالنسبة
 الى السقعة او لم يكن فان لم يكن فلما ان يتعلق بصفة
 النضيبه او بها جميعا بان يوضع احدهما مكان الاخر
 الذي يتعلق باحد الطرفين خاصة يرجع الى فساد
 اما ما ضد غير الطرف طرفا او لوجه آخر يسمى اعتبار
 الحمل وكما اصناف مثل احد المخوف مكان الاخر العكس
 وسمى بتبدل اللحق بالمخوف كقولنا الكاتب موجب
 المصابع مطلق ان ذاتا كاتبة موجب لتحرك الاصابع
 وكما قد عكس اليه الضرورة ان المحمول اذا كان ثابتا
 للموضوع كان الموضوع ايضا ثابتا للمحمول فتنعكس
 اليه الضرورة ضرورة فاصد بدل الموضوع لوجه
 وبدل المحمول ملحوظ ومنها اضما بالعرض مكان ما يلد له
 كقولنا حارس السفينة متحرك وكل متحرك يتقل من مكانه
 فحارس السفينة متحرك بالعرض وهو اضمتحرك بالذات
 والما صدق ان كل متحرك يتقل من مكانه ومنها اض
 ما بالضرورة مكان اضما باللفظ ومنها اضما مع الشيء مكان
 ما به التي ومنها تبدل الما ص بالعام وتبديل المقيد
 بالمطلق ومنها تعدير الجهة والمكان والزمان والاعتبار
 الثلث واذا البعض مكان الكل كقولنا بسط طيوس

الاعتبار

الفلك ليس بعدى و الا لو كان على القطر الطول الخلة
 فلا يكون عدسيا فقد اذ بعض المقدم متدا وبقدر
 ومنها اذ كل مكان البعض كما يرضى المسمى كليا واما الذي
 يتعلق بطرفي من القطر فهو ان يكون كل منهما مكانا
 وسمى اياهما العكس كما حكم ان كل موجود في الجهة بنا على ان كل
 ما في الجهة موجوده و كما قيل ان البياض ليس يكون حقيقة
 بل هو ترك من العكس من صور سطوح الاجسام المتشابهة
 بعضها الى بعض كما في الثلج ما ذاعلم ان هذا السطح
 متى وجد البياض طين ان البياض حيث يوجد
 هذا السبب فاذ ان القسمان نشأت من الهوى و يكون البياض
 في نفسها بالنسبة الى النسخة واما الذي يكون بالنسبة الى
 النسخة فهو على اربعة اقسام فمن القياس على من ان يكون
 على هيئة ضرب من اربعة اقسام كان فاما ان يكون من غير
 احد المقدمين او لا فان كانت تسمى بمصاد رتبة المخلو
 كقول كل اثنان بشر وكل بشر ناطق فالبشرى والبيضة
 واحدة لان النسخة وهو قولنا كل انسان ناطق غير قولنا
 كل بشر ناطق اذ الانسان والبشر مراد فان وان
 لم يكن النسخة عين احد المقدمين والبيضة يكون القياس
 غير مفيد بالنسبة الى النسخة فكون النسخة مفيدة للبيضة
 المطلوبة ولا تكون مفيدة اذ لم يكن ان يكون في بيضة
 تركيب زائد على نفس تلك المقدمة او لا فان لم يكن سمي اذ
 ما ليس بعلم علم وان كان سمي جميع الحيايل في علم وان لم يكن
 القياس على هيئة ضرب من يكون البياض من جهة الصلابة
 فاعترضت الاسباب البسيطة في اني عشرتها ستة منها في
 الملقاط ستة في المعاني وقد نال في بعضها اقباح اخرى يعني
 معرفة ما يعطى عنها ولقد ذكر على هذا الترتيب عدة من المعاني
 يكون مثلا ما ذكرنا قال الاول الى قولنا و هو المكن

الاقول

الاقوال اقول المفاتيح الاولى في اشتراك اللفظ
 واجب الوجود واحد لانه لو تعدد و اقل ان يكون اثنين
 و هو الوجود بالذات مشترك بينهما و لا بد من ان يكون
 الواجب بالذات يمنع الوجود عن احد المعنيين او لا فان
 كان يمنع الوجود كان في وجود الواجب الوجود بالذات
 يوجد ذلك المعين و لا يكون واجبا لوجود واحد وان
 كان واجب الوجود بالذات حائزا لوجوده عن غير
 المعين بل هو ان يصير ذرة الواجب مكنية لانه متى
 الواجب عن الواجب صار مكنية حليته ان لفظ
 الوجود مشترك بين معنيين معنى الواجب بدون ذلك
 المعين و معنى ذلك المعين بدون الواجب في الوجود
 بالذات مشترك معنى الواجب بدون ذلك المعين فلاح انه لو
 الوجود مشترك لاصار الواجب غير واجب لانه لو وجد
 لذلك رغب ايضا وان اراد معنى ذلك المعين بدون
 فلاح انه لو امتنع الوجود كان الواجب قاصدا لوجوده
 ان لا يوجد ذلك المعين بدون الواجب اصلا و يكون
 الواجب عام منه المفاتيح الثانية ايضا كانت
 اشتراك اللفظ واجبا لوجود واحد لو كان الوجود
 اما واجب او مكن و لم يمتد الى شيئا اما الاول فلا
 المجموع محتاج الى كل واحد منهما واما يكون محتاجا لكون
 واجب واما الثاني فلا ان المجموع لو كان مكنيا لما لزمت
 استقامته محالة و الثاني باطل لان استقامته المجموع انما يكون
 بان يمتد احداهما او كلاهما و استقامته الواجب محال
 ان لفظ المجموع مشترك بين المأخوذ بين معا و بين المجموع
 المركب منهما مع الهية الاجتماعية فان اراد بالمجموع الاول
 فلاح انه ليس لواجب وان اراد به الثاني فلاح استقامته
 استقامته المجموع لانه ان يمتد المجموع فاستقامته الواجب

واجب

من سبب الواجب المقتضى **المقالة الثالثة** في المحار والواجب
 غير مرجح بالذات اذ لو كان موجبا بالذات لكان معلولا
 الاول لم يزل له بالضرورة اذ لو انك عنه لم يحتاج الى شرط
 ملة يكون المعلول الاول موقفا لشرطه واذا كان معلولا
 الاول لم يزل له فلهذا من ان يكون معلولا الاول جائزا **العدم**
 لكن فان لم يكن جائزا لعدم كان واجبا بالذات فيلزم ان
 يكون الواجب بالذات معلولا لغيره وانه محال وان كان
 جائزا لعدم يكون الواجب ايضا جائزا لعدم **المحلولة**
 عدم المانع لوجوبه ان عدم المانع **المقالة الرابعة**
 في اصل الرضخ انما كان لما يصح وقوعه في الواقع ثم انظر
 في مساواة نسبة الوجود والعدم الى الذات مجازا فان
 مجازا لعدم المعنى الاول فلاح انه لو لم يكن جائزا لعدم
 لكان واجبا بالذات لم يلزم ان يكون واجبا بالغير **العدم**
 والوجوب بالذات في مقامه جواز العدم بالمعنى الاول بل
 في مقامه المماثل بالمعنى الثاني وان لم يكن جواز الوجود
 الثاني يكون معناه ان نسبة الوجود والعدم الى ذاته
 واحدة ولا يلزم من مساواة بسيط في اللان الى ذاته
 نسبة طرفي المذنب الى ذات المذنب **المقالة الخامسة**
 الرابعة في التشكيك وجود الواجب غير **المقالة السادسة**
 اذ لو كان مجردا فلهذا من ان يكون الوجود من حيث هو
 مقصوبا للمجرد اذ لا مجرد او غير مقصود لشيء من الكمال
 باطل اما الاول فلان الوجود من حيث هو لو كان مقصوبا
 للمجرد لكان وجودا امكن ايضا مجردا وليس كذلك
 واما الثاني فلان الوجود من حيث هو لو كان مقصوبا
 للمجرد ان يكون وجودا واجبا ايضا غير مجرد هذا اختلف
 واما الثالث فلان الوجود لو كان من حيث هو غير مقصود
 منها لكان التجرد واللا مجرد له من الغير فيلزم ان يكون
 مجرد

مجرد الواجب لا ينفصل وذلك محال **المقالة السابعة** الوجود
 ليس معنى واحدا في الممكن والواجب بل هو مقول على وجود
 الممكن والواجب بالتشكيك في حاز ان يقتضي وجود **المقالة الثامنة**
 التجرد ووجود الممكن **المقالة التاسعة** تجرد فلهذا يلزم ان يكون
المقالة العاشرة في قوله فلما يلزم الموقف **المقالة العاشرة**
 المقالة **المقالة العاشرة** في قوله فلما يلزم الموقف **المقالة العاشرة**
 المركب يمنع الوجود لانه لو وجد لكان له علم تام وذلك
 ظاهر لكن سبحانه ان يكون (علم تام) اذ لو كان له علم
 لجميع اجزائه ان كان جزءا للعلمة التامة يلزم توقف العلم التام
 عليه اذ مجموع الاجزاء هو العلمة لكن المعلول متوقف على
 علمه التامة فلهذا الدور وان لم يكن جميع اجزائه جزءا لها
 يكون بعضها خارجا عنها لكن المعلول محتاج الى علم
 التامة الى شئ اخر لانها اجزاء محتاج الى علم يستغنى
 المركب عن ذلك الجزء وانه محال **المقالة العاشرة** المحتاج الى العلم
 التامة وجود المجموع لا نفس المجموع فدخل مجموع الاجزاء
 في العلم التامة لم يوجد الدور لانه محتاج الى العلم التامة
 مجموع الاجزاء الى وجود المجموع ووجود المجموع محتاج الى
 العلم التامة فتدور في الملقوق وهو المركب لكان **المقالة العاشرة**
 وهو وجوده ويمكن تقرير هذه المقالة لوجه اخر وهو
 نقال لوجود المركب فلهذا من ان يحتاج الى كل اجزائه
 لم يحتاج فان احتاج لجزء احتاج الى شئ الى نفسه لان كل
 الاجزاء نفس المركب وان لم يحتاج الى كل اجزائه يستغنى عن بعضها
 فلهذا استغنى المركب عن بعضها وذلك محال **المقالة العاشرة**
 المحتاج الى كل الاجزاء وجود المركب **المقالة العاشرة**
 الى كل واحد واحد الى المجموع فانه **المقالة العاشرة**
 السادسة في قوله ما بالذات لكان ما بالعرض كل وجود
 قد يزل من مرفوعه قد يزل من وجود الواجب **المقالة العاشرة**

احد الامرين وهو اما وجود ذلك الموجود او عدمه بل انه كلما
 فرض وجود الواحد بحياض ضرورة بل انه لو لم يجد
 شيئا لزم ان يقع التفسير على تقدير وجود الواحد
 واقع فليكن حوا ان يقع التفسير على تقدير وجود الطرفين
 فاذا كان وجود الواحد مستلزما لـ لكنه غير مستلزم
 لعدم ذلك الوجود والامام وجد اصله فليكن مستلزما
 لوجوده ووجود الواحد قد يمتنع ايضا فمذ ذلك الوجود
صحة الخللاد منه انما يمتنع ان لو لم يمتنع وجوب الامر
 بتدبر الخللاد من وجود الخللاد من وجوبه في نفس الامر
 بحسب ذاته لكن وجوب احد التفسير لاداة المقتضى
 فلا يمتنع الخللاد من مقتضاها بالذات وهو وجوب احد
 التفسير في نفس الامر مكان ما بالعرض المقتضى
 الباعية ايضا في احد ما بالذات مكان ما بالعرض اجتماع
 التفسير ممكن بل انه لا يمتنع ان يكون علمه السامية محققه
 او لا وان كان محققه بل ان يمتنع اجتماع التفسير محققه
 بل مكانه وان لم يكن علمه السامية محققه كان وجوده
 ضروريا فليكن ان يكون علمه لعدم علمه او لكنه
 عدم العلم عدم العلم فليكون عدم اجتماع التفسير لعدم
 علمها وكل ما هو بالغير كان وجوده ممكن وهو المقتضى
صحة لانه ان لم يكن علمه محققه كان علمه لعدم
 علمه لانه ان يكون هو وعلمه محققه في نفس الامر
 بحسب لذات المقتضى السامية في احد ما بالقوة
 مكان ما بالفعول الجرا الذي لا يتجرى موجود بل ان الجسم
 ان يكون مستقما الى غير النهاية بان ينصفه وينصف
 نصفه وينصف نصفه الى النهاية او يكون منقسمي القسمه
 الى جزان يكون مستقما الى غير النهاية والامر المقتضى
 ما لم ينقسم الى جزين بل ان ينقسم الى جزين يكون محققه
 ذلك

في وجود الامر
 في وجود الامر

في وجود الامر

في وجود الامر

ذلك الجسم في سبعين يكون منقسمي القسمه فيقسمي القسمه
 ما لم ينقسم وهو الجرح صحة ان اراد بالانقسام المقتضى
 بالفعول فليكن انه لو انقسمي قسمه الجسم الى القسمه بالفعول
 بل ان الجرح لو انقسمي بالعرض او المقتضى وان اراد المقتضى
 سلمنا انه منقسم الى غير النهاية لكن لكنه المقتضى
 بين الحاصرين وانما يلزم ان لو كان الانقسامات الممكنة
 حاصلا بالفعول المقتضى التاسعة في احد ما
 التي يمكن ما به المقتضى المقتضى المقتضى
 والامر لصدق احد التفسير كذب الامر وذلك محال
 لان صدق احد ما هو قوف على كذب الامر وذلك لو لم يمتنع
 يمنع صدقه وكذا كذب الامر هو قوف على صدقه المقتضى
 كونه بدون صدقه فليكن الدور اذا كان صدق احد ما
 مع كذب الامر محال لاعت اما اجتماعهما او المقتضى
صحة صدق احد ما وكذب الامر انما يكونان معا المقتضى
 شيئا على الامر فلا يلزم الدور المقتضى المقتضى
 احد المطلق بدل المقتضى كذا ان الانبياء المقتضى
 بانه جسم وكل من قال انه جسم فهو صادق المقتضى
 ان الامر ان جسم فهو صادق صحة ان اراد بقوله
 من هو قائل بانه جسم فهو صادق انه صادق
 في جميع اقواله فليكن صدق الكبرى وان اراد انه صادق
 في ان الامر ان جسم يكون المقتضى قولنا كل من قال بان
 جرح فهو صادق في انه جسم المقتضى المقتضى
 الحادثة عن انما احد المطلق بدل المقتضى المقتضى
 موجود لان الشيا اذا صار معدوما فعدمه اما ان يحصل
 وجوده ارفى ان غير ان وجوده المقتضى ان يحصل المقتضى
 والامر اجتماع التفسير المقتضى ان يحصل المقتضى
 لم يجوز ان يكون من المقتضى المقتضى المقتضى

يرتفع على نفسه لانه موقوف على احد انواعه ضرورة اذ لم
 يوجد شي من انواعه لما وجد الجنس اصله لكن كل واحد
 من انواعه مستفرا اليه لا مقدار الكل الى الجز فبين نوعه
 على نفسه حكمه الجنس يحتاج الى فصل احد انواعه
 احد انواعه المحتاج الى الجنس النوع لا يفصل انواعه
 بل يلزم توفيقه على نفسه **قال** والا الى قول
 لعدم تكرار الوسط **اقول** المغالطة السابعة عن
 في وضع ما ليس بعلم على كل وجود واجب لوانه اذ كل وجود
 موصوف بالمكان العام وانما قلنا ان المكان واجب لانه
 لو فرض عدمه يلزم الحال وذلك لان عدمه لم يمان يكون
 اذ لم يكن مان كان ممثلا كان الممكن العام واجبا ضرورة
 امتناع عدمه وان لم يكن عدمه ممثلا فاما ان يكون اجبا
 او ممثلا على المقدر من يكون ممثلا بالمكان العام
 عدمه يلزم وجوده وذلك محال وكل امر يلزم من فرض محذور
 عدمه محال يكون ذلك الامور واجبا لذاته فلو كان العام
 لذاته حكما لم يلزم من كون الممكن العام واجبا
 كون موصوفه كذلك وانما يلزم ان لو كان الممكن صفة وجوده
 وليس كذلك فقد وضع ما ليس بعلم لكون موصوف الامكان
 واجبا مكان العلم **المغالطة الثامنة** عن ايضا
 ما ليس بعلم على كالمكانات الاربع موجودة فالمثلثة موجودة
 وكما كانت العلم موجودة فهي فرد معنى كالمكانات الاربع موجودة
 هي فرد **حكم** المنبر في كبرى القياس وهي قولنا كالمكانات
 المثلثة موجودة فهي فرد غير مستقيمة مع سراج الى العلم
 معنى الكبرى كالمكانات المثلثة موجودة فالمثلثة فرد في معنى كالمكانات
 الاربع موجودة فالمثلثة حق فقد وضع ما ليس بعلم لكون الاربع
 فردا مقامها **المغالطة التاسعة** عن في وضع ما ليس
 بعلم على النوع عدد وكل عدد اما فرد او فرد معنى النوع اما

٣٩
 ٣٩

ادع

روح او فرد فنلزم انتفاء النوع الى النوع والفرد وهو محال
 حكمه كون النوع اما فرد او فرد مستقيم حقيقة فيكون
 احد جبرها صادقا فقط لا يلزم انتفاء النوع الى النوع
 والفرد وانما يلزم ان لو كان كل من جبرها صادقا وليس كذلك
المغالطة العشرة عن ايضا في وضع ما ليس بعلم على
 غير مستقيمة الى الاسم والفعل والحرف والاشياء واحد من
 الى البدن وذلك باطل وانما قلنا ان الكلمة لا تقسم اليها بل
 انتفاء احدها اليها لان الكلمة واحدة لا احد لان كل
 عليه الكلمة صدق احدها وكلها صدق عليه احدها صدق
 عليه الكلمة وانتفاء احدها صدق وسر الحاشية بوجه انتفاء
 الحاشية الى اخر اليها فلو انقسمت الكلمة اليها لزم انتفاء
 اليها منقسم التي يصير فسماله وهو محال **حكم** الحاشية
 احدها لا على المقدر واحد لا على المقدر مستقيم الى العلم والانتفاء
 في **المغالطة الحادية** والعشرون في جميع الحاشية
 البسيط واقع لانه لو قال قائل كل كلامي في هذه اليلة كاذب
 ولم يقل فيمكن ان عم غير هذا الكلام فانه من ان يكون
 هذا الكلام صادقا في نفس الامر او كاذبا وعلى المقدر
 يلزم اجتماع البسيط اي اذا كان صادقا فانه يلزم كذبه
 في تلك الساعة وهذا الكلام كلامه في تلك الساعة فيلزم كذبه
 والمقدر انه صادق فيلزم اجتماع البسيط وان كان كاذبا
 يلزم ان يكون بمعنى افراد كلامه في تلك الساعة صادقا والى
 لما كان هذا الكلام كاذبا فانه يكون صادقا في تلك الساعة
 هذا الكلام معلوم صدقه والمقبر انه كاذب فيلزم اجتماع
 البسيط وهذه **المغالطة** مشهورة ذكرها في صحتها وجوهرها
 والحق ان صحتها صعب جدا **حكم** ان يقول المخبر عما
يعبر يا رادة المخبر فان اراد العايد بقوله كل كلامي غير هذا
الكلام فلا يلزم اجتماع البسيط لانه في يلزم من صدق هذا

صدق عليه

الكلام كذب كلام اخر من كذب صدق كلام آخر فلا يتوارد
والكذب على شئ واحد ولا يكون هذا الكلام كاذبا اذ ليس
كلامه بغيره بل هو هذا الكلام فلا يصدق عليه انه كاذب
صادق وان اراد هذا الكلام وعينه فيكون كانه تكلم بهذا
الكلام ثم قال باني ان هذا الكلام كاذب وذلك لان
اذا اراد دخول هذا الكلام في هذا الحكم يكون المحمول وهو
غيره في هذا الكلام ويكون هذا الكلام جبرا وايضا يكون
غيره لهذا الكلام وهذا الكلام محبر عنه فقد جمع في هذا
الكلام خبرين كل منهما معلق بالصدق بخلاف ان هذا الكلام
كاذب قوله لا يكون بعض افراد كلامه صادقا فلو كان
الجبر الثاني صادقا لم يمتنع ان هذا كاذبا صدق قولنا هذا
كاذب في كل ما يلحقه اليقين لعدم توارد الصدق والكذب
على شئ واحد ويمكنه حمله ان يقال بخلاف ان هذا الكلام
قوله لا يصدق قولنا بعض افراد كلامه صادقا فلو كان
يلزم بعض افراد كلامه ليس بكذا ويكون ذلك لبعض
البعض المحذور مصدق على ذلك البعض انه ليس بكذا
ولا يصدق انه صادق لانها الموضوع وهذا حله الا انه
متى علم ان الكلام الذي لم يتكلم به بغيره انما اصله
ان يقال انه كلامه بغيره انما هو الحق انه لا يصح المفاطمة
الساكنة والعزود ايضا في جميع الامكان وهذه ضحاك
وكل ضحاك حيوان متعلم للامان وهذه حيوان ليس كذلك
اذ غير الامان ايضا حيوان صفة الصغرى مركبة من
الامان ضحاك ولا شئ من غير الامان بل ضحاك والطائفة
لها في الامتاج اذ الصغرى السالبة لراية الامان لا يصدق
المفاطمة السالبة والعزود فما اذا لم يكن اليقين
على صفة ضرب متعلم وقد علم من المصطفى اقسامه وهو ان يكون
بموقف شرط من شروط الامتاج ويقع سببه في كل اعطاف
كثير

المال

كثير مثل قولنا انه انسان والامان كثر متعلم منه كثر فساد
لعدم كون الكبري كذا اذ لا يصدق كل انسان كذا وكثر الامان
له متعلم وكل شئ متعلم به الامان بمت وفساده لعدم
تكون الوسط **قال** ولما المفاطمة العامة الى اخر
الكتاب **اقول** ما مر كات المفاطمة المختص
المعاد ولما المفاطمة العامة التي يمكن بها اسباب كل
مطلوب فكثير واكثر ما يلحق الخلاف يكون من هذا القبيل
والمفاطمة العامة التي يمكن بها اسباب المطلوب اسباب
بعضه متعلمه عدة منها ضاعف بكتاب المفاطمة
الاولى لو كان المدعى غير مستلزم لارضا في امر واقع وليس
الامر بغير وجوده اذ لو كان والحق حق فكذا السال اما
الملازمة فلا ان المدعى لو لم يكن مستلزما لارضا في امر واقع
في نفس الامر بغير وجوده اذ لو كان عدمه باني في نفس
الامر وجوه مستلزما لارضا في امر واقع وهو عدمه والتقدير
ان وجوده غير مستلزم لارضا في امر واقع هذا اختلف
بيننا ان المدعى لو لم يكن مستلزما لارضا في امر واقع يلزم
موجوده واما بيان معنى الحق وهو كون المدعى غير مستلزم
لارضا في امر واقع فلا نه لو كان وجوده مستلزما لارضا في
امر واقع لكان عدمه استلزما لرفع الواقع مستلزما لعدم
المدعى بعكس النقص وقد بينا ان عدم استلزام رفع
الواقع مستلزم لوجوده هذا اختلف وهذه مفاطمة حسنة
صحة لا ان وجوده لو كان مستلزما لرفع عدمه
خلاف المقدور ان استلزامه لرفع الواقع الذي هو
عدمه يكون حقه عدمه لا يصدق لارضا والمقدور انه
غير مستلزم لرفع الواقع في نفس الامر بل عدمه هذا التقدير
بما يلزم الخلف ولو قيل نحن نقول هكذا لو كان المدعى
غير مستلزم لارضا في امر واقع لم يمتنع لارضا عدمه

لا يمتنع لارضا عدمه مستلزما لارضا في امر واقع
لا يمتنع لارضا عدمه مستلزما لارضا في امر واقع

بل قد وجد المدعى ما يقتضيه حق فكذلك الحال اما الملازمة
 فكما مر واما المقدم وهو كون المدعى مستلزما لارتفاع امر واقع
 لا في نفس الامر ولا على تقدير بعض اذ لو كان مستلزما لارتفاع
 الواقع في نفس الامر او على تقدير لكان مستلزما لهذا المستلزم
 وسعك بعكس البعض الى ان عدم هذا الاستلزام مستلزم
 عدم المدعى والتقدير ان عدم هذا الاستلزام مستلزم
 هذا اصله فلا يخفى ان عدم هذا الاستلزام وصدقه
 لوجوده بل عدم استلزامه في نفس الامر وعلى التقديرين
 استلزامه في نفس الامر وعلى التقديرين بل يلزم الخلف وكذا
 لو قيل لو كان المدعى غير مستلزم لارتفاع امر واقع على تقدير
 اصله بلزم وجوده لم يمكن اثبات الخلق لم يرد بحال يقال
 المدعى غير مستلزم لارتفاع امر واقع على تقدير اصله اذ
 لو كان مستلزما لارتفاع واقع على تقدير من التقادير يكون
 مستلزما لهذا الاستلزام وينعكس الى ان عدم هذا الاستلزام
 مستلزم لعدم المدعى والتقدير ان عدم هذا الاستلزام
 مستلزم لوجود المدعى هذا اصله فلا يخفى ان التقدير هذا بل
 التقدير ان عدم الاستلزام على كل تقدير مستلزم وجود
 بل عدم الاستلزام على تقدير من التقادير مستلزم وجود
 المدعى فلا يلزم الخلف المغالطة السابعة المدعى
 واقع لان ملزومه واقع واثباتنا ان ملزومه ان وجوده
 من الاشياء لو كان ملزوما للمدعى مضافا الى جملة الامور الواقعة
 لكان وجوده مستلزما للمدعى صلاته بالضرورة هذه
 وهي قولنا كلما يمتنع هذا المجموع يستلزم المدعى
 صادقة في نفس الامر في بلزم ان يكون اللزوم وهو كون وجود
 ذلك الشيء زوما للمدعى واقعا في الواقع اذ لو كان عدم
 المدعى واقعا فيكون عدم استلزامه من جملة الامور الواقعة
 وهذا الاستلزام مستلزم على جملة الامور الواقعة فيكون مستلزما
 على

على عدم استلزامه فكذلك ثبت هذا التقدير بل يكون مستلزما
 لم يستلزمه وصدقه ان مستلزم له في نفس الامر هذا اصله
حكمه لا يخفى انه لو صدق قولنا كلما يمتنع هذا التقدير
 عدم استلزام ذلك الشيء للمدعى بلزم ان يكون هذا التقدير
 مستلزما لاستلزامه غاية ما في الالبان يكون هذا التقدير
 مستلزما لاستلزامه بل عدم استلزامه اذ هذا التقدير
 محال والمحال حاز ان يستلزم المحال ولا يلزم من هذا ان
 يكون هذا التقدير مستلزما وغير مستلزم المغالطة
 الثالثة الشيء الذي يكون وجوده وعدمه مستلزما للمدعى
 من ان يكون موجودا في نفس الامر او معدوما او اما ما كان
 بلزم وجود المدعى بلزم لا في وجوده ولعدمه حكمه
 قول لو لم يكن الشيء الذي يكون وجوده وعدمه مستلزما للمدعى
 موجودا في المجموع مركب من الشيء الموصوف بهذه الصفة
 مع وجوده وانما المجموع لا يوجب استقار جرمه مع فخار ان يكون
 استقار به باسفا كون الشيء موصوفا بهذه الصفة باستقار
 كونه موجودا مع تحقق كونه موصوفا بهذه الصفة في بلزم
 على تقدير عدمه المغالطة الرابعة الشيء الذي يكون
 عدمه مستلزما للمحال ووجوده مستلزما للمدعى بلزم
 يكون موجودا في الواقع او معدوما بل حاز ان يكون معدوما
 ولا يلزم المحال فيكون موجودا ووجوده مستلزم للمدعى
 سوت المدعى حكمه مستلزما مادام ان بلزم من استقار الشيء
 الموصوف بهذه الصفة استقار وجوده هذه لم يزل ان يكون
 استقار به باسفا هذه الصفة دون الوجود او باسفا جملة
 جميعا المغالطة الخامسة الشيء الذي يواظف من المدعى
 بلزم من ان يكون واقعا في الواقع او لم يكن فان كان واقعا
 بلزم سوت المدعى بلزم سوت الموصوف بوجوب سوت الاعمال
 وان لم يكن ثابت يجب ان يكون المدعى ثابتا في نفس الامر

دون ص

في اعمه اذ لو لم يكن ما بنا اصلا بلزم ان يكون المخصصا ويا
 لما عجم لم يثبت المخصص ببيت المدعى وكلامه لم يثبت
 اصله فله يكون الخاص خاصا هذا اصله
 ايضا كما سطر في الشيء المخصص اذ لم يكن موجودا جاز
 يكون ذلك ما بنا كرون الشيء المخصص ما بنا وجوده مع
 هذه الصفة له المضاف السادة المدعى في
 امرا ما بنا كوجود الباري مثلا لان العدم لا يخ من ان يكون
 شاملا للمدعى ولذلك ما بنا ولم يكن ما بنا كان لا يكون
 المدعى منفردا لذلك السات اما اذا كان شاملا فليعلم
 ان لا يكون السات ما بنا وهو محال وسد بر تحول العدم
 لا يكون المدعى منفردا لذلك السات وان لم يكن العدم
 شاملا لما لنا المدعى ولا لبيت عدمه على قدر مقتضى
 تحول العدم فكلما ثبت سيقول العدم ثبت عدم المدعى
 وينعكس بعكس المخصص الى قولنا كلما ثبت المدعى ثبت
 تحول العدم فليعلم سرت المدعى وعدم ثبوته وهو محال
 حله بلزم من استا المدعى على قدر مقتضى تحول العدم
 لزم عدم المدعى للمخصص تحول العدم فليعلم ان يكون معه
 بطريق الاتفاق ولا ينعكس بعكس المخصص اذ الاتفاقية
 لم ينعكس المضاف السادة المدعى ما بنا اذ لو لم يكن
 ما بنا بلزم استا جميع الاشياء لانه لو لم ينف جميع الاشياء
 على قدر استا المدعى بلزم سرت مقتضى استا الاشياء ذلك
 التدبر فكلما ثبت عدم المدعى ثبت مقتضى استا الاشياء
 بعكس المخصص الى قولنا لرا سرت جميع الاشياء بلزم سرت المدعى
 وهو محال لان المدعى ايضا شي حله عند ما مر اذ لا يلزم
 من عدم استا جميع الاشياء على هذا التدبر لزم مقتضى
 استا الاشياء لهذا التدبر ولا ينعكس بعكس المخصص
 واسه اعلم بالصواب تم الكتاب

لا يمكن ان
 يكون مقتضى
 استا الاشياء
 مع هذا التدبر
 على سبيل الاتفاق
 ولا لا يصدق على
 المخصص لان
 لا

محمد اسه وحسن توقيعه على يدى اضعف عباده
 واقوامه لعلة هبة اسه ابن لعمري من بحر المحاصي لا يبرك
 في عشر سنة من شهر المبارك جمادى الاولى سنة
 لربهم على وسعها المهيمنة
السلام ليه

في المدرسة الشريفة دار الكدم من لربا كرسية
 الموضوع لسلطان المعظم السعيد الشهيد
المرحم سلطان العدل

الحسان
 شكر اسه سعيه
 من حجاب الكرم

سنة
 ١٢٠٠



عاراب
 طان

17th Nov 1841
To the Hon. Secy of State

My dear Sir

I have the honor to acknowledge the receipt of your letter of the 14th inst. in relation to the application of the Hon. Secy of State for the appointment of a Commissioner of the General Land Office. I have the honor to inform you that the same has been forwarded to the proper authorities for their consideration.

I am, Sir, very respectfully,
Your obedient servant,
J. M. Smith

RECEIVED
NOV 17 1841
U.S. DEPT. OF STATE

17th Nov 1841

17th Nov 1841

لعل الله يجعله رحيلا يعين على الآفاق في ذراعا

مر

از دوست یاد کار و دردی دارم
کان در دیند فرار در مانندم

سنگ ارسن
فواجب ان کل امر قوی الجدل و دقیق الکیم موت و ماحولت نعمه سول عظیم ام

Jumhuriyet-i Kültür Bakanlığı	
Kiş	AMCA ZADE HÜSEYİN PASA
Yer	...
Eski Kütüphane	342

الذوق من كل شيء لا يتغير
في زمانه ولا المكان
صاحبها و كذا
سجده و كذا
والله اعلم